

الدولار

دوره وتأثيره في
أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى
ودور العراق المقبل في تسعير النفط

فؤاد قاسم الأمير



الدولار

دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى
ودور العراق المقبل في تسعير النفط

الدولار

دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى
ودور العراق المقبل في تسعير النفط

فؤاد قاسم الأمير

أيلول 2014



اسم الكتاب: الدولار دوره وتأثيره في أسعار الذهب والنفط
والعملات الأخرى

تأليف: فؤاد قاسم الأمير

القطع: 17 × 24

عدد الصفحات: 396

تاريخ الطباعة: 1435هـ - 2014م

الطبعة: قاهر للطباعة الفنية الحديثة

الناشر: دار الغد

التوزيع: دار الملاك للفنون والآداب والنشر

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد

٢٣٤٦ لسنة ٢٠١٤

المقدمة

كنت قد كتبت عن النفط والموازنة المائية والزراعة ومواضيع سياسية واقتصادية أخرى عن العراق، ولكني لم أكتب عن الصناعة، التي هي من المفترض أن تكون موضوعي الأساسي، إذ إن معظم خبرتي العلمية والعملية هي في مجال الصناعة، وبالأخص الصناعات الكيماوية.

ولكن كيف أكتب عن الصناعة في العراق لإنجاحه صناعياً، دون أن أكتب عن النظام الاقتصادي الذي يجب أن يكون عليه العراق. فلدي قناعة تامة وثابتة أنه لا يمكن للصناعة في العراق أن تتم وتتطور، بالاعتماد على نظام "الاقتصاد المفتوح" والنظام الاقتصادي الذي أراده الاحتلال الأميركي للعراق منذ 2003، مع ما رافق هذا الاحتلال من فوضى وفساد وحل للجيش وأجهزة الدولة المختلفة، ووضع نظام المحاصصة بحجة نشر "الديمقراطية"، وهي بجملتها تصنع البيئة الملائمة للإرهاب ونشر الجريمة والفساد المالي والإداري ومفاهيم التخلف، وعدم بناء دولة قوية واقتصاد متين. وأتحدث هنا عن الاقتصاد "المفتوح على مصراعيه" على الطريقة الأميركية، والتي أرادت خصخصة كل شيء من خلاله حتى الثروة النفطية بواسطة عقود المشاركة بالإنتاج، وإبعاد الدولة عن كل مفاتيح الاقتصاد، واعتماد إفساد الإدارات لكل مرافق الدولة.

إن معنى "الانفتاح الاقتصادي" بالنسبة للاحتلال الأميركي، والذي تبناه عدد من الاقتصاديين العراقيين، هو ما يسمى "الليبرالية الجديدة"، أو العولمة الاقتصادية،

أو ما يدعوه البعض بالرأسمالية المنفلتة أو الجامحة. وهذا النوع من الاقتصاد لا يمكن أن يطور الصناعة في العراق، وإنما ما يطورها هو الاقتصاد المخطط له من قبل الدولة (السلطات التشريعية والتنفيذية)، وتحت تخطيطها وإشرافها وتوجيهها وتمويلها خصوصاً في المفاصل الرئيسة للاقتصاد العراقي، مع فتح المجال الكامل، (عدا حيازة حصة في النفط والغاز)، للقطاع الخاص العراقي ودعمه كاملاً ضمن هذا الاقتصاد المخطط له.

ولا مانع لمشاركة القطاع الأجنبي، بشرط استثناء حيازته حصة في الاستخراج النفطي والغازي، ضمن الخطط الاستثمارية للدولة، ووفق القوانين والضوابط والتعليمات الصادرة من الأجهزة التشريعية والتنفيذية، والتي تشير بوضوح إلى عدم إمكانية سيطرته على القطاعات الاقتصادية، ومنع أي نشاط له في محاولة إفساد العراقيين، سواء العاملين في داخل مرافق الدولة أو خارجها، وربط مصالحهم بمصالحه بشكل يضر بالدولة العراقية القوية، وبسيادة العراق ووحدته ولحمته.

لم أجد في قراءاتي السابقة ومتابعاتي، دولة واحدة في العالم النامي اعتمدت ما يسمى "الاقتصاد المفتوح"، واستطاعت من خلاله أن تطور اقتصادها وتنميه. وإنما كان العكس تماماً ودائماً، وفي جميع الدول النامية التي سارت بهذا التوجه منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا، سواء كان مسارها هذا "طوعاً" لاقتناعها بهذا النهج الاقتصادي، أو قسراً تحت ضغط الولايات المتحدة مباشرة أو من خلال المؤسسات الدولية التي تمثل آلة الضغط الأميركي بهذا الخصوص، مثل صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي، أو منظمة التجارة العالمية، وتحت مسميات مختلفة تقع كلها تحت ما يعرف بـ "الإصلاحات الاقتصادية"!!! وكانت النتائج دائماً إنهاك الاقتصاد وإثقاله بالديون، وانتشار الفقر والفاقة، وتخلف التعليم والخدمات الصحية والعامة، وانتشار الفساد والحروب الأهلية، وانتهت الكثير من هذه الدول إلى دول فاشلة.

لقد وقعت حالات مشابهة في دول متقدمة أيضاً، ومنها الاتحاد السوفيتي السابق كمثال واضح على ذلك. فقد بدأ خورباتشوف بـ "الإصلاح الاقتصادي"، وجاء من بعده يلتسن الفاسد ليكمل تلك "الإصلاحات" بمساعدة "الاقتصادي اللامع" كايدار، وبتوجيهات وإرشادات مباشرة من الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الأخرى. حتى تفكك وانهار الاتحاد السوفيتي، واستولت المافيات على صناعاته بالتعاون مع الشركات الغربية، وشمل ذلك حتى الحقول النفطية، وجاع أغلب الشعب السوفيتي وصار يبحث عن غذائه في أكياس القمامة، وظهرت طبقة المليارديرية والأوليغاركية المتحالفة مع الغرب. ولولا بروز بوتين وتوجهه القومي الروسي، وتأييد الشعوب الروسية له لاستعادة بعض ما خسر، لرأينا اليوم روسيا وقد أصبحت كأى دولة من دول العالم الثالث الأخرى.

ولو نظرنا بإمعان إلى الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة والتي أخذت بهذه الإصلاحات التي قدمتها "الليبرالية الجديدة"، لرأينا تقسيماً مذهباً غير عادل للثروة، لم يشهد له التاريخ مثيلاً من قبل، حيث زاد الأغنياء غنى وترفاً، والفقراء فقراً وبؤساً، وانتهت مرحلة "دولة الرفاهية" التي ضمنت الخدمات الصحية والتعليمية لعامة الناس. ولم تكن الزيادات الأسطورية لثروات الأفراد والمؤسسات الاقتصادية الخاصة نتيجة تطور وتنمية في مجالات القطاعات الاقتصادية الحقيقية (كالصناعة والزراعة)، وإنما تم من خلال المضاربات والاستثمارات في المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين وإعادة التأمين والبورصات والأسواق المالية والنقدية المختلفة.

أما الصين، وهي المثال الناجح الذي يأتي ذكره عند الحديث عن "الاقتصاد المفتوح"، فإنها اتخذت مساراً خاصاً بها. إذ "استغلت" واستثمرت الانفتاح الاقتصادي بشكل عقلائي وموضوعي لصالح الشعب الصيني. لقد كانت الدول الرأسمالية، بقيادة الولايات المتحدة، تتوقع أن انفتاح الصين سيفتح سوقاً واسعاً يساعدها في تمدد الاقتصاد الرأسمالي، وإعطاء تلك الدول فسحة وفرصة كبيرة وجديدة من

التطور والنمو للرأسمالية التي كانت في أزمة اقتصادية، وهذا ما حدث فعلاً. وفي الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة اعتقدت أن هذا الأمر سيؤدي إلى زعزعة النظام الشيوعي في الصين وإنهائه، وربما يؤدي إلى تفكك الصين. ولكن حكمة الشعب الصيني وحكومته بقيادة الحزب الشيوعي كانت له رؤية إستراتيجية أخرى مغايرة، أدخلت من خلالها "الاقتصاد المفتوح" على الطريقة الصينية. فبدلاً من عدم تدخل الحكومة الصينية بالاقتصاد (وهو المطلوب في الاقتصاد المفتوح)، فإنها أصبحت تتدخل بشكل مباشر ومؤثر وموجه. فلم يكن الاقتصاد مفتوحاً بالشكل الذي تريده الولايات المتحدة، وما يريده البعض من الاقتصاديين العالميين، والعراقيين (فيما يتعلق بالعراق). لقد فازت الصين برؤوس الأموال الأجنبية الهائلة والتكنولوجيا المتطورة اللازمة للتنمية ولتشغيل مئات الملايين من الصينيين، ولكن في الوقت نفسه أبقت على الانفتاح "مقيداً"، من خلال الالتزام بالضوابط والتعليمات والقوانين التي كانت تضعها الدولة بصورة مستمرة، ومن خلال الالتزام بالخطط التنموية التي تقر في مؤتمرات الحزب الشيوعي والبرلمان الصيني، وكذلك من خلال سيطرة وتوجيه ومراقبة الدولة لكافة المرافق الأساسية للتنمية في جميع القضايا الاقتصادية والمالية والنقدية، ولم تغفل للحظة واحدة عما تريده الرأسمالية العالمية لها. ولهذا نجحت الصين هذا النجاح الاقتصادي الهائل الذي لم يشهد له التاريخ مثيلاً وفي فترة زمنية قصيرة. واقتدت بهذا النموذج الصيني دول نامية أخرى في العالم، وبحدود مختلفة، مثل دول أميركا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين وتشيلي وغيرهن من دول أصغر في هذه القارة، وكذلك الهند وجنوب أفريقيا، حيث استمر تطورها ونموها الاقتصادي تحت قيادة وإدارة الدولة، حتى في ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية. ويا ليتنا نرى العراق يسير بهذا التوجه، ويتعلم من التجربة الصينية، بدلاً من التوجه الحالي نحو التجارب الفاشلة في العالم الرأسمالي وعلى رأسه الولايات المتحدة.

إن الحديث عن الأساس الاقتصادي الواجب اتخاذه بالتنمية الصناعية في العراق، وتجنب ما يسمى "الانفتاح الاقتصادي" بالطريقة التي تريدها الولايات المتحدة لنا بالسير وفق الليبرالية الجديدة، يجرننا بالضرورة إلى دور الولايات المتحدة في العالم وكيف أصبحت "الدولة الأعظم"، وتأثيرها وتأثير عملتها "الدولار" في الاقتصاديات العالمية الأخرى، وعلاقة الدولار بأسعار الذهب والنفط والعملات الأخرى، وفي مسيرة الاقتصاد العالمي، ومسيرة الاقتصاد الأميركي نفسه. وعندما أكملت كتابة ما يتعلق بهذه المواضيع، تبين لي أن ما كتبت قد تجاوز (350) صفحة من القطع الكبير. فتوقفت عن الكتابة عند هذا الحد. إذ لم أرغب في أن أحذف أو أختزل مما كتبت حرصاً مني على توفير المعلومات الكافية التي وجدتتها مفيدة للقارئ وتعني موضوع البحث. ورأيت أن من الأفضل إعداد ما كتبت ليصدر بكتاب منفصل (وهو ما بين أيديكم الآن)، وبالعنوان الذي يحمله، كجزء أول لهذه الدراسة، على أن يكون محور الجزء الثاني منها: "الليبرالية الجديدة ومستقبل الصناعة في العراق". وكلي أمل أن يكون بإمكانني إكمال الجزء الثاني ونشره في المستقبل.

يتضمن هذا الكتاب أربعة فصول: يتحدث (الفصل الأول) منها عن "الحرب العالمية الثانية والبروز الأميركي الأعظم"، حيث يتناول ظروف وأسباب الحرب العالمية الثانية والتي شملت جميع العالم تقريباً، ونتائج تلك الحرب من اندحار دول المحور، وبروز الولايات المتحدة كأعظم دولة وأقوى اقتصاد في نهاية الحرب. وكذلك بروز عملة الولايات المتحدة "الدولار" كأقوى العملات طراً وأكثرها ثباتاً، لارتباطها بوزن ثابت من الذهب. كما تطرق الحديث في هذا الفصل إلى سير العمليات الحربية، واجتياح ألمانيا للاتحاد السوفيتي، رغم معاهدة عدم الاعتداء المبرمة بينهما، ودور الحاجة الألمانية الملحة للنفط كسبب رئيس لهذا الاجتياح. كذلك تم الحديث عن سيطرة الولايات المتحدة على نفط السعودية إثر الاجتماع الذي عقد في مصر بين الرئيس روزفلت والملك عبد العزيز آل سعود في أواخر

الحرب، ومنه بدأ العمل لإحلال الوجود الأميركي في الشرق الأوسط محل الدولتين الاستعمارييتين بريطانيا وفرنسا.

وتحدث **(الفصل الثاني)** عن "نظام بريتون وودز/الدولار العملة الأعلى"، وهو النظام الذي نشأ قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، والذي كانت من أهم قراراته التزام الولايات المتحدة بتحويل فوائض الدولار في الدول الرأسمالية إلى ذهب بسعر ثابت قدره (35) دولاراً للأونصة الواحدة، الأمر الذي أدى إلى استقرار النظام النقدي العالمي وازدهار الدولار. ويتضمن هذا الفصل خمسة عناوين، هي:

أ. مؤتمر بريتون وودز والظروف العالمية التي أدت لانعقاده.
ب. تصميم نظام بريتون وودز النقدي ونتائجه. والذي تطرق أيضاً إلى المؤسسات المالية الدولية التي نتجت عنه، وهي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتعمير والتنمية، والاتفاقية العامة للتعرفة الكمركية والتجارة (غات) والتي تطورت لاحقاً إلى منظمة التجارة العالمية.

ج. نهايات النظام النقدي لبريتون وودز.
د. سقوط نظام بريتون وودز وإعادة تقييم العملات. حين سحبت الولايات المتحدة في آب 1971 التزامها بتحويل فوائض الدولار في الدول الرأسمالية إلى ذهب بالسعر المحدد له والبالغ (35) دولاراً للأونصة الواحدة، الأمر الذي أدى إلى سقوط الدولار وفوضى العملات الأخرى والتضخم النقدي الذي شمل العالم الرأسمالي برمته، سيما وأن الدول المصدرة للنفط أرادت استرجاع قيمة النفط، في تلك الفترة، بما يعادل سعره السابق بسعر الذهب المتصاعد، مما أدى إلى ارتفاعات عالية في سعر النفط بالدولار في سنوات 1973 و1979.

هـ. إعلان رامبوبيه. ويتحدث عن محاولة الدول الرأسمالية الرئيسة حل أزمتها بصورة جماعية في إجتماع رامبوبيه في فرنسا في تشرين الثاني 1975، ولم يؤد هذا الاجتماع إلى حلول مرضية للتناقضات الكبيرة فيما بينها، واستمرت الأزمة.

أما **(الفصل الثالث)** فهو بعنوان: "الدولار والذهب والنفط"، ويشمل ثلاثة عناوين رئيسية:

أ. الدولار والذهب، ويتضمن ثمان فقرات، تتحدث عن مواصفات الذهب وأماكن تواجده وإنتاجه واستهلاكه، ودوره في سوق العملات كنقد مباشر أو في كونه معياراً للعملة، لفترات تاريخية طويلة. كذلك في أهمية سعره مقابل العملات المختلفة وبالأخص الدولار ودور الولايات المتحدة والبنوك المركزية في محاولات تخفيضه. كما يتحدث عن دور الذهب في الاحتياطيات العالمية دعماً للعملات الوطنية وفي كونه ادخار للثروة. وكذلك يتحدث عن الفضة ودورها في التاريخ كعملة وكمعيار للعملة.

ب. الدولار والعملات الأخرى والقوة الشرائية للدولار. ويقع هذا العنوان في ست فقرات تتحدث عن العملات العالمية الرئيسية وعلاقتها بالدولار، وانخفاض القوة الشرائية للدولار منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، وخصوصاً في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. كما تتحدث عن الاحتياطيات النقدية العالمية وعلى رأسها الدولار. وعن الديون الحكومية الأميركية، وكذلك ديون الدول الرأسمالية الأخرى وعلاقتها بمجمل الناتج المحلي، بالإضافة إلى الحديث عن مجمل الناتج المحلي ومجمل الناتج القومي للولايات المتحدة والدول الأخرى. وهناك فقرة خاصة تتحدث عن الدينار العراقي وأسباب انهياره.

ج. أسعار النفط وعلاقتها بالدولار والذهب. حيث يتحدث عن علاقة أسعار النفط بأسعار الذهب تاريخياً، ثم يتحدث عن التعديلات التي حدثت لأسعاره بعد انهيار سعر الدولار في 1971، وزيادة أسعاره في صدمتي النفط الأولى والثانية في 1973 و1979 ودور منظمة أوبك بذلك. كذلك يتحدث هذا العنوان عن دور السعودية في تخفيض أسعار النفط وتحطيمه بالتنسيق مع الولايات المتحدة، وأثر ذلك في الوضع السياسي العالمي. ويستمر بالحديث عن أسباب ارتفاعات أسعار النفط في أوائل هذا القرن، ودور العراق المقبل في استمرار الأسعار العالمية

"المعقولة" حالياً، أو في تخفيضها ولعب الدور نفسه الذي لعبته السعودية في تحطيم الأسعار. وفي نهاية هذه الفقرة نتحدث عن أهمية بقاء تسعير وبيع النفط بعملة الدولار بالنسبة للولايات المتحدة.

وينتهي الكتاب في (الفصل الرابع) تحت عنوان: "مقدمة في العولمة/العولمة المعلوماتية"، وقد يبدو للقارئ أن هذا العنوان هو أمر طارئ على الكتاب. ولكن باعتقادي هو امتداد لفهم الوضع الاقتصادي والسياسي العالمي الآن. فهو يعطي مقدمة عن العولمة، والتي تسمى أحياناً الليبرالية الجديدة، أو الانفتاح الاقتصادي، أو الرأسمالية المنفلتة أو الجامحة. ولقد تم التركيز على "العولمة المعلوماتية" وفوائدها ومضارها الحالية. وبنهاية هذا الفصل نستطيع الدخول مباشرة في صلب موضوع كتابنا المقبل.

وفي ختام هذه المقدمة لا يسعني إلاّ تقديم شكري وامتناني لصديق عمري (ماجد علاوي)، قارئ الأول، على جهوده القيمة في تنقيح هذا الكتاب قبل طباعته.

فؤاد قاسم الأمير

أواخر أيلول 2014

الفصل الأول

الحرب العالمية الثانية والبروز الأميركي الأعظم^(٦)

كان العالم الرأسمالي يمر في الثلاثينيات من القرن الماضي في أسوأ أزمة اقتصادية تعصف به، حيث كان في ركود اقتصادي كبير، ولهذا سمي الركود/الكساد العظيم (The Great Depression). شمل هذا الأمر على الأخص جميع أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية (وبالتأكيد تأثر به بقية العالم بدرجات متفاوتة). لقد أدى الركود العظيم إلى بطالة كاملة ومآسي هائلة للطبقة العاملة في الدول الرأسمالية ولبقية الفقراء في العالم. واستطاع الحزب النازي الألماني بقيادة هتلر في بدايات الكساد العظيم الحصول على دعم قطاع كبير من الشعب الألماني، ليصل من خلال الانتخابات إلى السلطة وتم تعيين هتلر مستشاراً لألمانيا في عام 1933، بالوعد بإخراجها من الكساد العالمي والبطالة من خلال أعمال البنية التحتية والصناعات الحربية الألمانية. وبدأت في ألمانيا التصفيات الجسدية الهائلة للمعارضة الشيوعية والاشتراكية والديمقراطية، لإخلاء الساحة الألمانية من القوى المعارضة للتوجهات الفاشية للحزب الحاكم، وفي الوقت نفسه رفع الشعور القومي للألمان واعتماد الأسس العرقية الآرية، واعتبار (ألمانيا فوق الجميع)، وحوربت العرقية (السامية) متمثلة باليهود والعجز وغيرهم واعتبارهم أجناس دون الجنس البشري (الآري)!!

وقبل ذلك وفي سنة 1922 كانت الفاشية الإيطالية قد استولت على الحكم بقيادة بنيتو موسوليني، لتكون الدولة الأوروبية الثانية في دول المحور برئاسة ألمانيا، بالإضافة إلى اليابان في الشرق الآسيوي.

ودعمت ألمانيا وإيطاليا الجنرال (فرانسيكو فرانكو) لضرب الحكومة اليسارية الأسبانية، واشتعلت الحرب الأهلية الأسبانية بين الأعوام 1936 – 1939، حتى انتهت بانتصار فرانكو ومذابح بشعة لكل القوى اليسارية الأسبانية.

لعل من المفيد أن نذكر هنا بإيجاز صعود هتلر والحزب النازي واستلامهما الحكم في ألمانيا وفي ظروف ألمانيا لما بعد الحرب العالمية الأولى، ولنأخذ درساً مهماً من التاريخ في كيفية استفادة مجموعات متطرفة قومية فاشية من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشها الشعب، للوصول إلى السلطة واستئصال أعدائهم للبقاء فيها، ثم الدخول في مغامرات تنتهي بنتائج مأساوية لهذا الشعب. وسيلاحظ القارئ العراقي تقارباً – في جوانب عدة – فيما حدث سابقاً، وما حدث ويحدث للشعب العراقي ولشعوب أخرى في الوقت الحاضر، حيث تسود الفوضى والفساد والإحباط الجماهيري الكبير من القدرة على بناء الوطن. لذلك يكرر دائماً: "يجب الاستفادة من دروس التاريخ"!!

لقد بدأت الحرب العالمية الأولى في 1914/7/28 لسبب ظاهري "بسيط" وهو اغتيال ولي عهد اتحاد النمسا/هنغاريا من قبل إرهابي صربي. فدخلت ألمانيا الحرب في أول آب 1914 تأييداً لاتحاد النمسا/هنغاريا. أما السبب الحقيقي فهو محاولة اقتسام العالم بين الدول الرأسمالية. وانتهت الحرب باستسلام ألمانيا في 1918/11/11، بعد قيام الشيوعيون الألمان وحلفائهم بثورة في ألمانيا (بعد خساراتها المستمرة في الحرب)، وذلك لإنهاء الحرب وتشكيل حكومة في 1918/10/29 والتي لم تستطع أن تستمر لأكثر من 1918/11/10. إذ أراد الشيوعيون الألمان إعادة تنفيذ ما قام به الشيوعيون الروس وحلفائهم، من الإطاحة بالحكومة الروسية في شباط 1917 والانسحاب من الحرب. فقد استولى الشيوعيون الروس على السلطة بالكامل في تشرين الثاني 1917 (بما يعرف بثورة أكتوبر)، فالحرب ما هي إلا اقتتال بين الدول الرأسمالية لاقتسام الغنائم ولا تستفيد منها شعوب العالم المتقاتلة، وإنما هي وقودها فقط.

فرضت على ألمانيا المندحرة معاهدة قاسية، هي (معاهدة فرساي Versailles Treaty)، التي اعتبرها الألمان – عن حق – معاهدة إذلال وإهانة للشعب الألماني. حيث فرضت على ألمانيا التخلي عن قسم من أراضيها والأراضي التي كانت

تدعي أنها تعود لها، كما فرضت إنهاء التسلح الألماني، إضافة إلى فرض حصار اقتصادي، ودفع تعويضات مالية كبيرة، واعتبار ألمانيا المسؤولة عن قيام الحرب، وعليها نتيجة لذلك تحمل تبعاتها المالية. أجبت هذه المعاهدة شعوراً قومياً عالياً عند الشعب الألماني، وشعوراً بالذل والمهانة يجب إزالتها!

لقد دخل هتلر "حزب العمال الألماني" في أيلول 1919، وهو حزب صغير لم يتجاوز عدد أعضائه - في حينه - (60) عضواً. وهو أيضاً حزب قومي شوفيني معادٍ للسامية، فمن الممكن أن يكون القومي شخص يحترم القوميات الأخرى، أما القومي الشوفيني فهو من لا يحترم القوميات الأخرى وينظر بتعالٍ نحوها. أما القومي المعادي للسامية فهو قومي عرقي يعتقد إن العرق الآري - ومنهم الألمان - هم في مرتبة أعلى من العرق السامي (ومنهم اليهود والعرب)!! وكان هذا الحزب يعمل ضد الرأسمالية والماركسية أيضاً، ويطمح إلى تحقيق "الاشتراكية" بطريقة تعاكس ما يسميها "الاشتراكية المتأثرة باليهودية"!!، كما كان يطمح إلى تشكيل حكومة قومية قوية، حيث إن الحكومة الألمانية في ذلك الوقت ضعيفة وتتهيب من اتخاذ القرارات. في تلك الأيام كان الجميع يريد "الاشتراكية" بشكل أو بآخر!

ولزيادة "جماهيرية" هذا الحزب، وتوضيح أفكاره القومية، تم تبديل اسمه إلى (حزب العمال الألماني الاشتراكي القومي)، ومختصره باللغة الألمانية (NSDAP)، وسيعرف لاحقاً بالحزب النازي.

أنهى هتلر خدمته في الجيش في نهاية آذار 1920، ليتفرغ للعمل في الحزب الذي كان مقره في ميونخ. وكان هتلر خطيباً ماهراً، ركز في خطبه على معارضة اتفاقية فرساي، واليهود والماركسيين، وبناء ألمانيا جديدة قوية، وكان يعتقد - مثل الكثير من القوميين الألمان - أن الجيش الألماني لم يخسر الحرب، وإنما تمت خيانتة بمؤامرة في الجبهة الداخلية من خلال القيادات المدنية والماركسية واليهودية!!

وفي 1921/7/26 أصبح هتلر رئيساً للحزب الذي وصل عدد أعضائه إلى (3680) عضواً. وقام بمحاولة انقلابية في 1923/11/9 للإطاحة بحكومة بفاريا

الألمانية، ولكنها فشلت وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات، ثم أفرج عنه في نهاية سنة 1924، وتعهد بعد إطلاق سراحه لفترة قصيرة بأنه سوف يعمل على احترام السلطة والعمل ضمن النظام الديمقراطي!!

ألف هتلر خلال فترة سجنه الجزء الأول من كتابه الشهير (كفاحي) متأثراً بكتاب ماديسون كرانت (مرور العرق العظيم The passing of the great race)، والذي اعتبره هتلر كتابه المقدس. أما (كفاحي) فلقد اعتمد على عظمة (العرق الآري/الألماني)، وقد تجد في بعض صفحاته ما يوحي بتبرير الإبادة العرقية. بيع من الكتاب بين 1925 و1932 ما يقارب من الـ (228) ألف نسخة، وبيع في سنة 1933 (أي في أول سنة من استلام هتلر الحكم) ما يقارب من مليون نسخة، وهو رقم عال بكل المقاييس في ذلك الوقت.

ثم وقع في 1929/10/24 زلزال انهيار البورصات المالية الأميركية، وكانت النتيجة كارثية على أميركا والعالم، وبدأ "الكساد العظيم" وكانت نتيجته بالنسبة لألمانيا كارثة أيضاً بكل معنى الكلمة، حيث تم فصل الملايين من أعمالهم، وأفلس أعداد كبيرة من البنوك بضمنها البنوك الرئيسية، وعانى الشعب الألماني من ضائقة الفقر والجوع والمرض. واستفاد الحزب النازي من هذه الكارثة بتوسيع قاعدته الجماهيرية حيث وعد الألمان برفض الاعتراف بمعاهدة فرساي، وتقوية الاقتصاد وإيجاد فرص العمل.

لقد كان الحزب النازي حزباً صغيراً، وأعلى ما حققه قبل الكساد الكبير هو حصوله على 6,5% من الأصوات و(32) عضواً برلمانياً في أيار 1924 (عندما كان هتلر في السجن). وفي انتخابات كانون الأول 1924 حصل على 3% من الأصوات، انخفضت إلى نسبة 2,6% (أي 12 عضواً برلمانياً) في انتخابات سنة 1928. ولكن مع الانهيار الاقتصادي واستمرار "الكساد العظيم" حصل الحزب النازي على 18,3% من الأصوات (107 أعضاء برلمانيين)، وذلك في انتخابات أيلول 1930، وأصبح ثان أكبر حزب في البرلمان. وارتفعت نسبة أصواته في انتخابات تموز 1932 إلى

37,3% (230 عضواً برلمانياً)، ثم حصل على 33,1% من الأصوات في انتخابات تشرين الثاني 1932، وقفزت إلى نسبة 43,9% من الأصوات (288 عضواً برلمانياً) في انتخابات 1933، وذلك في أثناء فترة إشغال هتلر لمنصب المستشار الألماني (أي رئيس الوزراء)، وبذلك أصبح أكبر حزب في البرلمان!!

نلاحظ كثرة الانتخابات وعدم استقرار البرلمان الألماني، وذلك نتيجة عدم استقرار الوضع السياسي الألماني، بسبب الأزمات الاقتصادية، وغضب الجماهير الألمانية من الحكومات غير المستقرة، وعدم رضاها عن تجاذبات سياسيينها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. إن نتائج انتخابات 1930 (حيث أصبح الحزب النازي ثان أكبر حزب في البرلمان) أدت إلى انهيار التحالفات الكبيرة، وتشكيل حكومة أقلية من حزب الوسط، وذلك من خلال مراسيم الطوارئ التي أصدرها رئيس ألمانيا حينذاك هيندنبيرغ Hindenberg. وأصبحت هذه المراسيم شكل الحكم في ألمانيا، وفتحت الباب لتشكيل حكومات شمولية.

قام حزب الوسط في حكومة 1930 باتخاذ إجراءات تقشفية لمواجهة الوضع الاقتصادي، والتي تم رفضها من قبل غالبية الشعب الألماني. واستفاد هتلر من ذلك بمعارضته هذه الإجراءات فاتجه في خطابه إلى أكثر الجماهير تأثراً بها وبالتضخم النقدي والظروف المعيشية الصعبة في فترة عشرينيات القرن الماضي وفترة (الكساد العظيم)، وهم الفلاحين والمحاربين القدامى، والطبقة الوسطى. أما الطبقة العاملة فكانت لها نقابات قوية تقودها في الغالب الأحزاب الشيوعية واليسارية في ذلك الحين.

وفي سنة 1932 رشح هتلر نفسه لرئاسة ألمانيا ضد هيندنبيرغ، ولكنه خسر. ورغم خسارته، فقد أظهر نفسه كشخص قوي، كما حصل على تأييد أهم الصناعيين الألمان وذلك في خطابه في (نادي الصناعة في ديسلدورف) في 1932/1/27، حيث أثار إعجابهم لاهتمامه بالصناعة الألمانية وضرورة تطويرها وتفوقها على الصناعات الأخرى.

وبسبب عدم وجود حكومة قوية، قام بعض الساسة المؤثرين، وكبار الصناعيين ورجال الأعمال بتقديم طلب للرئيس هندنبرغ بتعيين هتلر مستشاراً لألمانيا (أي رئيساً للوزراء). فوافق الرئيس - على مضض - وذلك بعد إجراء انتخابات لمرتين متتاليتين في تموز وتشيرين الثاني 1932 لم تحققا الحصول على حكومة أكثرية، ورأس هتلر حكومة ائتلافية من حزبه وحزب الرئيس، وذلك في 1933/1/30. حصل الحزب النازي على منصب المستشارية ووزارة الداخلية في بروسيا (أهم الأقاليم الألمانية)، وبهذا ضمن دوائر الأمن والشرطة والأجهزة القمعية!! وبعد مدة قصيرة طلب هتلر من هندنبرغ حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة على أن تتم في أوائل آذار 1933.

في 1933/2/27 أحرقت بناية البرلمان (الرايخشتاغ Reichstag). وأعلن غورنغ Goring، (الذي كان وزيراً للداخلية في بروسيا وهو من الحزب النازي)، بأن الحريق "مؤامرة شيوعية"، لوجود شيوعي هولندي في داخل بناية البرلمان في ظروف غامضة!! يعتقد بعض المؤرخين بصحة الخبر، بينما يعتقد آخرون مهمون بأن الحزب النازي هو من دبر الحريق، إذ يصب في مصلحته!! ونتيجة هذا الحريق صدر المرسوم الرئاسي في 1933/2/28، بإيقاف الحريات المدنية وسمح بالاعتقالات على الشبهة ومن غير أوامر قضائية، وإصدار الأحكام بلا محاكمة. والأهم، بالنسبة للحزب النازي، هو أن المرسوم قد حظر عمل الحزب الشيوعي ومنعه من دخول الانتخابات، كما قامت الأجهزة الأمنية (والتي كانت كلها تحت سيطرة النازيين) باعتقال ما يقارب من (4000) من أعضاء الحزب الشيوعي. حصل الحزب النازي في انتخابات 1933/3/6 على 43,9% من الأصوات، وأصبح أكبر حزب في البرلمان، ولكن لم يحصل على الأغلبية لتشكيل حكومة.

رغم ذلك قدم النازيون مسودة قانون للبرلمان الجديد يخول المستشار هتلر الصلاحية المطلقة والسماح له بمخالفة الدستور، وهذه المسودة تحتاج إلى ثلثي أصوات البرلمان لتمريرها!! استخدم النازيون جميع ما لديهم من صلاحيات وقوى

وأجهزة أمنية، وتوسعوا في استخدام المرسوم الرئاسي الذي صدر قبل أيام من حريق البرلمان لتمرير تلك المسودة، ومنها منع نواب الحزب الديمقراطي الاجتماعي من الحضور، بالإضافة إلى منع الشيوعيين. وتم تمرير القانون في 1933/3/23 في ظروف مضطربة جداً وتدخل الجهات الأمنية والجماهير النازية لمنع النواب الذين يمكن أن يشكلوا معارضة لهذا القانون من حضور الجلسة.

وبعد أن حصل هتلر على السيطرة المطلقة على البرلمان والأجهزة الحكومية الرئيسية (وبالطرق القانونية!!)، بدأت حملة قمع المعارضة. حظر الحزب الديمقراطي الاجتماعي وصودرت أمواله، وحلت النقابات بعد احتفالات أيار 1933 مباشرة، وبعد أشهر اضطر الحزب الشريك إلى حل نفسه، وأعلن الحزب النازي NSDAP (حزب العمال الألماني الاشتراكي القومي)، أنه الحزب الأوحـد قانوناً في ألمانيا، وكان نظامه نظام الحزب الواحد.

وبدأت حملة هتلر القمعية في الاعتقالات والتي شملت رفاقاً أساسيين من حزبه. كذلك ألغى موقع الرئاسة الألمانية بعد وفاة الرئيس الألماني في 1934/8/2، ودمجه مع موقع المستشارية، كما عين نفسه القائد العام للقوات المسلحة وأصبح ضباط الجيش الألماني يؤدون القسم على الطاعة لهتلر شخصياً. وانتهت مرحلة إكمال إحدى أعتا الدكتاتوريات بطشاً في العالم!!

في آب 1934 عين هتلر الاقتصادي الألماني المعروف (شاخت Schacht) وزيراً للاقتصاد، وتم العمل على إنجاز أكبر حملة في تاريخ ألمانيا لإكمال البنية التحتية، حيث تم إنشاء مشاريع كبيرة للسدود والسكك والطرق السريعة وغيرها. وتقلصت البطالة من (6) مليون شخص في سنة 1932 إلى مليون شخص فقط في سنة 1936. وقد أعلنت ألمانيا في آذار 1933 رفضها معاهدة فرساي، والعودة إلى حدودها كما كانت في سنة 1914. وانسحبت من مؤتمر نزع السلاح في تشرين الأول 1933، كما زادت تعداد جيشها في آذار 1935 إلى (600) ألف عسكري بما يزيد عن ست مرات لما تسمح به معاهدة فرساي.

وبدأت في سنة 1935 سياسة التحضير للحرب!!، وتطبيق الاقتصاد الحربي، إذ زيد من طبع النقود، وتم الاستيلاء على أموال المعتقلين (ومنهم اليهود) كأعداء للدولة. كما تحمل المواطن العادي تجميد الأجور على الرغم من وجود تضخم، وزيادة ساعات العمل.

كانت سياسة هتلر الأصلية هي تكوين حلف بريطاني ألماني لاقتسام العالم، يعمل ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتي. وفعلاً وقعت ألمانيا وبريطانيا ما يسمى بـ (الاتفاقية البحرية الألمانية البريطانية - AGNA Anglo German Naval Agree- ment) في 1935/5/18، عندما كان (رامزي ماكدونالد) رئيساً لوزراء بريطانيا. حيث سمحت بريطانيا لألمانيا بزيادة سعة أسطولها البحري ليصل إلى 35% من الأسطول البريطاني، وأشر هذا الأمر تحالفاً بريطانياً ألمانياً محتملاً. احتلت ألمانيا المناطق المنزوعة السلاح في آذار 1936 خارقة بذلك اتفاقية فرساي. كما أرسل هتلر جيشه إلى إسبانيا في تموز 1936 لقمع الحكومة الاشتراكية بعد أن طلب منه الجنرال فرانكو ذلك. ولم تتحرك بريطانيا لمعارضة هذه الأمور.

في تشرين الثاني 1936 وقعت ألمانيا واليابان (معاهدة ضد الكومنترن Anti comintern pact -)، والكومنترن هو منظمة للأحزاب الشيوعية العالمية كانت قائمة في ذلك الوقت. ودعت الدولتان بريطانيا والصين وإيطاليا وبولندا لتوقيع المعاهدة، فاستجابت إيطاليا فقط، حيث وقعت المعاهدة في سنة 1937.

وتهيأ هتلر لتحضير خطته وقدراته للحرب في الشرق، على أن يبدأ في 1938 كأقرب وقت أو 1943 كأقصى حد، وفي الوقت نفسه استمر بعملياته العدوانية في الدول والأراضي التي يرى أنها ألمانية. إذ أعلن ضم النمسا في 1938/3/12، وفي نيسان 1938 وضع خطة احتلال جيكوسلوفاكيا على أن يتم احتلالها في 1938/10/1، باعتبار المنطقة الجيكية المسماة (أرض السوديت Sudeten land) هي أرض ألمانية. ولكن لم يقم باحتلالها مباشرة خوفاً من احتمال أن تحدث مشاكل مع إنكلترا تعرقل استيراداته النفطية التي كان بحاجة ماسة إليها، بالإضافة إلى إن

الحكومة البريطانية المحافظة – وخصوصاً رئيس الوزراء شامبرلين (Chamberlain)، كانت تعمل على تعزيز علاقاتها مع ألمانيا، وتغض الطرف عن استعدادات ألمانيا العسكرية. اجتمع هتلر وشامبرلين وموسوليني (إيطاليا) في ميونخ بتاريخ 1938/9/29 وتوصلوا إلى "اتفاقية ميونخ" التي أعطت السويدية إلى ألمانيا. ولهذا ينتقد المؤرخون شامبرلين البريطاني معتبرينه أحد مؤيدي هتلر، علماً إن الشعب البريطاني لم يكن يعارض هذه الاتفاقية. وفي الوقت نفسه فإن هتلر لم يكن راضياً عن الاتفاقية، إذ كان يريد جيكوسلوفاكيا كلها.

بسياسة الحرب هذه، زادت المشاكل المالية والاقتصادية في ألمانيا، مما دعا هتلر إلى الإسراع في سياسة الاحتلال والتوسع، للحصول على المواد الأولية، والنقد الأجنبي، ولهذا أمر باحتلال براغ (أي جميع جيكوسلوفاكيا) في 1939/3/15، مما دعا بريطانيا (أيضاً حكومة شامبرلين) إلى إعلان ضمانه استقلال بولندا. فأغضب هذا الأمر هتلر وهدد في خطابه في 1939/4/1 بريطانيا بأنه سيكسر (الاتفاقية البحرية الألمانية البريطانية) في حال استمرار بريطانيا ضمان استقلال بولندا. ظهرت الآن بوضوح نيات الحزب النازي الألماني، فهو يريد حصته من الدول الاستعمارية بالإضافة إلى إستراتيجيته في ضرب البلشفية، باستخدام التطهير العرقي أبشع أساليب التعذيب والشر والعقاب الجماعي.

اختلف المؤرخون في تاريخ بدء الحرب العالمية الثانية، فمنهم من اعتبر بدايتها بيوم غزو اليابان للصين في 1937/7/7، ومنهم من ذهب إلى أبعد من هذا فاعتبر بدايتها يوم غزو إيطاليا للحبشة في 1935/10/3، ولكن الغالبية العظمى منهم تعتبر بدايتها عند اجتياح ألمانيا لبولندا في 1939/9/1، حيث أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا بعد يومين من هذا الاجتياح.

وسقطت باريس في 1940/6/14، واستسلمت فرنسا لألمانيا، وفي هذه الفترة كانت ألمانيا قد اجتاحت معظم أوروبا مثل النمسا وهولندا وبلجيكا وجيكوسلافيا والدنمارك والنرويج وغيرها. ولم يبق من أوروبا إلا بريطانيا والاتحاد السوفيتي.

وكان هذا الأخير قد وقع معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا في آب عام 1939، حيث اعتبر السوفيت بأن الحرب الدائرة هي إعادة اقتسام العالم بين الدول الرأسمالية وأرادت (النأي بنفسها) عنها!!، واعتقدت أنها بتوقيع المعاهدة تلك سوف يتم لها ذلك، ولكن اعتقادها كان خاطئاً جداً!!، حيث وقعت ألمانيا في الخطأ القاتل الذي وقع فيه (نابليون) من قبل، وغزت الاتحاد السوفيتي في 22 حزيران 1941.

لم تدخل الولايات المتحدة الحرب بجانب الحلفاء إلا بعد قيام اليابان بهجوم جوي مفاجئ على ميناء (بيرل هاربر) في 7/12/1941، ودخلت الولايات المتحدة بعده الحرب ضد اليابان. وفي 11/12/1941 أعلنت كل من ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات المتحدة، وبهذا أصبحت الحرب تشمل كل أنحاء العالم تقريباً.

إن سبب غزو ألمانيا للاتحاد السوفيتي في حزيران 1941، لم يكن لأنه بلد العدو الفكري للدود للنازية وهي الشيوعية، فحسب، ولكن السبب الرئيس والأساسي لذلك الغزو الذي حضرت له ألمانيا النازية بعناية، هو النفط وضرورة الحصول عليه. وكانت تعتقد أن احتلال الاتحاد السوفيتي بعملية سميت (عملية باربروسا - Operation Barbarossa) ستكون سريعة وسهلة، مثل ما تم عند احتلال الدول الأوروبية وشمال إفريقيا، وستسير مثل "السكين في الزبدة" على حد قول هتلر وقادته!! كما قدر هؤلاء إن احتلال الاتحاد السوفيتي سيكتمل قبل بدء شتاء 1941، وذلك باحتلال موسكو أولاً، وثم يصل الجيش الألماني الحدود الشرقية والجنوبية للاتحاد السوفيتي قبل بدء الشتاء الروسي لسنة الغزو!! وكان هتلر على خطأ فادح، رغم أن القيادة السوفيتية أخذت على حين غرة ولم تكن متهيأة لذلك الغزو، وحدث تدمير هائل كبير في الأشهر الثلاثة الأولى من الغزو في البنية التحتية والصناعية السوفيتية، علاوة على شدة دموية تلك الهجمات. لقد دامت الحرب في الاتحاد السوفيتي (1418) يوماً وتم طرد الجيوش النازية من الأراضي السوفيتية في 9/5/1945. شملت الحرب كل بيت وعائلة، وقتل فيها (27) مليون سوفيتي!!

لقد حدد شحة احتياطات الوقود والطاقة إستراتيجية وتكتيك عمل الآلة الحربية الألمانية، ولذا أراد هتلر الاستحواذ على الدول ذات الاحتياطات النفطية لتسيير ألياته ودباباته وطائراته.

لقد راهنت ألمانيا عند التحضير للحرب والبدء بها في أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي على إمكانياتها لإنتاج البنزين الصناعي synthetic gasoline. وفي الثلاثينيات من القرن الماضي أمر هتلر بالإسراع ببناء وحدات لإنتاج البنزين الصناعي من الفحم اعتماداً على الطريقة الألمانية المسماة (فيشر – تروباش Fisher Tropash hydrogenation process -)، وكذلك على طريقة الألماني برجيسون الذي اتفق مع شركة س. ج. فارين (باعتاد طريق الهدرجة)، لإنتاج البنزين الصناعي وخصوصاً بنزين الطائرات ولقد حصل كليهما على جائزة نوبل للكيمياء عام 1931 لهذا الاختراع.

وإزداد عدد الوحدات التي تستخدم هذه الطرق في ألمانيا بين 1934 و1938 لتضاعف إنتاج البنزين الصناعي إلى ثمان مرات، ووصل إنتاجها إلى ما يقارب (1,7) مليون طن/السنة من هذا البنزين، بالرغم من أن المنتج كان مكلفاً جداً اقتصادياً، ولكن إنتاجه كان لضرورة إستراتيجية حربية. وهنا نشير إلى مقولة هتلر في ذلك الوقت: "إن الصناعة الألمانية للوقود يجب أن تتطور بأقصى سرعة، وإن الكلفة يجب أن لا تكون عائقاً"، علماً إن كلفة إنتاج البنزين الصناعي قد تصل إلى أكثر من (40) مرة من كلفة إنتاج البنزين من النفط مباشرة. وهنا يجب أن نشير إلى إن الولايات المتحدة بدأت في العشر سنوات الماضية بإنشاء مثل هذه الوحدات للبنزين الصناعي واعتماد الطريقة الألمانية نفسها في هدرجة الكربون وذلك لتقليل اعتمادها على النفط المستورد، ولكن توقفت عن ذلك في السنوات الثلاث الماضية عندما وجدت أن لديها مخزون عال من الغاز والنفط غير التقليدي، (نفط وغاز صخور الطفل shale oil)، يمكن إنتاجه بكلف عالية وبطريقة (hydrofracking) المضرة للبيئة وللمياه الجوفية، إذ تعتمد على ضخ كميات من المياه والمواد الكيميائية

بضغوط عالية لفلق الصخور، وتجري الآن دراسات عديدة لتقليل المضار الجسيمة للبيئة والمياه الجوفية التي تسببها هذه الطريقة. كذلك تطور الولايات المتحدة الآن طرق تحويل الغاز الطبيعي إلى البنزين وزيت الغاز، لوفرة الغاز الطبيعي لديها. عند الاجتياح النازي لبولندا في أيلول 1939، كان لدى ألمانيا (14) مؤسسة لإنتاج البنزين الصناعي، وارتفعت إلى حدود (22) مؤسسة في سنة 1941، وبطاقة إجمالية سنوية تعادل (6,7) مليون طن من الوقود الصناعي.

في حزيران 1941، كانت ألمانيا قد سيطرت على (93) مصفى للنفط، بمجمل طاقة سنوية تعادل (29,2) مليون طن، وذلك في فرنسا والنمسا وهولندا وبلجيكا والدنمارك والنرويج. وقبل دخول ألمانيا للاتحاد السوفيتي كانت رومانيا – الدولة المنتجة للنفط – تجهز 58% من احتياجات الرايخ الألماني للنفط. مع ملاحظة إن الاتحاد السوفيتي كان قد جهز ألمانيا النازية بكميات محدودة من النفط وصلت بمجملها (725) ألف طن منذ توقيع معاهدة عدم الاعتداء في آب 1939 إلى يوم الاجتياح الألماني له في 1941/6/22، إذ إن الاتحاد السوفيتي، كان في حينه – ولا يزال – من المنتجين الرئيسيين للنفط في العالم.

كان النفط السبب الرئيسي في الهجوم على الاتحاد السوفيتي، حسب شهادة (ألبرت سبير Albert Speer)، وزير التسليح والإنتاج الحربي الألماني في حينه. وكان هتلر يكرر دائماً في دوائره إنه يريد السيطرة على نفط القوقاس، وبهذه السيطرة كان يعتقد بأنه لن يتمكن أحد من الانتصار عليه بعد ذلك، بل سيسيطر هو على العالم. وكان يعتقد جازماً أيضاً إن احتلال الاتحاد السوفيتي من خلال (عملية باربروسا)، سيكون أمراً سهلاً وسريعاً جداً، ومفتاح سيطرته على العالم.

ركزت القيادة السوفيتية وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب على تطوير إنتاج وتصفية النفط، وإنتاج بنزين الطائرات في المناطق الشرقية من البلاد وقامت بتفكيك ونقل المعامل من المناطق الغربية إلى المناطق الشرقية رغم التدمير الهائل الذي تعرضت له هذه المعامل.

لم يستطع الألمان احتلال موسكو لا قبل شتاء 1941 ولا بعده وذلك للمقاومة الباسلة التي لم يتوقعها الألمان. ووصل استهلاك الوقود للآليات الألمانية من سيارات ودبابات إلى ثلاثة أمثال ما يستهلك اعتيادياً في الطرق الأوروبية، وذلك بسبب الطرق الوعرة في الاتحاد السوفيتي، وحلول الشتاء القارص من دون احتلال موسكو، وبهذا كان لديهم شحة عالية جداً في الوقود. وتبدلت خطط الألمان في بداية 1942 لتحقيق إستراتيجيتهم الجديدة للحصول على النفط السوفيتي، وذلك بالاتجاه جنوباً وثم شرقاً من خلال عملية سميت (الحالة الزرقاء Fall Blau/Case Blue)، بقيادة مباشرة من هتلر نفسه، وسميت العملية أيضاً: "حملة النفط المقدسة Oil Crusade". حسب قرار هتلر المرقم (41) في 1942/4/5 بالزحف من الجنوب لاحتلال القوقاس والمناطق النفطية الجنوبية، واحتلال حقول باكو (أذربيجان السوفيتية)، وبعد ذلك وبمساعدة تركيا (الدولة الصديقة لألمانية في ذلك الوقت)، الزحف نحو إيران والعراق حيث النفط الوفير!. بعبور نهر الفولغا في منطقة (ستالينغراد)، وبهذا يتم قطع الإمدادات النفطية عن الجيوش السوفيتية في الشمال والغرب. وينقل من كلمات وخطب هتلر النارية في ذلك الوقت ما يشير إلى استعداده "لدفع أي ثمن مهما كان غالياً للحصول على النفط السوفيتي" من خلال حملته هذه. ولكن ما لم يكن في حسابات هتلر هي ستالينغراد!!

إن اسم مدينة ستالينغراد الأصلي كان (تزاريتسن Tsaritsyn)، ولكن تم تسميتها في 1925/4/10 بستالينغراد إعتزازاً بدور ستالين في مقاومته الجيوش (البيضاء) في هذه المدينة بين السنوات 1918 – 1920. وأعدت دورها المقاوم وبمستوى أعلى بكثير في سنة 1942 ضد الهجوم والحصار النازي لها وأصبحت رمز مقاومة الاحتلال في العالم أجمع. لقد دُمرت المدينة بالكامل ولكن ظلت تقاوم وقدمت لوحدها أعلى رقم للتضحيات في تاريخ الحروب منذ فجر التاريخ، إذ بلغ عدد ضحاياها بين (1,250) مليون نسمة إلى (1,798,619) نسمة⁽⁷⁾. بدأت معركة ستالينغراد في 1942/8/23، وظلت تقاوم وهي تُدمر وانتهت باستسلام قائد الجيش السادس

الألماني في 1943/1/31، وفي 1943/2/2 لم يبق للألمان أية مقاومة وانتهت معركة ستالينغراد وبدأت انتصارات الجيش السوفيتي المستمرة لحين احتلاله برلين في الثامن من أيار 1945.

لقد بدلت حكومة نيكيتا خروشوف في سنة 1966 اسم المدينة إلى فولغوغراد Volgograd، كجزء من محاولات خروشوف لتقليل أهمية ستالين و"عبادة الفرد"، رغم وجود معارضة كبيرة داخل الاتحاد السوفيتي وخارجه لهذا التبديل نظراً للاسم التاريخي للمدينة (رمز المقاومة حتى اليوم) بالإضافة إلى اعتزاز الكثيرين بـستالين نفسه. ولقد قام مجلس محافظة مدينة فولغوغراد في 2013/1/31 بتسمية المدينة باسم ستالينغراد في ستة أيام محددة من السنة، وهذه الأيام المحددة جميعها تشير إلى صمود المدينة وانتصارات الجيش السوفيتي. علماً إن الاتحاد السوفيتي منح ستالينغراد لقب (مدينة الأبطال Hero City)، كما أن ملك بريطانيا جورج السادس منح مواطني هذه المدينة السيف ذو الجواهر المسمى (سيف ستالينغراد Sword of Stalingrad) تعبيراً عن شجاعتهم، وسنرى لاحقاً ما قال عنها كبار الشعراء العراقيين.

لقد استسلمت ألمانيا دون قيد أو شرط بعد دخول الاتحاد السوفيتي برلين في 1945/5/8، بعد أن كان قد طرد الاحتلال الألماني من دول أوروبا الشرقية، وبقي فيها بعد انتهاء الحرب. ولكن الحرب استمرت مع اليابان، وقامت الولايات المتحدة في 9 من آب 1945، بإلقاء قنبلتين ذريتين على هيروشيما وناغازاكي، واستسلمت اليابان في أواخر آب 1945، وكان الاستسلام الرسمي لها في 1945/9/2. ولم تكن الغاية من إلقاء القنبلتين الذريتين إنهاء الحرب، إذ كانت ألمانيا قد إستسلمت واليابان في أيامها الأخيرة!!، وإنما كانت توجيه رسالة الى الاتحاد السوفيتي، وإظهار جيروت الولايات المتحدة بسلحها المرعب الجديد! ولكن كانت النتيجة عكسية إذ وسط دهشة الساسة والعلماء في العالم قام الاتحاد السوفيتي بتجربته النووية الانشطارية الأولى في آب 1949، حيث قام ستالين بما قام به روزفلت بمشروع مشابه لـ (مشروع مانهاتن) النووي الأميركي وبجهد أكبر وأسرع للحصول على

(توازن الرعب النووي)!! وأعقبته بريطانيا في تشرين الأول 1952، وفرنسا في شباط 1960، ولحقهم العملاق الآسيوي الصاعد الصين بتجربتها النووية الناجحة في تشرين الثاني 1964. وبهذا أصبح توازن الرعب النووي بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي رادعاً كبيراً عن تحول الحرب الباردة إلى حرب ساخنة يعرف الجانبان نتائجها⁽⁸⁾.

لقد كانت أرقام قتلى الحرب العالمية الثانية، أرقاماً هائلة بكل معنى الكلمة، مما جعل هذه الحرب أكثر الصراعات دموية في التاريخ، لقد شارك في هذه الحرب أكثر من (100) مليون جندي، وتسببت بمقتل (50 – 80) مليون نسمة ما بين مدني وعسكري، حسب التقديرات المختلفة. ويمثل هذا العدد من القتلى 2,5% من عدد سكان الأرض في ذلك الوقت. قدرت إحدى الدراسات عدد القتلى بين عامي 1937 و1945 بحوالي (73) مليون نسمة على الأقل، منهم (61) مليون من دول الحلفاء المنتصرة، من بينهم أكثر من (16) مليون عسكري وأكثر من (45) مليون مدني لقوا مصرعهم نتيجة القصف والتعذيب والجوع والمرض. وقدرت الدراسة نفسها عدد القتلى من دول المحور الخاسرة ما يزيد عن (12) مليون نسمة، منهم أكثر من (8) مليون عسكري وأكثر من (4) مليون نسمة من المدنيين.

ولقد خسر الاتحاد السوفيتي ما يزيد عن (27) مليون نسمة، أي ما يقارب من 40% من قتلى جميع العالم. وخسرت الصين (7,5) مليون قتيلًا وبولندا (5) مليون قتيلًا وإندونيسيا (4) مليون قتيلًا، والهند (1,5) مليون قتيلًا، حيث كانت تحارب تحت إمرة المستعمر البريطاني.

كانت الخسائر المادية للحرب العالمية جسيمة جداً، فقد سويت مدن كبيرة كاملة بالأرض نتيجة القصف المستمر والمقاومة الكبيرة، وانتهت البنية التحتية خصوصاً في الاتحاد السوفيتي وألمانيا واليابان وبولندا وغيرها، كما دمرت الصناعة بالكامل خصوصاً وإن غالبيتها كانت قد حولت من الإنتاج المدني إلى الإنتاج الحربي. كما دمرت المشاريع الزراعية والإروائية والإنتاج الحيواني، الأمر الذي أدى إلى أن

يكون الموت جوعاً أو مرضاً مسألة اعتيادية. هذا بالإضافة إلى الإبادات الجماعية وسياسات الاستئصال لأسباب عرقية متعلقة بالأفكار النازية والتي شملت اليهود والعجر وذوي العاهات، وشملت إلى حد كبير السلاف والصرب وغيرهم. كما شملت المقاومة بجميع فئاتها وخصوصاً الشيوعيين والاشتراكيين اليساريين، حيث إن المقاومة كانت قد عمت جميع الشعوب المحتلة، وخصوصاً الاتحاد السوفيتي، كذلك بولندا واليونان ويوغسلافيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وجيكوسلوفاكيا، وفي الشرق الصين وإندونيسيا والفلبين وماليزيا وغيرها.

ما إن وضحت بوادر خسارة دول المحور، حتى برزت مشكلة كبيرة أمام الدول الرأسمالية المنتصرة: فلقد ظهر نهوض قوي جداً للقوى اليسارية في الدول الصناعية، متمثلة بالقوى التي قادت المقاومة النازية، وهي القوى الشيوعية والماركسية والاشتراكية والحركات النقابية، والتي كانت تؤكد في العديد منها إن هذه الحروب هي صراعات بين قوى الرأسمالية العالمية، لذا فإن العدالة الاجتماعية كانت مطلب الجميع وبدرجات متفاوتة تبعاً لقوة هذه الحركات على أرض الواقع عند انتهاء الحرب.

لقد أدركت قيادات الدول الرأسمالية، خصوصاً في الولايات المتحدة، أن النظام السوفيتي الاشتراكي كان قد خرج إلى الوجود من رحم الحرب العالمية الأولى، لذا فإن خوفهم الشديد والجديد كان كم سيخرج من الدول التي تريد الاشتراكية من رحم الحرب العالمية الثانية، خصوصاً وأن الاتحاد السوفيتي هو المنتصر (الأكبر)، وإن عدويّ القوى اليسارية الأكبر وهما النازية والفاشية قد انتهى أمرهما بانتهاء الحرب العالمية الثانية. لقد كانت أميركا - رأس الرأسمالية العالمية - متخوفة جداً من هذا الأمر، ولكن وجود قوى تعتبر نسبياً "يسارية" (داخل جهات اتخاذ القرار في أميركا ومنهم الرئيس روزفلت)، منعت مغامرات من شاكلة اقتراح تشرشل رئيس الحكومة البريطانية في أواخر الحرب، بالتعاون مع بقايا الجيش الألماني لإعادة غزو الاتحاد السوفيتي وإسقاط النظام الشيوعي فيه.

كان احتمال مجيء الشيوعيون وحلفائهم إلى الحكم، إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفي أية انتخابات ديمقراطية تجرى في دول مثل اليونان أو يوغسلافيا، هو أمر شبه أكيد، بسبب القيادة الفعلية لهذه القوى للمقاومة العنيفة ضد الهتلرية، وكذلك لانتشار المفاهيم الاشتراكية في المجتمع الأوروبي بصورة كبيرة في تلك الفترة. كما كان هناك احتمال كبير لفوز الشيوعيين في إيطاليا، وكذلك في فرنسا في حال نجاح تحالفهم مع الأحزاب اليسارية الأخرى. لذا تم القضاء عسكرياً على الثورة اليونانية اليسارية التي قامت إثر سقوط النازية من قبل البريطانيين وقوى اليمين اليوناني وذلك لإبقاء اليونان ضمن المعسكر الغربي (الحر)!! كذلك تمت محاولات كبيرة مغربية لجر حكومة يوغسلافيا والتي كانت بقيادة الحزب الشيوعي إلى الغرب، حيث كانت هناك خلافات بين الحزبين الشيوعيين في يوغسلافيا والاتحاد السوفيتي، ولكن يوغسلافيا أضحت بالنتيجة ضمن دول حركة عدم الانحياز وأصبح (تيتو) أحد قياديي هذه الحركة. كما عملت الولايات المتحدة المستحيل لتجنب نجاح الأحزاب الشيوعية في إيطاليا وفرنسا، سواء عن طريق الترغيب في إعطاء المساعدات السخية والقروض السهلة لإعادة إعمار وبناء هذه الدول، أو عن طريق زرع الفرقة بين مختلف القوى اليسارية لعزل الشيوعيين، أو عن طريق التهديد بالمقاطعة أو باستخدام المافيات وقوى اليمين المتطرف وغيرها لإسقاط أي حكم مقبل بقيادة أو مشاركة الأحزاب الشيوعية. لم يصل الشيوعيون في فرنسا وإيطاليا إلى الحكم ولكن بقيت أحزابهم قوية جداً، وجاء إلى الحكم في أوروبا عموماً أحزاب الوسط أو يسار الوسط، والتي أرادت تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تطوير الرأسمالية بهذا الاتجاه، وبالنتيجة خلق (دولة الرفاهية) التي نجحت إلى حد كبير في جميع الدول الأوروبية الرأسمالية تقريباً، وبضمنها بريطانيا. حيث تم تأمين الكثير من الصناعات والخدمات الأساسية، مثل الحديد والفحم والسكك وقسم من صناعة السيارات، وأسست شركات نفطية حكومية، والأهم تطور الحركة النقابية لتشكل نقابات عمالية موحدة قوية جداً كانت نداً واضحاً للرأسماليين في الحصول على حقوق الطبقة العاملة.

لقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية بكونها الراح الأكبر، فهي بعيدة عن ميادين العمليات الحربية، ولم تستطع أية جهة من المحور أن تضرب أية مؤسسة داخلها، لهذا لم تتضرر بناها التحتية أو معاملها الصناعية أو إنتاجها الزراعي. بل بالعكس أدت هذه الحرب إلى إنهاء الكساد وتطور الاقتصاد إلى درجة كبيرة، حيث اعتمدت عليها جميع دول التحالف في استيراد ما تتطلبه آلة الحرب. مع العلم إن خسائرها البشرية كانت قليلة مقارنة بدول التحالف الأخرى. ومحصورة بالعسكريين، ولم يتجاوز عدد الضحايا ربع مليون نسمة.

إن انتشار المفاهيم الاشتراكية والشيوعية لم يشمل الدول الأوروبية فحسب، إذ إن التعاطف الكبير مع ثورة أكتوبر (تشرين الأول) 1917 البلشفية/الشيوعية في روسيا كان كبيراً جداً لدى الدول الآسيوية والدول التي كانت تحت الاحتلال أو النفوذ الياباني والبريطاني والفرنسي. وتعاضم هذا التعاطف والتأييد مع صعود النازية والمقاومة الباسلة للشعب السوفيتي وللشيوعيين عموماً ضد غزو دول المحور. حيث خطت الصين طريقها، ووصل الحزب الشيوعي إلى الحكم بعد كفاح مرير ضد الغزو الياباني، ومن ثم مع القوى اليمينية الصينية المناوئة له. وتأسست "جمهورية الصين الشعبية" في 1949/10/1، رغم إن حكومة بكين الشيوعية لم يتم تمثيلها بمجلس الأمن كعضو دائم إلا في سنة 1972، وكان بدلها حكومة تايوان التي تم طردها من قبل الشيوعيين بعد اعتقالهم حكم الصين وتأسيس "جمهورية الصين الشعبية"، علماً إن حكومة (شانغ كاي شيك) "الوطنية" كانت قد تأسست في 1945 بعد استسلام القوات اليابانية غير المشروط للقوات الصينية. وهرب شانغ كاي شيك، بعد انتصار الشيوعيين عليه، في سنة 1949 إلى تايوان، أخذاً معه كامل احتياطي الذهب، وبقيت حكومته تمثل الصين كلها في مجلس الأمن والأمم المتحدة حتى سنة 1972. وكان الحزب الشيوعي الأندونيسي أقوى الأحزاب الأندونيسية، إضافة إلى بروز أحزاب شيوعية وحركات يسارية معادية للغرب قوية جداً في العراق وإيران وفيتنام والهند وغيرها.

أما في العراق، فإنني سأكتفي بنقل بضعة أبيات من قصائد لأهم شاعرين من شعراء العراق وهما الرّصافي والجواهري، فيما يتعلق بهذا الموضوع. يقول الرّصافي في عام 1930، في قصيدته الطويلة المشهورة (حكومة الانتداب)⁽⁹⁾، الأبيات التالية:

أنا بالحكومة والسياسة أعرف
ألام في تفنيدها وأعنف
سأقول فيها ما أقول ولم أخف
من أن يقولوا شاعر متطرف...
علم ودستور ومجلس أمة
كل عن المعنى الصحيح محرف...
يا قوم خلوا الفاشية إنها
في السائسين فظاظة وتعجرف
لإنكليز مطامع ببلادكم
لا تنتهي إلا بأن (تتبشفوا)

إشارة إلى ثورة أكتوبر في سنة 1917، التي قام بها البلشفيك/الشيوعيون في عموم روسيا القيصرية، وشكلوا الاتحاد السوفيتي. أما عن شاعرنا الجواهري فإننا نستقطع الأبيات التالية من قصيدته (ستالينغراد) التي نظمها في 21 شباط 1943⁽¹⁰⁾، في تعظيم مقاومة هذه المدينة الباسلة:

يا (ستالين) وما أعظمها
في التهجي أحرفاً تأبى الهجاء
أحرف يستمطر الكون بها
انعتاقاً وازدهاراً، وإخاء

ويخاطب الجواهري الاتحاد السوفيتي في 1941/11/25 في قصيدته (يراع المجد) إثر هجوم الجيوش الهتلرية، بالأبيات التالية:

يا رجاء الكون في محنته	يا شعاع الأمل المستعذب
يا بناء الحق والعدل على	ملعب من قيصري خرب
يا ينابيع رجاء فجرت	لظماء وجياع سغب
يا نقاء الفكر في جوهره	لم يدنس بالكنى والرتب

لقد استمر التشبه بمقاومة ستالينغراد، في جميع المقاومات العنيفة ضد قوات الاحتلال والغزاة في حروب التحرير التي دارت بعد الحرب العالمية الثانية، وأعيد ذكر هذه المدينة الباسلة مرات ومرات، سواء عند الغزو الثلاثي (البريطاني/الفرنسي/الإسرائيلي) لقناة السويس، أو في حرب فيتنام أو في الجزائر وغيرها. ولعل من مآسي التاريخ ما ذكره فلاديمير تيتورينكو السفير الروسي الأسبق في العراق إبان الاحتلال الأميركي للعراق في عام 2003، حيث قال - والعهد على السفير - بأن: "جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة - في العراق - قالوا بأنهم سيحولوا بغداد إلى ستالينغراد!!"، ويضيف: "فالذين خاضوا المعارك... هؤلاء الناس قاتلوا في سبيل الوطن وكان هؤلاء من الشيعة، ولكن أين كانت قوات النخبة من (الحرس الجمهوري)؟"، وهو هنا يشير إلى المقاومة الباسلة ضد الاحتلال الأميركي في الفاو وأم قصر والناصرية وغيرها. وينقل أيضاً أن طائرة أميركية ضخمة من طراز (س130) نقلت القادة العسكريين الذين خانوا العراق، حيث دفعت وكالة الاستخبارات المركزية لكل منهم ما بين (15 - 20) مليون دولار، وهم من كبار قادة الحرس الجمهوري وكان عددهم خمسين شخصاً، وإن العديد منهم كانوا أقرباء (صدام حسين) ومن عشيرته⁽¹¹⁾!! وبذلك ذهب التشبه بـستالينغراد أدراج الرياح!!!



لنرجع الآن لتكملة حديثنا عن الحرب العالمية الثانية...

كان للرئيس الأمريكي (فرانكلين روزفلت) الدور الكبير في تجميد القوى المحافظة الأميركية التي كانت تريد أن تبعد الولايات المتحدة عن الحرب، ولكن الرئيس روزفلت (من الحزب الديمقراطي)، ومعه غالبية الشعب الأمريكي، كان يرى أن إنهاء النازية في أوروبا أمر مهم يخدم المصالح العليا للشعب الأمريكي، وكذلك الأمر فيما يتعلق بإنهاء الفاشية اليابانية، وإذا انتصرت قوات المحور هذه فإن الدور سيأتي حتماً على أميركا. إضافة لذلك فإن الولايات المتحدة كانت في الثلاثينيات من القرن الماضي يعمها ظلام الكساد الكبير، والفقر المدقع، والبطالة تعم غالبية الشعب الأمريكي، وكانت الحالة الاقتصادية والاجتماعية مهيئة لثورة لا يعرف مداها، وإن الحرب قد تكون المخرج!!

لقد انتخب الرئيس فرانكلين روزفلت، (مرشحاً عن الحزب الديمقراطي)، لرئاسة الولايات المتحدة أربعة مرات، وهو أمر لم يحدث في تاريخها طراً. إذ انتخب لأول مرة في سنة 1932، والمرة الثانية في 1936، والمرة الثالثة في سنة 1940 (بأغلبية 55% من الشعب الأمريكي)، والمرة الرابعة 1944. إن الانتخابات لدورتين فقط كان عرفاً أميركياً وليس أمراً دستورياً، ولقد عدل هذا الأمر في سنة 1951 ليصبح أمراً دستورياً. ولقد طلب من الرئيس الأول للولايات المتحدة (جورج واشنطن) في عام 1796، وكذلك من الرئيس الثامن عشر (يوليسيس كرانن) في 1876، الترشيح لمرة ثالثة ولكنهما رفضا ذلك. بينما لم يرفض روزفلت الترشيح لمرة ثالثة نظراً لشعبيته وخصوصاً من قبل النقابات العمالية والفقراء. وفي ذلك الوقت كانت قد ظهرت اتجاهاته (اليسارية) النسبية في أميركا خصوصاً وأنه كان قد رشح (والاس) نائباً للرئيس، وهو معروف بعدائه الشديد للنازية وتعاطفه مع الاتحاد السوفيتي. إن شعبية روزفلت بين الطبقات الفقيرة جاءت بعد محاولاته لحل المشكلة الاجتماعية وإنعاش الاقتصاد من خلال مشروعه الذي سمي (الاتفاق الجديد New Deal) لمرتين، الأول في سنتي 1933 – 1934، والثاني في سنتي 1935 – 1936، (رغم أن هذا المشروع لم يحقق الانتعاش المطلوب في حينه)، وكذلك زادت شعبيته

عندما وضح عدائه للنازية. ولكن عند قبوله الترشيح للمرة الرابعة ازداد ضغط اليمين الأميركي داخل حزبه عليه مما اضطره إلى إبعاد والاس، واختار (هاري ترومان) نائباً له، وهو المعروف بعدائه للشيوعية، والذي أصبح رئيساً للولايات المتحدة بعد وفاة روزفلت في 12/4/1945، وقبل حوالي شهرين من الانتصار على النازية وانتهاء الحرب العالمية الثانية.

بالرغم من أن الولايات المتحدة لم تدخل الحرب رسمياً إلا بعد 7/12/1941، عندما هاجمت اليابان بيرل هاربر، وقيام ألمانيا وإيطاليا بإعلان الحرب عليها بعد ذلك بأربعة أيام، أي في يوم 11/12/1941، إلا أن الرأي العام الأميركي والحكومة الأميركية كانا متعاطفين مع الدخول في حرب ضد الهتلرية. وكان روزفلت يعارض السياسة المحافظة التقليدية للولايات المتحدة في ضرورة انزعالها وحيادها، والأكثر من ذلك فإنه كان يعمل للتحضير للحرب وتهيئة الرأي العام لدخولها، انتظاراً للفرصة المناسبة. لم يرد هتلر لأميركا أن تدخل الحرب وكان يحاول أن يحيدها في السنوات الأولى من الحرب، ولكن ضرب بيرل هاربر هيأة الذريعة للأميركان لإعلان الحرب على اليابان، حتى أن بعض المؤرخين - وهم قلة - يذكرون بأن اليابان تم استدراجها لضرب بيرل هاربر، وإن هذه الضربة لم تكن مفاجئة للولايات المتحدة، لذا فإن أفضل السفن الحربية الأميركية كان قد تم إخراجها من بيرل هاربر قبيل الضربة. وهي الحالة نفسها التي رأيناها عند ضرب برج التجارة العالمي في نيويورك في 11 أيلول 2001، حيث أفادت عدد من الكتب والمقالات التي الفت بهذا الشأن بأن الولايات المتحدة كانت على علم بالأمر مسبقاً، إن لم تكن قد "شجعت وساعدت" القاعدة في عمليتها هذه، وذلك لشحن الرأي العام الأميركي ضد عدو خارجي!! وكانت سبباً في الحرب على أفغانستان، وانتهت بغزو العراق، وكان من بين إحدى الحجج الكاذبة هي وجود علاقة ما بين القاعدة وصدام!!

إن حكومة روزفلت كانت ترسل، قبل وخلال الحرب، مختلف أنواع الإمدادات والمساعدات للحلفاء، ومن ضمنها النفط والمواد الأولية أو المصنعة، وخصوصاً

بعد سماح الكونغرس بذلك في آذار 1941. وهذه الإمدادات كانت إما مساعدات مجانية أو مشتريات بالآجل أو ديون بأسعار مخفضة، ولكن كانت غالبيتها في البداية مقابل صفقات شراء نقدية أو مقابل الذهب والمجوهرات التي كانت متوفرة – لحد ما – لدى الاتحاد السوفيتي، وكذلك كانت المساعدات والمشتريات بالآجل في كثير منها في السنوات اللاحقة من الحرب. وكانت النتيجة على الاقتصاد الأمريكي هي الانتعاش الكبير بعد الركود العظيم. وقد سار الاقتصاد الأمريكي بانتعاش مطرد متزايد، وانخفضت البطالة إلى حد كبير جداً. لقد كانت التحضيرات للحرب وإرسال الإمدادات العسكرية والمدنية إلى الحلفاء، وبضمنهم الاتحاد السوفيتي، هو الأمر الذي أنقذ الاقتصاد الأمريكي في ذلك الوقت، ولعقدين من الزمن بعد انتهاء الحرب. علماً إن المساعدات الأميركية للحلفاء في الحرب العالمية الأولى كانت جميعها عبارة عن قروض لدول الحلفاء، أما ما قدم خلال الحرب العالمية الثانية فهي في جزء منها مساعدات مجانية وخصوصاً بعد دخول الولايات المتحدة الحرب ضد دول المحور.

لقد كان الرئيس روزفلت سياسياً نشطاً جداً، وكون علاقات جيدة مع تشرشل وستالين، وعقد اجتماعات عديدة معهما. وفي اجتماعهم في طهران في تشرين الثاني 1943 تقرر تشكيل منظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب وجعل مقرها في الولايات المتحدة. وفي اجتماعه الأخير، (وهو في حالة صحية سيئة ويجلس على كرسي متحرك)، مع ستالين وتشرشل في شباط 1945 في يالطا (في شبه جزيرة القرم من الاتحاد السوفيتي)، تقرر صورة العالم بعد انتهاء الحرب، أو ما يسميه الكثير من المؤرخين "اقتسام العالم" بين دول التحالف!! ولقد حاول تشرشل إقناع روزفلت بالغدر بالاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، مشيراً إلى ضعف الاتحاد السوفيتي، وبقاء جزء من القوات النازية التي يمكن استخدامها لإسقاط (الشيوعية) في الاتحاد السوفيتي، والبدء بوضع شروط كثيرة قاسية على ستالين ومحاربتة وحتى غزوه في

حالة عدم استجابته لشروط الغرب. لم يستطع تشرشل إقناع روزفلت بذلك، حيث كان الأخير مقتنعاً تماماً في ذلك الوقت بأن ستالين سيفي بتعهداته في مؤتمر يالطا. وبعد مؤتمر يالطا، طار روزفلت مباشرة من روسيا إلى منطقة السويس (في مصر)، واجتمع مع الملك عبد العزيز بن سعود في منطقة البحيرات، على ظهر السفينة الحربية الأميركية (يو إس كوينسي) في 14/2/1945. واعتبر هذا الاجتماع (حدثاً تاريخياً) مهماً بالنسبة للولايات المتحدة والعربية السعودية. علماً إن روزفلت اجتمع أيضاً في هذه الجولة بالملك المصري (فاروق)، وإمبراطور الحبشة (هيلا سيلاسي)، ولم يكن للاجتماعين الأخيرين أهمية تذكر.

إن محادثات روزفلت مع الملك السعودي قد دارت حول ثلاثة أمور، وهي النفط، وخلق وطن لليهود في فلسطين، وصورة الشرق الأوسط بعد الحرب، ولكن النفط كان المسألة الأهم بالنسبة لروزفلت وللملك. ولقد كتب مراسل صحيفة النيويورك تايمز الأميركية في حينه عن أهمية اللقاء بأن: "احتياجات النفط الضخمة في العربية السعودية تجعل البلد أكثر أهمية للدبلوماسية الأميركية من أية أمة أصغر أخرى".

لقد كان للبريطاني (جون بريد فيلبي)، والذي كان معارضاً للسياسات البريطانية تجاه السعودية، دور كبير في الدخول الأميركي النفطي الأول للسعودية. إذ إن هذا الرجل اعتنق الدين الإسلامي على يد الملك ابن سعود وسماه (عبد الله فيلبي)، وأصبح صديقاً له، وفتح الأخير مركزاً تجارياً في السعودية في عام 1925، بعد أن ترك العمل مع الإدارة البريطانية. وعبد الله فيلبي هو والد الجاسوس البريطاني الأشهر (كيم فيلبي) الذي أصبح رئيساً لقسم محاربة الجاسوسية ضد السوفيت في المخابرات البريطانية، في الوقت نفسه كان جاسوساً للسوفيت!!

لقد كان لشركة (ستاندرد أوف كاليفورنيا سوكول)، والتي سميت لاحقاً (شيفرن)، امتياز في البحرين مع (كلف أويل) الأميركية أيضاً، وتمكنتا سوية من تطوير إنتاج النفط فيها في عام 1932. ولكن قبل ذلك وأثناء التقييم الجيولوجي في

البحرين توصلت سوكونل إلى أن المنطقة الشرقية من الإحساء في السعودية، كان لها إمكانيات نفطية عالية، وهي تبعد بحدود (40) كم عن البحرين، ولهذا أرادت الحصول على امتياز في الإحساء، وكان عبد الله فيليبي هو من عرّف هذه الشركة على الملك السعودي.

وكانت (أرامكو شركة النفط العربية الأميركية) مشكلة من الشركتين الأميركيتين (سوكال وتكسكو). وأضيف إليهما (وبعد محادثات روزفلت مع الملك السعودي)، وفي السنوات 1946 – 1948 الشركتان الأميركيتان (ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي) والتي سميت لاحقاً (أكسون) وشركة (سوكوني فاكوم) والتي سميت لاحقاً (موبيل أويل)، وذلك لتقوية شركة (أرامكو) مالياً وتقنياً، ولإيجاد تكتل أميركي نفطي قوي لدخول الشرق الأوسط. ولكن هذا الأمر خلق مشكلة كبيرة، إذ إن الشركتين الأميركيتين الأخيرتين كانتا ضمن ما يسمى (اتفاقية الخط الأحمر) التي صممها (كالوستي غولبنكيان) في سنة 1928 لتقسيم النفط العراقي إلى حصص متساوية (بعد طرح 5% كحصة له)، بين الشركة البريطانية BP، وشركة رويل شيل، والشركة الفرنسية للنفط، والشركتين الأميركيتين أعلاه. ولكل من هذه الجهات الأربع 23,75%، على أن يدخلوا امتيازات النفط المقبلة في الشرق الأوسط (عدا بلاد فارس/إيران والكويت) دائماً سوية وبهذه النسب. وبدخول إكسون وموبيل إلى أرامكو تكونان قد كسرتا (اتفاقية الخط الأحمر) هذه، وبدأ بوضوح تقدم النفوذ الأميركي (وبالأخص النفطي) ميدان الشرق الأوسط دون النظر إلى مصالح حلفائها بريطانيا وفرنسا!! وكان لاجتماع روزفلت بالملك السعودي الأثر الأكبر في هذا التغلغل، مما أغضب الرئيس ديغول (والذي لم يكن روزفلت يحترمه كثيراً)، والأهم من ذلك أغضب هذا الاجتماع تشرشل (الحليف والصديق البريطاني) لأنه عرف ما ستؤول إليه النتائج لاحقاً من محاولة أميركا زعزعة النفوذ البريطاني في منطقة نفوذها الأصلية، وإنها بداية نهاية النفوذ البريطاني وإحلال النفوذ الأميركي بدله، وهو ما حصل فعلاً فيما بعد!! لهذا طلب تشرشل بعد ثلاثة أيام فقط من اجتماعات

روزفلت المشار إليها، أن يجتمع بالأشخاص ذاتهم، أي الملك السعودي والملك المصري والإمبراطور الحبشي، ولكن نتيجة اجتماعات تشرشل هذه كانت فاشلة لاسيما مع الملك السعودي!!، إذ أدرك الأخير أن هناك دولة (أعظم) بكثير من بريطانيا تدخل الشرق الأوسط!

ومن المهم أن نشير هنا إلى دور النفط السعودي الحيوي للشركات الأميركية ولإستراتيجية الولايات المتحدة في هذه الفترة بالذات، إذ لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة تتجاوز كميات النفط المستوردة صادراتها، وذلك في سنة 1948، ولهذا كان من الضروري جداً لها إستراتيجياً وجوب الحصول على مصادر نفطية أجنبية تعود امتيازاتها إلى مصادر أميركية بغض النظر عن مصالح حلفائها البريطانيين وغيرهم، وبغض النظر عن (اتفاقيات الخطوط الحمراء)!!

عندما رجع روزفلت إلى أميركا بعد مؤتمر يالطا واجتماعه مع الملك السعودي، مورست عليه ضغوطاً كبيرة للوقوف ضد الاتحاد السوفيتي وتطور الشيوعية في أوربا وغيرها. ويقول بعض المؤرخين أن أمله قد خاب بستالين لأنه لم يف بوعوده فيما يتعلق ببولندا (لانسحاب منها رغم عدم انتهاء الحرب بعد)، وكذلك فيما يتعلق بمستقبل ألمانيا، وقضايا أخرى مثل أسرى الحرب، مما اضطره إلى إرسال رسائل عديدة إلى ستالين ولكن دون استجابة من الأخير. وتوفي في 1945/4/12، وقبل سقوط ألمانيا الهتلرية بحوالي شهرين. وجاء بعده نائبه ترومان من الحزب الديمقراطي في 1945/4/12، وبقي في الحكم إلى 1953/1/20 بعد أن أعيد انتخابه رئيساً للولايات المتحدة في نهاية 1948. وانتخب بعده الجنرال (دوايت آيزنهاور) عن الحزب الجمهوري رئيساً للولايات المتحدة لدورتين بدءاً من 1953/1/20 إلى 1961/1/20، وبعده جاء الرئيس الديمقراطي الشهير (جون كينيدي) من 1960/1/20 حتى مقتله في 1963/10/22، ولا يزال حادث اغتياله وقتلته من الأمور الغامضة، خصوصاً وإنه كان رئيساً منفتحاً إلى حد ما على العالم الاشتراكي.

بهذا نرى أن نتيجة الحرب، وعلى الرغم من التضحيات الهائلة البشرية منها أو المادية للدول الأوروبية (ومنها الاتحاد السوفيتي)، والدول الآسيوية (ومنها الصين)، وبقية دول العالم (ومنها دول المحور)، على الرغم من كل ذلك أصبحت أميركا متفردة بالانتصار الأكبر، وخرجت من الحرب ولم يمس أي جزء من أراضيها بدمار صغير أو كبير، وبتضحيات بشرية محدودة مقارنة ببقية دول العالم، وتتمتع بانتعاش اقتصادي كبير، وإن جميع دول العالم الصناعية تقريباً مدينة لها بمبالغ عالية، بالإضافة لذلك تتمتع بقدرة عسكرية مدمرة هائلة لم يدمر إلا جزء صغير منها، وبكونها الدولة الوحيدة التي كانت تملك عند انتهاء الحرب أروع سلاح عرفته البشرية في ذلك الوقت، وهو السلاح النووي. أما الدول الأوروبية والاتحاد السوفيتي والصين واليابان والعديد من الدول الأخرى فقد خرجت من الحرب مدمرة تدميراً كاملاً سواء فيما يتعلق بالبنية التحتية أو الإسكان أو المؤسسات الخدمية والصناعية والزراعية والعلمية والصحية والغذائية، وهي عاجزة تماماً عن إعادة الإعمار بمفردها بالسرعة المرجوة، متطلعة إلى الولايات المتحدة للمساعدة والمساندة، وإلى الحصول على الدولار تبرعاً أو قرضاً باعتباره أقوى العملات على الأرض طراً وأكثرها استناداً إلى الذهب أو غيره، حيث إن الأنظمة النقدية في هذه الدول كانت متدهورة بصورة كبيرة، كما وإن التضخم النقدي فيها، وخصوصاً في الدول الخاسرة كان عالياً جداً مما جعل بعض العملات لا تساوي قيمتها ثمن الورق المطبوع عليه!! إن جميع هذه الأمور أدت إلى ضرورة وجود نظام اقتصادي يشمل العالم كله – إن أمكن –، أو على الأقل يشمل العالم الرأسمالي، أي عدا النظام الاقتصادي الاشتراكي الموجود في الاتحاد السوفيتي (والكتلة الشرقية التي تشكلت بعد الحرب بسبب بقاء القوات السوفيتية فيها). لهذا كان من الضروري أن يتم إنجاز مثل هذا المشروع الذي باستطاعته حل المشاكل الاقتصادية، والمشاكل الاجتماعية الناجمة عنها، وكان ما يسمى (نظام بريتون وودز).

الفصل الثاني



نظام بريتون وودز Bretton
Woods System الدولار
العملة الأعلى (١٢)

لقد كان ما يراد لمؤتمر واجتماعات بريتون وودز هو الخروج بنظام نقدي عالمي، على ضوء الاقتصاديات المحطمة لمختلف دول العالم (عدا الولايات المتحدة)، وانهيار مختلف العملات الأجنبية وارتفاع مستوى التضخم. وحاولت الولايات المتحدة وضع هيمنتها الكاملة على نتائج المؤتمر، لوضع عملتها بديلاً للذهب في التجارة العالمية وفتح أبواب الأسواق العالمية على مصاريعها أمام تقدمها لتطوير اقتصاد رأسمالي عالمي تديره بالشكل الذي تريده الرأسمالية الأميركية. لقد نجحت الولايات المتحدة إلى حد ما بهذا الأمر، ولكن نجاحها لم يكن بالشكل الذي كانت تريده أصلاً، إذ كانت هنا قوى عالمية أخرى داخل المؤتمر، تحمل أفكاراً وتطلعات تختلف عن تطلعات الولايات المتحدة، رغم إنها ضمن الأفكار والتطلعات الرأسمالية، ولكن أرادت تطبيقات تخدم الحلول الاجتماعية والاقتصادية التي تحتاجها أوربا، في ضوء توازنات القوى السياسية، ومن ضمنها الأحزاب العمالية و(الاشتراكية)، بالإضافة إلى المنافسة التقليدية بين مختلف القوى الرأسمالية، ومن ضمنها القوى الاستعمارية. وقد تمكنت هذه القوى المختلفة من الحد مما حاولت الولايات المتحدة فرضه، مع الاعتراف الكامل لها بالسيادة الاقتصادية والعسكرية. ونلخص ملاحظتنا عن هذا المؤتمر فيما يلي:

أ. مؤتمر بريتون وودز والظروف العالمية التي أدت لانعقاده

تم انعقاد أول مؤتمر دولي لتنظيم النقد الدولي بين الدول الصناعية الكبرى، ولوضع الأساس النقدي لما بعد الحرب وانتصار الحلفاء، وذلك بين الأول والثاني والعشرين من تموز من عام 1944، أي قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية بعشرة

أشهر وبعد يومين من إنزال الحلفاء على السواحل الفرنسية في نورماندي في 1944/6/29. حضر المؤتمر (730) مشاركاً من ممثلي حكومات ورجال بنوك واقتصاديين من (44) دولة، وانهقد في فندق (مونت واشنطن Mount Washington Hotel)، في منطقة (بريتون وودز) في (نيو هامشاير New Hampshire) في الولايات المتحدة. وكانت الدعوة باسم (المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة - United Nations Monetary & Financial Conference) ووقعت الدول المجتمعة في ختامه على ما سمي بـ (اتفاقيات بريتون وودز Bretton Woods Agreement).

حضر الاتحاد السوفيتي هذا المؤتمر في سنة 1944، ولكن لم يفلح المؤتمر في إقناع الاتحاد السوفيتي بالتوقيع على إنشاء صندوق النقد الدولي وباعت محاولاتهم بالفشل، وبالتالي عدم مصادقته على نتائجه في أواخر سنة 1945. ولم يعرف في حينه سبب موقف الاتحاد السوفيتي هذا، حتى ظهرت وثائق الاتحاد السوفيتي لاحقاً (وبعد سقوطه) حول تلك الحقبة، فأوضحت أن السوفيت كانوا قد اعتقدوا في ذلك الوقت من النقاشات التي تمت والتعديلات التي أجريت وأدخلت لاحقاً على الصيغ الأولى لتوصيات المؤتمر من قبل الولايات المتحدة وكذلك بريطانيا، بأن هاتين الدولتين كانتا تعملان على تفكيك التحالف ضد النازية الذي كان سائداً إبان الحرب، وبالتالي تعملان على عزل أو (تفكيك) النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي.

لقد كانت الركيزة السياسية الأساسية لوضع نظام بريتون وودز النقدي، هي الجو السياسي/الاقتصادي/الاجتماعي الذي كان يهيمن على المؤتمر في أواخر الحرب العالمية الثانية، وكذلك تجنب أسباب قيام حرب أخرى. ومن هذه الأسباب محاولة تجنب ما حدث من مشاكل اقتصادية جمة في فترة الركود/الكساد الاقتصادي العظيم The Great Depression الذي كان يسود العالم قبل الحرب وكان أحد أسبابها الرئيسة. كذلك فإن القوى الاقتصادية والعسكرية كانت قبل الحرب موزعة ومرتكزة في عدد محدود من الدول. والأمر الجديد المهم جداً الذي كان حاضراً في المؤتمر هو وجود قوة سوبر عظمى تقود المؤتمر (مع بريطانيا بالدرجة الثانية وبمسافة بعيدة)،

وكانت هذه القوة السوبر عظمى – أي الولايات المتحدة الأميركية – ليست قادرة ومستعدة فقط، بل رغبة بإصرار مقنع على أن تستلم قيادة الشؤون النقدية للعالم، وعلى الأقل العالم الرأسمالي سواء الرابح منه أو الخاسر في الحرب العالمية الثانية. من الملاحظ أن الوفد البريطاني للمؤتمر كان برئاسة (جون ماينارد كينز John Maynard Keynes)، والذي تنسب إليه المدرسة الاقتصادية (الكينزية)، التي كانت تسعى إلى إصلاح الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولوضع الأساس الاقتصادي لـ (دولة الرفاهية welfare state)، ضمن مفاهيم الأحزاب الاشتراكية والعمالية الأوروبية. وكان كينز في الوقت نفسه يمثل وجهة نظر الدول الأوروبية المكتوية بنيران الكساد الاقتصادي والحروب والتدمير، وفي الوقت نفسه يريد الإبقاء على المصالح البريطانية كما كانت قبل الحرب. أما الجانب الأمريكي فكان برئاسة (هاري ديكستر وايت Harry Dexter White)، والذي كان اهتمامه بالمصالح الأميركية التي تريد فتح الأسواق للتجارة الخارجية الأميركية لاحتواء العالم الرأسمالي بوضعه الجديد بعد الحرب العالمية الثانية. كان صراعاً كبيراً بين هاتين المدرستين، وكانت النتيجة هي الوصول لحلول "مرضية" لجميع الأطراف في ذلك الحين. فالمصالح في النهاية هي مصالح مشتركة، إذ لا يمكن لأوروبا أن تعيد الإعمار وتزدهر وتبني (دولة الرفاهية) من غير المال الأمريكي، ولا يمكن لأميركا أن تزدهر دون فتح أسواق أوروبا ومستعمراتها أمامها، إضافة إلى أن (دولة الرفاهية) بأشكالها المختلفة سوف تحد من التوترات الاجتماعية الداخلية، وتؤدي إلى استقرار الدول وبالتالي العالم، طالما كان الاقتصاد في تطور ونمو في جميع هذه الدول.

إن مفاهيم كينز تذهب إلى أنه لا يمكن للاقتصاد العالمي أن ينمو إلاّ باعتماده أنظمة وقوانين تحافظ على استقرار ونمو العمل، أي النمو الاقتصادي. ومنها ما يتعلق بالاستقرار الاجتماعي مثل قوانين العمل والحد من البطالة. ومنها القضاء على التضخم، الذي يتطلب وجود أنظمة وقوانين تقيد النظام النقدي على المستوى الوطني والعالمي، وهذا ما سعى إليه مؤتمر بريتون وودز.

في الواقع إن الخط الاقتصادي العام لهاري ديكستروايت - كشخص - لم يكن يختلف كثيراً عن الخط الاقتصادي لجون ماينارد كينز، لذلك اعتبره بعض المؤرخين (كينزي الفكر)، رغم الاختلاف فيما بينهما حول ماهية الجدوى من النظام النقدي العالمي الذي يجري إعداده في بريتون وودز، وما هو المطلوب من صندوق الدولي الوليد المهم لهذا النظام. حيث إن الأميركي وايت كان يدرك الوضع الجديد للرأسمالية العالمية، وإن قيادتها هي بيد الولايات المتحدة الأميركية بلا منازع، بينما كينز البريطاني كان يحاول بثتي الطرق الحفاظ على إبقاء دور "بارز" للنفوذ البريطاني السائر نحو الزوال والاضمحلال. كلا الرجلين كانا يتحدثان عن رأسمالية عالمية جديدة تؤدي إلى "دول الرفاهية" بشكل أو بآخر، وتستطيع تجنب الصدام والحرب فيما بينهما، وإن باستطاعة النظام العالمي الجديد إحلال السلام العالمي من خلال اقتصاد متوازن.

إن هاري ديكستر وايت لم يكن يدافع عن الرأسمالية الأميركية بشكلها التقليدي، وإنما يدافع عما يجب أن تكون عليه هذه الرأسمالية. فهو من الشخصيات المثقفة والقادرة و"اليسارية" بالمفهوم الأميركي في زمن الحرب العالمية الثانية، حيث درّس ودرّس في أرقى الجامعات الأميركية وهي كولومبيا وستانفورد وهارفرد، وحصل على شهادة الدكتوراه العالية من الجامعة الأخيرة. كان نشيطاً جداً فيما يعرف في الولايات المتحدة بالحركات العالمية Internationalist، وهي حركة تؤمن بالتحالف العالمي، وتعتقد بإمكانية إيجاد حكومة (أو شبه حكومة) عالمية!! وبسبب إمكانياته العالية وآرائه المقاربة لوزير الخزانة المالية الأميركية في حكومة روزفلت تم تعيينه مساعداً لوزير المالية في كانون الأول 1941، بعد الهجوم الذي شنّه الطيران الياباني على بيرل هاربر ودخول الولايات المتحدة الحرب ضد دول المحور رسمياً. وكان منصب وايت هو حلقة الوصل ما بين وزارتي الخارجية ووزارة المالية فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، علماً إنه استمر في منصبه هذا على الرغم من وجود تقارير من مدير مكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI) أدغار هوفر (اليمني المتطرف)

في أواخر 1942، تزعم أن وايت كان شيوعياً!!، أو قريب من الشيوعيين جداً!!، ولكن لم يعر روزفلت ولا وزير المالية أهمية لهذه التقارير واعتبراها ملفقة!! لم يكن وايت شيوعياً، وإنما كان شخصاً مستقلاً يحلم بأفكار طوبائية مثالية Idealism، واستمر بهذه الأفكار حتى بعد موت روزفلت ومجيء اليمين الأميريكي إلى الحكم، فهو كان يعتقد بإمكانية العيش بسلام مع الاتحاد السوفيتي، وكان هذا رأي الكثيرين من المثقفين والقياديين النقابيين الأميركيين في ذلك الوقت، والذي تعرضوا إلى "محاكم التفتيش الأميركية" في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي على يد اليمين المتطرف بقيادة السناتور مكارثي ومدير مكتب التحقيقات الفيدرالية هوفر. والعجيب أن الرئيس ترومان (اليميني)، ومجلس الشيوخ وافقا أيضاً على تعيين وايت مديراً لصندوق النقد الدولي في 1946/1/23 رغم التقارير الأمنية.

لقد استدعى وايت في آب 1948 للممثل أمام لجنة الكونغرس سيئة الصيت والمسماة "لجنة الكونغرس للأعمال المضادة للأميركا - House Un - American Activities Committee" والتي يرأسها السناتور مكارثي، لمجابهة الاتهام بالشيوعية وتكوين مركز لتجمع الشيوعيين في وزارة المالية، والمقصود بذلك القسم المهم في وزارة المالية والمسمى "قسم بحوث السياسة النقدية - Division of Monetary Research" والذي اختير له أفضل الاقتصاديين الأميركيين وكان وايت أول رئيس له. قدم وايت إفادته للجنة الكونغرس هذه نافياً كل الاتهامات، وبعد ثلاثة أيام من إفادته مات بالسكتة القلبية!!، ويقول بعض المؤرخين إنه انتحر، ولو أن التقرير الطبي يقول إنه مات بالسكتة القلبية.

لقد كان من الواضح جداً أن أجندة المؤتمرين الأساسيين، تؤكد بأن يكون الاقتصاد العالمي مبنياً على الاقتصاد الرأسمالي حيث إن قيادة المؤتمر كانت بيد الولايات المتحدة والتي كانت تعمل بإيمان راسخ بأن هكذا نظام يجب أن يسود العالم، مع استعدادها لتعديلات وإصلاحات ضمن هذا النظام، وذلك نتيجة ضغوطات التوجهات الأوروبية "الاشتراكية" ضمن النظام الرأسمالي، وكذلك نتيجة ضغوطات

الطبقة العاملة الأميركية وفقراء أميركا، وذلك لإبعاد تأثيرات الأفكار والمبادئ الاشتراكية للأحزاب الشيوعية، أو التوجهات الماركسية التي كانت ترغب في أنظمة اشتراكية حقيقية. لقد كانت هناك دول عديدة، وبالأساس أوربية، مشاركة بصورة فعالة في مؤتمر بريتون وودز، تريد نظاماً رأسمالياً مختلفاً عما هو موجود في الولايات المتحدة، حيث إن الرأسمالية فيها (منفتحة جداً) وبلا تخطيط، أو تدخل، أو انضباط من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية. بينما كانت هذه الدول الأوربية تريد تدخلاً أكبر في مسيرة النظام الرأسمالي من خلال وضع قيود وضوابط -regulations للتدخل للنظام الرأسمالي والتجارة العالمية من قبل برلمانات هذه الدول، أو أن تكون القطاعات الأساسية بيد الدولة، أو على الأقل تحت قيادتها.

أي بالنتيجة لا تكون هناك (سلطة مالية مستقلة)، تضاف إلى السلطات الثلاث للأنظمة الديمقراطية، وهي السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية. بينما كانت رأسمالية الولايات المتحدة تمثل نوعاً آخر من الرأسمالية يعتمد على عدم تدخل الدولة (أي السلطات القضائية أو التشريعية أو التنفيذية) في مسيرة النظام الرأسمالي، أو بتدخل محدود جداً وفي ظروف محدودة جداً، وتترك مسارات جميع الفعاليات الاقتصادية إلى ما يسمى "حركة السوق"، إضافة إلى الملكية الخاصة لكل الفعاليات الاقتصادية (حتى الفعاليات الإستراتيجية مثل ملكية النفط)، وتتدخل الدولة في حماية هذه الملكية خصوصاً خارج الولايات المتحدة!!

لهذا كان على المؤتمرين في بريتون وودز الوصول إلى حل "وسط" – قدر الإمكان – لشكل النظام الرأسمالي المطلوب بعد الحرب العالمية الثانية، آخذين بنظر الاعتبار القيادة الفعلية الموجودة على الأرض، وهي الولايات المتحدة، مع إجراء (التعديلات) الممكنة التي قد تقبل بها الولايات المتحدة!! وفعلاً أجريت الكثير من التعديلات (الكنزية) على النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، بإدخال مفهوم تقليل البطالة إلى حدود دنيا جداً، وإعطاء حقوق أفضل للطبقة العاملة، وتقليل نسبة الفقراء، وتقليل الهوة بين الفقراء والأغنياء، ووضع ضرائب متصاعدة "عادلة"

عالية على الشركات والأشخاص ذوي الدخل العالي تجاوزت الـ 80% في أغلب الأحيان، (مقارنة بالضرائب الواطئة التي دفعت لاحقاً في مرحلة الليبرالية الجديدة، وخصوصاً منذ مجيء بوش الابن للحكم في أوائل القرن الحالي، إذ في سنة 2011 دفعت أكبر عشر شركات أميركية ضرائب دخل لم تتجاوز معدل 9% من أرباحها، ومنها شركات أكسن موبيل، وشيفرون، وأبل، ومايكروسوفت، وبنك موركان جيس JP Morgan Chase، وغيرها)^(5-ب). كل هذه الأمور ساعدت في تمكين المجتمع من تكوين (دولة الرفاهية) بمفاهيم مختلفة في الدول الرأسمالية المختلفة، وكان - ولا يزال تأثيرها حتى الآن - في الدول الإسكندنافية. وساعدت هذه المفاهيم والإصلاحات الرأسمالية في إبعاد "شبح" الشيوعية عن الدول الصناعية الأوروبية، وذلك بعد أن تم تطبيق (الكنزية) - وبدرجات متفاوتة - في جميع الدول الغربية الصناعية، وحتى في الولايات المتحدة نفسها (وإلى أوائل سبعينيات القرن الماضي). ومن المفارقة ان يرى العديد من الاقتصاديين أن الرؤساء الأميركيين في تلك الفترة، وبضمنهم الرؤساء الجمهوريين هم كينزيون!! وأبرز هؤلاء الجمهوريون هو الرئيس (دوايت أيزنهاور)، الذي كان يشغل منصب القائد العام للجيش الأميركي خلال الحرب العالمية الثانية، ثم أصبح رئيساً للولايات المتحدة لدورتين (ما بين 1952 - 1960)، قام خلالها بمشاريع ضخمة جداً في الولايات المتحدة لإنشاء الطرق السريعة وتطوير البنى التحتية، مما أدى إلى خلق فرص عمل كثيرة والقضاء على البطالة. وهو صاحب المقولة الشهيرة، والتي قالها عند توديعه كرسي الرئاسة: "مصير أميركا وشعبها سيظل مرهوناً بيد المجمع العسكري - الصناعي في الولايات المتحدة"، مبدياً امتعاضه من سيطرة الرأسماليين وبضمنهم الصناعة العسكرية، ولهذا يعتبره هؤلاء الاقتصاديون "كنزياً بامتياز"!! كذلك الامر بالنسبة للرئيس الجمهوري الآخر (ريتشارد نيكسون)، والذي حصل على دورتين لرئاسة الولايات المتحدة، اعتباراً من سنة 1968، ولكنه اضطر لتقديم استقالته في آب 1974 بسبب فضيحة (ووتر كيت) في التجسس على الحزب الديمقراطي الأميركي. ويعتبر نكسن هذا نفسه كنزياً!!

إن نتيجة هذه السياسات (الرأسمالية المعدلة) للولايات المتحدة، أدت إلى خلق طبقة وسطى متميزة، فقد كانت حصة الخمس الأفقر من الشعب الأمريكي من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1977، تمثل (4,3%)، ولكنها تراجعت بنسبة 20% بعد ثلاثة عقود من طغيان (الليبرالية الجديدة)، أو الرأسمالية (المنفلتة والجامحة)، والتي أخذت الصدارة في الاقتصاد الأمريكي ومعظم اقتصاديات العالم الغربي منذ ثمانينيات القرن الماضي. وتقلصت في هذه الفترة حصة الخمس الأوسط من الأمريكيين (الطبقة الوسطى) من الناتج المحلي الإجمالي إلى درجة كبيرة، وتعاظمت حصة الخمس الأغنى من هذا الناتج، وهذه الفئة هي جزء من مجموعة الـ (1%) المحظوظة مالياً. ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين يحصد الخمس الأغنى أكثر من نصف مدخولات الولايات المتحدة، (أي أكثر من نصف الناتج المحلي)، وهذا النصف يعادل أكثر من ثمانية ترليون دولار في سنة 2013، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، في هذه السنة (16,7) ترليون دولار كأكبر اقتصاد في العالم، يليه الاقتصاد الصيني بناتج محلي إجمالي قدره (8,9) ترليون دولار. هذه الهوة الهائلة في الدخل بين أغنياء وفقراء أميركا، والتي أنتجت العولمة الاقتصادية أدت إلى الاحتجاجات والمظاهرات الأميركية الكبيرة، والتي بدأت في وول ستريت في نيويورك في 2011/9/17، واستمرت لشهور عدة من قبل من سموا أنفسهم جزءاً من 99% (أي من الذين لا يملكون)، وكانت المظاهرات تحت عنوان: (احتلال وول ستريت Occupy Wall Street)، مركز الرأسمالية الأميركية والمركز المالي الأهم في الرأسمالية العالمية⁽⁵⁾. إن الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم أجمع وصلت إلى حدود لا يمكن تصورها نتيجة (الرأسمالية المنفلتة). فحسب دراسة لمؤسسة أوكسفام Oxfam البريطانية/الكندية المعروفة بينت في تقرير لها في سنة 2013 بأن (85) تجمع مالي عالمي كبير global oligarch يملك ما يعادل ملكية نصف سكان الأرض جميعاً. وفي الولايات المتحدة فإن (400) عائلة فقط لها من الملكية من ثروة وأصول wealth and assets، ما يعادل ملكية 50% تقريباً من المواطنين الأمريكيين^(L-5).

كما أصدرت مؤسسة أوكسفام تقريراً في 2014/1/20، تحت عنوان: "القبض على المؤسسات السياسية واللامساواة الاقتصادية"، يكشف عن جوانب عديدة من تركيز الثروة في أيدي القلة. ويؤكد أن اللامساواة الاقتصادية تنتشر بسرعة في معظم الدول. ويوضح أن ثروة العالم تنقسم إلى قسمين: النصف تقريباً يذهب إلى الواحد في المئة لأغنى السكان، والنصف الآخر يذهب إلى الـ 99% المتبقين. ويضيف التقرير أن "اللامساواة الاقتصادية الحادة وقبض أصحاب الثروات على المؤسسات السياسية هما غالباً أمران مترابطان. وفي غياب الروادع، تتقوض المؤسسات السياسية وتصبح الحكومات خادمة لمصالح النخب الاقتصادية على حساب الناس العاديين".

تقارب ثروة الـ 1% الأغنى حوالي (110) ترليون دولار، أي (65) ضعف الثروة الإجمالية لنصف سكان الأرض الأقل ثراءً، بحسب إحصائيات أوكسفام. إن التهرب من الضرائب، وتقليلها أدى إلى "أن تحرم الخزائن الوطنية من موارد حيوية بالنسبة للمجتمع". وتقدر أوكسفام هذه الثروات المهربة بـ (18,5) ترليون دولار، أي أكثر من الناتج المحلي للولايات المتحدة البالغ (15,8) ترليون دولار. إن التدفق غير المشروع لكميات ضخمة من رأسمال الدول الأفقر من دول جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية قد بلغ (63,4) مليار دولار سنوياً بين عامي 2008 و2010، مما يعادل أكثر من ضعف المساعدات التي تلقتها (5-ج).

كان الجميع في مؤتمر بريتون وودز متفق على ضرورة تجنب الفوضى والتضخم النقدي الذي حدث قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، لقد كان درساً قاسياً شمل الجميع ويجب تجنب تكراره مرة أخرى، لذا كان من الضروري الوصول إلى حلول معقولة لتفادي انهيار قيمة النقود الوطنية. إن هذا الأمر يأخذ أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة لأنها كانت دولة مقرضة للـ creditor للجميع تقريباً، وهي تريد التأكد من إمكانية قيام دول الحلفاء الرابحة للحرب، أو دول المحور الخاسرة بدفع ديونها، سواء ديون الحرب أو إعادة الإعمار، بأقيامها الفعلية. كانت سياسات الحكومات الرأسمالية في ثلاثينيات القرن الماضي تعمل على تخفيض قيمة عملتها

مقارنة بالعملات الأخرى، أو بأسعار الذهب، لزيادة إمكانياتها التنافسية التصديرية (كما يحدث في الوقت الحاضر أيضاً)، والتي أدت بالنتيجة إلى تناقضات وانتكاسات في الاقتصاد العالمي.

إن التجارة الخارجية كانت قد انحصرت بصورة رئيسية، في ثلاثينيات القرن الماضي، بالتجمعات النقدية لمجموعات الدول الصناعية مع مستعمراتها أو الدول التي تحت حمايتها أو السابحة في فلكها. والمثال الواضح في ذلك الوقت هو مجموعة الكتلة الإسترلينية التي كانت السائد الأكبر في جميع مناطق احتلال ونفوذ الإمبراطورية البريطانية (ومنها العراق)، وكذلك كتلة الفرنك الفرنسي، أو الين الياباني. أدى هذا الوضع - في حينه - إلى تصاعد الأفكار (الانعزالية) في الولايات المتحدة، والاهتمام بالأميركيتين من قبل الرأسمالية الأميركية وعدم الاحتكاك بالجهتين الرئيسيتين، وهما الاستعمارين البريطاني والفرنسي، وتكتلاتهما النقدية التي أدت إلى الإعاقة حركة الأموال والاستثمارات والتجارة الخارجية من خارجهما ومنها الاستثمارات الأميركية. ولكن صعود رأسمالية جديدة ونشطة وعدوانية (وهي الرأسمالية الألمانية) في ثلاثينيات القرن الماضي، ومحاولتها السريعة للتوسع أدت إلى الحرب العالمية الثانية وبالتالي سقوطها بالكامل في عام 1945. وانتهت الحرب لصالح أميركا بصورة رئيسية وباقتصاديات أوربية وآسيوية منهكة جداً، وأصبح الوضع مختلفاً تماماً بالنسبة للرأسمالية الأميركية. فهي الآن تريد حرية كاملة لتجارها (وهي التجارة الأكبر على الإطلاق، بما لا يمكن قياسه بأية تجارة أخرى)، وكذلك أرادت توسيع استثماراتها في الخارج حيث الوضع الاقتصادي المنهك في الدول الأخرى مهياً لهذا الدور تماماً، فالعالم مدمر خرب (ويحتاج إلى إعادة إعمار)، واقتصادها متنام بشدة، وتتوفر لديها الكتل النقدية الكافية، مع فائض عال في المواد الأولية والمصنعة والنفط ومنتجاته (لإعادة إعمار هذا العالم المدمر!!)، وكذلك توفر فائض في المواد الزراعية والحيوانية لإطعامه!!

وكل ما كانت تريده الولايات المتحدة سواء من مؤتمر بريتون وودز أو من غيره، هو ضمان سداد أموالها وضمن قيمة نقدها، على الأقل!!، مع فتح أسواق العالم لها!!

على ما ضوء ما مر، فإن مخططي ومنفذي مؤتمر بريتون وودز، أرادوا الوصول بالنتيجة – وعلى الأقل فيما يتعلق بالنظام النقدي – إلى سوق نقدي مقيد regulated market، مسيطر من خلاله على قيمة العملات للدول المنضوية تحته، مع الأخذ بنظر الاعتبار (الاختلافات) التي قد تحدث بينهم، عند تطبيقه، وتأثير ذلك في مختلف الفعاليات الاقتصادية الأخرى غير النقدية، والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسوق النقدي المسيطر عليه تماماً من خلال ما سيتوصلوا إليه في مؤتمر بريتون وودز هذا. لقد كان واضحاً للمؤتمرين، وبضمنهم الأميركيين، بأن السبب الأساسي للحربين العالميتين (الأولى والثانية)، هي المنافسة والحروب التجارية، وهو مفهوم مشابه لما تقوله الأدبيات الماركسية، من إن الحروب بين الدول الرأسمالية/ الاستعمارية هي بالأساس صراع على الأسواق العالمية. ولهذا – وبنظر ممثلي الدول الرأسمالية الحاضرين في المؤتمر – فمن الممكن تجنب الحرب!!، وسيكون هناك سلام عندما يتم وضع نظام عالمي (واجب التطبيق) يزيل الحدود التجارية، ويحدد من كلف الضرائب/المكوس tariff على المواد المستوردة في الدول المنضوية تحت هذا النظام. لم يكن من الممكن في ذلك الوقت العمل على إلغاء المكوس وفتح الأسواق على مصراعيها تماماً، وإنما العمل على عدم وضع مكوس عالية، وإن فكرة إلغاء المكوس تماماً أو جعلها طفيفة جداً هو نتيجة مبادئ النيوليبرالية (العولمة)، التي جاءت فيما بعد. لهذا فقد كان ما تم التوصل إليه في بريتون وودز يمثل منافسة اقتصادية "عادلة ومعقولة" بنظر المؤتمرين في مرحلة ما بعد الحرب.

نتيجة النقاشات الطويلة التي تمت في المؤتمر، وافقت الدول الصناعية المتطورة على أن النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر يحتاج بالتطبيق العملي إلى تدخل الحكومات بالاقتصاد بشكل أو بآخر تبعاً لظروف الدول المختلفة. وهذا الأمر

ليس بدعة جديدة في النظام الرأسمالي. حتى في الولايات المتحدة التي سبق وأن تدخلت الدولة (السلطتين التشريعية والتنفيذية) بشكل كبير في الاقتصاد في فترة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وظهرت أهمية دور الحكومات في إنقاذ الاقتصاد (وبالتالي إنقاذ الرأسمالية)، وأصبح تدخلها هذا يمثل الفعالية الأساسية لكثير من الحكومات والبرلمانات، رغم وجود معارضة محافظة لهذه التدخلات باعتبار أن أساس النظام الرأسمالي هو أن يتم حل مشاكله من خلال السوق فقط ومن غير تدخل الدولة. وقد حدث الأمر نفسه في الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية المستمرة منذ 2008، بتدخل الدولة وضخ مبالغ مالية هائلة للأسواق رغم معارضة العديد من المحافظين التقليديين، إضافة لذلك بدأ بعد 2008 بفرض رسوم كمركية ومكوس عالية للحد من دخول بضائع رخيصة إلى كثير من الدول الصناعية وبضمنها الولايات المتحدة.

لقد أصبح واضحاً في حينه – والآن كذلك – إن القطاع الخاص ومن ورائه السوق، أضحى عاجزاً تماماً عن حل مشاكله، مما يتوجب تدخل الدول لإنقاذ الأنظمة الرأسمالية، أو اللجوء إلى البديل وهو النظام الاشتراكي بمفهوم استلام سلطة الطبقة العاملة والفقيرة لتلك القطاعات الاقتصادية. لقد اعتبر الكثير من المحافظين – في حينه والآن أيضاً – تدخل الحكومات لإنقاذ الأنظمة الرأسمالية في الأزمات هو (اشتراكية) و(ماركسية) وغيرها من المفاهيم غير الدقيقة وغير الصحيحة.

لقد أصبح، (بعد نظام بريتون وودز)، موضوع تقليل نسب البطالة والتضخم، والاستقرار الاجتماعي والنمو الصناعي، وتقييد الأسواق المالية والتجارية من أهم فعاليات الحكومات. وهذا الأمر يعني تفهم الرأسمالية لضرورة الاستقرار الاجتماعي لنموها، خصوصاً وإن الأحزاب "الاشتراكية" والعمالية (والديمقراطية الاجتماعية social democrats)، التي تؤمن بما يسمى بالحلول الوسط (بين الرأسمالية والاشتراكية، باعتماد الأنظمة "الديمقراطية" التي لديهم، والابتعاد عن الأنظمة الشمولية الشيوعية)، وتكوين جبهة ما يسمى (العالم الحر)!! من خلال التحالفات

العسكرية التي تشمل العديد من هذه الدول، حيث كان الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية هي العدو الأساسي بالنسبة إليها. وبهذا تكون هذه الدول قد ضمنت – كما كانت تعتقد – تحقيق العدالة الاجتماعية، وهي تبني "الاشتراكية" بمفهوم الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية التي حكمت الكثير من الدول الأوروبية في حينه، وذلك من خلال تطويع الأنظمة الرأسمالية بالطرق السلوكية والديمقراطية. وفعلاً استطاعت أن تؤسس أنظمة خدمت إلى حد كبير الطبقات المتوسطة والفقيرة، بالإضافة إلى الطبقة الرأسمالية، كما قامت بتأمين الصناعات الرئيسية وأعطت دوراً أكبر للبنوك المركزية، وقدمت خدمات التعليم والصحة والنقل بأسعار زهيدة جداً، إن لم تكن مجانية سعيًا وراء دولة الرفاهية. ولقد آمن بهذه الأنظمة (أي دولة الرفاهية)، وبحدود مختلفة حتى أحزاب الوسط في الدول الصناعية، ولهذا استمرت هذه الأنظمة لما يزيد عن ثلاثة عقود من الزمن حتى عند مجيء أحزاب الوسط إلى الحكم، واستمر هذا الأمر إلى أن جاءت الليبرالية الجديدة بمفاهيمها التي سادت الأنظمة الرأسمالية.

إن أميركا وبريطانيا كانتا تسعيان وقبل انعقاد مؤتمر بريتون وودز بسنوات لتحقيق ما تم الوصول إليه في هذا المؤتمر. إذ اتفق كل من روزفلت وتشترشل في سنة 1941 للتوصل إلى ما سمي في حينه (بيان الأطلسي Atlantic Charter)، والذي تضمن (14) فقرة، يؤكد في مجمله على حق (جميع الدول) في حرية متساوية للتجارة والحصول على المواد الأولية، وحرية الإبحار دون تعرض السفن لأعمال عدائية، ونزع سلاح الدول المعتدية (المحور)، ونظام أمن دولي دائم ومستقر. من الواضح أن المقصود "جميع الدول" هي الدول الصناعية الكبيرة والتي لها الإمكانيات لتنفيذ هذه "الحرية". فيما إن غالبية المواد الأولية كانت في الدول المستعمرة الضعيفة!!

علماء إن وزير المالية الألماني (ولتر فونك Walther Funk)، كان قد اقترح في تشرين الثاني 1940، أمراً مشابهاً كان قد سماه (النظام الجديد New Order) للأمور المالية والمصرفية العالمية، وعلى أن يكون تحت هيمنة ألمانيا. وكان بيان الأطلسي

المشار إليه أعلاه رد فعل أولي. كما وإن كينز بدأ بإعداد خطط سماها (اتحاد التسوية العالمي International Clearing Union) وذلك في سنة 1942. وكانت هذه الخطط الأسس لمناقشات بريتون وودز. وكما يقول مؤرخ بريتون وودز (ريموند مايكسيل Raymond Mikesell)، أن وزير الخزانة (المالية) الأميركي (هنري موركانثاو Morganthau)، "حلم بعملة نقدية عالمية" في ليلة 1941/12/13!!! وفي اليوم التالي استدعى وكيل وزارته هاري ديكسترووايت (والذي رأس الوفد الأميركي لمؤتمر بريتون وودز)، وطلب منه إعداد ورقة عمل حول كيفية الوصول إلى "عملة عالمية". وبعد أسبوعين من هذا الطلب فإن وايت أكمل كتابة خطوط عامة حول ما أسماه (صندوق الاستقرار العالمي International Stabilization Fund ISF)، والبنك العالمي World Bank، وظهرت نتائج هذه الخطوط العامة في أعمال المؤتمر (12-ج). وبرغم التناقضات الكبيرة بين الولايات المتحدة (الدولة الإمبريالية الصاعدة) وبريطانيا (الدولة الاستعمارية العجوز)، وعلم بريطانيا بنية الولايات المتحدة الحلول محلها في مستعمراتها ومجال نفوذها، ولكن لم يكن أمام بريطانيا إلا القبول بما تريده أميركا، مع محاولة الإبقاء قدر الإمكان على جزء من نفوذها أو تأخير امتداد النفوذ الأميركي، وأرادت أن تكون - على الأقل - الجسر الذي يربط أوروبا بالولايات المتحدة، وبقيت كذلك حتى الآن بغض النظر عما يأتي إلى الحكم فيها سواء أكان من حزب المحافظين أم من حزب العمال. وقد خسرت بريطانيا بالنتيجة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط والعالم، وخصوصاً بعد العدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) على مصر في 1956، وحلت مكانها الولايات المتحدة. وبحدود المرحلة في تلك الفترة، ظهر نفوذ جديد للاتحاد السوفيتي أو دول عدم الانحياز كأمرين واضحين في السياسة الدولية للأربعة أو الخمسة عقود بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد أدركت الدول الاستعمارية (بريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى كبلجيكا وهولندا) أن الحرب قد أنهكتهم بالكامل، وأن دورهم الاقتصادي الكبير على نطاق العالم قد انتهى، وأنهم لا يستطيعون عرقلة دخول البضائع

والرأسمال الأميركي في مراكز نفوذهم كما كان الحال في ثلاثينيات القرن الماضي وما قبلها. لقد كانت أسواق النفوذ البريطاني، وأسواق أميركا تمثل أكثر من نصف التجارة العالمية، لهذا كان الحاجز الأكبر أمام الرأسمالية الأميركية، الواجب اجتيازه، هو إزاحة النفوذ البريطاني، قبل أن تتمكن من دخول أسواق العالم، سيما وإن نفوذ الدول الرأسمالية الكبرى، ألمانيا واليابان وإيطاليا، قد انزاح نهائياً نتيجة خسارتهم الحرب، كما وإنهم – أي الأميركيان – لا يستطيعون إطلاقاً دخول أسواق الكتلة الاشتراكية بوجود الاتحاد السوفيتي.

بالرغم من التفاهم الأميركي البريطاني في المؤتمر، ولكن كان لكل منهما رؤاه الخاصة لما (يجب) أن يكون، واعتقد المؤتمر أنه وصل إلى نتائج ترضي جميع الأطراف!! ولكن البرلمان البريطاني لم يقبل بالمصادقة على قرارات المؤتمر إلا في 1945/12/6، بعد أن استلمت بريطانيا مساعدة أميركية قدرها (4,4) مليار دولار!!، (وكانت تمثل مبلغاً كبيراً جداً في ذلك الوقت). كذلك اضطر الرئيس الفرنسي ديغول إلى طلب قرض من أميركا قدره مليار دولار، فوافقت أميركا على إعطاء القرض لقاء تعهد حكومة ديغول الفرنسية بأنها لن تعطي دعماً أو تسهيلات خاصة للصناعات الفرنسية التي من الممكن أن تؤدي إلى منافسة الصناعات الأميركية في العالم. أما الموقف الأميركي من اتفاقيات بريتون وودز فستتطرق إليه لاحقاً.

يجب أن نوضح هنا أن ما يسمى بالعالم الثالث لم تكن له كلمة في المؤتمر، إذ كان تابعاً آنذاك للدول الاستعمارية. كما وإن الاتحاد السوفيتي، ولاحقاً الكتلة الاشتراكية، كانت قد وضعت نظاماً عالمياً خاصاً بها، لذا فإن بريتون وودز هو النظام الموضوع للعالم الرأسمالي، بضمنه دول العالم الثالث التي كانت تحت النفوذ البريطاني والأميركي والفرنسي (إلى حد ما).

لقد كان واضحاً لواقعي السياسة الأميركية أن استمرار النمو الاقتصادي فيها وقلة البطالة التي نعمت بهما خلال سنوات الحرب لن يستمر بعدد دون إعادة إعمار الاقتصاد والبنى التحتية في أوروبا، والذي سوف يخلق بالنتيجة سوقاً قوياً

للبضائع والخدمات والاستثمارات الأميركية، سواء كانت على شكل قروض أو مساعدات، ومنها ما سمي لاحقاً بـ (مشروع مارشال). وقد قامت فعلاً في أميركا أواخر 1945 إضرابات ومظاهرات عمالية ضخمة في قطاعات رئيسية، مثل صناعات السيارات وصناعة الحديد والصلب. لقد أرادت الشركات الأميركية الكبرى، ممثلة للرأسمالية الأميركية، الاستمرار بتكبير الطبقة العاملة بما كانت عليه في أيام الحرب، إذ كانت الحكومة الأميركية، مستفيدة من الظرف العام لموازرة تلك الحرب، قد عملت بالضغط على النقابات لتقليل أو تثبيت الأجور المتدنية. لهذا كان الحل الوحيد عند أميركا هو فتح الأسواق العالمية أمامها لضمان استمرار الازدهار، أو مواجهة ثورة عمالية عارمة. حيث وصلت النقابات العمالية في هذه الفترة إلى أن تكون قوة كبيرة، مما شكلت مشكلة للرأسمالية الأميركية، وأدت بالنتيجة وفي بدايات الحرب الباردة (أواخر أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي) إلى العمل على إضعافها وسحقها وقهرها من قبل الحكومات الأميركية اليمينية التي جاءت في حينه تحت شعار محاربة الشيوعية في فترة المكارثية، واستخدمت المافيا الأميركية لهذا الغرض.

ب. تصميم نظام بريتون وودز النقدي ونتائجه

إن المسألة التي كان من الواجب حلها في مؤتمر بريتون وودز، من الطرف الأميركي، هي حرية التجارة ضمن نظام يحافظ على الأمن والسلم الدوليين. ولما كان العالم يتألف من دول متعددة لها عملات وطنية مختلفة (بالإضافة إلى المصالح المختلفة)، لذا كان من المهم أن يؤكد على حرية التحويل بين العملات الوطنية المختلفة، مع ضمان عدم وجود تغيرات في أسعار التحويل إلا في حدود ضيقة جداً. إن حرية التجارة بين الدول المختلفة تحتاج إلى " واسطة سهلة لنقل الاستثمارات والتجارة والمدفوعات وضمن دفعها بقيمتها الحقيقية، وهذه الوسطة

هي اعتيادياً "النقود" من خلال المصارف والتحويلات المصرفية مع ضمانات عالمية متفق عليها للدفع والسداد.

لم تكن هنالك قدرة على إصدار عملة موحدة، لعدم وجود حكومة عالمية موحدة، كما وإن الأمم المتحدة و(مجلس الأمن) لم تكن ولا يمكن أن تكون برلماناً عالمياً موحداً، أو حكومة عالمية، إذ إن هناك تناقضات كبيرة جداً بين دولها، رغم ما يجمعها من "وحدة" انتصار على دول المحور و"رغبة" كبيرة في ضمان سلام "دائم" قادم، وادعاء كل منها بأنها تريد بناء مجتمعات "عادلة" و"استقرار" اجتماعي.

حل هذا الأمر في السابق عن طريق قياس سعر الذهب لكل عملة، إذ تضمن الحكومات بأن عملتها مقيّمة بكمية معينة من الذهب، حيث إن الذهب هو "المعيار الأول" لإصدار العملات في العالم القديم والحديث. لقد كان نفس الذهب يستخدم في السابق كعملة، "أي النقود الذهبية"، أو – وكما كان معمولاً به في القرن التاسع عشر وإلى منتصف القرن العشرين (قبل اعتماد الدولار) – كان يستخدم كسند للعملة الورقية المضمونة من الدولة. إن قوة العملة الورقية كانت تتأني مما تعادله من الذهب، ومن ثبات واستمرار هذه العلاقة بين الذهب وبينها، ولهذا كان يتم عند التعاقد طويل الأمد، ذكر الذهب بعد ذكر العملة للتأكد من استمرارية قيمتها، وكمثال على ذلك سعر النفط العراقي في اتفاقية امتياز النفط العراقي التي تم التوصل إليها في أواسط القرن الماضي، إذ كان سعر الطن منه (4 شلن ذهب)، كما هو موضح في الهامش (13):

في حال اعتبار الذهب غطاءً للعملات الوطنية، فإن مشكلة عدم التوازن في الميزان التجاري بين الأقطار المختلفة يمكن تعديله من غير صعوبة باستخدام معيار الذهب، سواء كان هذا الأمر ضمن الكتلة النقدية الواحدة، مثل الكتلة الإسترلينية والتي تشمل بريطانيا ومستعمراتها والدول المرتبطة بها مثل العراق – في ذلك الوقت –، أو ضمن الكتل النقدية المختلفة. ولكن هذا الأمر يتطلب احتياطياً كاملاً

من الذهب لتغطية جميع العملة المطبوعة لذلك البلد أو للكتلة النقدية. أصبح هذا الأمر مستحيلاً عند زيادة الإنفاق والتجارة وتوسع طبع النقود الورقية، ولهذا تتخذ القرارات من قبل البنوك المركزية والدول لتقليل نسبة تغطية الذهب لكتلة النقد المطبوع، واعتيادياً يكون التقليل تدريجياً وبطيئاً للوصول مثلاً إلى وجود ذهب لدى البنوك المركزية المعنية لتغطية 50% من النقد المطبوع أو حتى أقل حسب قرارات البنوك المركزية والحكومات وتأثير ذلك في علاقة سعر العملة الوطنية بالعملات الأجنبية الأخرى نتيجة هذه الإجراءات.

لقد لاحظ مصممو بريتون وودز أن الذهب الموجود لدى الدول الرأسمالية الصناعية لا يكفي ليغطي كل العملات، إضافة لذلك فإن كمية كبيرة من الذهب العالمي موجودة لدى الاتحاد السوفيتي وهو خارج هذا النظام، والذي خرج من الحرب منافساً لنظام وقوة الولايات المتحدة العسكرية والدول الأوروبية الأخرى. علماً إنه وبعد توسع التجارة الخارجية بشكل كبير، ظهر أن الذهب السوفيتي لم ينفذ في تغطية عملات الكتلة الاشتراكية لأسباب عديدة، منها عدم توفره بالكمية اللازمة لتغطية النقد الورقي للكتلة الاشتراكية، لذا كانت أسعار عملات دول هذه الكتلة متدنية جداً مقارنة بالعملات الأخرى. إضافة لذلك فإن الاتحاد السوفيتي كان قد أرسل أثناء الحرب كميات كبيرة من ذهبه للولايات المتحدة لسداد مشترياته منها وديونه لها.

وظهر لاجتماع بريتون وودز إن العملة الوحيدة التي يمكن أن تلبى الحاجات التجارية العالمية هي الدولار الأميركي. إذ إن قوة الدولار متأتية من تثبيت علاقته بالذهب، حيث حدد سعر الأونصة/الأوقية (31,1 غم) بمبلغ يعادل (35 دولار)⁽¹⁴⁾. وتعهدت الولايات المتحدة في هذا المؤتمر، بصفتها أكبر حامل للذهب طراً، بأنها مستعدة أن تعوض أية كمية من عملتها الدولار بالسعر أعلاه، وبهذا أصبح الدولار الورقي ذهباً من الناحية النقدية. بل أصبح في الواقع أكثر فائدة من الذهب، فهو بالإضافة إلى سيولته ومرونته في التداول، سواء اليومي كنفد، أو التجاري عبر

البنوك، أو البورصات وغيرها، يمكن الاحتفاظ به في المصارف يتم والحصول على (فائدة مصرفية Interest)، بينما لا يعود حفظ الذهب في المصارف بأية فائدة مصرفية، بل على العكس قد يضطر مالكة إلى إعطاء مبالغ للبنوك لقاء المحافظة عليه من احتمالات السرقة فيما لو تم الاحتفاظ به في المنزل.

بهذا نرى أن نظام بريتون وودز قد حقق مبدأ الاستفادة من فوائد نظام غطاء الذهب كأساس للنظام النقدي العالمي، مع تجنب مضاره في عدم وجود كميات كافية منه لتغطية المبالغ الكبيرة المتصاعدة المطلوبة للتداول والتجارة العالمية المتنامية، والأموال اللازمة لإعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية وبناء دول الرفاهية. وفي الوقت نفسه تم تحقيق المطامح الأميركية لأن تكون قائدة هذا العالم الجديد، لأن عملتها (الدولار) ستمتع بالسيادة النقدية العالمية. وبهذا ظهر هذا النظام الذي أثبت إمكانياته في احتواء المشكلة النقدية في تلك المرحلة، والذي اشترط أيضاً على كل دولة تقبل به أن تثبت عملتها الوطنية بسعر الذهب، وأن لا تتلاعب بهذا السعر إلاً بحدود $\pm 1\%$ ، ويتم تثبيت هذا الأمر من خلال البنوك المركزية لهذه الدول ومن خلال بيع وشراء العملات في الأسواق الخاصة بها. مع وجود حرية كاملة للتجارة العالمية.

بهذا أصبح الاحتياطي النقدي للعالم هو الدولار، والذي يعني أن كل دولة ستثبت عملتها مقابل الدولار (طالما بقي سعر الدولار معادلاً بالذهب ثابتاً)، وأخذ الدولار موقع الذهب في التحويلات الخارجية والتبادلات التجارية، ولم يعد أحد يشير إلى الذهب كغطاء للعملات الوطنية، إذ صار الدولار هو الغطاء!! ولم يكن ليتم ذلك لولا موافقة الدول الرأسمالية الأخرى (ومن يتبعها) على هذا النظام، وكذلك – في الوقت نفسه – لولا موافقة الحكومة الأميركية، وبتعهد خطي منفصل عن اتفاقيات بريتون وودز وقت توقيع هذه الاتفاقيات نفسه. وهذا التعهد الأميركي ضمن استعداد الحكومة الأميركية بتبديل أية كمية من الدولارات متوفرة لدى الدول أو المصارف

الأجنبية، وكذلك ما متوفر للمصارف الأميركية وغيرها، بسعر يعادل (35) دولار للأوقية (31,1 غم) من الذهب.

لغرض المساعدة في تطبيق نظام بريتون وودز، فإن المؤتمر قرر إنشاء منطقتين عالميتين هما: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، كما وضعت أسس (الاتفاقية العامة حول التعرفة الكمركية والتجارة "غات" General Agreement on Tariffs and Trade GATT)، والتي انتهت لاحقاً إلى (منظمة التجارة العالمية World Trade Organization WTO).

تم اختيار (هاري ديكستروايت)، وكيل وزارة الخزانة الأميركية، ورئيس الوفد الأميركي لمؤتمر بريتون وودز، كأول مدير تنفيذي لصندوق النقد الدولي، وذلك في 1946/1/23، ثم استقال منه في 1947/7/19.

نرى من المهم توضيح الموقف الأميركي من هذا المؤتمر، وتأثيرات السياسة الأميركية الداخلية التي تطورت بعد موت روزفلت حول نتائج المؤتمر. إن الولايات المتحدة لم تصادق على جميع اتفاقية بريتون وودز إلا بعد ما يزيد على خمسين سنة من توقيعها، وذلك في عهد الرئيس بل كلنتون، أي خلال (1993 – 2001)، وعلى الأصح لحين رئاسة بوش الابن، أي خلال (2001 – 2009).

إن أهم عائق في عدم مصادقة الكونغرس الأميركي على جميع فقرات اتفاقية بريتون وودز، ومصادقته فقط على قسم منها، هو "نظرية المؤامرة" التي تبناها المحافظون الأميركيون في داخل الكونغرس والحكومة الأميركية، والتي كانت تعتقد وتروج بأن اجتماع بريتون وودز ما هو إلا محاولات أولى لاستخدام منظمة الأمم المتحدة لوضع حكومة واحدة للعالم (One – world government) تسيطر على الولايات المتحدة!!، وذلك من خلال "مؤامرة شيوعية عالمية". وإن هذه الاجتماعات التي تمت قبل ما يقارب من سنة من انتهاء الحرب خير دليل على ذلك، (أي لأنها تمت قبل انتهاء الحرب)، وذلك في الوقت الذي كان الاتحاد السوفيتي حليفاً قوياً لأميركا بوجود الرئيس الأميركي "اليساري" على رأس الولايات المتحدة. الأمر

الذي جعل اليمين الأمريكي المتطرف أكثر شكوكاً، وأكثر فعالية ونشاطاً بعد موت روزفلت ومجيء ترومان وبدء حملة "محاكم التفتيش" المكارثية ضد "الشيوعية" والاتحاد السوفيتي!!، ومن يؤيد التعاون أو التعايش السلمي مع الاتحاد السوفيتي مثل (هاري دكستروايت) ممثل الولايات المتحدة في مؤتمر بريتون وودز وكما مرّ سابقاً.

وبالرغم من أن أوراق منظمة GATT كانت قد تم إعدادها وإكمالها قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولكن لا إدارة ترومان ولا إدارات آيزنهاور وكندي وجونسون ونكسون وفورد وكارتر وريغان وبوش الأب، استطاعت أو أرادت أن تعمل على حصول موافقة الكونغرس عليها. وأول رئيس حاول تمرير المصادقة كاملة على أوراق منظمة (غات GATT)، هو الرئيس كلنتون، ومن مررها فعلاً (بعد الكثير من التعديلات عليها)، هو الرئيس بوش الابن كجزء من سياسته (وسياسة المحافظين الجدد) المسماة: (النظام العالمي الجديد New World Order)!!، أو عصر (القرن الأمريكي)!!، باعتبار أن الولايات المتحدة أصبحت الدولة الوحيدة المؤهلة لقيادة العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي!! فلم يعد هناك "ببيع" الشيوعية أو الاتحاد السوفيتي، فلقد انتهى هذا العهد، وبدأ عهد "القرن الأمريكي"، كما كان يعتقد بوش هو والمحافظين الجدد، وإن العالم أصبح لهم وحدهم فقط وسوف يستمر "هذا القرن الأمريكي" خلال القرن الحادي والعشرين "!!". وسقط هذا الحلم وسقطت أفكار المحافظين الجدد والليبرالية الجديدة في سنة 2008، حيث بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية والمستمرة حتى الآن. وكان هذا الحلم قد تزعزع في أوائل القرن الحادي والعشرين بفشلهم في تحقيق النتائج التي كانوا يرجونها باحتلال العراق، حيث ظهرت قوى أخرى منافسة لهم في العالم، وتبخر "القرن الأمريكي"!!

في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، كان هناك عدد كبير من المحافظين من كلا الحزبين الأمريكيين (الديمقراطي والجمهوري)، ممن يتخوف من مفهوم "حكومة واحدة للعالم"، ومن الأفكار التي كان ينادي بها بعض الأميركيين

الذين كانوا يسمّون: "العالميين internationalist"، أمثال هاري ديكسترووايت، ممثل الولايات المتحدة في مؤتمر بریتون وودز، لأنهم – في رأي هؤلاء المحافظين الأميركيين – يمثلون جزءاً من "المؤامرة الشيوعية" للسيطرة على العالم ومن ضمنه الولايات المتحدة!! هذا وإن هؤلاء المحافظين الأميركيين لم يكتفوا بعدم الموافقة على جميع بنود بریتون وودز فقط، ولكنهم طاردوا أيضاً هاري ديكسترووايت باعتباره المصمم الرئيسي لهذه البنود، واستطاعوا في سنة 1948 من جرجرته مع آخرين ليمثل أمام المحكمة العليا في نيويورك، باعتبارهم من "العالميين"، و"الشيوعيين المتآمرين على الولايات المتحدة"، واتهموهم "بمحاولة قلب نظام الحكم الأمريكي بالقوة"، وإنهم "عملاء للاتحاد السوفيتي"!!! وهكذا تحول الاتحاد السوفيتي خلال (3) سنوات من انتهاء الحرب العالمية الثانية من حليف إستراتيجي للولايات المتحدة ضد النازية، إلى عدو شيوعي لدود. وتحول من يريد الإبقاء على علاقات تعايش وسلام وصداقة مع الاتحاد السوفيتي إلى "شيوعيين ومتآمرين وعملاء". ولم يحكم على هاري وايت، ولكن حكم على (12) من "مجموعته" (12-ج)!!

ويتذكر هاري ديكسترووايت تلك الأيام الهستيرية ضد الاتحاد السوفيتي، ويذكر بأنه لم يدر في خلد أحد من الأميركيين الذين ساهموا في التحضير والإعداد لمؤتمر بریتون وودز أن يكون موقف الولايات المتحدة في يوم من الأيام ضد الاتحاد السوفيتي بالشكل الذي أصبح لاحقاً، أو أن الخوف من الاتحاد السوفيتي سيعيق المحاولات الجادة لخلق بنك عالمي أو شبكة تجارة عالمية. وكتب وايت لاحقاً: "كان من المتوقع أن يرى العالم في الفترة الأولى من بعد انتهاء الحرب شيئاً من الوحدة في المشاعر والإرادة الطيبة في العلاقات الدولية بين الجهات المنتصرة (ومنها روسيا) لم يحدث مثلها سابقاً. كان من المتوقع أن العالم سيتحرك سريعاً نحو (عالم واحد)، ولم يكن يتوقع أحد أن يحدث ما حدث لاحقاً أبداً" (12-ج).

وسنرجع مجدداً إلى أسباب معارضة الكونغرس المصادقة على جميع اتفاقيات بریتون وودز عند الحديث عن منظمة (غات GATT).

لقد كانت إحدى نتائج مؤتمر بريتون وودز تشكيل التنظيمات المالية الدولية التالية:

أولاً: صندوق النقد الدولي IMF International Monetary Fund :

لقد تم إنشاء هذا الصندوق رسمياً في 1945/12/27، وذلك عندما وقعت (29) دولة مشاركة في مؤتمر بريتون وودز على اتفاقية بدء أعماله. وهو بالأساس صندوق لتوفير القروض المالية قصيرة الأجل لمساعدة الأعضاء من الذين يواجهون عجزاً في ميزان المدفوعات، ولقد بدأ أولى فعالياته المالية في 1947/3/1. كانت موافقة الصندوق مسألة مطلوبة لأي تغيير في معدلات سعر العملة تتجاوز 10%، كما وإن إحدى واجبات الصندوق هو إعطاء المشورة للدول الأعضاء حول تحسين أداء نظامهم النقدي.

وعلى الرغم من أننا قد نعود لنتحدث عن صندوق النقد الدولي في كتاب مقبل يوضح الضرر الكبير الذي سببه هذا الصندوق، (وكذلك البنك الدولي)، للدول والشعوب النامية والضعيفة، وأدى في كثير منها إلى الفشل والعجز المالي الدائم أو المؤقت لهذه الدول، وإلى تجويع مئات الملايين من البشر خصوصاً في فترة السبعينيات من القرن الماضي وحتى العقد الأول من القرن الحالي، وهي الفترة التي أصبح فيها أداة طيعة تماماً بيد الولايات المتحدة وركيزة أساسية لنشر مفاهيم الليبرالية الجديدة/العولمة/الرأسمالية المنغلقة الجامحة. وأصبح اسم هذا الصندوق مدعاة للتشاؤم بين فقراء العالم، ونصيحته أو مشورته هي دائماً بالاتجاه الخاطئ المؤدي بالنتيجة إلى عجز الدول الضعيفة!!

إننا سنتحدث هنا عن هذا الصندوق في فترة مناقشات نظام بريتون وودز وأثناء تأسيسه، حيث الصراع الرئيسي أو بالأحرى التناقض الرئيسي الذي كان دائراً بين الدول الكبرى نفسها متمثلاً بكينز البريطاني متحدثاً باسم الأوربيين، ووايت

الأميركي ممثلاً للموقف الأمريكي، وبوجود ممثلين آخرين في المؤتمر يمثلون (44) دولة.

السؤال المهم الذي كان يطرح نفسه دائماً، هو هل يمكن أن يتحول صندوق النقد الدولي إلى بنك مركزي للعالم أجمع؟، وإذا كان ذلك ممكناً... فكيف السبيل إلى توفير السيولة النقدية لهذا الصندوق لتنفيذ مهمته؟ كان كينز ومعه عدد من ممثلي الدول الأوروبية يريدون أن يكون هذا الصندوق مركزاً للاحتياطي النقدي العالمي، والسبب في ذلك هو ظروف أوروبا الاقتصادية السيئة ومديونيتها العالية للولايات المتحدة، مع عدم رغبتهم بأن تكون الولايات المتحدة، المتحكم الوحيد بمستقبل السياسة النقدية العالمية. إضافة لذلك فإن الصندوق سيعمل كمصرف مستقل (تابع لكل العالم)، ولذا - في رأيهم - وفي حالة وجود خلل في الميزان التجاري بين بلدين أو أكثر، فإن الدول المعنية ستتعاون فيما بينها وتتبادل المواقف. أي عند حدوث أي فائض تجاري مستمر عند دولة ما (والأرجح أن تكون هذه الدولة هي الولايات المتحدة)، فإن عليها أن تقلل التصدير مقابل قيامها بزيادة الاستيراد من الدول التي لديها عجز في الميزان التجاري لإحلال الموازنة التجارية. كما إن الصندوق سيعمل عمل بنك مركزي (للعالم)، ولهذا سيضع الآليات اللازمة لخلق رأس المال المطلوب من قبل دول العالم!!

ولكن ولكون الولايات المتحدة هي دولة دائنة فعلياً لجميع دول العالم تقريباً، كما وإنها الدولة القادرة على التصدير المستمر للدول الأوروبية وغيرها، والتي هي في طور إعادة الإعمار، وكذلك هي من يجب عليها أن تقود العالم بفضل قدراتها الاقتصادية (إضافة إلى قدراتها العسكرية الهائلة). لذا فإن آراء كينز المتعلقة بشكل صندوق النقد الدولي المشار إليها أعلاه، لن تحقق مطامح أميركا واعتبرتها اعتداءً على حقوقها ووضعها الفعلي الموجود على أرض الواقع، ولذا فإنها عملت على تجاهل هذه الآراء، وأكدت بأن مسألة عدم التوازن في الميزان التجاري هي قضية تخص الدولة ذات العجز التجاري فقط. فلقد كان من الواضح للولايات المتحدة،

وكذلك لغيرها من الدول المؤيدة لأفكار كينز، بأن الولايات المتحدة سيكون لها فائضاً تجارياً لسنوات عديدة بعد الحرب، وهي غير مستعدة لتقليل صادراتها لإنقاذ أية دولة ذات عجز تجاري. لاسيما وإن السياسة العامة يجب أن تكون بفتح الأسواق العالمية أمامها بالدرجة الأولى، وهي ليست مستعدة للتنازل عن هذا الحق وهذا الامتياز، ولم يكن أمام العالم إلا الانصياع. وفي الواقع لم يكن انصياعاً كاملاً لما كانت تريده الولايات المتحدة، وإنما تم الوصول إلى تسوية قريبة للطروحات الأميركية في الوقت الذي تتحقق فيه مصالح الدول الأخرى.

وكانت النتيجة هي تحقيق حصص لكل دولة عضو في الصندوق تتضمن عملات محلية وذهباً تودع عنده، وتعطى الحصص حسب أهمية الدولة الاقتصادية، فكان للولايات المتحدة حصة الأسد. إذ بلغ مجموع مبالغ الحصص في حينه (8,8) مليار دولار، ويدفع 25% من حصة كل دولة ذهباً أو أية عملة قابلة للتحويل إلى الذهب بسعر محدد (والذي يعني الدولار بالدرجة الأولى حيث كانت العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب بسعر محدد ومعتمد عند الولايات المتحدة، كما ذكرنا سابقاً)، أما بقية الـ (75%) من المبلغ فيكون بعملة البلد المعني. ولكل بلد الحق بسحب مبلغ لا يتجاوز 25% مما أودعه، وذلك عند حدوث أي خلل في ميزانه التجاري. وإذا كان هذا المبلغ غير كاف لتصحيح الخلل، فبمقدور العضو أن يقترض من الصندوق وبالعملة الأجنبية التي يحتاجها لتصحيح ميزانه التجاري مع الدولة التي لديه خلل معها، ويكون الاقتراض حسب نسبة حصته في الصندوق، على أن يسدد القرض خلال مدة (18 شهراً إلى 5 سنوات).

لقد كان صندوق النقد الدولي يشرف على اقتصاديات الدول المقترضة لكي لا تزداد ديونها، ويعمل في الوقت نفسه كمرشد لصالح وزارة الخزانة الأميركية، لقاء قيام الأخيرة بإقراض الدول بعملة الدولار لتحسين وضع عملتها المحلية وميزانها التجاري. ولما كانت الولايات المتحدة هي المساهم الأكبر في الصندوق، ولها القيادة

النقدية فيه (وخارجه!!)، حيث كانت تملك في حينه ما يعادل ثلث الصندوق، لذا فإن لها القول النهائي إذ إن التصويت يكون حسب نسب الحصص. ويقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في العاصمة الأميركية واشنطن، وجرت العادة على أن يتم اختيار مواطن أميركي لإدارته وقيادته.

ثانياً: البنك الدولي للتعمير والتنمية International Bank for Reconstruction and Development IBRD

وهذا البنك هو جزء من مما نتج عن اتفاقيات بريتون وودز، ويعتبر حالياً أهم هيئة في مجموعة البنك الدولي World Bank Group. لقد كان لهذا البنك الحق بأن يكون رأسماله (10) مليارات دولار، وكان التوقع – في حينه – أن يكون باستطاعته توفير قروض وإصدار سندات مالية من خلال عملياته المصرفية. ولكن في واقع الحال لم يكن تحت تصرفه سوى (570) مليون دولار دفعت من قبل الولايات المتحدة.

قد يحدث أحياناً خلط بين البنك الدولي World Bank، وبين مجموعة البنك الدولي World Bank Group. ولمنع هذا الخلط، فإن البنك الدولي حالياً يشمل مؤسستين، هما: (البنك الدولي للتعمير والتنمية)، وهو البنك المشار إليه في عنوان هذه الفقرة، والمؤسسة الثانية، هي: (تجمع التنمية الدولية - International Development Association IDA)، والتي من المفروض بها أن تقدم قروضاً إلى أفقر الدول النامية بدون فوائد مصرفية!!

أما مجموعة البنك الدولي، فهي تتألف حالياً من أربعة أقسام، أهمها البنك الدولي المشار إليه أعلاه، والثلاثة الأخرى، هي: (هيئة التمويل الدولي - International Finance Corporation IFC)، والتي من المفروض أن تقوم بتشجيع التنمية في البلدان النامية من خلال توفير الدعم المالي للقطاع الخاص. و(وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف Multilateral Investment Guarantee Agency MIGA)، والتي

توفر الضمانات المالية للمستثمرين الأجانب ضد الخسارة الناجمة عن المخاطر غير التجارية. و(المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار International Centre for Settlement of Investment Disputes ICSID)، والذي من المفروض أن يشجع الاستثمار الدولي عن طريق التوفيق والتسوية والتحكيم في المنازعات الاستثمارية التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة.

وكما ذكرنا سابقاً فإن (البنك الدولي للتعمير والتنمية)، هو أهم المؤسسات في البنك الدولي، وأول مؤسسة تم إنشاؤها إثر قرارات مؤتمر بريتون وودز (مع صندوق النقد الدولي). حيث تم اتخاذ قرار إنشائه في حزيران 1944، وعقد اجتماع تأسيسه في 1945/12/27، ومن أهم أهدافه هو المساهمة في تمويل إعادة إعمار الدول الأوروبية الحليفة المتضررة من الحرب العالمية الثانية. وتطور الأمر فيما بعد ليشمل إعادة إعمار الدول "الحليفة للولايات المتحدة" لفترة ما بعد الحرب، ولم يقتصر على حلفاء الحرب العالمية الثانية (ما عدا الكتلة السوفيتية بالطبع)، بل شمل دول المحور الخاسرة في الحرب مثل ألمانيا واليابان اللتان أصبحتا من الحلفاء الأشداء للولايات المتحدة وضمن ما سمي في حينه بـ "دول العالم الحر".

وقد يكون من المفيد التنويه هنا، إلى إنه لم يكن ضمن خطط الحلفاء أثناء الحرب إعادة إعمار دول المحور، بل على العكس من ذلك، كان في نية كبار الحلفاء عرقلة إعادة إعمارها بعد الحرب. فلقد كانت هناك خطة – بما يتعلق بألمانيا –، اعتبرت "سرية" تقضي بتحويل ألمانيا من دولة صناعية كبيرة إلى دولة زراعية. ففي مؤتمر (كيوبك الثاني) الذي عقد في كندا في أيلول 1944 بين الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل اتفقا على هذا الأمر، بالإضافة إلى نقل معاملها الصناعية إلى خارج ألمانيا، واتفقا كذلك على إنهاء جيشها وتسليحه إلى الأبد. وعلى الرغم من "سرية" الخطة إلا أنها سربت إلى الصحافة، فاستغلها وزير الدعاية الألماني النازي الشهير (جوزيف غوبلز) في الدعاية ضد الحلفاء، ولحث وتشجيع الشعب الألماني وجيشه للاستمرار في الحرب. لقد اتهمت القوى اليمينية

الأميركية بعد انتهاء الحرب، (موركانثاو) وزير المالية – الخزانة – الأميركي ومساعدته (وايت)، بأنهما من وضعاً هذه الخطة، باعتبار أنها خطة "الشيوعيين" الذين تمكنوا من تمريرها على روزفلت وتشرشل!!

أصبحت ألمانيا (الغربية) – بعد الحرب العالمية الثانية – الحليف المهم لأميركا في أوروبا، فهي الدولة التي كانت في مواجهة مباشرة لألمانيا الديمقراطية (الشرقية/ الشيوعية)، وأمام الاتحاد السوفيتي بحكم الموقع الجغرافي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجو السياسي في ألمانيا الغربية، في تلك الفترة كان ضد الشيوعية وضد الاتحاد السوفيتي (فهو محتل وبق في النصف الشرقي من ألمانيا)، ولهذا كان الرأي العام يميل نحو اليمين ونحو التحالف مع الولايات المتحدة، فالحزب الحاكم كان الحزب الديمقراطي المسيحي (اليميني) ومن تحالف معه. ولم تصل إلى الحكم الأحزاب الوسطية أو "اليسارية" كالحزب الديمقراطي الاجتماعي ذو الميول "الاشتراكية" إلا بعد عقود عديدة. لهذا اهتمت الولايات المتحدة جداً بإعادة إعمار وتطوير ألمانيا الغربية، وبالنتيجة أصبحت ألمانيا (واليابان أيضاً) من المنافسين الأساسيين للتجارة الأميركية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي!!

يقع المقر الرئيسي للبنك الدولي للتعمير والتنمية في العاصمة الأميركية واشنطن، (وكذلك فإن واشنطن هي مكان المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي). ولقد كان هناك اتفاقاً غير معلن بأن يكون رئيس البنك الدولي مواطناً أميركياً، ورئيس صندوق النقد الدولي مواطناً أوروبياً. وحتى عندما تم ترشيح مواطن غير أميركي، لرئاسة البنك الدولي، ولأول مرة في سنة 2012، عندما أعلن الرئيس الأميركي أوباما ترشيح (جم يونك كم Jim Yong Kim) في 2012/3/23 رئيساً للبنك الدولي وأعلن انتخابه للمنصب في 2012/4/27، فإن الولايات المتحدة منحتة الجنسية الأميركية قبل تسلمه للمنصب بأيام قليلة!!

كان القرض الأول للبنك الدولي في عام 1947، من نصيب فرنسا، في الوقت الذي كانت فيه قروض هذا البنك قليلة ومحدودة وتمنح تحت شروط قاسية. لقد طالبت

فرنسا قرضاً بقيمة (500) مليون دولار، فلم يمنح لها إلا (250) مليون دولار، وذلك بعد أن وافقت على تقديم موازنة مالية ناجحة، وعلى تقديم الأولوية لدفع مبالغ إعادة هذا القرض، على أي دين لحكومة أخرى، إضافة إلى الموافقة على قيام موظفي البنك الدولي بمراقبة استخدامات هذا القرض في فرنسا. ورغم كل ذلك لم تتم الموافقة على القرض إلا بعد تلبية الطلب السياسي الواضح الصريح لوزارة الخارجية الأميركية، إذ طلبت من الحكومة الفرنسية، قبل منحها القرض، أن تحل التحالف الحكومي مع الحزب الشيوعي الفرنسي الناتج عن انتخابات ديمقراطية، وتقضي كل عضو في الحكومة الفرنسية له ارتباط بالحزب الشيوعي!! فوافقت الحكومة الفرنسية - على مضض - على حل التحالف مع الشيوعيين، وبعد ساعات من هذه الموافقة، جاءت موافقة البنك الدولي على منح القرض!!

عندما دخلت خطة مارشال الأميركية لإعادة بناء أوروبا حيز التنفيذ في نهايات أربعينيات القرن الماضي، وكانت تشمل مساعدات سخية وقروض مبسطة، لم تعد الدول الأوروبية تهتم بالبنك الدولي أو تحتاج إليه، إذ بدأت تعتمد على الولايات المتحدة مباشرة في تمويل إعادة إعمارها. فقد أعلن وزير الخارجية الأميركي جورج مارشال عن خطته في جامعة هارفرد في 1947/6/5، والتي سميت لاحقاً، (مشروع مارشال: منهاج إعادة عافية أوروبا - The Marshall Plan: European Recovery Program). ولقد قال مارشال عند عرض خطته في جامعة هارفرد، بأنه في حال عدم مساعدة أوروبا، (والمقصود جميع أوروبا الغربية)، لإعادة اقتصادها إلى الازدهار فستجابه أميركا والعالم توترات اقتصادية واجتماعية وسياسية من النوع المدمر. إن ما قاله مارشال تلميحاً، ولم يصرح به علناً، هو إن الاقتصاد الأميركي المزدهر جداً في ذلك الوقت، لن يتمكن من الاستمرار بتكديس فوائض، واحتياجات الدولار في الولايات المتحدة لفترة طويلة. لأن هذا الأمر سيضعف عجلة الاقتصاد في داخل الولايات المتحدة نفسها وقد يوقفها، حيث إن المحرك الرئيس لهذا الاقتصاد هو الصادرات الأميركية بضائعاً واستثمارات.

وهذا يعني أن الولايات المتحدة لن تزدهر، ما لم تزدهر أوروبا وتستقر، كما وإن في حالة عدم مساعدة الأنظمة الرأسمالية الأوروبية في استرجاع عافيتها، فإن بقية أوروبا (أي أوروبا الغربية) ستنتج نحو الأنظمة الاشتراكية التي لا بديل لها، نتيجة أوضاعها الاجتماعية المتأزمة جراء الحرب، وقد ينتقل قسم منها أو حتى كلها إلى المعسكر الاشتراكي. إن المقصود بمساعدة أوروبا هو كل أوروبا سواء كانت من دول الحلفاء أصلاً، أو من دول المحور.

إن مشروع مارشال، هو مشروع اقتصادي عملاق بكل المقاييس، تقوم به الولايات المتحدة بتوفير مالي كبير لإعادة بناء أوروبا من خلال منح مالية وقروض ميسرة الدفع لجميع دول أوروبا الغربية، وكذلك لبولندا التي كانت تحت الاحتلال والنفوذ السوفيتي لحثها على "الانفصال والثورة" ضد السوفيت. وكذلك شجعت الولايات المتحدة بين السنوات (1947 – 1958) المؤسسات المالية الأميركية على تحويل الدولار والاستثمار إلى أوروبا، وخصوصاً بعد تطبيق ما سمي في حينه بـ (مبدأ ترومان Truman Doctrine)، الخاص بتركيا واليونان. حيث كانت القوى العسكرية اليونانية اليمينية والقوى الأجنبية البريطانية تعملان على قمع الثورة الشيوعية في اليونان، ونجحوا في ذلك.

لقد تم صرف أموال أميركية بين السنوات (1948 – 1954) بما يعادل (17) مليار دولار كمنح في (16) دولة أوروبية، وهو مبلغ كبير في ذلك الوقت. إذ لو قارنا هذا المبلغ بسعر الذهب، حيث كان سعر الأونصة (35) دولار في حينها، وسعر الذهب حالياً، ونحن الآن في شهر آذار 2014، حيث يبلغ سعر الأونصة منه (1350) دولار، فإن (17) مليار دولار ستعادل اليوم (656) مليار دولار مقارنة بسعر الذهب فقط، دون أخذ نسبة التضخم بنظر الاعتبار.

في أواخر خمسينيات القرن الماضي، لم يعد الميزان التجاري في صالح الولايات المتحدة بشكل واضح، بل في واقع الأمر، فإن هذا الميزان كان يسير نحو العجز وفي صالح بعض الدول الأوروبية، واستمر في صالح الدول الأوروبية في الستينيات.

في مثل هكذا ظروف ووفرة نقدية سهلة لم تعد أوروبا بحاجة إلى أموال البنك الدولي، وكان على البنك الدولي أن يتجه نحو جهة أخرى وهي العالم الثالث، ولكن بالروحية السياسية نفسها، وهي السير في خط الولايات المتحدة. فهو لم يكن في يوم من الأيام يتوخى خدمة الدول الفقيرة أو النامية سواء من ناحية القروض أو المشورة الاقتصادية، ففي الستينيات من القرن الماضي رفض إعطاء قرض أو ضمانات لقروض لمصر لبناء السد العالي، مما اضطر مصر الاعتماد على خبرة وقروض الاتحاد السوفيتي في بنائه. وفي الفترة نفسها تقريباً ساعد في بناء سد كيبان في تركيا على الفرات، واستمر إلى الثمانينيات في إعطاء قروض أو ضمانات قروض لتركيا سواء لسد وخزان أتاتورك أو بقية مشاريع الكاب الإروائية والكهرومائية على الفرات (وأيضاً قسم من المشروع على دجلة)، ودون أن يأخذ بنظر الاعتبار موقف أو حاجة العراق وسوريا إلى المياه، أو الوضع القانوني الدولي في مسألة بناء هذه السدود ومحطات الكهرباء والمشاريع الإروائية التابعة لها. فهذا البنك وقرينه صندوق النقد الدولي كانا أداة طيعة للإدارات الأميركية المتتابة، وخصوصاً في فترة سبعينيات القرن الماضي وإلى أوائل هذا القرن حيث كان فكر الليبرالية الجديدة هو السائد، والمحافظون الجدد الأميركيين كان لهم دور كبير في السياسة والاقتصاد الأميركيين وفي فكر وسياسة هاتين المؤسستين الماليتين. إن هاتين المؤسستين قد ساهمتا، سواء في استخدامهما من قبل الولايات المتحدة لممارسة الضغوط الاقتصادية على الدول النامية، أو توريط هذه الدول بصورة مباشرة في مشاريع غير مجدية تجعلها غارقة في الديون. وذلك عن طريق إرسال "خبراء" أو "نصائح للإصلاح الاقتصادي"، تؤدي إلى تدمير اقتصاديات دول عديدة وتجويع مئات الملايين من البشر، ومن يقرأ كتاب: "اعترافات قاتل اقتصادي" لجون بيركنز، سيجد أمثلة كثيرة جداً على "القتل الاقتصادي" للدول النامية والفقيرة⁽¹⁵⁾. كذلك من خلال "تتقيف" اقتصاديين وسياسيين من الدول النامية في المعهد التابع للبنك الدولي والمسمى (معهد التطوير الاقتصادي Economic Development Institute)، ومقره في واشنطن،

حيث يتلقى موظفوا الدول النامية ذو الدرجات العالية دروساً نظرية وتطبيقات عملية في "التنمية والتطوير الاقتصادي"!! وهذه الدروس تكون دائماً حسب وجهة نظر الرأسمالية الأميركية الجامحة، وذلك بأن النمو الاقتصادي يكمن في الانفتاح الكامل من غير وضع أية قيود وضوابط أمام التجارة والرأسمال الأجنبي، ورفع كافة أنواع الدعم للخدمات الاجتماعية والطبية والغذائية وغيرها، والتي تساعد في حل جزء من متطلبات الفئات الفقيرة!!

كانت سياسة البنك الدولي حتى سنة 1968، هي إعطاء قروض لإقامة مشاريع بنى تحتية تؤدي إلى خلق عوائد مالية جديدة، مثل الموانئ والطرق والمحطات الكهربائية والسدود المائية، والتي بالإضافة إلى كونها بنية تحتية في خدمة البلد، فإنها تولد في الوقت نفسه المال الكافي لمساعدة المقترض على دفع دينه. وإن هذه القروض تأخذ بنظر الاعتبار دائماً انسجام الدولة المقترضة مع السياسة الأميركية، كما ذكرنا أعلاه.

تم تعيين (روبرت ماكينمارا) رئيساً للبنك الدولي في سنة 1968 وبقي في هذا المنصب اثنتا عشرة سنة إلى أوائل سنة 1981. ولقد كان ماكينمارا وزيراً للدفاع، وكذلك عمل رئيساً لشركة فورد للسيارات قبل أن يعين رئيساً للبنك الدولي.

وفي فترة رئاسته تبدلت سياسة البنك الدولي، إذ لم تعد فعالياته تشمل البنية التحتية فقط، وإنما شملت أيضاً منشآت الأعمال الاجتماعية وغيرها، وتركز عمله على الدول النامية والفقيرة. حيث دخل في تمويل إنشاء المدارس والمستشفيات والقضاء على الأمية وإصلاح الأراضي الزراعية والمشاريع الزراعية وغيرها.

وإثر تبديل ماكينمارا، وخصوصاً بعد 1982 تم تغيير مفاهيم البنك الدولي بدرجة كبيرة عندما جاءت (آن كرويكير Anne Krueger) لتكون بمنصب رئيس الاقتصاديين في البنك، وهي المعروفة بانتقاداتها لتمويل الدول النامية والفقيرة وحكومات العالم الثالث، فأصبح البنك واجهة واضحة لتطبيقات مفاهيم الليبرالية الجديدة. حيث أكد البنك على سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية للعالم الثالث المتأثر

بمفاهيم منظمة دول عدم الانحياز وبالأفكار "الاشتراكية"، وبضرورة سيطرة الدولة على مفاتيح القطاعات الاقتصادية، وخدمة الفقراء وتقليل الهوة بين الفقراء والأغنياء. وأصبح همّ البنك هو تحويل العالم الثالث إلى اقتصاد السوق المفتوح على مصراعيه، وخدمة القروض الممنوحة له (أي دفع فوائد هذه القروض). ووصل الأمر إلى درجة إلى إن إحدى أهم مؤسسات الأمم المتحدة وهي (اليونيسف - UNICEF) تعلن وتصرح بكل وضوح في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، بأن عملية قيام البنك الدولي بإعادة الهيكلة الاقتصادية، أو ما يسمى "الإصلاحات الاقتصادية" للدول النامية والفقيرة، أدت بالنتيجة إلى "هبوط حاد في مستويات الصحة والتغذية والتعليم لعشرات الملايين من أطفال آسيا وأميركا اللاتينية وإفريقيا!!". وهي تتحدث هنا عن الأطفال فقط، ما يعني أن هذا الأمر قد شمل عشرات الملايين من العائلات الفقيرة في بلدان العالم الثالث من هذه القارات.

لقد كانت – ولا تزال – هناك انتقادات كثيرة للبنك الدولي من قبل منظمات عالمية مهتمة بحقوق الإنسان، وقد قامت بمظاهرات في العالم ضده وضد سياساته. وكذلك من شخصيات أكاديمية واقتصادية، يسارية وغير يسارية، مثل حامل جائزة نوبل في الاقتصاد الأميركي الجنسية (جوزف ستكلتز Joseph Stiglitz)، الذي تم تعيينه كرئيس للاقتصاديين في البنك الدولي بين السنوات (1997 – 2000) لتحسين توجهات البنك وسمعته. وكذلك اقتصاديين مثل (هنري هازلتن Henry Hazlitt)، الذي قال إن البنك الدولي ومن عمل فيه من الاقتصاديين العالميين (يقصد في فترة السبعينيات والثمانينيات)، صمموا النظام النقدي لكي تسود العالم فوضى التضخم النقدي. أما جوزف ستكلتز فيؤكد إن ما سمي "سياسات إصلاحات حرية السوق Free Market Reform Policies"، والتي ينادي بها البنك الدولي دائماً، هي في الغالب مضرّة للتنمية الاقتصادية في حال تطبيقها بصورة سيئة وسريعة، أو كما يسمى علاج الصدمات shock therapy". علماً إن هذه الطريقة تم تطبيقها في الاتحاد السوفيتي بعد سقوطه وأدت إلى انهيار اقتصاده في تسعينيات القرن الماضي وتجويع

شعبه وانتشار الفساد المالي بصورة غير مسبوقه في العالم، وكذلك تم تطبيقها في أوربا الشرقية، ولقد حاولت الولايات المتحدة تطبيقها في العراق بعد الاحتلال.

ليس بالأمر الغريب أن تكون سياسات البنك الدولي في تناقض مصالح الدول النامية والفقيرة والصغيرة، وفي تناغم عال مع مصالح الدول الصناعية الكبيرة وبالأخص الولايات المتحدة، والتي تصمم وتدير وتحرك سياسات هذا البنك أو صندوق البنك الدولي. فما تسير عليه الولايات المتحدة والعالم الصناعي الغني المتحالف معها من سياسات اقتصادية، تسير عليه بالنتيجة هاتان المؤسستان. إن المشكلة تكمن في طريقة إدارة هذا البنك، فرغم إن عضوية البنك الدولي تشمل (188) دولة، ولكنه يدار فعلياً من قبل عدد قليل جداً من الدول ذات الاقتصاديات القوية. وهذه الدول هي التي تقدم غالبية التمويلات، وهي التي تحدد سياسات وقيادات هذا البنك، وهي في الغالب تعمل بما يفيد مصالحها ومصالح الولايات المتحدة والدول الغنية في العالم. ولقد ظهر ذلك جلياً عندما سادت العالم اقتصاديات "السوق المفتوح على مصراعيه"، أي "العولمة الاقتصادية"، أو "الرأسمالية المنفلتة أو الجامحة"، وهي سياسة الليبرالية الجديدة وقياداتهم السياسية المتمثلة في المحافظين الجدد.

إن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أكملتا صياغة ما يسمى (اتفاق واشنطن Washington Consensus)، في تسعينيات القرن الماضي. ومن الملاحظ أن الانتقادات العالية لهاتين المؤسستين العالميتين كانت في تصاعد عال في ثمانينيات القرن الماضي، وتوقع العديد أنهما فعلاً سيعدلان سياساتهما في نهاية الثمانينيات. ولكن ظروف سقوط الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات وصعود المحافظين الجدد للحكم في الولايات المتحدة في عهد بوش الابن، جعلت مفاهيم الليبرالية الجديدة هي الطاغية في تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي. ولذا فإن "اتفاق واشنطن" المذكور أعلاه الذي أكتمل تصحيحه ونشر في تسعينيات القرن الماضي، من قبل الجهتين المذكورتين سيئتي الصيت. يتحدث هذا عن "إصلاحات اقتصادية!!" يجب تطبيقها على الدول النامية والفقيرة لتغيير مسارات اقتصادها!!،

وتشمل رفع القيود والأنظمة deregulation عن الفعاليات الاقتصادية فيها لتحرير السوق من قيودها!!، والخصخصة، وخفض دور الحكومات في الاقتصاد، ورفع الدعم عن المواد الضرورية (والتي هي مما ينفع الفقراء بطبيعة الحال)، وفتح الأسواق! وعلى الرغم من عرض هذه "الإصلاحات الاقتصادية"، على إنها سياسات تؤدي إلى تطوير التنمية في الدول النامية (وغيرها)، إلا أنها أدت بالنتيجة إلى إهمال المساواة في المجتمع وزيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء، وإلى زيادة نسب البطالة، مثلما أدت خصخصة المشاريع الحكومية إلى هذه النتيجة السيئة. ويضيف سنكلتر^(12-٩)، بأن سياسات ما يسمى "اتفاق واشنطن" هذه، وضعت أهمية كبيرة على نمو الناتج المحلي، ولكن لم تهتم كثيراً بأن يتزامن هذا النمو مع رفع مستوى معيشة البشر.

توضح (Naomi Klein نعومي كلين)^(12هـ)، وهي كاتبة يسارية بارزة، معروفة بانتقاداتها للعولمة، في حديث لها، "بأن مجموعة البنك الدولي لها شروط في الإقراض والإصلاح الاقتصادي، غير عادلة وتمثل مصالح القوى المالية والسياسية العالمية (وأساساً الولايات المتحدة). وإن البنك الدولي عمل على زيادة ديون الدول النامية والفقيرة للضغط على هذه الدول لتنسجم سياساتها مع سياسته (أي الرأسمالية المنفلتة)". وتعرض نعومي كلين أمثلة من الدول الفقيرة جداً، إذ تذكر: "بأن البنك الدولي أجبر دولة (غانا) الفقيرة على أن يقوم تلاميذ مدارسها بدفع أجور دراستهم (أي إلغاء التعليم المجاني) لقاء إعطائها القرض. وكان على دولة تنزانيا – الإفريقية الفقيرة – خصخصة نظام توزيع مياه الشرب مقابل إعطاء القرض لها. وطلبت من سيريلانكا إعطاء مرونة في مسألة فصل العمال، لمساعدتها بعد إعصار تسانومي الآسيوي المدمر الشهير. كما دفعت إلى رفع الدعم عن الغذاء بعد احتلال العراق. ووضعت شرط خصخصة قطاع الاتصالات على الدول الفقيرة التي طلبت مساعدة البنك إثر إعصار ميتش Hurricane Mitch".

لقد قامت مظاهرات كبيرة في عدد من الدول المتقدمة منتقدة سياسات هذا البنك، حيث ظهر بوضوح أن سياسات ما تسمى "إعادة هيكلة الاقتصاد"، و"الإصلاحات الاقتصادية" زادت من عذاب الفقراء، وبدأ ومنذ 1999 كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالظهور بأنهما يستجيبان للانتقادات الشديدة لهما، ولهذا بدأ مجدداً بتمويل الأعمال الاجتماعية بما يسمى "إستراتيجية تقليص الفقر"، كما لم يلحاً كثيراً في مسألة رفع الدعم عن المواد الغذائية أو إعادة الهيكلة الاقتصادية، ولكن استمر في محاولتهما فرض شروطهما، ولكن بصورة "ناعمة". ولعل من المفيد، أن نذكر هنا، وهي من الأمور المؤلمة، بأن (بول ولفوتيز Paul Walfowitz)، الذي تم تعيينه لرئاسة البنك الدولي بين السنوات (2005 – 2007). هو من صقور المحافظين الجدد وأحد المسؤولين الأساسيين في حصار وتجويع واحتلال العراق، وكان وكيلاً لوزارة الدفاع الأميركية عند الاحتلال. وعندما فشل الأميركيان في تحقيق ما أرادوه في احتلالهم للعراق، وظهرت مقاومة العراقيين له، وضع موضع الملامة، من قبل الصحافة وبعض الجهات الحكومية الأميركية، واضطر إلى الاستقالة من وزارة الدفاع، فقامت إدارة بوش بمكافأته بتعيينه لرئاسة البنك الدولي ليستمر في مسيرته في أذية الشعوب!!

على إثر التطورات الاقتصادية الجديدة لعدد كبير من الدول في العالم، قام البنك الدولي في سنة 2010 بإعادة القوة التصويتية لأعضائه، ولم تعد المساهمة فقط هي من تقرر قوة التصويت، وإنما أدخلت القدرة الاقتصادية للبلد في هذه القوة. وبقيت القوة التصويتية للولايات المتحدة هي الأعلى وبلغت (15,85%). وأصبحت اليابان (6,84%)، والصين (4,42%)، وألمانيا (4,0%)، والمملكة المتحدة (3,75%)، وفرنسا (3,5%)، والهند (2,91%)، وروسيا (2,77%)، والعربية السعودية (2,77%)، وإيطاليا (2,64%).

هذا وتقوم عدد من الدول، لوحدها أو مجتمعة مع دول أخرى وبنوك عالمية، في منح أو إقراض الدول النامية لمساعدتها في التنمية، واعتيادياً يتم ذلك بشروط أفضل

من قروض البنك الدولي، لا سيما إن كانت هذه القروض تمنح من دول ذات سياسات وتوجهات سياسية واقتصادية لمساعدة الدول النامية والشعوب الفقيرة بصدق. وعلى رأس هذه الدول المانحة أو المقرضة في العالم في الوقت الحاضر هي الصين. فحسب تقرير للصحيفة المالية البريطانية الشهيرة (فاينانشل تايمز) في 2011/1/18^(12-ج)، تحت عنوان: "الصين تتفوق على البنك الدولي في إقراض الدول النامية"، يقول: "إن الصين تفوقت على البنك الدولي في حجم القروض إلى الدول النامية في العامين الماضيين، وهو ما يبرز طموحها لزيادة نفوذها العالمي". وأضافت الصحيفة: "إن الصين قدمت قروضاً بلغت على الأقل (110) مليارات دولار إلى حكومات وشركات في دول نامية في العامين 2009 و2010، في حين بلغ حجم قروض البنك الدولي حوالي (100) مليار دولاراً". واعتمدت الصحيفة في تقريرها على البيانات التي تنشرها الدول النامية نفسها. وهذا يعني في الواقع "أن هذه القروض تتجاوز ذلك المبلغ، حيث أن هناك قروضاً لا تقوم الحكومات في الدول النامية بالإعلان عنها لأسباب سياسية" حسب قول الصحيفة التي تضيف: "إن القروض الصينية تمنح بشروط أفضل من شروط البنك الدولي". والحديث هنا عن سنتي 2009 و2010، ولكن ما قامت به الصين بعدهما في هذا المجال كان أكثر بأضعاف.

إن ما قامت به منظمة دول بريكس BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا)، يفوق عمل الصين أعلاه في منح القروض للدول النامية. فلقد توصل قادة الدول الصاعدة، المتمثلة بدول منظمة بريكس، في فورتاليزا في البرازيل في أواسط تموز 2014 إلى اتفاق لإنشاء مصرف استثماري بأهداف تنموية للدول النامية. يبلغ حجمه (50) مليار دولار، وسيبدأ بتقديم القروض فعلياً عام 2016 بعد إقرار السلطات التشريعية له في بلدان بريكس. وي طرح هذا البنك البديل الملائم للمؤسسات القائمة حالياً، مثل البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار والتنمية، التي أثبتت التجارب مراراً أن قراراتها ملوثة سياسياً وبمصالح غربية واضحة وعلى حساب ميزانية الشعوب الفقيرة ورفاهيتها^(12-ح).

لقد أطلق (جيم أونيل) مدير مصرف (غولدمان ساكس) تعبير دول بريك BRIC لأول مرة في سنة 2001 على الدول الصاعدة الأكثر نمواً لتمييزها عن الدول الأخرى، وهذه التسمية تمثل الأحرف الأولى باللغة الإنكليزية لأسماء هذه الدول (B البرازيل، R روسيا، I الهند، C الصين)، ثم أضيف إليها الحرف (S) للإشارة إلى جنوب إفريقيا، لتصبح BRICS. وهي الدول التي لم تتأثر - عموماً - بالأزمة المالية العالمية الحالية، وفي الواقع فإن استمرار نموها الاقتصادي بهذه الظروف كان المحرك الأول لبقية الاقتصاد العالمي، والذي لولاه لانهار الاقتصاد العالمي إلى "كساد عظيم". وكما نرى فإن جميع هذه الدول هي من غير الدول الصناعية العريقة اغربية الكبرى، وهي أقرب في تاريخها السياسي والاقتصادي إلى الدول النامية والفقيرة، ولهذا سميت بالدول الصاعدة، وبقيت تسميتها كمجموعة عالمية "بريكس"، وأصبحت التسمية الرسمية منذ سنة 2009.

إن الاتفاق لإنشاء بنك التنمية أعلاه يعتبر الإنجاز الأكبر لمجموعة بريكس منذ تموضعها عالمياً عام 2009، ومطالبتها - عن حق - بدور عالمي يناسبها. إن ما اتفق عليه قادة هذه الدول في تموز 2014 لا يشمل هذا البنك فقط، وإنما توصلوا إلى إقرار آلية للدعم النقدي بقيمة (100) مليار دولار. وهي مؤلفة من الاحتياطات النقدية الأجنبية من كل بلد من هذه البلدان، وتشكل خزانة يأخذ منها البلد النامي المأزوم نقدياً، دون الاضطرار إلى الركوع على باب صندوق النقد الدولي، ودونما التوسل لقروض بفوائد وشروط خيالية مجحفة. وتأتي أهمية هذه الخطوة، في أنها جاءت في وقت يهاجم الغرب روسيا بشراسة والتلويح بعزلها وفرض عقوبات عليها. ويتشكل البنك من حصص متساوية، وبهذا فإن حقوق التصويت متساوية وبحسب قول وزير المالية البرازيلي: "إن البنك، وبخلاف المؤسسات الدولية الأخرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المدارين أميركياً وأوروبياً، سידار على نحو ديمقراطي فعلي، وسيكون مقر البنك في شنغهاي، والرئيس الأول هندياً، والرئيس الأول لمجلس

الحكام روسياً، والرئيس الأول لمجلس المديرين من جنوب إفريقيا. وإن الصين لن تحصل على حق رئاسة البنك إلا بعد عقدين على الأقل.

ثالثاً: الاتفاقية العامة للتعرفة الكمركية والتجارة GATT "الكات" General

Agreement on Tariffs and Trade

كنا قد بينا سابقاً بأن مؤتمر بريتون وودز لم يتوصل إلى صيغة نهائية للاتفاقية أعلاه، وإنما وضع أسسها. كما لم تتم الموافقة رسمياً عليها من قبل الولايات المتحدة إلا بعد مدة جاوزت الخمسة عقود، وفي ظروف سياسية واقتصادية عالمية مختلفة جداً عما كانت عليه ظروف مؤتمر بريتون وودز. إضافة إلى ذلك فإننا ذكرنا أن السبب الرئيسي في تأخر "إكمال" هذه الاتفاقية، هو عدم موافقة الكونغرس الأمريكي على كل متطلبات بريتون وودز، وذلك لتبدل الظرف السياسي في الولايات المتحدة بين السنوات 1945 – 1948، إذ تحول الاتحاد السوفيتي من حليف قوي للولايات المتحدة ضد النازية إلى عدو "شيوعي" قوي لها. وأصبح اليمين الأمريكي الذي سيطر على الكونغرس (ومجلس الشيوخ)، يعتبر مؤتمر بريتون وودز "مؤامرة شيوعية"!! وكل هذا يعني أن الحال قد تبدل كلياً خلال ثلاث سنوات فقط!

إن تأخر الكونغرس بقبول الاتفاقيات كان لأمر قانوني، بالإضافة إلى التغير السياسي الكبير في الولايات المتحدة. وهو متعلق بالاتفاقيات العالمية ومدى قوتها. إن الاتفاقيات العالمية هي أقوى دائماً من القوانين المحلية، وتكون ملزمة حتى لو أصدر الكونغرس قانوناً يمنع ذلك. ولتأكيد ذلك، فلقد تحدث (جون فوستردالاس)، وزير الخارجية الأمريكي، إلى (اتحاد المحامين الأمريكيين - Association Ameri-can Bar) في 1952/4/11، قائلاً: "إن الاتفاقيات الدولية تصنع القانون الدولي وتصنع أيضاً القانون المحلي - الوطني - وفي دستورنا فإن المعاهدات الدولية تكون القانون النهائي على الأرض الأميركية...".

يحدد الدستور الأمريكي بصورة واضحة صلاحية الرئيس فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية، إذ إن "الرئيس السلطة، مع ومن خلال مجلس الشيوخ في الكونغرس، بأن يصدق على اتفاقية ما، على شرط موافقة ثلثي مجلس الشيوخ الحاضرين على هذه الاتفاقية".

تم توقيع اتفاقية (غات GATT) في سنة 1947 (كأحد نتائج مؤتمر بريتون وودز)، واستمر العمل بها حتى سنة 1994، حيث استعيض عنها بمنظمة التجارة العالمية WTO World Trade Organization في سنة 1995، بعد مصادقة الكونغرس الأمريكي. وفي الحقيقة فقد استمر وجود "غات" لفترة قصيرة وبوجود اتفاقية WTO. علماً إن روحية الصيغة الأولى لاتفاقية غات بقيت ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية، مع التغييرات التي طرأت على اتفاقية غات على مر السنين.

قبل الوصول إلى اتفاقية غات، كان قد تم تشكيل ما كانت تسمى (منظمة التجارة الدولية ITO Organisation International Trade) التي كان من المفروض منها أن تكون إحدى منظمات الأمم المتحدة، التي لا تختص في مسألة التجارة فحسب، وإنما تتعدها إلى أمور أخرى متعلقة بالنتيجة بالتجارة، كتشغيل العمالة والحد من البطالة، ومسائل الاستثمارات وشروط العمل واتفاقيات البضائع وتبادلها وتجارها. ولكن لم يتم الاتفاق على منظمة ITO هذه من قبل الحكومة الأميركية، وكذلك لم توافق عليها حكومات عدد من الدول الأخرى، لهذا لم يتم الأخذ بها، لاسيما وإن مؤتمر بريتون وودز كان قد ناقش الأمور المتعلقة باتفاقية غات.

وبغيا من منظمة دولية للتجارة، فإن اتفاقية (غات GATT) فرضت نفسها، وكأمر واقع، على أنها منظمة عالمية، رغم عدم موافقة الكونغرس عليها – كما سبق أن ذكرنا –، غير أن الحكومات الأميركية كانت موقعة عليها وملزمة بحضور مؤتمراتها، ولها وجود قوي في مقرها في جنيف في سويسرا. فهي اتفاقية "دولية" غير ملزمة بالنسبة للولايات المتحدة لكون الكونغرس لم يصادق عليها!! وقد قامت محاولات عديدة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي لتشكيل منظمة – اتفاقية

دولية رسمية للتجارة – ولكنها لم تفلح. وظل العمل لما يقرب من النصف قرن باتفاقية "شبه رسمية semi – intuitional، وهي اتفاقية غات!!

لم تعامل اتفاقية غات، وعلى الرغم من مناقشتها في مؤتمر بريتون وودز، معاملة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذان نتجا رسمياً عن المؤتمر. إن اتفاقية غات هي اتفاقية متعددة الأطراف تحاول تنظيم وتسهيل وفتح التجارة الدولية، ولكن الغاية الأساسية منها – وكما تقول مقدمتها – هي "تخفيض الرسوم الكمركية tariffs بصورة كبيرة، وغيرها من العوائق التي تعيق التجارة. كذلك إلغاء التمييز التجاري بين الدول، والذي يتضمن الاختيار المنحاز والمتقابل بين الدول في الأمور التجارية". وفي الواقع فإن أهم "إنجازات" غات هو تخفيض التعرفة/الرسوم الكمركية أو إلغائها. ففي كل مؤتمراتها ركزت على هذه المسألة كأولوية أولى منذ مؤتمرها الأول في جنيف.

ففي المؤتمر الأول لمنظمة غات GATT في جنيف في نيسان 1947، والذي حضرته (23) دولة، تم الاتفاق على التنازل عن (45) ألف حالة رسوم كمركية، وأثرت بما يعادل (10) مليار دولار في التجارة الدولية. وتسمى الفترة التي تقع بين مؤتمرين (دورة)، لهذا فإن مؤتمر جنيف هذا يكون مستمراً على شكل "دورة مؤتمر جنيف" لتحقيق أهداف انعقاد المؤتمر، لحين المؤتمر الثاني الذي عقد في "أنسي" وبقي مستمراً على شكل "دورة مؤتمر أنسي" إلى المؤتمر الثالث، وهكذا...

وفي المؤتمر الثاني في نيسان 1949 في (أنسي Annecy) والذي حضرته (13) دولة، تبادلت الدول فيه التنازل عن (5000) حالة للرسوم الكمركية. وفي المؤتمر الثالث في توركي في أيلول 1950، والذي حضرته (38) دولة، تم التنازل بين الدول عن (8700) حالة رسوم كمركية، ونزلت فيه معدلات الرسوم الكمركية 25% عن سنة 1948. واستمر أمر التركيز على تخفيض الرسوم الكمركية، ففي المؤتمر الرابع في كانون الثاني 1956 في جنيف أيضاً، والذي حضرته (26) دولة، عمل على تخفيض الرسوم بما يعادل (2,5) مليار دولار. وفي المؤتمر

الخامس في ديلون في أيلول 1960، والذي حضرته (26) دولة تم تخفيض الرسوم بمبلغ آخر يعادل (4,9) مليار دولار. ووصل التخفيض للرسوم الكمركية إلى (40) مليار دولار وذلك في **المؤتمر السادس في كنيدي، في أيار 1964**، والذي حضرته (62) دولة. أما **المؤتمر السابع، والذي انعقد في طوكيو في أيلول 1973**، فلقد كان الأكبر من كل المؤتمرات السابقة، إذ حضرته (102) دولة، ووصل التخفيض في الرسوم الكمركية إلى (300) مليار دولار.

ثم جاء **المؤتمر الثامن في الأوركواي، في أيلول 1986**، وحضرته (123) دولة، والذي شكل طفرة نوعية بين هذه المؤتمرات، إذ بدأت في تلك الفترة الحركات العالمية المناهضة للفقر وسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وحيث إن منظمة (GATT) تمثل ثالث هذه المنظمات التي كانت تخدم الرأسمالية العالمية المنفلتة، قامت المظاهرات ضدها في أثناء انعقاد مؤتمراتها. ويمكن اعتبار هذا المؤتمر بداية العمل لإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO، فقد ركز أيضاً على تخفيض الرسوم الكمركية إذ أدى إلى تخفيضات كبيرة تعادل (40%) لما كانت عليه في السابق. ولكن في الوقت نفسه أدخلت الخدمات والملكية الفكرية، والأهم هو إدخال المواد الزراعية حيث ظهرت في هذا المؤتمر التباينات واضحة بين الدول الزراعية الفقيرة وبين الدول الغنية المتقدمة الزراعية والتي تمنح حماية كاملة أو جزئية لمنتجاتها الزراعية ولمزارعيها مع إعطاء حوافز عالية لأغراض تصدير منتجاتها الزراعية. كذلك موضوع الحماية وفتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات صناعات النسيج والملابس في الدول النامية.

ويُدخل المؤرخون مؤتمر الدوحة الذي انعقد في تشرين الثاني 2001، بحضور (159) دولة، ضمن مؤتمرات (GATT)، بالرغم من تشكيل منظمة التجارة العالمية WTO، والتي بدأت عملها في 15/4/1994، تحت ما سمي بـ (اتفاقية مراكش) لتحل محل منظمة (GATT). حيث قامت منظمة التجارة العالمية بمؤتمرها التأسيسي في

سنغافورة سنة 1996 وسط اختلافات كبيرة بين الدول الصناعية المتطورة والدول النامية ومعها الدول الصاعدة (الهند/الصين/البرازيل).

سار مؤتمر الدوحة على النهج نفسه لمؤتمرات كات السابقة من حيث الرسوم الكمركية، كما أثّرت قضية المواد الزراعية مجدداً. وكان الجديد في هذا المؤتمر هو التطرق إلى مشاكل الدول الفقيرة والنامية، وقد قامت مظاهرات في أثناء انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية الثاني في جنيف في سويسرا في سنة 1998، من قبل المنظمات العالمية المدافعة عن الفقراء وبأعداد ضخمة غير مسبوقه. وارتفعت تلك المظاهرات لتصبح مصادمات عنيفة مع الشرطة والحرس الوطني في مؤتمر منظمة التجارة العالمية الثالث في سياتل في الولايات المتحدة سنة 2000، مما أدى إلى فشل المؤتمر بالكامل. هذا وتعتبر دورة مؤتمر الدوحة، دورة مفتوحة غير منتهية، لأن منظمة كات قد انتهت، وبدأ دور منظمة التجارة العالمية.

نلاحظ من كل ما سبق، أن "حرية التجارة"، و"إزالة" التعرفة/الرسوم الكمركية، أو تخفيضها، هو الشعار الأساسي لمنظمة كات، وكذلك لمنظمة التجارة العالمية التي سنتحدث عنها مرات أخرى في سياق هذه الدراسة. وكمثال على ذلك عندما دخلت جيوش الاحتلال الأميركي - البريطاني العراق في سنة 2003، كان إنهاء الرسوم الكمركية عن المواد المستوردة، هو أولى "بشائر" هذا الاحتلال!. وإن ما وضع من رسوم على البضائع المستوردة بنسبة (5%) من قيمتها كانت تحت عنوان: "ضريبة الإعمار!!". كما وإن القانون والتعليمات التي تم إصدارها قبل أكثر من سنتين لغرض إضافة رسوم كمركية، لم يتم تنفيذها من قبل السلطات العراقية، رغم انخفاض نسب هذه الرسوم أصلاً. وانتهت بالنتيجة كل الصناعات العراقية وأفلس جميع شركات القطاع المختلط والخاص، وأوقف العمل بالشركات الصناعية العامة أو العمل بمستويات بسيطة. وانتهت كذلك المنتجات الزراعية، وأصبح الاستيراد هو السمة السائدة للمواد الكثيرة جداً التي كانت تنتج في العراق وبنوعيات جيدة. وتكدست البضائع الأجنبية، المنخفضة الجودة في العادة، وارتفعت

أعداد السيارات إلى أرقام فلكية، وازدادت أجهزة تكييف الهواء بدرجة كبيرة. وتفاقت مشكلة الكهرباء والوقود نتيجة للتوسع الهائل في طلب استخدام مكيفات الهواء والسيارات، مع تقدم بطيء جداً في تحسين أداء الكهرباء وإنشاء أو توسيع المصافي النفطية اللازمة لتغطية وسد كل هذه الحاجات من الوقود.

والأمر الغريب ورغم هذه النتائج المدمرة، لا يزال عدد من "الخبراء" و"الاقتصاديين" يريد "الانفتاح"، ولا أدري أي انفتاح اقتصادي مطلوب أكثر مما هو موجود حالياً، والذي جر العراق إلى كل هذا الدمار والخراب. ولا يزال هؤلاء "الاقتصاديين" يطالبون بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ونحن ليس لدينا أي شيء – نعم أي شيء – لنصدره، حيث إن تصدير النفط له مسارات أخرى غير مسارات منظمة التجارة العالمية، كما أوضحنا في كتبنا السابقة. ولن أناقش الآن مسألة الانضمام لهذه المنظمة، ولكن سيتم مناقشة هذا الأمر في مكان آخر من الدراسة عند الحديث عن الصناعة في العراق، وسنرى ما هي درجة ضرر انضمام العراق لهذه المنظمة!!



نعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة، لنرى كيف صادق الكونغرس فيها على منظمتي غات والتجارة العالمية، وبعض من نتائج هذه المصادقة...
لقد حاول الرئيس نيكسون خلال فترة رئاسته بين (1969 – 1977)، والرئيس بوش الأب بين (1989 – 1993)، أن يدفعاً بتمرير اتفاقية "غات" ولم يفلحاً بذلك. ولكن استطاع الرئيس كلنتن خلال فترة رئاسته (1993 – 2001)، وفي أواخر ولايته الأولى، وقبيل عطلة رأس السنة، وبضغوط و"لعبة" شكلية أن يمرر الاتفاقية في الكونغرس. ولقد ساعد في ذلك قيام الشركات الكبرى بحملة دعائية ضخمة لهذا الغرض، ومررت الاتفاقية في أواخر سنة 1994. علماً إن المؤرخين والاقتصاديين المعنيين يذكرون بأن معظم الذين صادقوا على الاتفاقية من أعضاء

مجلس الشيوخ لم يقرأوا وثائقها التي بلغت (30) ألف صفحة^(12-ج)، رغم بقائها ضمن أوراق الكونغرس لسنوات عديدة قبل إقرارها. ومن الطريف أن أحد أعضاء مجلس الشيوخ (هانك براون) من كولورادو، والذي كان موافقاً على الاتفاقية، تراجع عن موافقته وأصبح معارضاً لها بعد إكمال قراءة الـ (30) ألف صفحة!!

هذا وإن الاتفاقية التي تمت الموافقة عليها في 1994/12/1 من قبل مجلس الشيوخ، والتي تحولت إلى (منظمة التجارة العالمية - WTO World Trade Organization)، كانت تختلف اختلافاً كبيراً عما صمم لها في مؤتمر بريتون وودز. وتمت الموافقة عليها في ظروف سقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، وانفراد أميركا بالعالم، وانفراد الشركات الكبرى بأميركا والعالم، من خلال تكوين الشركات العظمى عابرات القارات وصعود الليبرالية الجديدة. فالاتفاقية بشكلها الحالي تخدم مصالح الشركات الكبرى بالدرجة الأولى، ويذكر (ثور هارتمان Thor Hartmann)، الذي أشرنا إليه سابقاً^(12-ج) أمثلة كثيرة – نذكر بعضاً منها لفائدة القارئ – عن دور (منظمة التجارة العالمية)، والتي يطالب العديد من العراقيين الانضمام إليها، ونحن في هذه الحالة الاقتصادية والصناعية السيئة جداً، ومن غير أن يقرأوا أو يعرفوا ماهية هذه المنظمة وما تبغات إنضمام العراق إليها، وهل سيحدث أي تطور صناعي في العراق إذا ما فكر في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية!!!

إن منظمة التجارة العالمية WTO، وكذلك منظمة (نافتا NAFTA)، اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (North America Free Trade Agreement)، التي صادقت عليها دول أميركا الشمالية (الولايات المتحدة والمكسيك وكندا) وتمت المصادقة عليها في فترة المصادقة على WTO نفسها، تستخدمان لجان تسمى (لجان قرارات المنازعات DRP Panel Dispute Resolution)، وذلك لمعالجة الخصومات بين الأعضاء المختلفين. وتضع هذه اللجان الشركات العالمية الكبرى corporations دائماً بمستوى الحكومات، وتستطيع هذه الشركات مقاضاة الحكومات. وهناك حالات عديدة قد ربح فيها الشركات دعاواها على الحكومات، لأن الأخيرة وضعت قيوداً

تعتبرها الشركات الكبرى ضوابط "غير عادلة"، مثل وضع قوانين أو تعليمات متعلقة بالبيئة أو لحماية العمال، ولم يتم لحد تاريخ كتابة الكتاب في أواسط شباط 2011^(12-ع)، أية حالة تم الحكم فيها لصالح الحكومات.

ولو قررت إحدى لجان DRP، المشار إليها سابقاً أن قانوناً في دولة ما مشاركة في منظمة التجارة العالمية يعيق عمل الشركات في ممارسة "التجارة الحرة"، فإن الغرامات سوف توضع بصورة تلقائية من قبل لجان DRP، إلا في حالة تصويت جميع أعضاء WTO خلال (60) يوماً بمعارضة قرارها، وهذا أمر نادر الحدوث جداً. وإذا استمرت الدولة بمحاولة فرض قوانينها، المحسوبة "معاكسة" للتجارة الحرة من قبل لجان DRP، فإن هذه الدولة ستتحمل الغرامات بصورة مستمرة، وستتحمل عقوبات تجارية كبيرة!!

إن لجان DRP تعتبر الآن من أكبر المجموعات قوة ونفوذاً في العالم، إذ باستطاعتهم الضغط على الحكومات لتعديل أو إلغاء قوانين وأنظمة محلية، ثم إمرارها من خلال حكومات وبرلمانات الدول المنضوية تحت منظمة التجارة العالمية، كما تستطيع هذه اللجان أن تضع عقوبات تشمل الغرامات والمقاطعة. ومن الغريب أن يكون لدى هذه اللجان مثل هذا النفوذ وهي مشكلة بصورة غير ديمقراطية أصلاً، ولم تنتخب من الناس، ولا يسيطر عليها الناخبون لأي شعب كان، كما إن هذه اللجان لا تجتمع في العلن وإنما في غرف مغلقة!! إن لجان DRP تجتمع لوحدها في جنيف في سويسرا، وتتألف كل لجنة من (3 - 5) أشخاص. وتمنع أية جهة من خارجها أن تراقب أو تستمع أو تشارك في اجتماعاتها. كما إن الخبراء الذين تعتمد عليهم هذه اللجان لا تعرف أسمائهم ولا يعلن عنها، والأدهى من ذلك أن الوثائق التي تخرج عن اجتماعات اللجان يمنع الاطلاع عليها مطلقاً من قبل المراقبين الخارجيين.

وسنورد أدناه بعض الأمثلة لقرارات اللجان واضطرار الحكومات، وبضمنها

حكومات الولايات المتحدة، الانصياع لها:

- إن القوانين الأميركية لا تسمح بصيد الدلافين عند اصطيد سمك التونا، وعلى شركات تعليب هذا النوع من السمك أن تكتب على العلبة بأنه لم يتم اصطيد الدلافين مع هذه الأسماك، وبهذا قلّ قتل الدلافين بحدود (80 – 100) ألف دولفين في السنة. واعتبرت المكسيك إن هذه القوانين تعيق التجارة الحرة. ومباشرة وبعد إقرار اتفاقية منظمة التجارة العالمية (سواء GATT أو WTO)، لم يعمل بهذه القوانين الأميركية ورفع شرط الكتابة أعلاه عن علب التونا، لأن (كأت و WTO) قررنا أن هذا الأمر يعيق حرية التجارة!!
 - إن ولاية مساشوسيتس Massachusetts و(30) حكومة محلية أخرى، كانت قد مررت قوانين تمنع استيراد بضائع مصنعة من قبل الأطفال أو العمالة القسرية slave labor في دولة ماينمار (بورما). ولكن اليابان والاتحاد الأوروبي اعترضوا من خلال لجان DRP على هذه القوانين ونجاء، فاضطرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة إلى إلغائها.
- علماً إن القوانين التي وضعتها دول عديدة لمقاطعة دولة جنوب إفريقيا أيام الحكم العنصري فيها، هي التي أدت إلى إخراج (نلسن مانديلا) من السجون ليصبح رئيساً لدولة جنوب إفريقيا بعد القضاء على النظام العنصري. ولو كان نظام جنوب إفريقيا العنصري منضوياً تحت منظمة (كأت) واعتراض على المقاطعة باعتبار أن قرارات المقاطعة الصادرة من برلمانات الدول الأخيرة، عائقاً للتجارة، لما استطاع أحد أن يقاطع جنوب إفريقيا!! وكان العراق قد كسر الحظر عن جنوب إفريقيا وتعاون معه لأغراض التصنيع العسكري في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي، ودون أي اعتراض من الدول الكبرى التي كانت تؤيده في حربه مع إيران!. كذلك فإن إسرائيل كانت قد كسرت الحظر وتعاملت مع جنوب إفريقيا في حينه في أمور التسليح النووي والتصنيع العسكري أيضاً⁽¹⁷⁾.
- تحدد القوانين البريطانية والفرنسية وتمنع في بعض الحالات استخدام مادة (الإسبست) في البناء لما فيه من مضرار صحية وبيئية. فاعترضت كندا، التي

تعتبر المصدر المهم لهذه المادة، في منظمة التجارة العالمية، ونجح اعتراضها، مما اضطر بريطانيا وفرنسا إلى إلغاء هذه القوانين. ونجحت مرة أخرى الشركات الكبرى في فرض رأيها على الحكومات!

وتقول الدكتورة (نورينا هيرتز Noreena Hertz) من جامعة أوكسفورد: "إن في كل حالة تتعلق بالبيئة أو حماية الأحياء المهددة بالانقراض والتي تم عرضها على منظمة التجارة العالمية، يتم الحكم فيها لصالح الشركات العالمية الكبرى ومصلحتها، وضد رغبة حكومات منتخبة ديمقراطياً!!". وبهذا فإن قرارات WTO و NAFTA هي في صالح الشركات العالمية الكبرى، وبغض النظر عن حكومات أو شعوب أو برلمانات أو قوانين الدول الكبرى أو الصغرى التي تنتمي لها هذه الشركات!

- اعترضت فنزويلا لدى منظمة التجارة العالمية، ونجحت في اعتراضها على القانون الأمريكي الصادر في 1990، والمتعلق بقانون (الهواء النظيف الأمريكي US Clean Air Act)، والذي يمنع استيراد (البنزين القذر dirty gasoline)، والمنتج في بعض المصافي الفنزويلية والمصدر إلى أميركا، علماً إن عدداً من هذه المصافي في فنزويلا هي ملك لشركات نفطية أميركية كبرى).

- هناك عدد من الدول الأوروبية تمنع استيراد الأخشاب التي تقطع من الغابات القديمة (حماية للبيئة وللتراث)، أو التي تنتج بطريقة عشوائية تؤذي البيئة، ونجحت كندا في معارضة ذلك في منظمة التجارة العالمية وإسقاط هذه القوانين الأوروبية!!

- القوانين اليابانية تطالب بتقليل انبعاث الغازات من السيارات التي تباع في اليابان، ولقد تم معارضتها بنجاح من قبل الولايات المتحدة وذلك من خلال لجان WTO.

- القوانين الأوروبية تمنع استيراد المنتجات الحيوانية والنباتية المعالجة جينياً، ولكن الولايات المتحدة اعترضت على ذلك في منظمة التجارة العالمية ونجحت في إسقاط هذه القوانين.

- لقد كانت الحكومة الكندية تلتزم بقانون كندي يحظر إضافة مادة (MMT Meth-) yl cyclopentadienyl manganese tricarbonyl إلى البنزين (كتحسين له)، وذلك لأن هذه المادة مضرّة بالصحة وقد تسبب مشكلة في النطق والحركة، ولذلك حظرت الحكومة الكندية إضافتها. ولكن الحكومة اضطرت لدفع ملايين الدولارات للشركة الأميركية المصنعة لهذه المادة، لأن القانون الكندي "أدى إلى إيقاع ضرر اقتصادي بالشركة الأميركية"، حسب حكم صادر من DRP!!!
- تحظر حكومة كاليفورنيا إضافة مادة (MTBE methyl tertiary butyl ether) إلى بنزين السيارات. لأن الجهات الصحية وجدت أن هذه المادة "تعتبر مادة مسرطنة للحيوانات ويحتمل للإنسان كذلك". إن هذه المادة تصنعها شركة كندية، والتي أقامت دعوى في WTO و NAFTA على حكومة الولايات المتحدة وطالبت بتعويض قدره (75) مليون دولار، كتعويض لخسارة أرباحها التي كان بالإمكان تحقيقها، لأنها لا تستطيع بيع منتجها هذا في كاليفورنيا.
- إن جميع القوانين الأوروبية، الصادرة من برلمانات دولها، والمتعلقة بلحم البقر المعتمد على إضافة هرمونات خارجية، أو القيام بتجارب على الحيوانات فيما يتعلق بمواد التجميل، وكذلك حظر استيراد فراء الحيوانات التي يتم اصطيادها بمصائد غرز حديدية. قد تم رميها وشطبها جميعاً من قبل DRPs منظمة التجارة العالمية، لأنها تعيق حرية التجارة.
- لقد خسرت إحدى الشركات الكندية/متعددة الجنسيات الكبيرة multinational corporation، دعوى قضائية في ولاية ميسيسيبي الأميركية، وبحضور قضاة وهيئة محلفين، لأنها قامت بأعمال احتيالية متعلقة بالتجارة، ودفعت هذه الشركة غرامة قدرها (175) مليون دولار. وبدلاً من أن تستأنف الشركة قرار المحكمة في محكمة استئنافية أميركية، وقد تصل فيما بعد إلى المحكمة الأميركية العليا، فإنها تجاوزت هذه المحاكم واشتكت لدى منظمة NAFTA مطالبة بتعويض

قدره (725) مليون دولار. واجتمعت DRP/NAFTA بشكل سري (كما يحدث مع DRP/WTO)، ولم يسمح لأية جهة أخرى حضور مناقشات هذه اللجنة، ولا حتى ممثلي حكومة ولاية ميسيسيبي، ولم يعد لهذه الحكومة أي مجال للاعتراض في المحكمة العليا الأميركية.

ما ذكرناه هو أمثلة قليلة لما تعنيه (كات) أو (منظمة التجارة العالمية)، حيث تجمعان من الوسائل والأفكار يفضي إلى أن ما تريده الشركات الكبرى عابرات القارات هو الصحيح، وهو السائد بغض النظر عن رأي البرلمانات والحكومات. ولقد رأينا الحالات التي تتحدث عن حكومات وبرلمانات قوية جداً مثل الولايات المتحدة والدول الأوربية، فكيف بحالة الأول الأضعف. وقد يقول قائل إن حكومات وبرلمانات الدول الرأسمالية الكبرى تمثل أصلاً آراء ومفاهيم الشركات الكبرى والمؤسسات المالية الخاصة الضخمة. هذا الأمر على العموم صحيح وخصوصاً في مفاهيم الليبرالية الجديدة. ولكن يستمر وجود بعض التناقضات في الأمور "الجزئية" مثل البيئة ومدى التفاوت الطبقي!! أما فيما يتعلق بالدول الفقيرة أو النامية، فإن حقوقها وحقوق شعوبها مهضومة دائماً.

لنأخذ مثلاً آخرًا فيما يتعلق بالانفتاح وحرية التجارة. نجد أن هذه المؤسسات (ومن ورائها الدول الرأسمالية الكبرى) تريد "الانفتاح" الكامل. ولكن من المفترض أن الانفتاح لا يعني البضائع ورؤوس الأموال فقط، ولكن يعني أيضاً العنصر الآخر المهم جداً من أدوات الإنتاج وهو البشر. فالمفروض أن لهم حرية الحركة والتنقل في داخل الدول المنضوية تحت منظمة التجارة العالمية أو نافتا، ولكن الحال ليس كذلك. فالدول الصناعية تمنع الفقراء والمحتاجين من قليلي أو عديمي الخبرة من الهجرة إليها، ونستمع يومياً إلى العديد من حالات قيام الشرطة الأميركية بمنع دخول – وأحياناً حتى قتل – الذين يحاولون العبور إلى الولايات المتحدة من المكسيك المجاورة، كما نسمع كثيراً بغرق قوارب من يريد "اللجوء" أو كما يسمونها "الهجرة غير الشرعية"، وموت من على متنها من الفقراء والمحتاجين، ومنهم مواطنين من

دول إفريقية وآسيوية منصوية تحت هذه المنظمات. إن عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية بلغ (160) دولة حتى بداية عام 2014 مع وجود (25) دولة مراقبة تنتظر دورها للدخول!!، لذا فإن الكثير ممن تغرق قواربهم نتيجة العواصف هم من دول منصوية تحت منظمة التجارة العالمية!! ومن المضحك المبكي أن يقول قسم من هذه الدول التي ترفض استقبال المهاجرين بأن على المهاجرين العمل في بلادهم!! وهذه الدول نفسها تشجع وتستقبل الخريجين والمتخصصين من الأطباء والعلماء والمهندسين وغيرهم من أصحاب الاختصاصات المتقدمة والنادرة من دول العالم الثالث، وتسهل لهم كل السبل لمغادرة بلدانهم الفقيرة أو النامية، التي أنفقت عليهم من الأموال والجهد الكبيرين حتى وصلوا إلى هذه الخبرة والدرجة من المعرفة، وتأتي الدول الصناعية المتطورة "على الجاهز" لتستلم هذه المجموعات المهيأة!! وطبعاً هذه المجموعات ذوات الخبرة تضطر إلى مغادرة بلدانها النامية لأسباب معاشية، أو أمنية (سببتها لهم هذه الدول الكبرى أصلاً وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا). والعراق خير مثال على ذلك، حيث هاجر عشرات الآلاف – إن لم يكن مئات الآلاف – من ذوي الخبرات، طوعاً أو كرهاً، أو طلباً لمعيشة أفضل، أو مكاناً أكثر أماناً، في الوقت الذي يحتاجهم العراق أيما حاجة، وهو من أنفق عليهم بالأساس ليصلوا إلى هذه الخبرات والمهارات.

ج. نهايات النظام النقدي لبريتون وودز

كان للولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أكبر احتياطي للذهب في العالم، إذ قدرت قيمة الذهب حينذاك ما يقارب (26) مليار دولار، وهو يمثل 65% من قيمة احتياطيات الذهب الموجودة في العالم أجمع، والبالغة (40) مليار دولار، وذلك اعتماداً على السعر المضمون من الولايات المتحدة في مؤتمر بريتون وودز، والبالغ (35) دولار للأونصة الواحدة، أو (1,125,250) دولار للطن المتري الواحد، (حيث يعادل الطن المتري الواحد (32150) أونصة تروي⁽¹⁴⁾). مما يعني أن

احتياطي الذهب الموجود في الولايات المتحدة في ذلك الحين، بلغ حوالي (23,1) ألف طن متري، واحتياطي العالم ومن ضمنه الولايات المتحدة)، بلغ حوالي (35,5) ألف طن متري. لم يزد هذا الاحتياطي إلا بنسب ضئيلة جداً، مقارنة بنسب الزيادة العالية جداً والمطرودة لعملة الدولار على مر السنوات التي تلت مؤتمر بريتون وودز. ولمقارنة قيمة هذا الاحتياطي من الذهب الأمريكي بما يعادله من أسعار سنة 2013 مثلاً، علينا ضرب أرقام المبالغ أعلاه بحوالي (40 – 50) مرة تبعاً لتذبذبات سعر الذهب.

لقد حدثت طفرات كبيرة في الحاجة إلى الدولار، خلال العقدين الأولين من بدء تطبيق نظام بريتون وودز، حيث أصبح الذهب الأمريكي (والعالمي) عاجزاً عن تلبية "تغطية" الدولار المتداول، حتى بنسب تغطية متدنية.

لقد ازدادت التجارة العالمية، وتم تنفيذ مشاريع إعادة إعمار ضخمة في أوروبا واليابان، وحدث نمواً اقتصادياً عالمياً كبيراً خلال العقد الأول من المؤتمر، وازداد الاستهلاك السلعي في أميركا وغيرها. فدفعت كل هذه الأمور إلى زيادة الطلب على الدولار باعتباره العملة الاحتياطية العالمية (فهو يعادل وزناً محدداً ومضموناً من الذهب)، وكذلك فإنه عملة التبادل التجاري العالمي، مع وجود فائض تجاري في صالح الولايات المتحدة أدى إلى تكديس الدولار لديها. لهذا – وكما رأينا عند الحديث عن مشروع مارشال – كان على أميركا تدوير الدولار المتكدس في بنوكها في خارج الولايات المتحدة، وبالذات في أوروبا. ولذلك كان مشروع مارشال في إعادة إعمار أوروبا وتنمية اقتصادها، وبالنتيجة استمر نمو وازدهار الاقتصاد الأمريكي.

لقد كان في اعتقاد أميركا، وهو اعتقاد صحيح في ذلك الوقت، أن تطوير اليابان وأوروبا سيساعد في استرجاع عافيتهما، وبالتالي فإن هذا الأمر سيساعد في توسيع حجم الصادرات الأميركية، كما سيساعد في خلق بيئة جيدة وجديدة للاستثمارات الأميركية. إضافة لذلك فإن هذا الأمر سوف يرتبط حتماً بانضمام هذه الدول في تحالفات معها، ضد عدوها الأول، الاتحاد السوفيتي والنظام الشيوعي فيه، وما

يتبع ذلك من أحزاب ومنظمات شيوعية أو اشتراكية أو وطنية أو عالمية، لا ترضى بهيمنة الولايات المتحدة والدول الاستعمارية. لهذا فإن ما تقوم به الولايات المتحدة، هو أمر يصب بالتالي في تأمين "أمنها القومي"، و"مصالحتها الاقتصادية". ولهذا نرى أن الولايات المتحدة أولت اهتماماً خاصاً بألمانيا واليابان، رغم أنهما من دول المحور، وعدويها الأشدين قبل سنوات قليلة جداً. إذ إن هاتين الدولتين أصبحتا من أكثر حلفاء الولايات المتحدة إخلاصاً و"إذعاناً"، وهما في الوقت نفسه من أشد الدول عداوة للشيوعية والفكر الاشتراكي، بحكم ظروف الحرب العالمية الثانية. فألمانيا يحتل الاتحاد السوفيتي نصفها، والنصف الآخر في الجهة المقابلة المباشرة المحادة للمعسكر الاشتراكي في أوربا، واليابان مقابل الصين التي أصبحت دولة شيوعية ومقابل الاتحاد السوفيتي، لهذا فلقد قبلتا بفتح أرضيهما للقواعد العسكرية الأميركية، وقيام الولايات المتحدة "بحمايتهما"، حيث لم يسمح لهما بإعادة التسليح وتكوين جيوش فعالة. إضافة لذلك فإن لهما إمكانيات للتطور الصناعي السريع والكبير في حال توفير الاستثمار والأمان، وهو ما حدث. ولكن ما وصلت إليه هاتان الدولتان من تطور في سنوات لاحقة كان أكثر بكثير مما كانت تريده الولايات المتحدة، حيث تطورت صناعاتهما كثيراً وازدادت صادراتهما، وأصبحتا من أهم منافسي الولايات المتحدة، ولكن بقيتا في تحالف كامل معها، وبقيت أهم القواعد الأميركية فيهما.

من الملاحظ وبسبب استمرار الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، ودخول دول عدم الانحياز الحياة السياسية العالمية، بميل واضح نحو الأفكار الاشتراكية، والتعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي واستيرادات السلاح منه، وبتصاعد انتشار القواعد الأميركية في العالم، حدث صعود كبير في النفقات الأميركية ووقع خلل في الميزان التجاري الذي كان سابقاً في صالحها، وإنعكس الأمر في هذه الفترة. وبدخول الأميركيين في الحرب الكورية في 1950/6/27 بأمر من الرئيس ترومان ازداد الضغط على الاقتصاد الأمريكي، لاسيما وإن الحرب كانت دموية واستمرت لأكثر من ثلاث سنوات. وكان من أحد أسباب نجاح دوايت آيزنهاور في دورته الأولى

التي بدأت في كانون الثاني 1953 هو وعوده للأميركان الذين ملوا الحرب الكورية، بأنه سيجد لها نهاية "مشرفة"!، وفعلاً تم توقيع اتفاقية الهدنة في 1953/7/27، بعد دخول الصين بقوة في حزيران 1953 إلى جانب كوريا الشمالية الشيوعية، أدى إلى انسحاب القوات الأميركية بشكل مهين جنوباً إلى خط عرض 38، والذي أصبح خط الهدنة بين الكوريتين. علماً إن الخط 38 هو الخط الذي اتفق عليه الحلفاء (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، في 1945/4/15، ليكون خط استسلام اليابان للحلفاء، حيث شماله سيكون الاستسلام للاتحاد السوفيتي، وجنوبه سيكون الاستسلام للولايات المتحدة، إذ إن اليابان كانت قد احتلت شبه الجزيرة الكورية في أوائل الحرب العالمية الثانية وألحقها باليابان.

لقد وقع عجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة، ولأول مرة في أواخر خمسينيات القرن الماضي، خصوصاً بعد أن بدأت الولايات المتحدة باستيراد النفط ولم تعد تعتمد على نفطها فقط، إذ كان النفط المستورد أرخص من قسم كبير من النفط الأميركية. لذا اضطر الرئيس آيزنهاور بوضع محددات (كوتا) على استيرادات النفط ومواد أخرى لتقليل العجز التجاري، وبهذا يكون قد "أخلّ" بسياسة الانفتاح، التي كانت أساس السياسة الأميركية في مؤتمر بريتون وودز!! رغم كل هذه الأمور استمر الدولار كأقوى عملة عالمية واحتياطي عالمي للعملات الأخرى، وبقيت معادلة سعر الأونصة من الذهب تعادل (35) دولار، رغم حدوث تراجع اقتصادي recession مؤقت في سنة 1958 في الولايات المتحدة، والذي أدى إلى توقف حكومة آيزنهاور عن اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لتعديل الميزان التجاري لصالحها.

لقد استمر سعر الذهب في الأسواق العالمية يتماشى مع السعر الرسمي له والمحدد من الولايات المتحدة (أي 35 دولار/الأونصة ذهب). وبقي هذا الأمر من الممكن السيطرة عليه لحين مجيء الرئيس كندي للحكم في كانون الثاني 1961، وكان أحد مشاكله الرئيسة أثناء حملته الانتخابية أو في فترة حكمه.

حدثت مشاكل فعلية في محاولات السيطرة على سعر الذهب، وذلك في ستينيات القرن الماضي، خصوصاً بعد إنشاء تجمع خاص في لندن سنة 1961، للتعامل المصرفي التجاري مع الذهب. يتألف التجمع من ثمان دول، وأطلق عليه اسم: (تجمع لندن للذهب London Gold Pool)، والذي يعني عملياً خلق سوق حرة موازية للاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي)، والبنوك المركزية الأخرى. إن خلق سوق موازية، يعني أن هناك بالنتيجة تبايناً في الأسعار بين الأسواق المركزية (البنوك المركزية) وبين السوق الحرة المشكلة حديثاً، وهو ما حدث فعلاً!!

بدأت أسعار الذهب في السوق الحرة بزيادة بسيطة عن السعر الرسمي للولايات المتحدة للذهب والبالغ (35) دولار/الأونصة. ويرتفع هذا الفرق في الأزمات إلى أكثر من زيادة بسيطة، وكما حدث في أزمة الصواريخ الكوبية في زمن الرئيس الأمريكي كندي، إذ وصل سعر الذهب في الأسواق الحرة ولمدة محدودة (40 دولار) للأونصة، أي بزيادة (14,3%) عن السعر الرسمي. إن فرق السعر، ولو كان ضئيلاً، شجع البنوك والمؤسسات المالية على لاتجار بالذهب، وذلك بشراء الذهب من الولايات المتحدة (الاحتياطي الفيدرالي، أي البنك المركزي)، وبيعه في أسواق الذهب الحرة. لم يرعب هذا الأمر الجهات المالية الأميركية في بداية الأمر، إذ اعتبرت الدولار أهم من الذهب، طالما لا تزال الثقة فيه عالية. فالدولار سائب ومتحرك ويتم تشغيل الاقتصاد من خلاله، وليس من خلال الذهب الذي تكمن فائدته فيه عندما تتعرض العملات والأسواق المالية للخطر، أو في حالة الانكماش الاقتصادي، فلذا يعمل المستثمر على الاحتفاظ بقيمة أمواله من خلال خزن وحفظ الذهب، فهو كما يقول المثل العراقي "الذهب صاية وصرماية"!

لم يعد الذهب الموجود في أميركا كافياً لتغطية كميات الدولار المتداولة عالمياً، ولا حتى جزءاً مناسباً منها. ولكن الدولار يشكل قوة بذاته، كان المستثمرون ولا زالوا يلتجئون إليه، ولو أنه "ورقياً" - أي غير مغطى بالذهب -، بسبب قوة الاقتصاد الأميركي العالية جداً، وإمكاناتها العسكرية المربعة والهائلة. كما إن

الولايات المتحدة كانت تعتبر، ولا تزال، دولة قادرة على الإيفاء بالتزاماتها النقدية، ولو أن هذا الأمر قد أصبح مثار شك لدى العديد من الاقتصاديين بعد أن ارتفع الدين الأميركي إلى درجات غير مقبولة، وخصوصاً منذ مجيء بوش الابن للحكم لحد الآن. في كل الأحوال كان على أميركا اتخاذ الإجراءات الاقتصادية اللازمة في حينه لإنهاء العجز في ميزانها التجاري وزيادة صادراتها، وهو ما حدث في حكومة الرئيس كندي في سنة 1963، (قبل شهر من إغتياله في ظروف لا تزال غامضة في 1963/11/22)، وذلك باتخاذ إجراءات جذرية في مسألة الضرائب لتحسين الوضع التنافسي لبضائعها في العالم وزيادة صادراتها، وفي الوقت نفسه استمرت في تعهدها في مؤتمر بريتون وودز فيما يتعلق بسعر الذهب.

لقد ظهر بوضوح الانتعاش الاقتصادي والتصدير للاقتصاديين الأوروبي (وخصوصاً ألمانيا الغربية) والياباني في ستينيات القرن الماضي، وبالأخص في النصف الثاني منها. وزادت القدرة الشرائية في "دول الرفاهية" وفي غيرها، مما يعني زيادة في التجارة التي كانت تجرى بغالبيتها في الدولار. ومن هذه التجارة استيرادات الولايات المتحدة الكبيرة، والتي أدت إلى العجز التجاري لديها، والذي يعني أن كميات كبيرة من الدولار خرجت خارج الولايات المتحدة. إضافة لذلك فإن الكثير من صادرات اليابان والدول الأوروبية كانت تتم بعملة الدولار أيضاً، مع نسبة قليلة منها بالعملات المحلية، حيث إن العملات المحلية (وخصوصاً اليابانية) كانت أقل من قيمتها الحقيقية مقارنة بالدولار، وذلك لإعطاء الحوافز اللازمة لزيادة التصدير بتقليل قيمة العملة المحلية، ولهذا كانت هذه الدول تطلب المتاجرة بالدولار وتظهر للمستورد أن البضائع المحلية أرخص من الأميركية. كان الدولار يعادل (15) ين ياباني في آب 1946، فأصبح في آذار 1947 يساوي (50) ين، ثم ارتفع إلى (308) ين ياباني في تموز 1971. بينما انخفض سعر الباوند البريطاني بحوالي (70%) مقارنة بالدولار بين نهاية سنة 1945 ونهاية سنة 1967، والفرنك الفرنسي

انخفض سعره بالنسبة للدولار بأربعة مرات بين نهاية 1945 وأواسط 1969، أما المارك الألماني فقد ظل ثابتاً تقريباً أمام الدولار.

بهذا تجمعت فوائض نقدية للدولار بكميات كبيرة في الدول الصناعية الرأسمالية (عدا الولايات المتحدة)، وبالأخص في ألمانيا واليابان وغيرهما من الدول الأوروبية كبريطانيا وفرنسا. ولذلك أصبح من المتعذر، بل من المستحيل، على أميركا الإيفاء بتعهداتها، بموجب اتفاقية بريتون وودز، باستعادها إعطاء الذهب مقابل فوائض الدولار هذه، وبسعر (35) دولار/الأونصة، ليس فقط لأنها أصلاً لا تملك الذهب اللازم لهذه الفوائض، (ولا حتى لجزء منها)، وإنما أيضاً لأن سعر الذهب في السوق الحرة كان أعلى مما تعهدت به الولايات المتحدة، رغم ارتفاع سعر الدولار بالنسبة للعملة الأوروبية واليابانية الأخرى.

ولكن العالم الغربي الرأسمالي كان في ذلك الوقت في خطر، بسبب الجبروت العسكري السوفيتي، وبروز الصين الشيوعية وتثبيت موقعها على الأرض الصينية. بالإضافة إلى ذلك فإن دول عدم الانحياز، وبالأخص الهند ومصر ويوغسلافيا والعراق وإندونيسيا والعديد من الدول الإفريقية المستقلة، بدت وكأنها تتعد كثيراً عن الولايات المتحدة وأوروبا، (أي ما يسمى بالعالم الحر!!). إن دول عدم الانحياز والدول المستقلة في ستينيات القرن الماضي كانت تميل نحو المعسكر الاشتراكي، إذ كانت متأثرة جداً بالأفكار الاشتراكية وضد أنظمة الاحتلال السابق. إضافة إلى أن الولايات المتحدة لم تعترف بهذا "الحيد الإيجابي" على أساس أن كل من لا يؤيدها هو عدوها!!، ولهذا راحت تظهر جبروتها وقوتها وطغيانها ضد أنظمة دول عدم الانحياز كلما أمكن لها ذلك. فقامت بالانقلابات العسكرية الدموية، وترعمت محاولات إسقاط الثورات الشعبية. فأسقطت (حكومة مصدق) المنتخبة ديمقراطياً في إيران، ووقفت ضد ثورة 14 تموز 1958 العراقية، وأخدمتها بقمع دموي هائل في إنقلاب 8 شباط 1963 البعثي، ثم جاءت بانقلاب 1968. كما قامت بانقلاب دموي عنيف في إندونيسيا. وفي الحقيقة فإن الولايات المتحدة بدأت مشوارها في

الشرق الأوسط منذ عام 1948 بزرعها لأكبر قاعدة كاملة لها هناك، ألا وهي الكيان الصهيوني وشُرد الشعب الفلسطيني ولا يزال مشرداً أو مضطهداً في أرضه، كما حاربت حكومة عبد الناصر المصري عندما أرادت أن تسير قدماً في التصنيع وبناء السد العالي. كل هذه الأحداث كانت تؤدي بالنتيجة إلى إظهار أن العالم الرأسمالي "الحر"!! بحاجة لقيادة و"حماية" الولايات المتحدة، سواء كانت الحماية من "الخطر الشيوعي" أو خطر حركات التحرر الوطني.

في الفترة نفسها برزت التناقضات الاقتصادية في هذا العالم الرأسمالي "الحر"، حيث كانت ألمانيا واليابان وبقية دول العالم الرأسمالي في تسابق مع الولايات المتحدة لزيادة الصادرات وتوسيع التجارة ضمن مبدأ حرية التجارة واتفاقيات بريتون وودز، في الوقت الذي كانت تتلاعب فيه بعملتها لتخفيض قيمتها مقابل الدولار لزيادة الصادرات، بما يتناقض مع تلك الاتفاقيات. كل هذه العوامل مجتمعة جعلت بعض الدول مثل ألمانيا واليابان لا تضغطان على الولايات المتحدة للحصول على الذهب مقابل فوائض الدولار المتراكمة لديها واستعمالها للاستيراد من الولايات المتحدة أو الدول الأخرى.

استمرت الولايات المتحدة في التصرف غير المنطقي في علاقاتها الدولية، وحين انسحبت فرنسا من الهند الصينية، دخلت الولايات المتحدة لتحل محلها في فيتنام ولاوس وكمبوديا، وكانت الحرب الفيتنامية قد أثخنت هذه الدولة العظمى (الولايات المتحدة) جراحاً، وهزمت فيها هزيمة نكراء مهينة. لقد حارب الفيتناميون الاستعمار الفرنسي بين سنوات 1945 – 1954 واندحرت فرنسا. ودخل الأميركيون حرب فيتنام بصورة جلية في سنة 1965 (في عهد الرئيس جونسون)، وانسحبت مهزومة (في عهد الرئيس نيكسون) في سنة 1973. وكان الرأي العام العالمي والأميركي نفسه ضد هذه الحرب، التي انتهت بتوحيد فيتنام تحت قيادة (هوشي مينه)، القائد الشيوعي الفيتنامي الأسطوري.

إن حرب فيتنام هذه جعلت الدول الأوربية (وبالأخص فرنسا)، تتحمل خائفة على قيمة فوائض الدولار الموجودة لديها وترغب في تحويلها إلى ذهب. لقد كان واضحاً أن زيادة النفقات الأميركية ستؤدي حتماً إلى إضعاف الدولار، مما يعني تقليل القيمة الفعلية للدولارات الفائضة، أو الاحتياطية المتجمعة في الدول الأوربية وغيرها.

فرض الرئيس جونسون في كانون الثاني 1968 قيوداً كثيرة للحد من تدفق الذهب من أميركا، واتخاذ الإجراءات المطلوبة لزيادة الصادرات الأميركية لتحسين الميزان التجاري، ولكن هذه الإجراءات لم تعد تفيد في الظروف التي كانت تعيشها الولايات المتحدة. ونتيجة للعجز الأميركي في حل المشكلة النقدية، جرى اندفاع كبير لشراء الذهب، كما تم حل (مجموعة لندن للذهب London Gold Pool) لتخفيف الضغط عن الولايات المتحدة ولكن دون جدوى. عقدت اجتماعات عديدة للدول الصناعية الكبرى لإنقاذ أو تعديل النظام النقدي العالمي، ولكن لم تؤد إلى نتائج حاسمة على الرغم من أن دولاً رأسمالية مهمة مثل ألمانيا واليابان قد تعهدت بعدم تقديم طلبات للولايات المتحدة بشراء الذهب مقابل الفوائض الهائلة للدولار والموجودة عندهم.

وبدا واضحاً في تشرين الثاني 1968 أن نظام السعر الثابت للعملة (مقارنة بالدولار والذهب)، وربط سعر العملات بالذهب صار يترنح وغداً آيلاً للسقوط. وفي 1969/3/28 أبطل الكونغرس وجوب وضع 25% من الذهب لإسناد الدولار، كما تعهدت الحكومة الأميركية بإيقاف مبيعات الذهب إلى الدول التي تتاجر به وتحوله إلى السوق الحرة، مما أدى إلى زيادة الأسواق "الحرّة" للذهب وارتفاع أسعاره!! . واستمر استنفاد احتياطي الذهب الأميركي لأن دولاً مثل فرنسا قد استمرت في زيادة احتياطياتها من الذهب لدعم عملتها.

لقد حدث في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي تبديلاً كبيراً في هيكلية النظام النقدي العالمي، مما أدى إلى تصدع في إدارة الولايات المتحدة لهذا النظام. إحدى

هذه التبدلات هي التداخلات، ومن ثم التجارة الكبيرة في العملات، التي أعادت العمل بنظام تحويل/تبديل العملات في أوروبا الغربية في نهاية سنة 1958 والين الياباني في 1964، مما نشط كثيراً حركة عملات العالم الصناعي الرأسمالي، التي أدت بدورها إلى توسع ضخم في البنوك الكبيرة التي أصبحت عالمية. وبدأت هذه البنوك وبدءاً من سنة 1964 بتشكيل تجمعات syndicate فيما بينها، وأصبح ثلاثة أرباع البنوك الكبرى منضوية تحت هذه التجمعات في سنة 1971. وبسبب أنها متعددة الجنسيات صار بمقدورها تحويل كميات هائلة من العملات، ليس لغرض الاستثمار فقط، وإنما لغرض المضاربة وضمن الاستثمارات ضد التقلبات في أسعار العملة، إذ أصبحت هنالك أرباح وخسائر جمة من المضاربة بالعملات. كل هذه الأمور جعلت السيطرة الأميركية النقدية والمالية في حرج كبير. وفي نهاية الستينيات كان السعر التبادلي لبعض العملات، كالين الياباني، أقل من سعرها الحقيقي، على عكس الدولار الذي كان سعره التبادلي أكثر من سعره الحقيقي.

عند إنشاء نظام بريتون وودز، كانت الولايات المتحدة تنتج ما يزيد عن نصف المنتجات الصناعية في العالم، وتملك نصف الاحتياطي النقدي العالمي. ولكن في سنة 1970 كان الوضع مختلفاً، إذ لم يكن لديها غير 16% من الاحتياطي النقدي العالمي، كما وإن حلفائها الحاليين (وبعضاً منهم كانوا أعدائها في الحرب العالمية الثانية، أي ألمانيا واليابان)، أصبحوا من أكبر المصدرين في العالم ويزداد نموهم الاقتصادي باطراد، في حين انخفضت الصادرات الأميركية، وانخفضت نسب النمو الاقتصادي فيها. وبالنتيجة لم يعد باستطاعة حكومات الولايات المتحدة الحفاظ على الوضع الأمني والعسكري للعالم الغربي "الحر"، وفي الوقت نفسه إنقاذه اقتصادياً بالالتزام بتعهداتها بسعر ثابت للدولار مقابل الذهب واستعدادها لتحويل أية فوائض في الدولار لدى حلفائها أو في بنوكها نفسها إلى ذهب بسعر (35) دولار/الأونصة ذهب. والآن – وحسب إدراك الإدارات الأميركية – على حلفائها تحمل العبء الاقتصادي. وهذا ما أدركه الحلفاء أيضاً، إذ علموا أن على عاتقهم يقع أيضاً تحمل جزء كبير

من العبء المالي والنقدي للمغامرات الأميركية في العالم ورعونتها وعنجهيتها، مع إبداء بعض الاعتراضات والنصائح، وأحياناً بعض التملل، وفي حالات نادرة جداً، كما حدث لفرنسا في عهد ديغول، رفض لهذه السياسات!!

لقد كان من المهم بالنسبة للولايات المتحدة ضرورة التزام الدول الأخرى في العالم – وبالأخص الدول الصناعية المتطورة الحليفة – بعملة الدولار كاحتياطي عالمي واستمرار هذا الالتزام، حتى يكون بإمكانها الاستمرار في نفقاتها الخارجية، وتوسيع عملياتها العسكرية وتمديد نفوذها دون التهيب من فكرة أن ميزانها التجاري ليس في صالحها، أو احتمال سقوط الدولار. أي عملياً تستطيع طبع الدولار، واعتبار ما تطبعه منه وتنتشره في العالم دين على الولايات المتحدة، سواء كان هذا الدين خارجياً أو داخلياً، وسنتحدث عن هذا الأمر في فصل لاحق. لقد قبلت الدول الصناعية الرأسمالية هذا الأمر، ولو على مضض وبدرجات متفاوتة، فالصراع ما بين الرأسمالية نفسها أخذ الموقع الثاني من الأهمية، إذ إن الأهمية الأولى كانت صد "الخطر السوفيتي"، الأمر الذي ساعد بالنتيجة إلى دعم نظام الدولة الراعية للنظام النقدي العالمي الغربي. لقد أصبح التناقض بين الدول الرأسمالية هو "التناقض الثانوي"، مقابل " التناقض الرئيسي" بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي البديل في حال انهيار الرأسمالية. كان على الرأسمالية العالمية إيجاد السبل وتطوير مفاهيمها وتقليص التناقضات فيما بينها، والاستمرار في محاولاتها لزعة وإسقاط الأنظمة الاشتراكية في العالم وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي و(الصين)، وإثبات أن النظام الرأسمالي (المعدل) أفضل من النظام الاشتراكي، وإلا ستكون النتيجة سقوطها نهائياً، أو كما يروج الغرب وأعلامه، وبتحريف لما قاله خروشوف في ستينيات القرن الماضي، حين عبر عن قناعته الأكيدة في حينها، بأن النظام الاشتراكي سينيهي النظام الرأسمالي... أو حسب طريقته في خطاباته الصريحة!!! "سنقبركم"!!!

د. سقوط نظام بريتون وودز وإعادة تقييم العملات

إن سقوط النظام النقدي لبريتون وودز كان أمراً محتوماً، وكان هذا السقوط يسير بصورة تدريجية في الفترة بين 1968 و1972. وكما بينا فلقد كان من الصعوبة، وبحلول عام 1968، ربط الدولار بالذهب بسعر (35) دولار/الأونصة ذهب، ولكن أبقت الولايات المتحدة على التزاماتها بتحويل الدولار إلى ذهب بهذا السعر، وفي الوقت نفسه أعاقته تنفيذ على أرض الواقع. وبالرغم من التزام حكومتي ألمانيا واليابان وبعض حكومات الدول الأخرى في الإبقاء على فوائض الدولار دون تحويله إلى ذهب، إلا أن هذا الأمر لم يمنع من نزوح الذهب إلى خارج أميركا، وكذلك إلى البنوك الأميركية نفسها (وهي بنوك خاصة بمجملها).

لقد حاول صندوق النقد الدولي، في هذا الوقت (1967)، اتخاذ إجراءات للحد من تحويل الدولار إلى ذهب، وذلك بإصدار ما سمي (حقوق السحب الخاصة - Spe- cial Drawing Rights SDRs)، وهي عملة تعادل بالدولار، ولكن لا يمكن تحويلها إلى دولار، وبفائدة مصرفية متواضعة قدرها (1,5%)، وسميت SDRs بـ "الورق الذهبي"، إذ أنها سندات (أي أوراق) ولكن تعادل كالذهب بين دول الصندوق، وبحدود محددة بنسب المساهمة بالصندوق، وأصبح الصندوق كأنه بنك مركزي للعالم، ولكن هذا الحل لم يؤدي إلى نتيجة نظراً لمحدوديته!!

قام الرئيس الأميركي نيكسون في سنة 1970 بإصلاحات لتحسين الوضع المتأزم للدولار، فلقد رفع القيود التي كانت مفروضة على استيرادات النفط، وفي الوقت نفسه مارست إدارته الضغط على دول أوبك بشتى الوسائل لتقليل أسعار النفط، وذلك لتقليل أسعار الطاقة داخل الولايات المتحدة، وبالتالي تقليل الدولار اللازم إخراجها لشراء النفط المستورد لتحسين الميزان التجاري، ولكن هذا الأمر أدى أولاً إلى زيادة خروج الدولار من الولايات المتحدة لتغطية استيرادات النفط، وبالتالي زيادة العجز التجاري الأميركي. وثانياً، فإن الضغط على دول أوبك لتقليل

أسعار النفط، (وهي بالأصل منخفضة جداً)، أدى لاحقاً إلى أمر معاكس جداً لدى دول أوبك حيث ازدادت هذه الأسعار بصورة كبيرة، ولاستيعاب هذه الزيادة، قامت أمريكا بالضغط على دول أوبك الكبيرة كالسعودية لوضع فوائضها من الدولار في البنوك الأميركية.

في الوقت نفسه استمرت الولايات المتحدة بالسحب من احتياطياتها النقدية، وفي سنة 1971 أصبح لديها عجز في هذه الاحتياطيات يعادل (56) مليار دولار، كذلك أنهت احتياطياتها النقدية (من غير الذهب) وبالعملات الأجنبية الأخرى. وأصبح ما لديها من الذهب يكفي لتغطية (22%) فقط من احتياطياتها النقدية، بعد أن كانت تكفي لتغطية (55%) منها عند بدء تنفيذ اتفاقيات بريتون وودز.

في سنة 1971 قامت واشنطن بطبع الدولار أكثر فأكثر، وضخه إلى خارج الولايات المتحدة لتغطية عملياتها العسكرية والخدمات اللوجستية وغيرها من الأمور الملازمة لهذه العمليات، إذ تم في تلك السنة تحويل (22) مليار من الدولار المطبوع إلى الخارج على رغم من عدم وجود تغطية له من الذهب.

قام نيكسون (والذي كانت رئاسته بين كانون الثاني 1969 إلى 9 آب 1974)، وقبل اتخاذ قراراته التي هزت الاقتصاد العالمي في 15/8/1971، بعقد اجتماع مهم جداً مع مجموعته الاقتصادية في منتجع كامب ديفيد، وصفه (هيربرت ستين Herbert Stein) - عضو مجلس المستشارين الاقتصاديين الذين كانوا بمعية الرئيس نيكسون بأنه "من الممكن أن يكون أهم اجتماع في تاريخ الاقتصاديين الأميركيين منذ إعلان (الصفقة الجديدة New Deal) في زمن الرئيس روزفلت". وبعد أسبوع من هذا الاجتماع أعلن نيكسون "إصلاحاته الاقتصادية" لتحريك الاقتصاد الأميركي، التي تضمنت تخفيض الضرائب مع فرض تجميد للرواتب والأسعار لكل الاقتصاد الأميركي، وفرض رسوم كمركية على المواد المستوردة تعادل (10%)، والأهم من ذلك كله إلغاء التزامات أميركا في مؤتمر بريتون وودز، وتعهدها بتحويل فوائض الدولار إلى ذهب بسعر (35) دولار/الأونصة⁽¹⁷⁾.

كان من المفترض أن تستمر خطوة تجميد الأسعار والأجور لمدة (90) يوماً بحسب القانون الذي صدر في سنة 1971، ولكن التجميد استمر لمدة (3) سنوات. وكانت هذه الخطوة التي تعني تدخل الدولة في شؤون السوق، أمر غريب على الاقتصاد الأميركي لما بعد الحرب، وأكدت بأن نيكسون – رغم كونه من الحزب الجمهوري المحافظ – إلا أنه كان يؤمن بالمفاهيم "الكنزية"، والتي تجيز تدخل الدولة للسيطرة على الاقتصاد ومسيرته. لقد عارض الكثير من أعضاء الكونغرس ذلك، ولكن وزير المالية في حكومة نيكسون (برنز Burns)، حينما أراد إقناع الكونغرس بتمشية قانون التجميد، أوضح لهم بأن الاقتصاد الأميركي لم يعد يعتمد على المنافسة الحرة للأسعار و"اقتصاد السوق"، وعليهم القبول بتجميد الأسعار والأجور، وقال لهم: "إن قواعد الاقتصاد لم تعد قادرة على العمل كما كانت عليه سابقاً".

وفي الواقع فإن نيكسون لم يكتف بذلك، بل قام بتقليل الميزانية العسكرية عند انتهاء الحرب الفيتنامية، وأنفق في المنافع والضمان الاجتماعي أكثر من أي رئيس جمهورية آخر. ولعل هذا هو السبب الذي أدى إلى استقالته بـ "فضيحة ووتر كيت" سنة 1974، حيث أثبتت علاقته بالتجسس على الحزب الديمقراطي المنافس!! إذ إن القوى المحافظة الأميركية لم تتقبل هذه "الإصلاحات الاقتصادية"، ولو أن فضيخته جاءت على يد الصحفي الليبرالي (وودواردز) وصحيفة الواشنطن بوست.

وانتهز الكونغرس الفرصة، وفي أثناء انهماك نيكسون بمشكلته في ووتر كيت، لإنهاء التجميد في ربيع 1974 (بعد استمراره لثلاث سنوات)، عدا ما يتعلق بأسعار النفط الداخلية. ولكن النتيجة كانت أتعس على الاقتصاد الأميركي حيث ازداد التضخم أكثر وتجاوزت النسبة إلى مرتبة الرقمين double – digit inflation (أي أكثر من 10%)، وأدى إلى انكماش اقتصادي لسنتي 1974 و1975، وانخفضت إمكانيات أميركا التنافسية إلى درجة أن شركة ضخمة مثل شركة السيارات (كريسler) كادت أن تفلس لولا إسعافها بالقروض الحكومية.

استمر التجميد في أسعار النفط في الولايات المتحدة في فترة رئاسة جيرالد فورد (بين آب 1974 وكانون الثاني 1977)، والذي كان نائباً لنيكسون واستلم الرئاسة من بعد استقالته. بل استمر التجميد لأسعار النفط الداخلية إلى السنوات الأولى من رئاسة (جيمي كارتر) بين كانون الثاني 1977 وكانون الثاني 1981. لقد حاول كارتر يائساً تجديد ما قام به نيكسون من تجميد للأسعار والأجور، ولكنه لم يفلح على الرغم من زيادة التضخم في موسم واحد (أي في ثلاثة أشهر) في ربيع عام 1977، بنسبة وصلت 14%⁽¹⁷⁾، وهو رقم هائل، إذ يعني أن التضخم المحسوب على السنة كان سيبلغ 56%!!

يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن ما قام به نيكسون من "تجميد" ساعد الاقتصاد الأمريكي كثيراً، حيث استطاعت إدارته والبنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفيدرالي)، من توفير للنقد وصل بحدود 10% خلال سنة 1971 لوحدها، وهو أكبر توفير/تجميع للنقد في تاريخ الولايات المتحدة. وكذلك استطاعت الإدارة الأمريكية الإنفاق بلا خوف من تضخم الأسعار، إذ إن الأسعار "مجمدة"، وبهذا تعافى الاقتصاد الأمريكي جزئياً وشهد نمواً قدره (5%) في سنة 1972.

ارتفع سعر الذهب إثر قرارات الرئيس نيكسون التي اتخذها في منتصف آب 1971، وخلال فترة وجيزة إلى (44,2) دولار/الأونصة، أي بزيادة قدرها 26,3%. وهذا يعني من الناحية العملية أن شركاء أميركا التجاريين وكذلك جميع دول أوبك، وكل من احتفظ بالدولار كاحتياطي عالمي (وعملياً هذا الأمر شمل جميع دول العالم)، قد خسرت من مدخراتها وممتلكاتها المقيمة بالدولار، بما يزيد عن 26% من قيمتها. وأكثر من تأثر بهذا الأمر في ذلك الوقت هي اليابان التي كان لديها أكبر احتياطي من عملة الدولار. وارتفع سعر الذهب في سنة 1972 إلى معدل (70,3) دولار للأونصة الواحدة، والذي يعني أن العالم قد خسر نصف قيمة احتياطياته. لقد كان غضب وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى ممن لديها احتياطيات كبيرة من عملة الدولار غضباً

شديداً بسبب فقدان نصف قيمة احتياطاتهم، ولكن ما العمل؟؟ وهل يفيد الغضب في تقليل آثار حماقات الولايات المتحدة العسكرية، وهي حامية "العالم الحر" بأسره!!

لقد كان تأثير هذا الأمر في الدول المصدرة للنفط كبيراً جداً، إذ إن سعر النفط حتى سنة 1971 كان منخفضاً جداً، فالأسعار المعلنة للنفط العراقي كانت مثلاً بين (1,86 – 2,2) دولار للبرميل، (حيث كان سعر الذهب 35 دولار/الأونصة). وبارتفاع سعر الذهب، انخفض سعر النفط، إذ انخفضت قيمة الدولار من الناحية العملية. كانت منظمة أوبك تنتظر الفرصة المناسبة لزيادة أسعار النفط التي كانت أصلاً منخفضة وزادت انخفاضاً بانخفاض سعر الدولار إلى النصف في سنة 1972 مقارنة بسعر الذهب. وجاءت هذه الفرصة عند حرب تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1973 بين مصر وإسرائيل، ووقوف الولايات المتحدة وهولندا بصورة علنية مع إسرائيل وتقديم الولايات المتحدة المساعدات العسكرية الضخمة لها، رغم إن هذه الحرب كانت لتحرير الأراضي المصرية المحتلة من قبل إسرائيل في سنة 1967. قاطعت ستة دول عربية مصدرة للنفط الولايات المتحدة وهولندا، ورفعت سعر النفط المعلن إلى معدل (5,12) دولار/البرميل. وبسبب خفض الإنتاج والمقاطعة، فإن سعر النفط في الأسواق الحرة وصل إلى (15 – 20) دولار للبرميل. وفي كانون الأول 1973 اجتمعت دول أوبك في طهران وقررت جميعها رفع أسعار النفط المعلنة إلى معدل (11,65) دولار/البرميل، وظلت أسعار السوق الحرة بحدود (14) دولار/البرميل. ويسمى هذا الارتفاع بالأسعار بـ (الصدمة الأولى) لأسعار النفط. وبعد الثورة الإيرانية في سنة 1979، قامت أوبك برفع أسعارها المعلنة إلى (26) دولار/البرميل، ووصل سعر السوق الحرة إلى (30) دولار/البرميل. ثم قامت أوبك مرة أخرى برفع الأسعار المعلنة للنفط في سنة 1981 إلى معدل (35) دولار/البرميل، وسمي هذا الارتفاع بـ (الصدمة الثانية)⁽⁸⁾.

بسبب الوضع الاقتصادي العالمي المضطرب، والارتفاعات المستمرة في نسب التضخم، فإن ارتفاع أسعار النفط "أدى" إلى إطلاق ما يسمى بـ (التضخم الكبير great

(inflation)، الذي وقع في سبعينيات القرن الماضي، وشمل جميع العالم، وتأثرت به كثيراً اقتصاديات الدول النامية والفقيرة، كما يدعي الكثير من الكتاب والاقتصاديين!! . وفي واقع الأمر فإن من "أطلق التضخم الكبير" وارتفاع أسعار النفط، ليس دول أوبك، وإنما السبب الحقيقي كان تعويم الدولار مقارنة بالذهب، الذي قامت به الولايات المتحدة ولأسباب السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أشرنا إليها سابقاً. في أواخر سنة 1973 وصل سعر الذهب (100) دولار للأونصة، أي ثلاثة أمثال سعره قبل تعويمه في آب 1971، في حين زادت أسعار النفط بحوالي (2,5) مرة فقط لنفس الفترة. وفي سنة 1979، وعندما ضاعفت أوبك سعرها بأكثر من مرتين عن أسعار نهاية 1973، كان سعر الذهب في ارتفاع مستمر، إذ وصل إلى (233 – 578) دولار للأونصة. أي بالنسبة لدول أوبك ومع زيادة أسعارها، لم تكن هناك زيادة فعلية في أسعار النفط مقارنة بقيمة الذهب. وحين وصل سعر الذهب في سنة 1980 إلى (850) دولار للأونصة، أي أكثر من (24) مرة من سعره في سنة 1970، فإن سعر النفط ارتفع (18) فقط في الفترة نفسها. ولذا من الناحية الفعلية أصبح سعر النفط لدول أوبك في سنة 1980 في أخفض سعر وصل إليه في تاريخه، رغم إن السعر المعلن كان (35) دولار/البرميل⁽¹⁷⁾. ولهذا فإن ما ادعته الولايات المتحدة والغرب جميعاً، وما حاولت وسائل إعلامها وتأثيراتها السياسية والاقتصادية، بإيهام العالم بأن موجة التضخم الكبير التي وقعت في السبعينيات في جميع أنحاء العالم، كان سببها ارتفاع أسعار النفط، هو ادعاء كاذب، فكل ما أرادت أوبك هو محاولة استرجاع قيمة نفطها، ولم تنجح بالكامل، إذ لم يرتفع النفط تبعاً لأسعار الذهب!! إن المشكلة الحقيقية سببتها الولايات المتحدة عندما رفعت غطاء الذهب عن عملتها.



لقد عملت الولايات المتحدة بكل ما في وسعها لكي يتم إنشاء نظام النقد العالمي في بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية في 1945، لأنه كان سيحقق مصالحها

الاقتصادية والعسكرية والسياسية بالكامل، ووافقت بقية دول العالم الرأسمالي على هذا النظام صاغرة بحكم الواقع الذي لا بديل له لإعادة إعمارها. وبعد مرور (26) عام تقريباً، تتخذ الولايات المتحدة نفسها، ومن غير تشاور مع حلفائها الدوليين في هذا النظام النقدي، القرار بإسقاطه وإنهائه، وحتى دون التشاور مع وزارة الخارجية الأميركية!! وإنما اتخذ هذا القرار (بعد التشاور مع مجموعة من الاقتصاديين)، من قبل الرئيس الأميركي ووزير ماليته وبالتنسيق مع الاحتياطي الفيدرالي (أي البنك المركزي الأميركي) فقط. ولهذا سمي هذا القرار "صدمة نيكسون Nixan Shock". ولقد استغرب عدد كبير من الاقتصاديين قيام نيكسون بهذا العمل دون تشاور مع حلفائه. ولكن أين الغرابة في ذلك بالنسبة لسياسات الولايات المتحدة "المنفردة" في اتخاذ القرارات؟، وأين الغرابة حتى في المنطق العام، فهي الدولة "الأعظم"، ومصالحها اقتضت إنشاء نظام بريتون وودز، ومصالحها اقتضت إنهائه!! سيما وإن سمعة الولايات المتحدة في ذلك الوقت كانت في أدنى حضيضها عالمياً، فاقتصادها مهتز، كما وإنها كانت الصديقة والراعية للدكتاتوريين العسكريين الانقلابيين في العالم الثالث، وعدوة لمن يقف ضدها في حربها الفيتنامية وغيرها من "المغامرات" في كل قارات العالم. وهي "حامية العالم"، ولا تثق في طريقة عمل حلفائها "الصغار"، ولا تقبل بانتقاداتهم. ولذا فإن أي تسرب لما كان سيقوم به نيكسون، كان سيقول من نجاح العملية أميركياً، ويحتمل أن يؤدي إلى كارثة أعمق، إذ بالتأكيد كانت جميع الأسواق المالية ستزدحم لشراء الذهب والذي كان سيؤدي إلى انهيار الدولار.

لقد كانت فرنسا في عهد رئاسة الجنرال (تشارلس ديغول) أول دولة تطلب من الولايات المتحدة ذهباً لقاء فوائضها المالية من الدولار وذلك في تشرين الأول 1967. بعدها وإثر هذه العملية ازداد سحب الذهب الأميركي (لقاء الدولار) من الخزينة الأميركية سواء من قبل فرنسا أو غيرها من الدول، واضطرت بريطانيا إلى تقليل قيمة الباون البريطاني مقابل سعر الدولار.

في صيف 1971، وفي أوج نزيف مخزون الذهب الأمريكي، طلب البنك المركزي البريطاني (بنك إنكلترا Bank of England)، من الولايات المتحدة ذهباً مقابل فوائض الدولار التي لديه، وفق اتفاقيات بريتون وودز. حيث طلب السفير البريطاني في آب 1971 من وزارة الخزانة الأميركية ذهباً مقابل ثلاثة مليارات دولار، أي طلب (2666) طن من الذهب مقابل ذلك!!، ولكن خاب أمله بصدور "صدمة نيسكون"!!

هـ. إعلان رامبوييه Declaration of Rambouillet^(١٨)

بعد "صدمة نيسكون" في آب 1971، حاولت الولايات المتحدة في خريف 1971 تعديل النظام النقدي العالمي، من خلال اجتماعات ثنائية مع حلفائها أو من خلال اجتماعات مع الدول الصناعية الكبرى، وعلى الأصح من خلال محاولة ما يسمى (مجموعة العشرة Ten Group of)، وهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وإيطاليا وكندا وبلجيكا والسويد وسويسرا، وبحضور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتسويات Bank of International Settlements BIS، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي Organization for Economic Cooperation and Development OECD، (والتي تشكلت أصلاً من النمسا وبلجيكا وكندا والدنمارك وفرنسا وألمانيا واليونان وآيسلندا وإيرلندا وإيطاليا ولكسمبورك وهولندا والنرويج والبرتغال وأسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية). ثم انتمت إليها لاحقاً اليابان وفنلندا وأستراليا ونيوزلندا والمكسيك وجيكيا وهنغاريا وبولندا وكوريا الجنوبية وسلوفاكيا).

إن محاولات الولايات المتحدة هذه، كانت لتجنب كوارث اقتصادية لا يتعرض لها الدولار فقط، بل جميع العملات في العالم الرأسمالي الصناعي، حيث لا يوجد لها مرجع لتثبيت أسعارها وبالتالي سيتم تعويمها مع ما يرافق ذلك من نتائج كارثية على العالم الرأسمالي.

تم في 17 - 1971/12/18 اجتماع مجموعة العشرة المشار إليها أعلاه في واشنطن في (معهد سميثسونيان Smithsonian Institute) وتوصلوا إلى ما يسمى (اتفاقية سميثسونيان Smithsonian Agreement)، وهي اتفاقية "هشة" كانت الأسواق الحرة قد تجاوزتها. ولكن لم يكن باستطاعتهم التوصل إلى "أفضل" منها، للتناقضات الكبيرة بين مصالح الدول المجتمعة، وكذلك لحضور عدد كبير من الدول والمنظمات العالمية، قسم منها ليس له تأثير كبير في أزمة النقد العالمي. فالاجتماع فشل في وضع ضوابط ملزمة على الحكومة الأميركية أو الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي). لقد قللت الولايات المتحدة - في هذه الاتفاقية - قيمة الدولار مقارنة بالذهب إلى 38 دولار للأونصة ذهب، أي قللت قيمة عملتها حوالي 8,6% فقط، مع عدم تعهدها باستعدادها لتبديل فوائض الدولار بالذهب بهذا السعر، واعتبر التقليل في حينه أمراً شكلياً وليس ذو فائدة تذكر!!

كما وافقت الدول الأخرى بزيادة قيمة عملتها مقابل الدولار، ولم تحدد نسب هذه الزيادة. إضافة لذلك خططت الدول المؤتمرة بموازنة النظام المالي العالمي باستخدام عملة صندوق النقد الدولي SDRs فقط. (والتي سبق أن تحدثنا عنها). وفشلت الاتفاقية، إذ استمر انخفاض سعر الدولار مقابل الذهب يمثل ضغطاً كبيراً على السعر الرسمي له، ولما أعلنت الولايات المتحدة تخفيض سعر الدولار الرسمي (مقابل الذهب) بنسبة 10% أخرى في شباط 1973، قررت كل من اليابان والاتحاد الأوروبي تعويم عملاتهم.

في هذه الفترة حدثت تطورات كبيرة فيما يتعلق بالمستعمرات وحركات التحرر، والتي بدأت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتهت بإعلان الأمم المتحدة في سنة 1972 بانتهاء عهد الاستعمار. واضطرت بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا في هذه الفترة أن تتخلى عن مستعمراتها تحت ضغط معارك التحرير. ومن المفروض أنه لم تبق مستعمرة أخرى غير فلسطين التي كانت تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ 1967، هذا في حال اعتبار قرار التقسيم في سنة 1948 قراراً شرعياً!

في هذه الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية كان على "العالم الحر" بقيادة الولايات المتحدة أن يجد مخرجاً لأزمة الرأسمالية العالمية متمثلة بالدول الصناعية الكبرى. ولهذا كان "إعلان رامبوييه" في 17 تشرين الثاني 1975.

إن إعلان رامبوييه Declaration of Rambouillet جاء بعد مشاورات بين فرنسا وأميركا، إذ إن الرئيس الفرنسي (فاليري جيسكارد ديستان) كان قد تم انتخابه في أيار 1974 لمدة سبع سنوات، وأراد أن يتقرب إلى الولايات المتحدة ليعتد عن السياسة الفرنسية الديغولية التقليدية التي صنعت شرخاً كبيراً في العلاقات الفرنسية الأميركية. حيث إن ديغول أراد الابتعاد عن السياسة الأميركية المتهورة والمتعالية، والتقرب من دول وشعوب العالم الثالث. إن توجه الرئيس الفرنسي الجديد ديستان في التقرب من الولايات المتحدة، هو بالأساس لحل مشكلته الاقتصادية المتأزمة جداً، ولا بد للعالم الرأسمالي - برأيه - أن يتوحد لحل الأزمة تحت قيادة الولايات المتحدة، إذ إن الشعب الإيطالي كان يتوجه نحو الشيوعية والاشتراكية، وسوف يتبعه الشعب الفرنسي إن انهارت الرأسمالية!!، ولقد وصلت البطالة في فرنسا إلى مليون عاطل، والطلبة والعمال الفرنسيين في حالة فورة كبيرة. وكانت رغبة الفرنسيين إقناع الأميركيين بالعودة إلى نظام معدلات ثابتة لأسعار العملات، قريباً لما كان عليه في عهد بريتون وودز. ومن الواضح أن رغبة الفرنسيين لم تكن اعتماد الدولار كأساس لهذا النظام طالما أن الدولار غير مثبت بالذهب وهو غير مستقر أصلاً.

منذ نيسان 1975 كان وزراء مالية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا يجتمعون بين مدة وأخرى، وبصورة غير رسمية وبعيداً عن وسائل الإعلام، في مكتبة البيت الأبيض، وسميت المجموعة (والتي التحق بها فيما بعد وزير مالية اليابان) بـ (مجموعة المكتبة). وكان جلّ نقاشهم هو محاولة الوصول إلى حل لأزمة الرأسمالية العالمية، وخصوصاً تذبذب أسعار صرف العملات.

اختار الرئيس الفرنسي قصر ريفي (وهو بالأصل قلعة تاريخية) يقع في رامبوييه ويبعد بحوالي (50) كيلومتراً عن باريس لخلق الجو الهادئ المناسب لمناقشات ونتائج مثمرة!!

حضر الاجتماع الذي دام بين 15 – 17 تشرين الثاني 1975 الرئيس الأمريكي (جيرالد فورد) والرئيس الفرنسي (جيسكار ديستان) والمستشار الألماني (هيلموث شميidt)، ورئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسن، ورئيس الوزراء الياباني تاكيو ميكي، ورئيس الوزراء الإيطالي، (وبحضور وزراءهم للخارجية والمالية).

إن اجتماعات القمة الاقتصادية التي بدأت في رامبوييه، وما بعدها، كانت تسمى G7، والحرف G هو من كلمة Great التي تعني (الكبرى أو العظمى)، وعليه فإنها تمثل الدول الرأسمالية السبعة العظمى. وهي الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا. وفي الواقع لم تتم دعوة إلا ستة رؤساء دول (بضمنهم الدولة المضيفة فرنسا) إلى مؤتمر رامبوييه، إذ لم يتم دعوة كندا.

تضمن إعلان رامبوييه الذي صدر في 1975/11/17، على (15) فقرة، وهي بمجملها اعتراف بالوضع المالي (وبالأخص النقدي) السيئ الذي يسود العالم الرأسمالي. وجاء في نصوصه بأن على الدول الصناعية الكبرى المجتمعة أن تجد حلولاً لهذا الوضع "لإنقاذ نفسها ولإنقاذ العالم"، وهي مسؤولة عن ديمومة واستقرار النظام الاقتصادي العالمي. وتستمر فقرات الإعلان لتؤكد بأن هذا الوضع الاقتصادي السيئ سينعكس على الوضعين السياسي والاجتماعي في مختلف بلدان العالم – بضمنها الدول المجتمعة – ولذلك يجب حل مشكلتي تراجع النمو الاقتصادي والبطالة المتفشية. كما أكد على ضرورة بذل جهود خاصة لمعالجة مشاكل التجارة العالمية، والأمور النقدية، وتوفير المواد الأولية (بضمنها الطاقة)، حيث أن مشكلة النفط والأسعار "العالية" له كانت على أشدها في وقت انعقاد المؤتمر.

ويؤكد الإعلان بأن الوضع النقدي العالمي السيء، (كون العملات معومة وليس لها تغطية بالذهب والتباين في الميزان التجاري أمر واضح)، يشجع الأفكار

والمبادئ (الحماية protectionism)، أي حماية البضائع المحلية بتقنين الاستيراد ووضع تعرفه كمركية عالية على المواد المستوردة، بدلاً من الإبقاء على السوق المفتوح. ولهذا كان من الضروري التأكيد على ضرورة استمرار وتقوية السوق المفتوحة، وحل مسألة العجز أو الفائض التجاري من خلال تفهم الدول لهذه المشكلة والتعاون في حلها. وهذا الأمر يعني أن الدول التي لديها فائض تجاري عليها أن تعمل لتقليله لصالح الدول التي لديها عجز تجاري.

لعل أهم فقرتين في الإعلان هما الفقرة (11)، والتي يمكن اعتبارها روح الاجتماع، إذ إنها تتحدث عن المشاكل النقدية، وتؤكد المجتمعين أن نيتهم هي العمل على ثبات واستقرار أكثر لأسعار العملات، ويتم ذلك بالعمل على تعديل واستقرار الظروف المالية والاقتصادية للاقتصاد العالمي. وفي الوقت نفسه فإن الأجهزة النقدية للدول المجتمعة (أي البنوك المركزية) ستعمل على تصحيح ظروف السوق غير المنتظمة، أو أية تصرفات غير مسؤولة وتبدلات غير منطقية في أسعار العملات. وترحب الدول المجتمعة بالتقارب الذي تم بين الولايات المتحدة وفرنسا للوصول إلى نظام يلبي الحاجة إلى استقرار النظام النقدي العالمي، وقد يكون ذلك من خلال صندوق النقد الدولي.

أما الفقرة (12) من الإعلان فإنها تؤكد على ضرورة تطوير التفاهم بين الدول الصناعية الغنية والبلدان النامية، وإلى ضرورة "المساعدة" لإيجاد تنمية مستدامة في الأقطار النامية! كما وإن الدول الغنية ستعمل على إيجاد وسائل لتغطية العجزات في الموازين التجارية للدول النامية "بمساعدة" صندوق النقد الدولي!! علماً إن البيان تحدث في فقرة خاصة على ضرورة وأهمية زيادة العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية.

لم يحقق الإعلان طموحات فرنسا حول وضع نظام نقدي جديد يشابه بريتون وودز لتثبيت العملات وعدم تعويمها، ولكن اقتنعت فرنسا بإعلان عام يحاول أن يعطي الثقة ودفعة للدول الرأسمالية، ومحاولة إيجاد حل لاستمرار الرأسمالية كنظام

عالمي إذ إنها كانت تعاني من أزمة واضحة. كما يعتبر البيان "نصراً" للدبلوماسية الفرنسية الجديدة بقيادة (ديستان) والتي تعمل على إيجاد خطوات "إيجابية" نحو الولايات المتحدة، والابتعاد عن سياستها الديغولية في "الحياد" والانسحاب من الحلف الأطلسي والتقرب نحو دول عدم الانحياز، والدول الاشتراكية.

بالرغم من عدم نجاح هذا المؤتمر ومؤتمرات G7 اللاحقة في إيجاد نظام مستقر لتبادل العملات، أو إيجاد حلول للتنمية الحقيقية للدول النامية بمساعدة صندوق النقد الدولي، بل بالعكس لعب الصندوق دوراً معاكساً حيث أصبح أداة بيد الشركات الكبرى والرأسمالية العالمية في إفقار الدول النامية وإفلاسها. ولكن في الوقت نفسه من المهم الإشارة إلى إن المؤتمر (والمؤتمرات اللاحقة) أدى إلى إبقاء الدولار العملة الرئيسية للتجارة والاحتياطي رغم عدم تغطيته بالذهب.

تمت عدة اجتماعات قمة لاحقة للدول الصناعية الكبرى والمسماة G7، كاستمرار لاجتماع رامبويه. فقد عقد الاجتماع الثاني في بورتوريكو في 27 - 28 حزيران 1976، والذي اتفق فيه كيسنجر مع وزير الخارجية البريطاني (كالاهان) على عقد الاجتماع في وقت متقدم في شهر حزيران، إذ أبدت الولايات المتحدة قلقها العميق من الوضع في إيطاليا، بعد نجاحات الحزب الشيوعي الكبيرة في انتخابات 1976/6/20، واحتمال مشاركة الحزب في حكومة إئتلافية، وهو أمر يقلق الولايات المتحدة جداً، والذي قد يفضي إلى إبعاد إيطاليا من G7. احتجت الدول الصناعية الأصغر مثل السويد وبلجيكا وهولندا على عدم دعوتها لهذه الاجتماعات، وطلب من بريطانيا أن تقوم بدعوة رئيس الاتحاد الأوروبي European Community لحضور الاجتماع المقبل في لندن. تم الاجتماع الثالث في لندن في 7 - 1977/5/8، وحضره (كارتر) بعد أن هزم (فورد) في انتخابات الرئاسة الأميركية. اهتم الاجتماع بالضغط على ألمانيا لتخفيف deflate تطورها الاقتصادي المستمر والمتصاعد. ولقد علق كالاهان وزير الخارجية البريطاني وبصورة علنية بأن "الاقتصاد العالمي يمر بأزمة اقتصادية لم ير العالم مثلاً منذ 40 سنة"، ويقصد منذ فترة الثلاثينيات حيث "الكساد

العظيم!!". وتذكر (ماركريت ثاتشر) – رئيسة الوزراء البريطانية السابقة – في ملاحظاتها عن هذا المؤتمر ونقلاً عن وزير الخزانة البريطاني، قوله: "ماذا يريد مؤتمر القمة هذا أن يرسله إلى العالم. فالكنزية قد فشلت!!". وتقصد بهذا إن "الكنزية" التي أخذ بها في عدد من الأقطار الرأسمالية ولمدد محددة وبصورة عشوائية وغير مستقرة، قد سقطت ويحتاج الأمر إلى صيغة جديدة لإنعاش النظام الرأسمالي!!.

ولا يتفق الكثير من الاقتصاديين حول هذا الأمر، إذ إن الأنظمة الرأسمالية لم تطبق الكنزية كمفهوم اقتصادي إلا في مجالات محدودة منها، ولبعض الفترات المتقطعة، وخصوصاً في الولايات المتحدة. وإن تدخل حكومات وبرلمانات الدول في تعديل المسارات الاقتصادية أمر ضروري، كما تؤكد عليه الكنزية.

أما الاجتماع الرابع لقمة دول G7 فلقد عقد في بون (عاصمة ألمانيا الغربية في ذلك الوقت)، في 16 – 17/7/1978. وكان الوضع الاقتصادي متأزم جداً بسبب عدم التوازن التجاري العالمي، و"سقوط" الدولار، وبالرغم من أن هذه الأمور لم تؤخر النمو الاقتصادي العالمي كثيراً، ولم يكن هناك انكماش اقتصادي واضح، فالنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة كان 4% وفي اليابان كان 5%. إن مكان هذا الاجتماع كان مهماً جداً بالنسبة لبريطانيا والولايات المتحدة، حيث إن كليهما كانا يرغبان في تباطؤ الاقتصاد الألماني ويرجوان مساعدة ألمانيا بتنفيذ ذلك. كذلك فإن الفائض النقدي الياباني الهائل أخذ الأهمية الثانية بالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا في هذا المؤتمر. علماً إن ألمانيا وفرنسا، كان لهما رأي آخر – حسب ما كتبت ماركريت ثاتشر – ولهما خططهما الخاصة بمعزل عن بريطانيا والولايات المتحدة. رغم إن الجانب البريطاني كان قد عمل على تخفيف التوتر بين الرئيس الأميركي كارتر والمستشار الألماني هيلموت شمت.

ثم كان الاجتماع الخامس في 4 – 6/1/1979 في كواديلوب (الجزيرة الفرنسية الكاريبية). لم يكن الاجتماع على مستوى الرؤساء بل على مستوى الوزراء وكان تحفيزاً لاجتماع قمة طوكيو لسنة 1979. وتنقل ثاتشر عن الرئيس

الفرنسي قوله بمناسبة الاحتفال بمرور (90) سنة على ولادة المستشار الألماني هلمت شمت "إن ألمانيا رجعت في هذا الاجتماع كقوة كبيرة مثل ما كانت قبل الحرب العالمية الثانية"!!

إن كل هذه الاجتماعات لم تؤد إلى نتيجة واضحة في تحسين الوضع الاقتصادي أو التجاري العالمي. وهذه الأمور أدت إلى بروز تيار جديد في "تحسين" و"إنقاذ" الرأسمالية العالمية و"تطويرها" بعيداً عن الكنزية، وهو تيار الليبرالية الجديدة "النيوليبرالية" والتي تطورت إلى العولمة الاقتصادية بمفهومها النيوليبرالي، حيث بدأ منظروا الليبرالية الجديدة بالحديث أن الكنزية، (أي تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد، وكذلك الاهتمام بمسألة البطالة)، قد فشلت، والبرهان أن رؤساء الدول الكبرى يجتمعون مع وزراء ماليتهم وخارجيتهم ورؤساء البنوك المركزية لإيجاد الحلول ولكن بلا فائدة. لذا من المهم – بالنسبة لهم – أن تبتعد الحكومات والبرلمانات وليترك الاقتصاد إلى السوق لتحريك نفسه دون تدخل!!.

طبعاً عدا فيما يتعلق بضرب الحركات العمالية كما حدث في زمان الرئيس الأميركي رونالد ريغن ورئيسة الوزراء البريطاني ماركریت ثاتشر، وكما سنتحدث عنه في فصل لاحق.

الفصل الثالث



الدولار والذهب والنفط

عندما نتحدث هنا عن الدولار، فإننا نتحدث أيضاً عن العملات "القوية" الأخرى، فهو أهمها، بصفته عملة الاحتياطي العالمي الرئيسية، والعملة الأساسية في التجارة العالمية. وهناك ترابطاً كبيراً بين الدولار وأسعار الذهب والنفط، إذ هو عملة تداول هاتين المادتين، ونجد علاقة وثيقة بين المواد الثلاثة، وعلمنا معرفة ماهية هذه العلاقة، وهل هي علاقة متواصلة مستمرة.

أ. الدولار والذهب^(١٩)

يعتبر الذهب أحد الأسس المهمة في الاقتصاد العالمي في السياسة النقدية الدولية، ولهذا أرتأينا أن نتوسع في موضوعه لإعطاء القارئ صورة عن أسباب أهمية هذا العنصر/المعدن المهم والمؤثر في اقتصاديات الدول وفي حياة الناس.

أولاً: أهمية مواصفات الذهب في تقدير قيمته

يعتبر الذهب من العناصر/المعادن الثقيلة، إذ تبلغ كثافته النوعية (19,3 غم/سم³ - غرام لكل سنتيمتر مكعب -)، مما يعني أن وزن ما يعادل حجم لتر منه يبلغ (19,3) كيلو غرام - وللمقارنة فإن الكثافة النوعية للحديد تبلغ (7,8 غم/سم³)، وللفضة (10,5)، وللرصاص (11,3). يبلغ عدده الذري (79)، لذا فهو بين عنصري البلاتين (عدده الذري 78)، والزنابق (عدده الذري 80)، في الجدول الدوري للعناصر الكيميائية. ويبلغ وزنه الذري (196,97).

وللذهب خصائص فريدة جعلته من المعادن الثمينة. ولعل من أهمها أنه من أكثر المعادن مقاومة للتفاعلات الكيميائية، وبالتالي من أقلها تعرضاً للصدأ والتآكل،

إذ يظل محافظاً على بريقه ولمعانه لآلاف، بل لملايين السنين، ولذا نجده موجوداً في آثار وتراث كل الحضارات القديمة كمعدن ثمين للزينة مع المجوهرات والحلي. وفي تزيين الآثار الفنية المبهرة الأخرى لشعوب تلك الحضارات. إن الذهب لا يتأثر بالماء أو الهواء أو الحوامض، ولكنه يذوب في خليط من حامض النتريك (بنسبة 4/1)، وحامض الهيدروكلوريك (بنسبة 4/3)، ويسمى هذا الخليط الحامضي والمذيب للذهب بالماء الملكي (أو aqua regia باللغة اللاتينية)، وجاءت هذه التسمية من قدرة هذا الخليط الحامضي على إذابة ملك المعادن (الذهب). وكذلك فإن الذهب يذاب أيضاً وفي ظروف معينة في محلول قاعدي لسيانيد الصوديوم أو سيانيد الكالسيوم. وتستخدم طريقتا الإذابة هذه في استخلاص الذهب وتنقيته من الشوائب، وذلك عند استخراجة وتحويله إلى معدن صالح للاستعمال، أو إلى عنصر ذي نقاوة عالية جداً. وبسبب عدم تفاعلاته الكيميائية مع محيطه، فإن الذهب يوجد في الغالب على شكل حر في الطبيعة، على شكل رقائق أو كتل صغيرة (أو كبيرة) nuggets في الأنهار ومجاري المياه حيث قامت المياه الجارية لآلاف السنين بتنظيفه من الشوائب الصخرية والرملية. وكذلك يوجد كعروق لذهب حر في الصخور، أو كحبيبات أو دقائق صغيرة في الصخور والأترربة المنجمية. وأكبر كتلة من الذهب عثر عليها حتى الآن، هي ما تسمى (كتلة هولترمان Holtermann nugget)، التي يبلغ وزنها (285) كغم، منها (214) كغم ذهب، وقد عثر عليها في إستراليا.

تأتي نفاسة قيمة الذهب، بالإضافة إلى مقاومته للصدأ والتآكل، من ندرته على سطح الأرض أو في المناجم الاعتيادية. وامتيازه بسهولة سبكه وطرقه، وهي أمور من النادر أن تجتمع سوياً في عنصر/معدن واحد.

يمكن أن يطرق الذهب إلى رقائق بسمك (0,0001) ملتمتر. كما إن غراماً واحداً منه يمكن أن يطرق ليتحول إلى ورقة بمساحة تصل إلى متر مربع، ولهذا يستعمل في تغليف الجدران والقباب والأبواب كزينة فيها من الفخامة ما لا يوجد في غيرها. هذا ومن الممكن أن تطرق ورقة الذهب لتصبح شفافة يخترقها الضوء،

وإن الضوء المار خلال هذه الورقة الذهبية يكون باللون الأخضر الفاتح المائل إلى الزرقة، لأن الذهب يعكس بسهولة اللونين الأحمر والأصفر. كما يعكس الأشعة تحت الحمراء Infrared، ولذلك تستعمل رقائق الذهب لتغطية ملابس رواد الفضاء. كذلك يمكن سحب الذهب ليتحول إلى خيوط، فمن الممكن سحب غرام واحد لجعله على شكل خيط طوله (300) متر، وبقطر (0,00012) ملمتر، وتستعمل خيوط الذهب في صناعة الأقمشة الثمينة جداً. ولهذه الأسباب يعتبر الذهب المعدن الأفضل في الطرق والسحب. إضافة لكل ذلك فهو موصل ممتاز للحرارة والكهرباء.

إن الرمز الكيميائي للذهب هو Au، وهو مختصر للكلمة اللاتينية aurum والتي تعني الذهب. وأصل هذه الكلمة يعود إلى اللغات الأوربية الهندية التي تعني إشعاع/توهج (glow). وهي أيضاً تأتي من الكلمة اللاتينية arura والتي تعني الشروق، ولهذا تكون الكلمة اللاتينية للذهب aurum بمعنى الشروق المشع/المتوهج.

ثانياً: تواجد الذهب وإنتاجه

يقدر أن الذهب موجود في الأرض بكميات هائلة تصل إلى (21) ترليون طنًا، ولكن بسبب ثقل الذهب وكثافته النوعية العالية، فإن الكمية العظمى جداً منه تقع في أعماق الأرض ولا يمكن أن يصل إليها بشر. كما يقدر أن ما يوجد منه على عمق (36) كيلومتر من سطح الأرض يصل إلى (84) مليار طن^(19-ج)، وهذا لا يمكن أن يصل إليه البشر أو إلى جزء منه في المستقبل المنظور كذلك، ولهذا لا معنى لكل هذه الأرقام!! أما الكميات المتبقية، فهي قليلة جداً ونادرة تقع على سطح القشرة الأرضية أو في مناجم على عمق (4 - 5) كيلومترات من سطح الأرض، وهي ما استخرج وما سوف يستخرج من الذهب لاحقاً.

إن ما أنتج من الذهب وما سوف ينتج مستقبلاً هو من المناجم الحالية، وكل الاكتشافات المقبلة للذهب، هي نتيجة الترسبات التي تكونت بسبب ضربات قوية

للشهب والنيازك لسطح الأرض، وإن قسماً من هذه الضربات كانت من القوة والعزم الشديدين ما أدت إلى اختراقات عميقة للقشرة الأرضية، وضربت - بالصدفة - منطقة عميقة تحت سطح الأرض تحوي ذهباً. وكمثال على ذلك، منطقة (حوض وتووترزرنند Wittwatersrand Basin) في جنوب أفريقيا، إذ تعد من أغنى مناطق مناجم الذهب في العالم، وهي قرب جوهانسبورك. حيث ضرب هذه المنطقة كويكب قبل ما يقارب من (2,020) مليار سنة - كما يقدر الجيولوجيون!!! -، وأدى هذا الاصطدام إلى إحداث فوهة/فتحة في الأرض تسمى حالياً بـ (فوهة فريدفورت Vre-defort carator) يبلغ قطرها (300) كيلومتراً. وكانت هذه المنطقة التي ضربها الكويكب وغاص في أعماق قشرتها الأرضية، تحتوي على كمية كبيرة من الذهب المتجمع قبل الارتطام بحوالي (700 - 950) مليون سنة. وجراء ذلك الارتطام العنيف انصهر الذهب وارتفع مع الرمال والصخور إلى القشرة الأرضية أو قريباً منها. اكتشف هذا المنجم في سنة 1886، فأحدث ما سمي في حينه "حمى الذهب gold rush" حيث اندفع عشرات الألوف من المنقبين إلى تلك المنطقة للبحث عن الذهب وإيجاده!! فأنتج من هذا المنجم من ذلك الوقت ولحد الآن، ما يقدر بالـ 50% من كمية الذهب المنتج على الأرض كلها.

يوجد الذهب، كما قلنا، على شكل رقائق أو كتل صغيرة أو عروق في الصخور، وهو ما يبحث عنه المنقبون. ولكن يوجد الذهب في الغالب على شكل حبيبات دقيقة صغيرة جداً ممزوجة أو مدفونة في الصخور والرمال والأطيان. ويعتبر الذهب اقتصادي في الإنتاج، عندما تحتوي الصخور والرمال على ما يعادل (0,5) مليغرام ذهباً في الكيلوغرام الواحد من الصخور، أي (5) غرامات من الذهب لكل (10) أطنان من الصخور والرمال. ويمكن كتابة هذا الرقم بشكل آخر، وهو (0,5 جزء لكل مليون جزء ppm Part per million)، وذلك في الاكتشافات التي فوق سطح الأرض أو القريبة جداً منه. أما في المناجم فإن الإنتاج الاقتصادي للذهب هو بنسبة أكبر من ذلك، إذ يجب أن تصل نسبة الذهب إلى (1 - 5 جزء/المليون ppm).

وفي المناجم التي قد تصل إلى عمق إلى (4 - 5) كيلومترات تحت سطح الأرض، فإن معدل تواجد الذهب الاقتصادي يصل إلى (3,5) جزء/المليون ppm، أي (3,5) مليغرام لكل كيلوغرام، أو (3,5) غم لكل طن من الصخور. ويمكن رؤية الذهب بالعين المجردة عندما تصل نسبته إلى (30 جزء/المليون ppm). ولذلك لا يمكن رؤية الغالبية العظمى من الذهب المستخرج بالعين المجردة.

من الممكن إنتاج الذهب صناعياً، ولكن بطرق معقدة ومكلفة جداً، إذ تعتمد العملية على تعديل في هيكل ذرة العناصر القريبة من الذهب. فقد أنتج الذهب في سنة 1941 من الزئبق، وهو العنصر التالي للذهب بحسب الجدول الدوري للعناصر، ويبلغ عدده الذري (80) أما الذهب فـ (79)، وذلك عن طريق القذف النيوتروني-neutron bombardment. ويمكن إنتاجه حالياً من البلاتين، وهو عنصر أغلى ثمناً من الذهب ويبلغ عدده الذري (78)، وذلك باستخدام المفاعلات النووية. أو يمكن إنتاجه من أحد أنواع الزئبق، وليس من كل أنواع الزئبق، وهو (نظير الزئبق 196) Hg isotope. وهو نظير نادر الوجود في الطبيعة، ويمثل فقط 0,15% من مجمل الزئبق على الأرض، وذلك باستخدام المفاعلات النووية أيضاً. وبهذا نرى أن من الممكن الآن استخدام "حجر الفلاسفة" بتحويل المواد الأخرى إلى ذهب كما كان يحلم به الكيمائيون السابقون، ومنهم جابر بن حيان!!، ولكن بكلف باهضة جداً تبلغ أضعاف أضعاف أسعاره الحالية!!

هذا وفي أحيان كثيرة يشتبه "المنقبون" عن الذهب، والذين لا خبرة لهم، بالعثور على معدن آخر ولكنه رخيص على إنه ذهباً، ويسمى هذا المعدن (ذهب المغفلين fool gold)، وهو يشبه الذهب في النظرة الأولى، ولكنه في الواقع أحد مركبات الحديد (بايرايت الحديد iron pyrite) الزهيد الثمن جداً!!

ثالثاً: إنتاج الذهب ونقاوته واستهلاكه

تقدر كمية الذهب التي تم استخراجها من بدء التاريخ وإلى نهاية سنة 2012 بحوالي (174100) طناً. وهذه الكمية تعادل (5,6) مليار/أونصة تروي، ويبلغ حجمها (9261) متر مكعب.

إن الذهب المنتج منذ آلاف السنين لم يصدأ أو يتآكل أو يضمحل، إذ كما أسلفنا فهو معدن مقاوم للتآكل. لذا فهو غنيمة الغزاة وجائزة الفتوحات والحروب، سواء على شكل حلي أو نقود أو تحف فنية أو تماثيل لآلهة أو سبائك، حيث استخدمها "الفاتحون" كما هي على حالها، أو صهروها وأعادوا صياغتها، أو كسّرت بالمطارق والفؤوس لتوزيعها⁽¹⁹⁻³⁾ حتى يسهل حملها واستعمالها أو تخزينها. وهذا يحدث اعتيادياً للتماثيل الثقيلة والتي تكسر اعتيادياً لأسباب دينية وعقائدية، ولا تترك لأنها من ذهب ثمين!، ولقد رأينا في تسعينيات القرن الماضي تكسير التماثيل العملاقة في أفغانستان لبوذا والمنحوتة في الجبال أثناء حكم طالبان، ولو كانت هذه التماثيل من ذهب لما تركت في العراء بعد تكسيرها!! ويوجد في يومنا هذا قسم من هذه الممتلكات الأثرية موزعة في متاحف العالم على شكل نقود أو مصوغات أو تحف أو أغراض شخصية لمن سلفوا، ولعل أشهرها قناع تمثال (توت عنخ آمون) الفرعوني، أو كنوز (نمرود)، في الوقت الذي لا يزال الكثير منها مدفون في الأرض ولم يكتشف أو يعثر عليه حتى الآن.

إن الاستهلاك الحالي هو في معظمه للحلي والمصوغات والزينة، بضمنها خيوط الذهب للملابس والأقمشة والسجاد، والتي تمثل (50%) من استهلاك الذهب عالمياً. و40% من استهلاك الذهب هو كاستثمار على شكل سبائك ونقود (بضمنها احتياطات الذهب للبنوك المركزية). وهناك (10%) من الذهب يستهلك في الصناعة والاستخدامات الطبية كما في طب الأسنان. وكان العالم والطبيب الألماني (روبرت كوخ Koch) قد اكتشف في سنة 1890 أن مركبات الذهب تمنع تكاثر عصيات

مرض السل، المسماة باسمه (عصيات كوخ)، فأكسبه هذا الاكتشاف جائزة نوبل في الطب. من الملاحظ أن دولاً مثل الصين، والهند خصوصاً تشجع مواطنيها على شراء الذهب للزينة، أو السبائك، وذلك لسحب السيولة النقدية من السوق، وبالنتيجة تقليل التضخم النقدي وتقليل الحركة الاستهلاكية غير المبررة، ويصبح الذهب الموجود لدى المواطنين عند ذاك جزءاً من الثروة الوطنية.

تعتبر الزيادة السنوية لإنتاج الذهب في الوقت الحاضر قليلة جداً فهي لا تتعدى (2%) سنوياً، وهي لا تتناسب مع الزيادة السنوية المطلوبة للنقد والتي تعكس النمو العالمي، رغم التباطؤ الحالي في النمو الاقتصادي العالمي، عدا بعض الدول الصاعدة وعلى رأسها الصين. كما وإن سعر الذهب يمكن اعتباره سعراً عائماً، ليس بسبب العرض والطلب، ولكن لأسباب سنتحدث عنها لاحقاً. هذا ولا توجد إمكانية لزيادة الذهب المنتج لعدم وجود الذهب الكافي أصلاً في مناجمه، كما إن إنتاجه ليس حراً ويخضع لسيطرة الدول المنتجة والمستهلكة. علماً إن هناك وجود دائم للذهب المهرب من مناطق النزاع في العالم والتي تقع فيها مناجم الذهب، وهو ذهب يحرم تداوله دولياً ويعتبر تداوله عمل غير قانوني.

لعل من المفيد هنا، أن نتحدث عن حالة من الحالات الكثيرة التي يباع فيها الذهب "المهرب" من مناطق النزاع، أو استخدامه لتبييض الأموال، وهذه الحالة قد حدثت في سوق دبي للذهب والذي يعتبر من أهم المراكز العالمية في هذا المجال إذ يستحوذ على أكثر من خمس تجارة الذهب في العالم. فلقد نشرت محطة بي بي سي العربي الإخبارية في 2014/2/27 تقريراً حول الموضوع، تحت عنوان: (مخالفات سوق الذهب في دبي "تم التستر عليها")^(19-ح). حيث وجد فريق من شركة (أرنست أند يونغ)، وهي شركة عالمية معروفة للتدقيق الحسابي، (ولها عمل واسع في العراق في هذا المجال)، أن مجموعة (كالوتي) في دبي، "ارتكبت مخالفات جسيمة للقواعد الموضوعة التي تهدف إلى منع دخول الذهب والماس والأحجار الكريمة المستخرجة من مناطق النزاع إلى الأسواق العالمية". ويذكر التقرير أن

شركة كالتوتي تعتبر أكبر شركة لبيع الذهب الخالص في العالم. إذ قامت الشركة وحسب تقرير أرنست أنديونغ: "باستيراد أكثر من أربعة أطنان من الفضة المطلوبة بالذهب ودخلت دبي على أنها ذهباً. كما قامت بدفع عشرات الملايين من الدولارات نقداً بلا وثائق صحيحة، عن إجمالي عمل الشركة في دبي البالغ (5,2) مليار دولار، والذي يمثل 40% من أعمال الشركة في العالم. وقامت كذلك بالتعاون مع مورد للذهب والماس له علاقة بمناطق النزاع في شرق الكونغو". ويقول تقرير البي بي سي: "بمجرد إخطار الجهة التنظيمية في دبي – أي السلطة الحكومية المختصة بهذا الأمر –، غيرت الشركة إجراءات التدقيق لديها، وهو ما أدى إلى إخفاء تفاصيل أخطر، في الوقت الذي غضت فيه أرنست أنديونغ الطرف عن تلك المخالفات". علماً إن "مركز دبي للسلع المتعددة – الجهة الحكومية المنظمة لهذا القطاع – طالب في أيار 2013 بإعلان النتائج الأولية التي توصل إليها فريق التدقيق على الملأ، غير أن الطلب اختفى بحلول تشرين الثاني 2013!!"

اعترض فريق أرنست أنديونغ، الذي كان برئاسة (أمجد ربحان) على اختفاء طلب نشر التحقيق، واضطر رئيس الفريق إلى الاستقالة احتجاجاً على موقف الجهة التنظيمية في دبي، وموقف شركته التدقيقية والتي من المفروض منها أن تكون أمينة في عملها كجهة تدقيقية مستقلة، وقام بالاستقالة بعد أن أخطر جميع مدرائه ورئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لشركته بالأمر ومن غير استجابة احد منهم!!، والذي اعتبر "سكوت" شركته هو إهانة لعمله المهني.

إن الاسم الآخر للذهب هو (أورو)، ولذلك فعندما نقول للذهب (تيسورو - Tes-oro)، فذلك يعني أن السبيكة ذهب خالص (100%)، ولا يحتوي على أي عنصر أو مواد أخرى مضافة للسبيكة. ويسمى أيضاً ذهب (24 قيراط carat أو Karat K). يرمز لنقاوة الذهب بالحرفين KP، حيث K من كلمة قيراط (Carat أو Karat K). والحرف P من كلمة Plump (الشاقول: وهو ثقل يربط بنهايته العريضة خيط يستخدم لقياس شاقولية الجدران وما شابه ذلك في عمليات البناء المختلفة، ويستخدم

بهذا المعنى هنا مجازاً للدلالة على استقامة الوزن ودقته). لذا فإن السبيكة التي تحتوي على 100% من الذهب يكتب عليها (24KP 24) قيراط (. وإذا كان الذهب (14 قيراط) مثلاً، أي 14KP، فهو من سبيكة تحوي ذهباً قدره $100 \times 24/14 = 58,2\%$ ذهباً. وإذا كانت السبيكة (22KP 22) قيراط) فإنها تحتوي على ذهب قدره $100 \times (24/22) = 91,7\%$ ذهباً، وهكذا. وفي بعض الأحيان يستعمل الحرف K لوحده بدلاً من KP.

إن الموصفات والأنظمة الأميركية، ومنعاً للغش، تعتبر السبيكة ذهباً، (ويمكن أن تباع كذهب)، في حال كونها 10 قيراط فما فوق، أي تحتوي على الأقل $100 \times (24/10) = 41,7\%$ ذهباً. ولكن في الموصفات البريطانية فإن النسبة تنخفض حتى 9 قيراط فما فوق، (أي على الأقل 37,5% ذهباً)، بينما الموصفات الفرنسية والإيطالية والسويسرية، لا تسمح بإطلاق الذهب إلا على سبيكة 18 قيراط على الأقل، والتي تحتوي على 75% ذهباً. علماً إن في بعض أنحاء العالم، هنالك دول تقبل سلطاتها بإطلاق تسمية الذهب على سبيكة تحوي 8 قيراط، أي تحوي 33,3% ذهباً فقط.

يعتمد النظام الأوروبي طريقة أخرى لتحديد نقاوة سبيكة الذهب، وذلك بالتمازج مع احتساب القيراط KP. فهو يعطي الذهب الخالص (أي 100%، 24 قيراط)، رقم نقاوة (1000). وعليه فإن نقاوة (22 قيراط، والذي يحوي 91,7% ذهباً)، تعطى الرقم (917). والذهب (10 قيراط، أي الذي يحوي 41,6% ذهباً)، يعطى الرقم (416) في النظام الأوروبي وهكذا.

إن استخدام الذهب في الحلي والمجوهرات الثمينة هو لقيمتها المالية العالية، ولبريقه وديمومة هذا البريق. ولكن وبسبب ليونة الذهب النقي (24 قيراط)، فهو يمزج اعتيادياً مع عناصر أخرى لتسهيل عملية صياغته وتقويته وتحسين طرقه ودرجة انصهاره وتغيير لونه – عند الطلب –، بالإضافة إلى تقليل سعره للمستهلكين. ولهذا فإن ذهب المجوهرات هو اعتيادياً (22، أو 18، أو 14، أو 10 قيراط KP).

إن سبيكة الذهب في هذه الحالة سوف تحتوي أيضاً على النحاس أو الفضة أو البلاديوم وغيرها حسب الحاجة والطلب. ويتم إنتاج الذهب الأزرق بإضافة الحديد، والذهب الأرجواني بإضافة الألمنيوم إلى السبيكة. ويوجد ذهب لصنع المصوغات (14 و 18 قيراط) يسمى بالذهب الأخضر، ويتم بإضافة الفضة إليه ويكون لونه أخضر مائل إلى الصفرة. بينما الذهب الأبيض الفضي (18 قيراط)، يحتوي 75% ذهباً، و 17,3% نيكل، و 5,5% زنك، و 2,2% نحاس. وبسبب احتمال سمية (toxic) عنصر النيكل، فإن هناك سبيكة ذهب بيضاء أيضاً تعتمد إضافة البلاديوم والفضة، ويكون سعرها أعلى ثمناً لأن البلاديوم أعلى من النيكل.

تعتبر جنوب أفريقيا ومنذ سنة 1880، المصدر الرئيس للذهب في العالم، إذ أنتجت ما يقارب نصف مجموع الذهب المنتج عالمياً على طول فترة إنتاجه. ولهذا السبب فإن حرب البوير Boer war التي دارت بين السنوات 1899 – 1901 بين بريطانيا، (الدولة المحتلة لجنوب أفريقيا – في ذلك الوقت –)، وبين المستوطنين الهولنديين، والذين كانوا يسمون أنفسهم (البوير الأفارقة African Boer)، كانت بالأساس هي حرب للاستحواذ على مناجم الذهب في جنوب أفريقيا.

بقيت جنوب أفريقيا المنتج الأكبر للذهب، ففي عام 1970 أنتجت لوحدها 79% من إنتاج العالم للذهب في ذلك العام، والذي بلغ (1480) طناً. ولكن الأمور تغيرت في السنوات الأخيرة، فمثلاً في سنة 2007، أنتجت الصين (276) طناً، وفاق إنتاج الصين جنوب أفريقيا في ذلك العام، وذلك لأول مرة منذ عام 1905 ففقدت أفريقيا بذلك لقب المنتج الأول للذهب. علماً إن الصين تستهلك جميع إنتاجها داخلياً، في الوقت الذي هي مستورد كبير للذهب أيضاً، لهذا لم يخرج ذهب الصين إلى الأسواق العالمية. هذا وهناك منتجون آخرون للذهب، مثل الولايات المتحدة وروسيا وأستراليا وبيرو، وغيرهم وكما سنوضح في الجدول (1) أدناه.

إنتاج الذهب

إن الجدول التالي يرينا مقارنة لإنتاج الذهب، حسب تسلسل كمية الذهب المنتج في تلك الدول في سنة 2013 مقارنة بسنة 2006، كما يلي:

جدول رقم (1)
إنتاج الذهب المنجمي (طن متري)

الدولة	سنة 2013	سنة 2006	التسلسل في 2006
الصين	420	248	3
أستراليا	255	247	4
الولايات المتحدة	227	252	2
روسيا	220	159	6
بيرو	150	203	5
جنوب إفريقيا	145	272	1
كندا	120	104	7
المكسيك	100	35,9	18
أوزبكستان	93	73	9
غانا	85	72	10
البرازيل	75	40	15
بابوا (غينيا الجديدة)	62	58,4	12
أندونيسيا	60	85	8
تشيلي	55	42	14
بقية دول العالم	700	470	
مجموع الإنتاج السنوي	2770	2360	

ما نلاحظه في الجدول (1) أعلاه، أن تسلسل أعلى (14) دولة لإنتاج الذهب في سنة 2013، اختلفت بشكل كبير عن سنة 2006. ففي الوقت الذي كانت جنوب إفريقيا تمثل أعلى الدول إنتاجاً في سنة 2006 (وما قبلها أيضاً)، أصبح تسلسلها (6) في 2013، وتسبقها الصين ثم أستراليا فالولايات المتحدة فروسيا فبيرو. ونلاحظ أيضاً تقدم المكسيك في تسلسل الدول من رقم (18) في سنة 2006 إلى (8) في 2013. وفي الواقع لم تكن المكسيك ضمن أعلى (15) دولة إنتاجاً للذهب في 2006، إذ كان إنتاج مالي (58,4) طناً وتسلسلها (11)، والأرجنتين كان إنتاجها (44) طناً وتسلسلها (13). علماً إن عدد الدول المنتجة كانت (66) دولة في سنة 2006، منها تسعة دول بلغ إنتاجها بين (21,3) طن في منغوليا وتسلسلها (19)، وكازخستان حيث بلغ إنتاجها (10) أطنان. ومنها أيضاً عشر دول بلغ إنتاجها بين (10 – 5 أطنان)، منها تركيا (8) أطنان والسعودية (5,2) طناً. وباقي الدول بين (5 – 0,85) طناً، وهي عدد من الدول الإفريقية وغيرها، ومنها السودان (4,5) والهند (2,5) والمغرب (1,5) وإيران (0,85) طناً.

تماشى إنتاج الذهب على العموم، منذ خمسينيات القرن الماضي، مع زيادة نسبة نفوس العالم، أي بحدود (2%) سنوياً، بالرغم من أن النمو الاقتصادي كان يزايد بمعدل سنوي قدره حوالي (8%) إلى سنة 1980، وتناقص هذا النمو الاقتصادي إلى معدل (4%) من سنة 1980 إلى الأزمة المالية العالمية الحالية التي بدأت في أواخر 2008. من هنا نرى أن زيادة الإنتاج السنوية للذهب لا تتماشى مع النمو الاقتصادي، والسبب عدم وجود الذهب الكافي للإنتاج.

هذا ويعتقد بعض الجيولوجيين المصريين أن كميات من غبار الذهب تتجمع أمام السد العالي، ممزوجة بالطين والرمل، قد يكون إنتاجها مجدياً اقتصادياً في المستقبل المنظور. إن بعض دول حوض النيل منتجة للذهب، مثل السودان الذي كان إنتاجها السنوي في سنة 2006 حوالي (4,5) طناً، كما وكان إنتاج الحبشة في تلك السنة أكثر من (3,8) طناً، وكانت بلاد النوبة هي المصدر الرئيس تاريخياً لذهب

مصر الفرعونية، وهكذا فإن غبار الذهب يتجمع باستمرار مع الطمي الذي يتراكم سنوياً في مقدمة السد العالي.

وبسبب اكتشافات مناجم وتوتيرزرنند Wittwatersrand في جنوب أفريقيا والاندفاع الكبير gold rush الذي حدث في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لإنتاج الذهب من هذه المناجم، وصل الإنتاج المنجمي العالمي للذهب إلى حوالي (450) طناً في سنة 1900، وارتفع إلى (600) طناً في منتصف العقد الثاني من القرن العشرين. ولكن وبسبب الحرب العالمية الأولى انخفض الإنتاج العالمي للذهب إلى ما يقارب (500) طناً في سنة 1920، ليرتفع ارتفاعاً حاداً في العشرين سنة اللاحقة ليصل إلى حوالي (1100) طن في سنة 1940، لينخفض أثناء الحرب العالمية الثانية. ثم عاد إلى معدلات الإنتاج السابقة في سنة 1960، وإلى حوالي (1800) طن سنة 1982، ثم إلى حوالي (2000) طن سنة 1984، وارتفع إلى (2500) طن سنة 2000. وانخفض جزئياً إلى (2260) طن في سنة 2008، ليرتفع في سنة 2011 إلى (2700) طن في تلك السنة وإلى (2770) طن في سنة 2013. إن أكبر دولة مستهلكة للذهب في العالم هي الهند، إذ تشتري حوالي 25% من الذهب المنتج في العالم، وتستخدم معظمه في الحلي والمصوغات. ويقدر مجمل وزن الذهب المستعمل في الحلي والمصوغات والتحف والأدوات المنزلية الذهبية لدى العائلات الثرية في الهند بما يعادل (18) ألف طن من الذهب، والتي تمثل تقريباً (11%) من الخزين العالمي لهذا العنصر.

ولعل من المفيد أن نذكر هنا القصة التالية والمتعلقة بتجربتنا الشخصية مع التقاليد الهندية، والتي لاتزال مستمرة حتى هذا اليوم وبنطاق أوسع، حول عادة العائلات الهندية من الطبقات الثرية (وكذلك غالبية الطبقة المتوسطة)، في جمع الحلي والمصوغات الذهبية وعرضها في المناسبات، بصورة واسعة جداً، جعلت الهند أكبر بلد في العالم استهلاكاً للذهب لأغراض الزينة والتبرج.

لقد بدأنا في العراق مجدداً، وقبل انتهاء الحرب مع إيران في 1988، محاولة إعادة العمل بخططنا في التوسع في الصناعة، وبالأخص الصناعات الكيماوية وأهمها الأسمدة الكيماوية والبتروكيماوية. وكان لدينا مع الهند مشروعين للصناعة الكيماوية، الأول - ونعتبره مشروعاً صغيراً -، والذي تم توقيعه وإكمال تصاميمه وتصنيع معظم معداته، وهو معمل لتصنيع عدد من الفريونات (ومنه تتم أيضاً صناعة التفلون). وكان لهذا المشروع أن يكون آخر مشروع توافق عليه الأمم المتحدة لتصنيع غازات التبريد (الفريونات)، بسبب علاقة هذه الغازات بنفاذ طبقة الأوزون، (وكما موضح في كتابي: "الطاقة: التحدي الأكبر لهذا القرن")⁽⁸⁾. ولكن المشروع الأهم والأكبر بكثير، هو مشروع مشترك مع شركة (تاتا) الهندية العملاقة لإنشاء مجمع منجمي صناعي كيميائي لإنتاج حامض الفسفوريك والأسمدة المركبة، يعادل أربعة أمثال المجمع العملاق أصلاً للفوسفات في القائم وعكاشات. على أن يصدر الإنتاج بمجمله إلى الهند، علماً أن هذا المشروع مع شركة تاتا كان سيصبح أول مشروع توافق عليه الحكومة العراقية ليكون مشروعاً مشتركاً مع شركة أجنبية. كانت الاجتماعات حول هذا المشروع تتم في العراق والهند، وكنا نقيم في الهند في فنادق شركة تاتا التي لديها سلسلة فنادق مسماة: "تاج" في جميع أنحاء العالم، وأهمها "تاج" بومباي الذي يقع مقابل بوابة بومباي على ساحل المحيط الهندي. وهذا الفندق بناه تاتا الجد (حسب رواية أحفاده)، في أوائل الأربعينيات أو في ثلاثينيات القرن الماضي نكاية بالإنكليز، ليكون أعظم فندق بالعالم، حيث سبق للجد أن منع من دخول أحد الفنادق الخاصة بالإنكليز إبان الاستعمار البريطاني للهند، وكتب على لافتة بباب الفندق: "ممنوع دخول الكلاب والهنود"!! فأراد الجد تاتا أن يبين فندقاً فخماً ويكتب على بابه: "ممنوع دخول الكلاب والإنكليز"!!، وبالتأكيد لم يستطع أن ينفذ هذا الشرط الأخير!! ولكن استطاع أن يشيد فندقاً ضخماً يتضمن الكثير جداً من العمارة والزخرفة والرياسة الهندية في عصرها المغولي الذهبي.

تقام في هذا الفندق حفلات زواج الأثرياء، في الوقت الذي يعيش فيه المئات من فقراء بومباي على فضلات الطعام التي يرميها الفندق، لم أر في حياتي فقراً كالذي رأيته في الهند، مقابل الغنى الفاحش والترف الاسراف بغير حدود. وعندما تدخل قاعة حفلات زواج الأثرياء يبهرك بريق الذهب بدرجة كبيرة جداً وهائلة فوق التصور لمئات كثيرة من كيلوغرامات الذهب، في قاعة واحدة. حيث يغطي الذهب أجسام النساء من أعلى الرأس إلى أخمص القدمين، مع الساري والأحذية الموشاة بالذهب بدرجة عالية، إضافة إلى الأواني والصحون والأطباق والمزهريات الذهبية، فالقاعة تشع ذهباً!! وعرفت عند ذاك، وفي حديثي مع من قابلتهم من "أثرياء" الهند وغيرهم ماذا يعني لهذه الطبقة الذهب، فهو فخرهم وزهوهم وزينتهم وكنزهم.

لقد كانت آخر رحلة لنا إلى الهند في كانون الثاني 1991، عدنا منها في 1991/1/14. وكان الهجوم الأميركي اللئيم بعد يومين في 1991/1/16، والذي دمر بخبث ولئامة وخسة جميع صناعتنا الثقيلة (وكانت هناك صناعة ثقيلة بمعنى الكلمة)، كما دمر غالبية البنية التحتية. و"هاثم" الأميركي كان بمشروع الفوسفات في القائم وعكاشات اهتماماً كبيراً، و"حظي" المشروع بما يقارب من (2000) طلعة جوية استطلاعية وهجومية. وعند انتهاء الحرب كنت ترى أكبر مجمع كيميائي في منطقة الشرق الأوسط (في ذلك الحين)، ركاماً بحيث ارتأى البعض إلغاؤه نهائياً، ولكن بعد رفع الأنقاض وجد أن غالبية معداته الرئيسية موجودة وسليمة، وعمل على إعادة إعمارها⁽¹⁶⁾. ولم يتم ذلك بصورة كاملة لحد الآن بسبب الحصار ثم الاحتلال ثم العمل على تأجيرها!! أما مشروعنا مع شركة تاتا فلقد أنهى وهو في مرحلة دراسات الجدوى الاقتصادية النهائية. وكذلك فإن مشروع الفريونات لم ينفذ رغم دفعنا غالبية كلفته، وإكمال تصاميمه وتصنيع معظم معداته، وأرجعت المعدات المشحونة من الهند بسبب غزو الكويت، ويحتمل أن هذه المعدات قد نقلت لإنشائه في بلد آخر من العالم. لعل هذه القصة القصيرة تمثل ملخصاً لدراستنا هذه. فهي حول طموحاتنا الصناعية (التي سنتحدث عنها في الفصل الأخير من هذه الدراسة)، وهي حول

ضرورة وجود العدالة الاجتماعية في العالم، وهي كذلك عن الذهب، وعن العدوان الأميركي على العراق!!!

إن الجدول (2) أدناه يمثل مجمل استهلاك الدول للذهب لأغراض صنع المجوهرات والمصوغات الذهبية والحلي (والتي تشمل التماثيل والتحف والأدوات المنزلية الذهبية كالأواني والأطباق والصحون عند الأثرياء)، وذلك بين السنوات 2010 و 2013 (محسوبة بالطن المتري)، ومأخوذة من الإحصائيات التي نشرها (مجلس الذهب العالمي WGC) (19-19L).

جدول رقم 2

الاستهلاك لغرض المصوغات الذهبية والحلي طن متري/السنة

اسم الدولة	2010	2011	2012	2013
1- الهند	746	986	864	974
2- الصين	428	922	818	1120
3- الولايات المتحدة	129	200	161	190
4- تركيا	74	143	118	175
5- العربية السعودية	73	69	59	72
6- روسيا	68	77	82	73
7- الإمارات العربية	63	61	58	77
8- مصر	53	36	48	57
9- أندونيسيا	33	55	52	68
10- بريطانيا	27	23	21	23

11- دول خليجية أخرى	22	22	20	25
مجمّل العالم بضمّنها الدول أعلاه	2060	3488	3164	3863

في الجدول أعلاه أول (11) دولة مستهلكة للذهب وحسب تسلسل الاستهلاك، والأرقام مقربة إلى أقرب طن متري. علماً إن أرقام سنة 2013 غير نهائية. ونلاحظ أن الصين (تشمل هونك كونك) بدأت منذ سنة 2011 بتشجيع مواطنيها على اقتناء المصوغات الذهبية، ولهذا تجاوزت حد استهلاك الهند في سنة 2013، ويعتقد أن هذا الاستهلاك سوف يتوسع فيها مستقبلاً. علماً إن استهلاكها في سنة 2009 لم يتجاوز (377) طناً، وفي سنة 2010 لم يتجاوز (428) طناً، وقفز الاستهلاك في سنة 2013 ليصل إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف استهلاكها لسنة 2009، حيث وصل الاستهلاك الصيني للحلي والمجوهرات إلى (1120) طناً. كما نلاحظ أن الاستهلاك لغرض الصياغة والزينة فقط، قد تجاوز الإنتاج العالمي، وهذا يعني أن الذهب المستهلك قد صرف من مخزون الجهات المنتجة للذهب، أو على حساب خزّين الذهب الموجود لدى شركات الصياغة والحلي العالمية، والتي صدرت إلى الصين والهند وغيرهما، أو على حساب الخزّين الموجود في شركات الصياغة في الهند نفسها، أو في دبي التي يمر فيها ما يقارب 20% من تجارة الذهب العالمية. والأهم أن استهلاك المصوغات الذهبية تم من مبيعات سبائك الذهب الموجودة في البنوك وعند المستثمرين، والتي تباع وتشتري بصورة دورية، وكذلك من إعادة صياغة وإنتاج المصوغات الذهبية المستعملة.

رابعاً: السبائك والنقود الذهبية

استخدم الذهب في جميع أنحاء العالم، ومنذ عهود الحضارات القديمة وإلى بدايات القرن العشرين، كنقود coins أو وسيلة للتبادل التجاري، وإن أول عملة ذهبية تم اكتشافها كانت في ليديا (في تركيا الآن)، ويعود تاريخها إلى (600) سنة قبل الميلاد.

عندما تصك الحكومات/البنوك المركزية العملات المعدنية، فإن قيمة العملة النقدية المسجل عليها يكون اعتيادياً أكبر من قيمة المعدن الموجود في هذه العملة، وحسب سعر السوق لمعدن تلك العملة. إذ إن من يصك العملة المعدنية يحصل على ربح نتيجة فرق كمية المعدن في العملة، وهذا الفرق يسمى (حق الصك - seigniorage). وهذه الكلمة هي نفسها التي كانت تستخدم في القرون الوسطى، بمعنى (حق الليلة الأولى - seigniorage)، التي أعطاه النبلاء وملوك الأرض لأنفسهم بهتاناً وظلماً، وهي "حق الليلة الأولى" في ممارسة الجنس مع بنات الفلاحين وأقنان الأرض في ليلة زفافهن، وهو أمر طالما كرهه وقاومه الفلاحون وبناتهم كثيراً. وفي ستينيات القرن العشرين اختار الرئيس الفرنسي شارل ديغول معنى "التورية" الموجودة في هذه الكلمة ليصف من خلالها علاقة بلده بالولايات المتحدة، حيث لم يكن ممن يكون الود للولايات المتحدة، وخصوصاً في جانب الدولار والذهب. لقد كان من المعارضين لهيمنة الدولار، كعملة وحيدة للاحتياطي وللتجارة العالمية، وعدم السماح للعملات الوطنية للدول الرأسمالية الرئيسية (وغيرها) في أن تحل، ولو جزئياً جداً، محل الدولار. إضافة إلى إن الولايات المتحدة لم تعطه ذهباً مقابل الدولار الذي تجمع عنده. لذا كان يكرر دائماً وبسخرية إن الولايات المتحدة تعامل حلفائها الغربيين معاملة النبلاء للأقنان فيما يتعلق بمسألة "حق صك العملة/حق الليلة الأولى" (19-س)، وهي مقولة تصف العلاقة بصورة دقيقة، على الرغم مما تحمله من إحياءات جنسية!!

لهذا فإن قيمة الذهب أو الفضة أو النيكل أو النحاس في النقود التي كانت تصك (وبالأخص في النقود الذهبية أو الفضية) كانت أقل من قيمتها التداولية بقليل. لم يكن السبب الرئيسي في ذلك هو احتمالية ارتفاع في أسعار المعدن لكي تؤخذ تحوطات لهذا الارتفاع، إذ لم تكن هناك تذبذبات في الأسعار، حيث إن أسعار الذهب والفضة ظلت مستقرة لفترة طويلة لحين اندلاع الحرب العالمية الأولى. ولكن عندما ارتفعت أسعار هذه المواد في الأسواق الحرة، اختفت النقود الذهبية والفضية من الأسواق!، كما لاحظنا ذلك في العراق بوضوح في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، عندما اختفى الريال (200 فلس)، والدرهم القديم (50 فلساً) المصنوعان من الفضة، واضطرت الحكومة العراقية إلى صك غيرهما، ولكن بنسبة فضة أقل.

إن سبيكة الذهب التي كانت – ولا زالت – تستعمل في صك النقود الذهبية ليست – بالطبع – من ذهب خالص (24 قيراط). فمثلاً، النقود الذهبية التي كانت تتداول في بريطانيا ومستعمراتها، أي ما يسمى بالجنيه الإسترليني الذهبي، والذي كان متداولاً في الإمبراطورية البريطانية منذ 1526، وإلى ثلاثينيات القرن العشرين، كانت من ذهب عيار (22 قيراط). وكذلك فإن النقود الذهبية الأميركية التي كانت متداولة منذ سنة (1837) وإلى أوائل القرن الماضي كانت بعيار (21,6 قيراط).

لا تزال بعض الدول تصدر نقوداً ذهبية بين الحين والآخر، وهي في حقيقة الأمر غير مخصصة للتداول اليومي العادي، وإنما تستخدم من أجل الإدخار والاستثمار، وحالها كحال السبائك الذهبية التي تستخدم حالياً لغرض الاستثمار والتوفير والإدخار.

إن السبائك الذهبية bullions، أو النقود الذهبية الحالية، المستخدمة في الاستثمار والإدخار، لا تحتاج إلى مواصفات ميكانيكية عالية كالتي تحتاجها صياغة الحلي والمجوهرات، وكذلك هي ليست للتداول اليومي، لذا فمن الممكن أن تكون من الذهب النقي (24 قيراط)، على الرغم من إن الحكومات والبنوك المركزية والجهات التي تصدر منها هذه السبائك والنقود في الولايات المتحدة وبريطانيا تستخدم ذهب

عيار (22 قيراط) لهذه الأغراض استمراراً للأعراف والتقاليد السابقة. وهذا الأمر يتم أيضاً من دول أخرى مثل ما قامت به حكومة جنوب أفريقيا في سنة 1967، حيث أصدرت عملتها الذهبية (الراناند Krugera) من ذهب عيار (22 قيراط). ولكن كندا أصدرت عملة خاصة من سبيكة ذهبية بنقاوة مرتفعة جداً وصلت إلى (99,999% ذهباً)، وسميت هذه العملة بورقة القيقب الذهبية الكندية Canadian Gold Maple Leaf Coin. وكذلك أصدرت كندا عملة ذهبية أخرى من ذهب عال النقاوة جداً ولكن بجودة أقل، بنسبة ذهب تعادل (99,99%). وكان هناك إقبال كبير على شراء هذه السبائك والنقود الذهبية الكندية لغرض الاستثمار والإدخار. وكذلك أصدرت الولايات المتحدة في سنة 2006 عملات وسبائك ذهبية، احتوت على نسبة ذهب تعادل (99,99%)، وسميت بسبائك المسكوكات الأميركية بأفالو American Buffalo Bullion Coin وهي أيضاً لاقت إقبالاً كبيراً. كما أعلن البنك المركزي العراقي في نيسان 2014 عن نيته استصدار سبائك ذهبية بمختلف الأوزان لتشجيع المواطنين العراقيين على شرائها لأغراض الاستثمار والإدخار والزينة، ولسحب السيولة النقدية الكبيرة من السوق العراقي.

خامساً: أسعار الذهب

بلغ معدل كلفة إنتاج واستخلاص وتنقية الذهب في سنة 2006، حوالي 317 دولار/الأونصة، مقارنة بالسنة التي قبلها حيث بلغت كلفة الإنتاج النهائي للذهب حوالي 270 دولار للأونصة^(19-٢٠). وهذا الرقم هو رقم عام جداً ويعتبر معدل لكلف متفاوتة في إنتاج الذهب من المناجم المختلفة واستخلاصه وتنقيته. وللوصول إلى أرقام حقيقية، يجب احتساب هذه الكلف من منجم معين لذهب محدد وبطريقة تنقية معينة للوصول إلى نقاوة محددة. وهذا الأمر يختلف كثيراً من خامات ذهب إلى أخرى، ومن موقع إلى آخر. ولكن في جميع مواقع الإنتاج الحالية توجد أرباح، تختلف فيما بينها.

في واقع الأمر إن أسعار بيع الذهب لا علاقة لها بكلف الإنتاج والتفنية، ولا توجد منافسة بين المنتجين في تسويق الذهب. فسر البيع يحدد يومياً وفق عوامل كثيرة تتدخل فيها الحكومات والبنوك المركزية المسيطرة على النقد العالمي، بالإضافة إلى الشركات المنتجة. ويتغير هذا السعر تبعاً لظروف الطلب عليه والمتعلقة بالأسباب التي يلجأ إليها المستثمرون لشراء الذهب. وفي كل الأحوال فهو نادر الوجود على القشرة الأرضية كما نعرف، وإن زيادة الإنتاج عما هو عليه الآن تتطلب كلف إنتاج أعلى للعمل في مناجم أعمق، وفي خامات أقل احتواءً على الذهب، وقيمة الذهب من ندرته. إن الوصول إلى الأعماق السحيقة لباطن الأرض ولما يتجاوز (30) كيلومتراً عن سطحها مع تحديد أماكن وجود الذهب في تلك المناطق السحيقة ليس بالأمر الممكن في المستقبل المنظور. ولهذا فإننا لن نتطرق إلى هذا الاحتمال، إذ إنه أمر خارج عن التصور التجاري والتقني لإنتاج الذهب، بمديات شاسعة جداً.

ولكن لنتصور إمكانية العثور على مناجم جديدة تحتوي على عروق كبيرة أو حبيبات ذات نقاوة أكثر مما موجود في المناجم الحالية، وبكميات كبيرة، بحيث يمكن إنتاج الذهب بكلف أقل من الكلف الحالية. فهل هذا الاكتشاف الجديد سيؤدي إلى انخفاض كبير وسريع في أسعار الذهب، أو بالأحرى هل سيحدث انخفاضاً مستمراً في أسعار الذهب؟. الجواب: لا، إذ إن الأمر لا يتعلق "ببريق ورونق" الذهب، وإنما يتعلق بمجمل النظام النقدي العالمي. وفي الحالة "الافتراضية" التي ذكرناها، فإن الخبر سيتم التعقيم عليه، وما سيسرب منه سيكون على شكل شائعات، وسيبقى سعر الذهب "عالياً" – والمقصود أسعاره الحالية أو المقبلة – وسيستمر السعر مرتبطاً بالوضع الاقتصادي والنقدي العالميين، كما سنوضحه لاحقاً. إن الإعلان على خبر اكتشاف جديد مثل اكتشافات جنوب أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر، وبدء الإنتاج الوفير وبكلف منخفضة وبيعه بأسعار منخفضة، سيكون أمراً مضر بالجميع، وأولهم النظام النقدي العالمي، وآخرهم الدولة أو الشركة التي تملك المنجم. هذا وقد يجد البعض أن الأمر يشابه احتمال التبدل أو الانخفاض في أسعار النفط

عند دخول "إنتاج وفير" (مثل العراق) وبزخم عالٍ إلى الأسواق النفطية العالمية، ولقد تطرقت إلى هذا الموضوع في كتابي: (الجديد في القضية النفطية العراقية)⁽²⁰⁾. سعر النفط قد يهبط كثيراً في حالة وجود سياسة رعناء تغرق السوق العالمي بالنفط، ومن يحمي أسعاره حالياً هي منظمة أوبك والدول المنتجة خارج المنظمة والمتفقة على أسعار وكمية الإنتاج معها. وقد قامت السعودية وبعض دول الخليج بإغراق السوق بناءً على رغبات الولايات المتحدة لظروف "اقتصادية" محددة، أو ظروف "أمنية" كما في 1989 لإنهاء الاقتصاديين السوفيتي والعراقي، وسنتحدث عن هذا الأمر في مكان آخر من هذه الدراسة. إضافة لذلك فإن النفط مادة ناضبة، إذ يتحول بالاحتراق إلى بخار ماء وثاني أكسيد الكربون، وينتهي استعماله إلى لا شيء. بينما الذهب مادة باقية، وقيمته بجوهره فهو لا ينتهي أو يتآكل. إضافة إلى ذلك، قد تكون هناك محاولات للضغط على أسعار الذهب، ولكن لا يريد أحد أن يتآكل سعره، فهو الاحتياطي الأهم في البنوك المركزية لجميع أنحاء العالم. وقيمته في ندرته، ولهذا يجب أن تستمر هذه الندرة!!

قد يكون من الممكن تشبيه هذا الأمر بالقصة المتداولة والمتعلقة باكتشافات الماس "الهائلة" في روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً). وهي "قصة" بين الحقيقة والخيال، وهي إلى الخيال أقرب!. تحكي هذه القصة التي تتداول باستمرار منذ وجود الاتحاد السوفيتي، بأن السوفيت اكتشفوا في سيبيريا منجماً هائلاً جداً للماس. وذلك في أواسط السبعينيات من القرن الماضي، في أثناء متابعتهم تأثير وأماكن الشهب والنيازك التي سقطت في هذه البقعة الشاسعة من الأرض. وأشارت في كتابي: (الطاقة: التحدي الأكبر لهذا القرن)⁽⁸⁾، إلى أن النيزك الهائل الذي سقط في 1908/6/30 قرب نهر تانكوسكا في سيبيريا، والنظريات التي تبعت ذلك من كونه مركبة فضائية أو غيرها من الفرضيات لعدم العثور عليه، ورغم وجود آثاره الواضحة، واستمرار البحث عنه في أعماق بعيدة عن سطح الأرض!!

وكما يظهر أن الباحثين السوفيت الذين عثروا على موقع الماس فسروا السبب بأن قوة وعزم النيزك الذي كان قد ضرب منطقة تحتوي على فحم حجري، قد خلقت ظروفاً مناسبة من الحرارة والضغط لتحويل الفحم الحجري إلى ماس (إذ كليهما من عنصر واحد وهو الكربون)، أو قد يكون النيزك قد ضرب أصلاً منجماً عميقاً للماس، فصعد الماس إلى سطح الأرض نتيجة تلك الضربة. لم يعلن السوفيت عن الخبر لأن إعلانه سيؤدي بالضرورة إلى هبوط كبير في أسعار الماس (وهم منتجون ومصدرون له)، واعتبروا الأمر من أهم أسرار الدولة السوفيتية. كما لم تعلن – أو في الواقع لم تعرف – الدولة الروسية بهذا الأمر إلا في تسعينيات القرن الماضي، أي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ولما علمت إدارة بوتين بالأمر لاحقاً، أخفت هذه المعلومات ثانية، واعتبرتها من أسرار الدولة الفائقة السرية. هذه هي القصة، ولا نعرف مدى صحتها من عدمه!! ولكن ما نستطيع أن نوضحه، هو لو كان هذا الاكتشاف صحيحاً، فإن الإجراء "الاقتصادي" السليم هو إخفاء الخبر أو وضع الضبابية والشكوك حوله، وهو ما قام به السوفيت فعلاً.

السؤال الذي يطرح نفسه هل توجد حالة أو حالات مشابهة فيما يتعلق بالذهب. الاحتمال الأكبر: لا، ولكن هناك ضبابية بالزيادة أو النقصان فيما يتعلق بكميات الذهب الموجودة في احتياطات المناجم نفسها، أو في احتياطات البنوك المركزية، وهذا ما سنوضح بعضاً منه في سياق هذه الدراسة.

إن إعلان سعر الذهب في العالم يتم في لندن، والذي يسمى (تثبيت سعر الذهب في لندن in London Gold Fixing)، وهذا الأمر يتم منذ أيلول 1919 وحتى الآن. حيث كان الإعلان عن سعر الذهب يتم في الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت لندن من قبل سوق تجارة الذهب فيها، وتم تعديله في سنة 1968 بإدخال سعر آخر في الساعة الثالثة عصرًا ليشمل أسواق الولايات المتحدة للذهب. والسعر، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، هو بالدولار الأمريكي.

لقد كان سعر الذهب مستقراً في الولايات المتحدة لفترة طويلة جداً من القرن التاسع عشر وإلى أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين بما يساوي (20,67) دولاراً/الأونصة، (أو ما يعادل 664,63 دولاراً لكل كيلو غرام من الذهب). ولكن قامت الولايات المتحدة في سنة 1934 بتخفيض قيمة الدولار، بالمقارنة مع الذهب، وقرر البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفيدرالي) بتحديد سعر الذهب بما يساوي (35,00) دولاراً/الأونصة، (أو ما يعادل 1125,25 دولاراً لكل كيلو غرام من الذهب). أي قامت بتخفيض الدولار بما يعادل 69,3% من قيمته. وتم ذلك بسبب الركود الاقتصادي والأزمة المالية التي كانت تعصف بالعالم. واستمر هذا السعر الأخير ثابتاً ولكل العالم الرأسمالي إثر تعهدات الولايات المتحدة في سنة 1945 في بريتون وودز بالالتزام بإعطاء الذهب لقاء فوائض الدولار في العالم الرأسمالي بهذا السعر، وكما أوضحنا ذلك عند الحديث عن اتفاقيات بريتون وودز.

حدثت فوضى أسعار العملات المختلفة، ومنها أسعار الذهب، في سبعينيات القرن الماضي، بعدما أعلنت الولايات المتحدة في سنة 1971 تخليها عن تعهداتها السابقة، وجاءت مرحلة تعويم العملات. ولا تزال هذه الفوضى مستمرة، ولكن ليست بالحدة التي كانت عليها في سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي، حيث وصل التضخم النقدي في حينه إلى أرقام غير مسبوقة، وتم تعويم العملات، مما أدى إلى فوضى مالية عالمية عارمة، أعلنت خلالها الكثير من الدول النامية "إفلاسها" عملياً، علاوة على تضعف الاقتصاد العالمي بشكل كبير. لذا حدثت تذبذبات كبيرة في أسعار الذهب في تلك الفترة، ولكن كانت هذه التذبذبات بصورة عامة باتجاه صعود سعره بصورة كبيرة. وصل سعر الذهب إلى قمة ما وصل إليه (آخزين التضخم النقدي في نظر الاعتبار) في 1980/1/21 حيث وصل إلى سعر (850) دولار/الأونصة (أي ما يعادل 27300 دولار/كغم)، وانخفض خلال يومين، واستمر بالتذبذب هبوطاً، ليصل إلى أوطأ سعر وصله في تلك الفترة، وذلك في حزيران 1999، حيث بلغ (252,90) دولار/الأونصة، أو ما يعادل (8131) دولار/كغم.

أي انخفاض إلى ما يقارب (3,36) مرة خلال (19) سنة، وفي الواقع فإن انخفاض سعر الذهب "الفعلي" كان أكثر بكثير إذا ما تمت مقارنة القوة الشرائية للدولار في سنة 1999 مع سنة 1980. وقد كان سعر الذهب في هذه الفترة متذبذباً بين هذين الرقمين.

ارتفع سعر الذهب بسرعة بعد انتكاسته في حزيران 1999، وخصوصاً بعد سنة 2001، ولكن لم يصل إلى ما وصل اليه في 1980/1/21، إلا في 2008/1/3، حيث وصل سعره إلى (865,35) دولار/الأونصة، ثم وصل إلى (1025,5) دولاراً/الأونصة، أي ما يعادل (32900) دولاراً/كغم في 2008/3/17. ثم ارتفع مجدداً في 2009 لزيادة الطلب عليه، بسبب ضعف قوة الدولار والأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في أواخر 2008، ووصل سعره في 2009/9/2 إلى (1217,23) دولاراً/الأونصة، وارتفع مجدداً في أزمة الديون الأوروبية، وذلك في أيار 2010. ووصل في 2011/3/1 إلى رقم لم يسبق له مثيل، إذ بلغ (1432,75) دولاراً/الأونصة، أي حوالي (46063) دولاراً/كغم، وذلك بسبب أحداث الربيع العربي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتخوف المستثمرين منها. ثم كانت حمى الركض وراء شراء الذهب والفضة، ووصل سعر الذهب أعلى ما وصل إليه طراً وذلك في 2011/8/23، حيث وصل إلى (1913,5) دولار/الأونصة، أي حوالي (61527) دولار/كغم، وبعدها بدأ بالهبوط، وهذه الزيادة العالية في سعر الذهب جاءت بعد إثارة المشكلة بين الكونغرس والإدارة الأميركية حول زيادة الدين الأميركي، وقيام بعض المؤسسات المختصة بتقييم الديون وإمكانية تسديدها، بتنزيل درجة إئتمان الولايات المتحدة في إمكانية تسديد ديونها. هذا ولقد حدث تدهور في أسعار الذهب منذ الربع الأول من سنة 2014، ووصل إلى أدنى مستوى له في أواخر أيلول 2014، حيث وصل إلى سعر (1206) دولار للأونصة الواحدة، بسبب صعود سعر الدولار مقارنة بالعملات الأخرى، وضعف الطلب على الذهب من قبل الصين والهند خصوصاً رغم انخفاض أسعاره.

إن المعدلات السنوية لأسعار الذهب تختلف عن الأرقام المتفاوتة جداً والمذكورة أعلاه. حيث كانت المعدلات السنوية، كما يلي:

جدول رقم (3)

المعدل السنوي لسعر الذهب

دولار/الأونصة

2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970
1410	513	273	387	391	327	590	140	37

إن الارتفاع أو الانخفاض الكبيرين، ولفترات محددة، يجب أن يدرس ضمن الوضع الاقتصادي أو المالي والنقدي العالمي، سواء من ناحية الأزمات النقدية أو المالية أو الأمنية، في تلك الفترات.

لقد حاولت أن أعرف ماذا تعني هذه التذبذبات في أسعار الذهب، وعلاقة الأمر بالدولار والعملات الأخرى، وبالاقتصاد العالمي، والنظام النقدي العالمي، فبدأت بالبحث في الموضوع وفق ظروف إمكانيات توفر المعلومات والكتب في العراق. وانصح القراء ممن يريد أن يحصل على معلومات وفيرة حول هذا الموضوع، فمن الأفضل له البدء في البحث باللغة الإنكليزية في موسوعة الويكيبيديا (Wikipedia the free encylpoedia) على شبكة الإنترنت، إذ إن ما بحث وترجم إلى العربية حول هذا الموضوع قليل جداً ويفتقر إلى معلومات كثيرة. لقد قرأت فعلياً مئات الصفحات من قياس A4 لفهم الموضوع ودراسته، ومن ثم إيجازه هنا، وذلك بعد مقارنتي للمعلومات الموجودة في المواقع الإلكترونية العديدة المتخصصة بالذهب، مثل المجلس العالمي للذهب، وصندوق النقد الدولي، وغيرهما. علماً إن دراسات الويكيبيديا تتضمن الكثير من المصادر والمراجع مع عناوين مواقعها، والمستقاة منها مقالاتها، والتي يكون من الضروري في كثير من الأحيان الرجوع إليها وخصوصاً بالنسبة للقارئ المتخصص أو الباحث، أو من يريد أن يفهم أكثر أو يتوسع في فهمه للموضوع.

في مقالة تحت عنوان: (الذهب كاستثمار Gold as in investment) في الويكيبيديا، تقع في (22) صفحة، توجد جداول ومنحنيات عديدة، مأخوذة عن النشرة الأميركية اليومية (Gold Price USA)، ومنها منحني curve، يتضمن سعر الذهب بالدولار لكل غرام واحد بين كانون الثاني 1971 وحزيران 2012. والمفيد في هذا المنحني هو وجود ثلاثة أسعار للذهب، أحدها في السعر الإسمي nominal للدولار في يوم بيع الذهب، والآخر هو تعديل هذا السعر حسب أسعار القوة الشرائية للدولار في 1971 (أي قيمته في تلك السنة)، والسعر الثالث حول تعديل السعر الإسمي حسب القوة الشرائية للدولار كما في سنة 2011 (أي تم أخذ التضخم النقدي للدولار في الولايات المتحدة بنظر الاعتبار في السعرين الأخيرين). ومن هنا نستطيع أن نرى الأمثلة التالية للمقارنة:

لقد بلغ سعر الذهب في 1980/1/21 (850) دولار/الأونصة، كما بلغ سعره (1913,5) دولار/الأونصة في 2011/8/23، وهو أعلى رقم وصل إليه سعر الذهب الإسمي، (أي بما دفع من دولار لشرائه في ذلك اليوم، ويمثل القوة الشرائية للدولار في 2011/8/23). لقد تمت مقارنة القوة الشرائية للدولار في التاريخين أعلاه، أي في 1980/1/21 و2011/8/23، ووجدنا أن سعر الذهب الذي كان بسعر (850) دولار في 1980، هو بالواقع يعادل حوالي (2420) دولاراً بأسعار القوة الشرائية في سنة 2011. وبهذا وباحتساب القوة الشرائية للدولار، فإن سعر (كانون الثاني) لسنة 1980 للذهب لا يزال هو الأعلى ويعتبر الرقم القياسي له منذ 1970، وهو يزيد عن أعلى سعر وصله الذهب في آب 2011، أي (1913,5) دولار/الأونصة، وبما يزيد عن (500) دولار بأسعار الدولار في 2011 بعد أخذ القوة الشرائية له بنظر الاعتبار مقارنة بسنة 1980.

في الوقت نفسه فإن سعر الذهب في كانون الثاني 1980 (أي 850 دولار/الأونصة) سينخفض كثيراً لو تمت مقارنته بالقوة الشرائية له في سنة 1971، حين كان معدل سعر الذهب (37) دولار للأونصة في تلك السنة). ولوجدنا أن سعره الفعلي

يصل إلى (430) دولار/الأونصة بأسعار القوة الشرائية للدولار في سنة 1971. أي عملياً لم يصل إلى (850) دولاراً في آب 1980، وإنما وصل إلى ما يقارب نصف هذا السعر، أي (430) دولاراً/الأونصة بأسعار سنة 1971، وهو سعر لا يزال مرتفعاً مقارنةً بسعره الفعلي (37) دولاراً/الأونصة، (أو 35 دولاراً/الأونصة في النصف الأول من سنة 1971). كذلك فإن سعر الذهب الذي وصل في 2011/8/23 إلى (1913,5) دولاراً/الأونصة، هو في الواقع يعادل (310) دولاراً/الأونصة، حسب القيمة الشرائية للدولار في سنة 1971. أي إن سعره زاد إلى (8,4) مرة، وليس حوالي (52) مرة، كما تبدو المقارنة الأولى بسعره الإسمي بين 2011 و 1971.

يتحدث الكثير من مسؤولي المنظمات المدنية والخبراء والاختصاصيين عن إن الحكومة الأميركية تعمل للضغط على أسعار الذهب من أجل تقليلها أو إبطاء سرعة ارتفاعها. ومن أهم هذه الجهات هي (لجنة العمل ضد احتكار الذهب كاتا Gold Anti – Trust Action Committee GATA)^(19-ك). وفي أدناه نعتمد ما كتبه سكرتير هذه المنظمة (كرس باول Chris Pawell)^(19-ل).

في مفهوم هؤلاء المختصين، وهو أمر مفهوم ومنطقي بالنسبة لنا أيضاً، بأن أسواق الذهب يتم التلاعب بها وبالأسعار التي تعلنها البنوك المركزية في الدول الغربية للحد من ارتفاع أسعار الذهب. وإن هذا التلاعب لا يتم اعتيادياً بصورة علنية أو مباشرة كما سنوضح لاحقاً، علماً إن هذه البنوك المركزية ما زالت تخسر معركتها أمام أسواق الذهب، إذ إنه لا يزال متجهاً نحو الصعود مع تذبذبه المستمر رغم الجهود التي تبذلها هذه البنوك. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تقوم البنوك المركزية الغربية بالتلاعب بسوق الذهب. مع العلم إن محافظ البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفيدرالي)، قال في آب 2011 بأن: "الذهب ليس نقوداً"، وإنما فقط "تقاليد"!!، ويقصد بذلك أن ربط الذهب بالعملات التي تصدرها البنوك المركزية هو أمر تقليدي من بقايا عهود "نظام الذهب"، وليس له تأثير الآن. ولكن من الواضح أنه غير صادق وغرضه التقليل من أهمية الذهب، وبالتالي الضغط

على أسعاره. فالذهب نقود، وهذه النقود (أو السبائك الذهبية) تزام وتنافس النقود الورقية التي تصدرها الحكومات (البنوك المركزية) وتؤثر في قيمتها، وهي تؤثر أيضاً بصورة فعالة في معدلات الفائدة التي تحددها البنوك المركزية، وعلى قيمة السندات الحكومية.

ومن المفيد أن نشير إلى دراسة كانت قد نشرت في حزيران 1988، في مجلة "الاقتصاد السياسي Political Economy" الأميركية المعروفة، والدراسة كانت قد أعدت من قبل (روبرت بارسكي Barsky Robert) بروفيسور علم الاقتصاد في جامعة ميشيغان، والبروفيسور (لورنس سمرز Lawrence Summers)، بروفيسور علم الاقتصاد في جامعة هارفرد، والتي وجدت أن هناك علاقة عكسية بين سعر الذهب وسعر الفائدة الحقيقي في الأسواق الحرة، وبهذا - حسب الدراسة - فلو كان بإمكان الحكومة السيطرة على أسعار الذهب فإنها تستطيع السيطرة على سعر الفائدة. إن العلاقة العكسية بين أسعار الذهب وأسعار الفائدة، هو أمر منطقي. ويعني أنه كلما ارتفع سعر الفائدة انخفض سعر الذهب، إذ إن الذهب ادخار لحفظ قيمة الدولار، وفي الوقت نفسه فإن ادخاره لا يعطي فائدة مصرفية نقدية، بينما حفظ الدولار في المصارف يعطي فائدة نقدية. وكلما ازداد سعر الفائدة، كلما تشجع المستثمرون في بيع الذهب (أو عدم الإقبال على شرائه)، وبذلك تنخفض أسعاره، والعكس صحيح أيضاً. إن هذا الأمر هو الاتجاه العام في تذبذب أسعار الذهب، ولكن في بعض الأحيان لا تسير الأمور بهذا الاتجاه، فمثلاً عندما قررت البنوك المركزية الأوروبية زيادة سعر الفائدة في 2011/4/7 ولأول مرة منذ 2008، لم تتحرك أسعار الذهب نحو الهبوط وإنما حدث العكس، إذ ارتفع سعر الذهب إلى أرقام قياسية بعد يوم واحد من إعلان البنوك المركزية هذا. والشيء نفسه حدث في الهند، ففي آب 2011، وعندما وصل سعر الفائدة إلى أعلى سعر له خلال عامين، ارتفع سعر الذهب عالياً أيضاً. يعني هذا الأمر أن أسعار الذهب لها آلياتها الخاصة المتعلقة بالاقتصاد الكلي،

وإن الارتفاع في أسعار الفائدة لم يكن ليغطي مخاوف المستثمرين في المحافظة على أموالهم في الظروف الاقتصادية آنذاك.

ودارت الأيام وأصبح لورنس سومرز وكيلاً لوزارة الخزانة الأميركية بين السنوات (1995 – 1999)، ثم وزيراً للخزانة (المالية) بين السنوات (1999 – 2001)، وحصل على هذين المنصبين في زمن الرئيس كلنتون (الذي كانت مدة رئاسته بين كانون الثاني 1993 وكانون الثاني 2001). ثم مديراً للمجلس الاقتصادي الوطني (National Economic Council) منذ بداية 2009 وإلى نهاية 2010. علماً إنه بدأ حياته العملية كرئيس اقتصاديين chief economist في البنك الدولي بين السنوات 1991 – 1993. وبهذا أكمل تطبيق نظرياته الاقتصادية عملياً عندما كان بروفيسوراً!! وكان له الدور الرئيس في رفع الأنظمة والتعليمات الحكومية والبرلمانية عن النظام المالي of financial system deregulation، والأخطر من ذلك هو رفع الأنظمة والتعليمات عن عقود المشتقات deregulation of derivatives، وهو بهذا كان يطبق الأسس الرئيسية للسياسة الاقتصادية لليبرالية الجديدة/العولمة/الرأسمالية المنفلتة، وكذلك سياسة المحافظين الجدد الاقتصادية التي تعتمد على رفع (إزالة) التعليمات والأنظمة regulation التي تضعها الدولة (الحكومة والكونغرس) على السوق لحماية المستهلك والمواطن والاقتصاد الأميركي نفسه. إن رفع (إزالة) هذه التعليمات كانت هي أحد الأسباب الرئيسية في "انفلات وجموح" السوق، والذي أدى بالتالي إلى أطول وأكبر أزمة اقتصادية عرفها تاريخ العالم الرأسمالي، ومنذ 2008 وحتى الآن. ولقد أبدى سومرز "ندمه" لاحقاً على مساهمته الفعالة في إزالة الأنظمة، ولات ساعة مندم!!

إن "التلاعب" في أسعار الذهب قد يتم علنياً وبصورة مباشرة، كما حدث في ستينيات القرن الماضي عندما قام عدد من البنوك المركزية بتشغيل (مركز ذهب لندن London Gold Pool)، والذي تم حله في سنة 1968. وقامت البنوك لاحقاً بهذا

"التلاعب" من خلال مبيعاتها للذهب، أو من خلال تبادل إعارته بين البنوك المختلفة. وتعتبر عملية تبادل الذهب (وإعارته) هي الميكانيكية الأولى للضغط على أسعاره. لقد قامت منظمة (غاتا GATA) برفع دعوى قضائية ضد البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفيدرالي)، وذلك عندما رفض إعطائها عدداً من الوثائق والمعلومات المتعلقة بالذهب. وأهم ما تم رفض إعطائه هو وثائق عن ماهية الترتيبات في تبادل swap الذهب مع البنوك الأخرى. وكان الرفض على أساس "أن مثل هذه المعلومات لا تعطى بالعادة إلى الرأي العام". وهذا يعني - ضمناً - وجود تبادل وحركة وإعارة بين البنوك الأجنبية، الأمر الذي يؤثر في الأسعار، مناقضاً تصريحات سابقة للاحتياطي الفيدرالي بأنه لا علاقة له إطلاقاً بمبيعات الذهب.

لقد قامت غاتا بتحريك الدعوى القضائية في 2009/12/31 في محكمة ولاية كولومبيا ضد (الاحتياطي الفيدرالي)، وعلى أساس خرقه (قانون حرية المعلومات Freedom of Information Law). ولكن القاضية رفضت طلب غاتا GATA باستجواب ممثلي الاحتياطي الفيدرالي تحت القسم، على أساس أن من حق البنك المركزي حجب بعض المعلومات، عدا أمر واحد أمرت بتنفيذه وهو إعطاء غاتا محاضر اجتماعات (مجموعة العشرة العظمى للذهب Gold G10)، والتي تسمى (لجنة الذهب والعملات الأجنبية - Gold and Foreign Exchange G - 10 Com-mitti). وأمرت المحكمة أيضاً بتحميل (الاحتياطي الفيدرالي) تكاليف محاماة دعوى منظمة غاتا، فقام البنك بدفعها، وسلم محضر اجتماع نيسان 1997 إلى غاتا، وادعى لاحقاً أنه لم يتمكن من العثور على محاضر الاجتماعات الأخرى في سجلاته!!

يلاحظ استخدام تعبير (الاحتياطي الفيدرالي Federal Reserve) بدلاً من البنك المركزي الأمريكي. وفي الحقيقة فإن هذا هو اسم البنك إذلا يسمى البنك المركزي وإنما الاحتياطي الفيدرالي.

يتضمن المحضر أعلاه تفاصيلاً لاتفاق بين ممثلي الحكومات الغربية والبنوك المركزية الرئيسية في العالم الرأسمالي، و"التأمر السري" على تنسيق السياسات

المتعلقة بالذهب. أما "عدم" وجود غير هذا المحضر فيمكن تفسيره بأن الاحتياطي الفيدرالي لم يحضر إلا هذا الاجتماع، أو إنه لم يرغب في أن يعطي المحاضر الأخرى لاشتمالها على معلومات سرية، في الوقت الذي لم يشأ أن يعصي أمر القاضية فادعى بعدم وجودها!! علماء إن هذا المحضر يتضمن قول مسؤول العمليات وتجارة العملة في (الاحتياطي الفيدرالي/ فرع نيويورك) بأن صعود سعر الذهب يؤدي إلى زيادة الدين الأميركي، ويوضح سبب ذلك.

وتابعت هذه المنظمة البنك المركزي الألماني BundesBank أيضاً، لطلب تأييده بأن غالبية احتياطي الذهب الألماني القومي محفوظ في خارج ألمانيا، وبالذات في فرع الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. وأجاب البنك المركزي الألماني بأنه "يحتفظ بقسم كبير من الذهب في خزائنه في ألمانيا، كما إن قسماً آخر من ذهبه مخزون في البنوك المركزية الأجنبية والموجودة قرب المراكز العالمية لتجارة الذهب، لحاجة البنك لذلك في أمور متعلقة بنشاطه في إدارة الذهب". ويمكن أن يفسر هذا لتسهيل بيع الذهب أو إعارته.

تعتقد هذه المنظمة أن معظم المعلومات الرسمية المعلنة عن احتياطي الذهب هي معلومات مغلوطة أو مشوشة، وتأتي بالأمثلة التالية:

لمدة ست سنوات سبقت 2009 كانت الصين تعلم صندوق النقد الدولي بأن احتياطياتها من الذهب هي (600) طن. ولكن في نيسان 2009 أعلنت بأن احتياطياتها ارتفعت 76%، من (600) إلى (1054) طن. وهذا أمر غير ممكن منطقياً. وظهر لاحقاً أن الصين كانت تجمع الذهب بانتظام في (هيئة العملات الأجنبية Foreign Exchange Agency)، دون أن تعلن عن ذلك لست سنوات، وكشفت عن الأمر فقط عندما تم نقل الذهب من الهيئة إلى البنك المركزي الصيني!!

أعلن مجلس الذهب العالمي في حزيران 2010 أن السعودية قد رفعت من احتياطياتها للذهب من (143) إلى (323) طناً. ولكن بعد أسابيع أعلن (محافظ هيئة النقد السعودية Governor of Saudi Arabia Monetary Authority)، بأن السعودية

لم تشتتر الذهب مؤخراً، وإن الذهب الزائد الذي يتحدث عنه كان محفوظاً في حساب آخر!!

إن إحدى التسريبات التي أعلنها موقع ويكيليكس Wikileaks في أيلول 2011 رسائل مرسلّة من السفارة الأميركية في بكين بتاريخ 2009/4/28، والتي تلخص بما جاء في الصحيفة الصينية (صحيفة أخبار العالم World News Journal) والتي تنشرها الحكومة الصينية عن إذاعة الصين العالمية، تقول الصحيفة: "بحسب ما تقوله إدارة النقد الأجنبي الصينية - China National Foreign Exchange Administration، فإن احتياطات الصين من الذهب قد ارتفع مؤخراً. وأن معظم احتياطي الذهب الصيني الآن موجود في الولايات المتحدة والدول الأوروبية. كما إن الولايات المتحدة والدول الأوروبية تقومان بالضغط دائماً على أسعار الذهب الصاعدة لتحديدّها. إنهم يحاولون إضعاف دور الذهب كاحتياطي دولي للعملة، وهم لا يريدون أن يروا دولاراً أخرى تتوجه نحو ادخار الذهب كاحتياطي، بدلاً من الدولار أو اليورو. ولهذا فإن الضغط على أسعار الذهب سيكون ذا فائدة كبيرة جداً للولايات المتحدة من أجل المحافظة على بقاء دور الدولار كعملة احتياطية عالمية. إن زيادة الصين لاحتياطياتها من الذهب سيكون مثلاً رائداً للدول الأخرى للاحتفاظ بكميات أكثر من الذهب، وإن زيادة احتياطيات الذهب في الصين ستكون ذات فائدة في توسيع إمكانية الريمينيبي renminbi (وهو الاسم الصيني الرسمي المرادف للعملة الصينية/اليوان) في أن يأخذ دوره الرائد على النطاق الدولي" (J-19).

لقد ذكرنا في بحثنا عن اتفاقيات بريتون وودز أسباب اهتمام الولايات المتحدة بأن يكون الدولار – وليس غيره – هو عملة الاحتياطي النقدي العالمي. ويعني هذا الأمر أن الولايات المتحدة "تحتل" بشكل أو بآخر غالبية الدول اقتصادياً، ولها دور رئيسي في القرارات المالية والنقدية لهذه الدول، حتى تلك الدول التي لها عملات "قوية"، طالما كانت هذه الدول تحتفظ بغالبية احتياطياتها النقدية بالدولار (وهذا

يشمل الصين أيضاً). من الناحية العملية فإن الغالبية العظمى من المعاملات النقدية التي تخرج من بلدان العالم تنتهي في الولايات المتحدة!!

إن هذا النوع من "الاستغلال" هو أمر غير معلن وتحوم حوله الشكوك والنسائلات، ولكن حتى في ستينيات القرن الماضي فإن وزير المالية الفرنسي في فترة حكم ديغول لفرنسا، قال بأن اعتبار الدولار في التعاملات هو العملة الخارجية الوحيدة هو "امتياز باهض الثمن"، حيث تكون هناك دولة واحدة في العالم لها الحق بأن تصدر لوحدها عملة الاحتياطي العالمي.

لقد قال نائب رئيس (البنك المركزي الروسي Bank of Russia)، أوليك موشياكوف Oleg Mozhaikov، في مؤتمر عقد في موسكو سنة 2004 أقامه (اتحاد لندن لأسواق السبائك London Bullion Market Association)، بأنه "بالرغم من وجود عدة عملات للاحتياطي النقدي، ولكن عدم الالتزام السمج والواضح يظهر في عملة الدولار الأميركي" واستمر يقول: "إنني أترك جانباً أهم الأمور في هذا الموضوع، مثل العدالة الاجتماعية والاقتصادية في النظام العالمي الحالي، والذي يسمح لأغنى دولة في العالم بأن تعيش على الديون debts، وبالتالي تضعف المصالح الأساسية للدول الأخرى ولشعوب العالم. ما هو مهم أمامنا اليوم هو موضوع آخر متعلق بمسؤولية الدولة التي تصدر عملة الاحتياطي العالمي، وبعدها يقع العبء على المجتمع الدولي في المحافظة على القوة الشرائية لهذه العملة!!"

لقد أدرك نائب البنك المركزي الروسي الدور الذي يمارس للضغط على سعر الذهب من أجل المحافظة على الدولار في موقعه كاحتياطي للنقد العالمي. كما أدرك "الورطة" التي وقعت فيها الدول التي احتفظت بكميات هائلة من الدولار كاحتياطيات نقدية، في كيفية "المحافظة على القوة الشرائية" له رغم الديون الأميركية الهائلة. ولكن مما يجلب النظر في خطابه هذا هو أن الكلمات الإنكليزية الوحيدة التي قالها باللغة الإنكليزية هي: "Gold Anti – Trust Action"، أي ما يدل على اهتمامه، بعمل منظمة (غاتا GATA) باعتبار أن ما تنشره وما تعقده من مؤتمرات هي أمور

جدية. وقال أيضاً: "إن حركة أسعار الذهب هي في الغالب (مبهمة)، بحيث إن قوانين السوق من العرض والطلب لا تطبق كما يظهر".

وكان رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين قد قال في آب 2011 بأن: "الولايات المتحدة هي دولة طفيلية parasite تعيش على دين خارجي عظيم، وعلى السيطرة الدولية للدولار". وقامت روسيا في سنة 2005 بسحب ذهبها الاحتياطي، والذي كان محفوظاً على شكل سبائك في لندن. كما اتخذت فنزويلا إجراءات في النصف الثاني من سنة 2011 بإرجاع احتياطياتها من الذهب الموجودة في البنك المركزي البريطاني Bank of England، وعدد من بنوك السبائك في الولايات المتحدة. وأعطت هذه الإجراءات الروسية والفنزويلية دفعات لرفع أسعار الذهب في حينه.

لقد حدث في الصين اندفاع شديد لاستيراد الذهب في الشهور العشرة الأخيرة من سنة 2010 من قبل المستثمرين الصينيين، وذلك خوفاً من بواذر تضخم بدأ في الظهور في الصين في تلك السنة. حيث بلغ استيراد الذهب في تلك الفترة خمسة أمثال ما استورد منه خلال سنة 2009. ووصلت الكمية المستوردة إلى (209) طن خلال (11) شهراً من سنة 2010 مقارنة بكمية (45) طن تم استيرادها في سنة 2009، علماً إن الصين هي منتج رئيسي للذهب (91 - م).

وذكر رئيس (بورصة الذهب في شنغهاي Shanghai Gold Exchange)، بأن "الحكومة الصينية لم تقل بأنها تشجع مستثمري القطاع الخاص على القيام بذلك، ولكن نحن في القطاع الخاص نعتقد بأنها تشجع ذلك، سيما وإن هذه القفزة في الاستيراد تمت بمصادقة الحكومة". وأكد ذلك أيضاً المدير التنفيذي لمجلس الذهب العالمي (فرع الشرق الأقصى) إلى الصحيفة المالية الأميركية الشهيرة (أخبار بلومبيرغ Bloomberg News)، بأن: "البنك المركزي الصيني يوافق على استيرادات الذهب"، وإن 70 - 80% من هذا الذهب المستورد هو من نوع السبائك الصغيرة bars mini - gold التي يفضلها المستثمرون الصينيون"، وتضيف الصحيفة: "إن

الصين أكبر منتج للذهب في العالم، ولذا فإن هذا الاستيراد السريع يثير الاستغراب". وتضيف صحيفة بلومبيرغ بأن: "الصينيين يحتاجون لشراء الذهب للحفاظ على أموالهم من التضخم النقدي، إذ تقوم الدولة بالضغط على السياسة النقدية والتي تؤدي بالمستثمرين إلى التحول من شراء الأسهم والعقارات إلى شراء الذهب"^(19-م). علماً إن التضخم لم يكن بهذا الارتفاع العالي، "إذ إن مؤشر أسعار المستهلك ارتفع 4,4% في تشرين الثاني 2010 (محسوبة على مدى سنة)، وهو أعلى تضخم خلال سنتين، وأعلى مما حددته الحكومة الصينية والبالغ 3%. الأمر الذي أدى بالبنك المركزي إلى زيادة سعر الفائدة في تشرين الثاني، وكذلك أمر البنك المركزي البنوك الأخرى بزيادة احتياطات رأسمالها لمرتين في (10) وفي (19) من تشرين الثاني 2010". وتستمر الصحيفة لتقول: "إن الطلب على المجوهرات في الصين سيصل إلى الضعف في العقد القادم، وذلك نقلاً عن مجلس الذهب العالمي في 2010/11/3". وتضيف الصحيفة المالية الأميركية بلومبيرغ (نقلاً عن المقالة)، من: "إن الصين وكأكبر منتج للذهب في العالم، وثاني مستهلك له، لا تنشر بالعادة أرقاماً أو تحليلات حول احتياطاتها من الذهب. لهذا استغرب الجميع عندما أعلنت الصين رسمياً بأن احتياطاتها قد قفزت إلى (1054) طن من الذهب، وذلك بعد إعلانها المستمر منذ سنة 2003 بأن احتياطاتها هي (600) طن ذهب". وتستمر المقالة لتقول: "بأن الكثير من المسؤولين والاقتصاديين الصينيين يدعون الحكومة والبنك المركزي الصيني إلى شراء كميات أكبر من الذهب بدلاً من احتياطاتها النقدية من العملات الأجنبية والبالغة حتى نهاية أيلول 2010، (إذ إن المقال مكتوب في 2010/12/2)، ما يعادل (2,648) ترليون دولاراً"^(19-م).

وحسب جدول استهلاك الذهب لأغراض الصياغة والادخار، فإن الصين استهلكت (428) طناً في سنة 2010 لهذه الأغراض، بينما ارتفع استهلاكها إلى (922) و(818) طناً في سنتي 2011 و2012 وقفزت بالاستهلاك إلى (1120) طن في سنة 2013 متجاوزة استهلاك الهند في تلك السنة والذي كان قد بلغ (974) طناً.

أما فيما يتعلق بالتضخم النقدي في الصين، حيث تحدثنا عن زيادة مؤشر أسعار المستهلك بحوالي 4,4% في سنة 2010، فقد أخذ أبعاداً أعلى، إذ وصل هذا المؤشر في نيسان 2011 إلى 5,3% مقارنة بالسنة التي قبلها، وهو رقم يزيد بحوالي 77% عما تخطط له الحكومة الصينية والبالغ 3%، مما حدا بالصين إلى "تبريد" الاقتصاد للحد من التضخم، حيث تقلص نمو الاقتصاد الصيني إلى 8% مقابل التوقع السابق البالغ 8,8%^(19-ف). وطلبت الحكومة الصينية من البنوك تقليل الإقراض، وخصوصاً في مجال العقارات، إذ إن هنالك تخوف من أن يتطور التضخم في العقار إلى أزمة/فقاعة ديون عقارية قد تنفجر في حال عدم السيطرة عليها. كما وضعت عراقيل أمام إعطاء إجازات البناء، وتعقيد شروط شراء العقارات بتصعيد مبلغ الدفعة المقدمة، لتقليل مخاطر هذه الفقاعة العقارية، والتي كانت الشرارة الأولى لبدء الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة ثم لتمدد لتشمل جميع العالم بدءاً من سنة 2008 وإلى الآن. كذلك طلب البنك المركزي الصيني أن تقوم البنوك التجارية بإيداع 20% من رأسمالها عنده. إضافة إلى ذلك قللت الحكومة الصرف على البنى التحتية، ومنها في القطارات السريعة جداً، وغيرها. علماً إن هناك اعتقاد لدى بعض الاقتصاديين الغربيين أن الزيادة المعلن عنها رسمياً في مؤشر أسعار المستهلك والبالغة 5,3%، هي أقل من الواقع، ولهذا اتخذت الحكومة مثل هذه الإجراءات الصارمة.

إضافة لذلك فإن الحكومة الصينية اتخذت إجراءات لتسهيل شراء وادخار الذهب من قبل المواطنين، الأمر الذي سوف يؤدي إلى سحب السيولة النقدية من الأسواق إضافة إلى أنه سيساعد في الاعتماد على الذهب كاحتياطي بدلاً من الدولار، وبالتالي يقوي من العملة الصينية. لقد قام البنك الحكومي (بنك الصين الصناعي والتجاري Industrial and Bank of China ICBC Commercial)، وهو أكبر بنك في العالم، ببيع الذهب للمواطنين، واتخذ إجراءات بذلك منها فتح حسابات صناديق توفير للمواطنين خاصة بالذهب. وهناك أكثر من مليون شخص لهم مثل هذا الحساب (حتى 2011/2/22 تاريخ كتابة المقال)^(19-ص)، يحتفظ لهم البنك بأكثر من 12 طناً

ذهباً ويسمى هذا الحساب بـ "حساب توفير الذهب الفعلي physical – gold". ويعطي أيضاً فائدة بسيطة على هذا الحساب كأى حساب توفير مصرفي. كما إن هناك نوع آخر من حسابات التوفير والاستثمار في الذهب يسمى "حساب استثمار الذهب غير الموجود فعلياً nonphysical gold investment"، حيث قام هذا البنك نفسه في سنة 2010 بإصدار حسابات خاصة بمبالغ تحسب بالذهب، وذلك بما يعادل مليار يوان، (أي حوالي 151 مليون دولار)، مقدراً بالذهب، وعلى أساس التجربة. وازداد الطلب بسرعة على هذا النوع من الحسابات، إذ استطاع البنك بيع هذه الكمية خلال أيام معدودة في كانون الثاني 2011، ويتوقع التوسع لهذا الحساب. والحساب هو الإيداع كتوفير بالعملة الصينية (اليوان) وشراء الذهب بسعر يوم الإيداع، بحيث يكون الإيداع ذهباً من الناحية العملية (وليس فعلياً)، ويستطيع المودع أن يودع في حسابه أو يسحب منه كلياً أو جزئياً بحساب الذهب كنقد (أي كذهب) بأسعار يوم السحب للذهب مع الفوائد. ما نلاحظه أن هذا الحساب هو للطبقة المتوسطة، أو التي تستطيع التوفير بمبالغ محدودة لشراء كميات محددة من الذهب.

في الوقت نفسه قام البنك ببيع سبائك الذهب للمستثمرين والمواطنين، ويستطيع هؤلاء المستثمرون إرجاعها وبيعها مجدداً للبنك بسعر يوم البيع. وبهذه الطريقة يستطيع "الأثرياء" الاتجار بالذهب في الصين من خلال هذا البنك الحكومي (19-ص).



ومن الأمور الأخرى التي يتحدث عنها بعض المتابعين وممن يؤكدون بوجود "مؤامرة" لتدخل الحكومات الغربية وبنوكها المركزية في الضغط على أسعار الذهب، هو ما جاء بالنشرة المالية الأميركية (Morning Money) في عددها في 5 تشرين الأول 2011^(19-ن). إذ يبين المقال بأن البنوك المركزية الغربية كانت من البائعين المهمين للذهب في السنوات العشر ما بين (1999 – 2009). وفي السنوات (1999 – 2002) قررت إدارة كوردين براون، عندما كان وزيراً للخزانة (المالية)

البريطانية، والذي أصبح بعد ذلك رئيساً لوزراء بريطانيا، أن نبيع نصف احتياطي الذهب البريطاني، وبالطبع لا يتم ذلك إلا بعد استحصال الموافقات اللازمة. وفور الإعلان عن نية البيع انخفض سعر الذهب من (284,4) دولاراً إلى (252,8) دولار/الأونصة، وهو أوطأ سعر وصله الذهب وذلك في حزيران 1999. كانت الكمية المباعة تعادل (395) طن متري، وتمت البيعة على وجبات وكان معدل سعر بيع الذهب البريطاني (275) دولار/الأونصة. وحصلت الخزينة البريطانية في حينه على ما يقارب (3,5) مليار دولار، وقيمتها في الوقت الحاضر (أي بتاريخ كتابة المقالة في 2011/10/5)، حيث سعر الذهب حوالي (1372) دولار/الأونصة، تعادل (19) مليار دولار!! وذلك بعد عشر سنوات من بيع الصفقة. لم تكن تلك البيعة أمراً منطقياً في ذلك الوقت حيث كانت أسعار الذهب في أوطأ معدلاتها، كما إن ديون بريطانيا لم تكن في ذلك الوقت سيئة كما هي عليه في أواخر 2011. ولهذا يدعي كاتب المقال أن سبب البيع هو لاستمرار الضغط لإبقاء أسعار الذهب منخفضة!!

سادساً: الاحتياطيات العالمية للذهب

لقد تحدثنا عن احتياطيات الدول من الذهب والموجودة في بنوكها المركزية أو في بنوك غيرها من الدول (خصوصاً في بنوك نيويورك ولندن)، ولكن ما هي كمية هذه الاحتياطيات؟!

إن صندوق النقد الدولي ينشر أرقام احتياطيات الذهب التي تعطى إليه من البنوك المركزية للدول المختلفة. وهذه المعلومات يستعملها "مجلس الذهب العالمي" لنشر تقاريره الدورية الخاصة عنها، وعن احتياطيات الذهب التي لدى الجهات المالية الأخرى، الرسمية منها وغير الرسمية.

إن الكميات المذكورة في الجدول (4) أدناه لاحتياطيات الدول من الذهب، قد تكون موجودة في البنوك المركزية لتلك الدول، أو قد تكون في مكان آخر. والسائد أن البنوك المركزية لا توافق على الإعلان عن مكان تواجد ذهبها، كما أوضحنا في

الصفحات السابقة. لذا قد تكون الأرقام الواردة غير دقيقة في قسم منها، ولكن هي ما أعلن عنه هو من قبل صندوق النقد الدولي، ومجلس الذهب العالمي، بناءً على تصريحات البنوك المركزية للدول نفسها. إضافة لذلك يقدر بأن هناك ما يقارب من (1750) طن من السبائك موجودة في بنوك ومؤسسات القطاع الخاص.

إن هذا الجدول مأخوذ من جدول يتضمن اسم (100) دولة مذكورة في مقالة للويكيبيديا تحت عنوان: "احتياطي الذهب Gold Reserve"، تقول المقالة إن الأرقام المبينة هي بتاريخ كانون الأول 2013.

يلاحظ القارئ أن هناك عموداً آخر يمثل نسبة الذهب إلى مجموع احتياطيات الفوركس الوطنية national forex. واحتياطيات الفوركس الوطنية تشمل الاحتياطيات الأجنبية التي يمكن التبادل التجاري فيها، والتي جاءت كلمة (forex الفوركس) منها: (Foreign – exchange reserve)، وتتضمن الذهب والاحتياطيات النقدية الأجنبية، والحسابات بالذهب، وعملة صندوق النقد الدولي SDRs، والاحتياطيات الموجودة في صندوق النقد الدولي وغيرها.

يتضمن الجدول التالي الدول العشرين الأعلى لاحتياطيات الذهب في العالم:

جدول رقم (4)

التسلسل	الدولة	احتياطيات الذهب بالطن المتري	حصة الذهب في احتياطي فوركس الوطني
1	الولايات المتحدة	8133,5	70%
2	ألمانيا	3387,1	66%
3	صندوق النقد الدولي	2814,0	—
4	إيطاليا	2451,8	65%
5	فرنسا	2435,4	65%

6	الصين	1054,1	%1
7	روسيا	1041,9	%8
8	سويسرا	1040,1	%8
9	اليابان	765,2	%2
10	هولندا	612,5	%51
11	الهند	557,7	%7
12	تركيا	519,7	%15
13	البنك المركزي الأوروبي	502,1	%26
14	تايوان	423,6	%4
15	البرتغال	382,5	%84
16	فنزويلا	367,6	%72
17	العربية السعودية	322,9	%2
18	بريطانيا	310,3	%12
19	لبنان	286,8	%23
20	إسبانيا	281,6	%23

والدول في الجدول (5) التالي هي ضمن (100) دولة في جدول الويكيبيديا، ونضع تسلسلها وفق ما جاء في الجدول الأصلي الذي يتضمن (100) دولة، ونذكرها هنا لأهميتها ومقارنتها مع بقية الدول:

جدول رقم (5)

التسلسل	الدولة	احتياطات الذهب طن	نسبة الذهب للفوركس
27	سنغافورة	127,4	%2
29	جنوب إفريقيا	125,1	%10
34	كوريا الجنوبية	104,4	%1
37	أستراليا	79,9	%6
41	البرازيل	67,0	%1
55	العراق	29,8	%2
57	سوريا	25,8	%6,5
89	كندا	3,2	%0,2

من كل الأرقام السابقة، نجد أن هناك عدم دقة وضبابية في الأرقام، فمثلاً الصين لا تزال تعلن عن القيمة نفسها لاحتياطياتها منذ عام 2009، رغم أنها قامت بشراء الذهب (بالإضافة إلى احتفاظها بإنتاجها العالي) لتعزيز عملتها، وذلك في السنوات (2010 – 2013)، وقيامها ببطء وبصورة غير علنية بالتخلص من احتياطياتها النقدية وعلى رأسها الدولار، سيما وإن الذهب قد انخفض عن سعره الذي وصل إليه في 2011/8/23 والبالغ (1913,5) دولار للأونصة إلى ما يقارب (1300) دولار، وهو سعر يشجع على شراء الذهب لمن يسعى إليه. كما إن احتياطيات الذهب لبعض الدول الصاعدة لا تزال منخفضة رغم قيامها بشراء الذهب في السنوات الأربع الماضية، مثل جنوب إفريقيا والبرازيل وإيران (التي لم تدرج في الجدول).

أما فيما يخص العراق، فإن البنك المركزي العراقي كان قد أعلن (19-3) في 2014/4/3 من أن احتياطياته من الذهب قد بلغت (90) طناً بعد أن كانت (60) طناً،

وذلك خلال الشهرين الماضيين، مقارنة بالرقم الموجود في الجدول والبالغ (29,8) طناً إلى نهاية سنة 2013. كما أعلن وزير المالية العراقي وكالة في مؤتمر وزراء المالية العرب، عن عزم العراق على شراء المزيد من الذهب خلال الشهور المقبلة. علماً إن البنك المركزي كان قد أعلن أيضاً في أواخر كانون الثاني 2014 بأنه سيقوم ببيع السبائك الصغيرة للمواطنين لغرض الادخار ولسحب السيولة النقدية من الأسواق العراقية. ولقد اعتبر الاقتصاديون خطوة البنك المركزي هذه بأنها "جيدة ورائدة"، حيث ذكر نائب المحافظ البنك المركزي السابق الدكتور مظهر محمد صالح: "إن خطوة البنك المركزي ببيع المسكوكات الذهبية للمستثمرين وبقية شرائح المجتمع تعتبر رائدة... وإن استيراد البنك المركزي للذهب سيعزز ثقة المواطن بالذهب المستورد". علماً إن السوق العراقية الحالية تستهلك ما يفوق (50) طناً من الذهب سنوياً، وهو رقم قياسي بالنسبة للعراق.

نلاحظ من الجدول (4) أعلاه بأن الولايات المتحدة تملك أكبر احتياطي للذهب، إذ يصل إلى (8133,5) طناً، ومن المفترض أنه مخزن في خزائن داخل البنك المركزي الأميركي (الاحتياطي الفيدرالي)، كذلك في (فورت نوكس Fort Knox)، وهي الخزينة الأميركية لسبائك الذهب US Bullion Depository at Fort Knox. هو أكثر بـ (2,4) مرة من ثاني دولة في الاحتياطيات وهي ألمانيا. كما يعادل (3,3) مرة لاحتياطيات صندوق النقد الدولي الذي يحتل المركز الثالث. ويعادل (7,7) احتياطيات الصين وهي سادس دولة على سلم احتياطيات الذهب. ولكن هل فعلاً هو كذلك؟. وهنا نجد أن من المناسب أن نورد القصة التالية التي تم تداولها إثر استقالة رئيس صندوق النقد الدولي من منصبه في أيار 2011.

لقد استقال (دومينيك شتراوس) من رئاسة صندوق النقد الدولي، ومقره في واشنطن، لأسباب سياسية متعلقة بترشيحه من قبل الحزب الاشتراكي الفرنسي لرئاسة فرنسا، كي يكون منافساً قوياً في انتخابات 2011 للرئاسة الفرنسية مقابل (ساركوزي) الرئيس الفرنسي اليميني، والمؤيد بشدة لسياسة الولايات المتحدة،

والموجود في السلطة وقتذاك. وكان دومينيك شتراوس يعتبر رئيساً ناجحاً لصندوق النقد الدولي بنظر الكثيرين منذ توليه منصبه في تشرين الأول من عام 2007، وذلك بالمقارنة مع المدراء السابقين له (19-ق).

ولكن ما حدث أثناء مغادرته الولايات المتحدة إلى فرنسا، كمرشح محتمل وقوي للرئاسة الفرنسية القادمة، كان أمراً غريباً جداً. إذ اعتقل في مطار نيويورك بتهمة التحرش الجنسي بعاملة إفريقية تعمل في الفندق نفسه الذي غادره شتراوس، حيث اتهمته هذه المرأة بالاعتداء عليها جنسياً في غرفته. والأغرب من ذلك أن القضاء الأميركي أمر بأن يكون الحبس مشدداً، ولم يوافق على إطلاق سراحه بكفالة عادية إلا بعد أن وصلت قيمتها المليون والربع مليون دولار، على الرغم مما قدمه محاموه من أدلة بأن لتلك العاملة سجل "غير نظيف". وبالنتيجة تمت تبرئته، ولكن بعد أن نالت الفضيحة من سمعته كثيراً. وبغض النظر عن صحة "الفضيحة" من عدمها، وعن شخصية شتراوس، وهل فعلاً كان سيصبح قائداً لفرنسا أفضل من "أولاند" الذي رشحه الحزب الاشتراكي للانتخابات، (بعد فضيحة شتراوس)، وفاز على ساركوزي، وأثبت أنه أكثر من ساركوزي طاعة وولاءاً للولايات المتحدة، وأن دوره في مآسي "الربيع العربي" في ليبيا وسوريا أفصح برهان على أن أولاند "ملكي أكثر من الملك". بغض النظر عن ذلك كله فقد أظهرت المقالات " والتسريبات" في الصحف ومحطات التلفزة والمواقع الإلكترونية – ولكن على نطاق ضيق وعلى "خجل واستحياء"، وتم إنهاؤها بصورة سريعة، لأنها تخص أهم الأسرار الأميركية والعالمية أيضاً – القصة التالية التي وردت في مقال لنائب رئيس حزب الوفد المصري (19-س) والتي تقول:

"إن تقريراً جديداً قدم إلى بوتين رئيس وزراء روسيا من إدارة الأمن الاتحادية الروسية يقول بأن شتراوس الرئيس السابق لصندوق النقد الدولي والذي قبضت عليه السلطات الأميركية في 14 أيار واتهمته بجريمة التحرش الجنسي، أنه اكتشف أن كل الذهب الذي كانت تحتفظ به الحكومة الأميركية قد اختفى... ". وطبقاً لهذا التقرير

فإن شتراوس كان قد أصبح في غاية القلق في أوائل أيار عندما بدأت أميركا في التباطؤ في تنفيذ التزاماتها بتسليم صندوق النقد الدولي (1913) طناً من الذهب طبقاً لاتفاقها مع الصندوق في عام 1978، والتي كان الصندوق يبيعها لتمويله ما يسمى بحقوق السحب الخاصة وهي البديل لما يسمى العملات الاحتياطية (والتي سبق أن تحدثنا عنها في معرض حديثنا عن بريتون وودز). ويضيف التقرير أنه عندما واجه شتراوس الأميركيين الرسميين المحيطين بأوباما بذلك، اتصلت به عناصر معينة من المخابرات الأميركية وزودته بأدلة قاطعة بأن كل الذهب المفروض وجوده في فورت فوكس قد اختفى. وعندما تلقى الرجل هذه الأدلة رتب على الفور لمغادرة أميركا إلى باريس... ولكن المخابرات الفرنسية اتصلت به سراً وحذرت من أن أميركا ستحاول القبض عليه. فذهب فوراً إلى مطار نيويورك وترك هاتفه المحمول كنصيحة من المخابرات الفرنسية حتى لا تعرف الشرطة الأميركية مكانه بدقة... ولكن عندما ركب شتراوس الطائرة ارتكب خطأ قاتلاً، إذ اتصل بفندقه في نيويورك من هاتف الطائرة وطلب إرسال هاتفه المحمول إلى مقر إقامته في فرنسا، فتمكنت الشرطة الأميركية من تعقبه واعتقاله. وخلال الأسبوعين التاليين اتصل شتراوس بصديقه المقرب المصرفي المصري الكبير (محمد عبد السلام عمر) وترجاه للحصول من المخابرات الأميركية على الأدلة التي قدمها له عميلها، وفجأة تم إعلام محمد عبد السلام عمر من قبل الشرطة الأميركية بأنه متهم بقضية تحرش جنسي بعاملة في فندق أميركي لوكس. وذكر التقرير الروسي أن هذا الاتهام لا يمكن تصديقه لأن محمد عبد السلام عمر يبلغ من العمر (74) عاماً ومسلم شديد التدين.

وفي حركة مذهشة أذهلت الكثيرين في موسكو والعالم قام بوتين بعد قراءة التقرير السري بالأمر بنشر جزء كبير منه على الموقع الرسمي للحكومة الروسية، وذكر فيه أن رئيس صندوق النقد الدولي السابق كان ضحية مؤامرة أميركية. وأضاف بوتين أن من الصعب عليه تقديم الدوافع السياسية لهذه المؤامرة الأميركية، ولكنه لا يصدق أن الاتهام الأميركي لشتراوس كان صحيحاً.

إن الشكوك في وجود الذهب الأميركي في فورت نوكس ليس بالأمر الجديد، إذ إن الأمر نفسه كان قد أثاره عضو الكونغرس الأميركي الشهير رون بول (وهو أحد مرشحي الرئاسة الأميركية في 2012)، حيث كان يردد شكوكه بأن الحكومة الأميركية قد كذبت بشأن الاحتياطي الأميركي للذهب الموجود في فورت نوكس، وكان شديد القلق بشأن إخفاء الحكومة الأميركية للحقيقة الخاصة باحتياطي الذهب، فقدم مشروع قانون بشأنه في عام 2010 لإرغام الحكومة الأميركية على إحصاء الذهب وعده، ولكن إدارة أوباما، وبالتعاون مع قادة الحزبين الديمقراطي والجمهوري تمكنوا من إسقاط المشروع في الكونغرس. وعندما سأل الصحفيون رون بول إذا كان يعتقد أنه لا توجد أية سبائك في فورت نوكس، أجاب بكل صراحة: "أعتقد أن هذا محتمل". ومن المهم أيضاً أن رون بول طلب، وبعد إلقاء القبض على شتراوس بثلاثة أيام (أي قبل أن ينشر تقرير المخابرات الروسية)، من الحكومة الأميركية بيع احتياطياتها من الذهب قائلاً: "إنه نظراً لارتفاع الذهب الآن والمشاكل الهائلة التي سببتها مديونيتها فإن علينا بيع الذهب والتخلص من ديوننا".

وتستمر "قصة" نائب رئيس حزب الوفد المصري^(19-س) لتقول: بأنه خرجت تقارير كثيرة "مريبة" من أميركا في السنوات الأخيرة تقول: إنه ليس هناك ذهباً لبيعه. ففي عام 2009 نشر التقرير التالي على موقع [viewzone.com news site](http://viewzone.com/news/site) في تشرين الأول 2009، حيث طلب الصينيون شحنة من السبائك الذهبية، والعادة المتبعة هي تبادل الذهب بين الدول لدفع الديون وتسوية الميزان التجاري. وإن معظم الذهب يتم تبادله وتخزينه في خزائن تحت رقابة تنظيم خاص مقره لندن هو "اتحاد سوق الذهب اللندني". وعندما وصلت الشحنة المذكورة، طلبت الحكومة الصينية عمل اختبارات عليها للتأكد من نقاوة الذهب وسلامة وزنه. وعادة تجرى الاختبارات عن طريق عمل خروم رفيعة في سبائك الذهب وأخذ عينات وتحليلها. ولقد تلقى الصينيون صدمة كبيرة عندما تبين لهم بأن السبائك مغشوشة وهي عبارة عن معدن (التنكستن) مغلف بقشرة من الذهب، والأغرب من ذلك فقد كانت السبائك مرقمة

أرقاماً متسلسلة أعطيت لها في أميركا وكانت في مخازن فورت نوكس لسنين طويلة. وكان حجم هذه الشحنة حوالي (5700) سبيكة وزن كل واحدة منها (400) أونصة (حوالي 12,44 كيلو غرام)، أي ما يعادل مجموعه (71) طناً من الذهب!!

وفيما يتعلق بالذهب المعلن عنه لصندوق النقد الدولي، والبالغ – كما في الجداول – لكمية تصل إلى (2814) طناً حتى نهاية 2013، فإن الذهب الذي كان لدى الصندوق لغاية حزيران 2009 قد بلغ (3217) طناً^(19-ج)، وهو رقم ثابت لسنوات عديدة تسبق هذا التاريخ. وفي الربع الثالث من سنة 2009 أعلن الصندوق أنه سيبيع ثمن الذهب الذي لديه، أي حوالي (403) طناً. وأعلن بعد ذلك أنه باع (200) طن إلى الهند، و(10) أطنان لكل من سريلانكا وبنغلاديش.

ما يجلب النظر أن صندوق النقد الدولي يسجل في حساباته ولحد الآن سعراً للذهب أقل بكثير جداً من سعر السوق، فالذهب في حساباته هو بسعر (47) دولار/ الأونصة!! وهناك مقاومة شديدة من الصندوق لإعادة تقييم سعر الذهب، وتشاركه في ذلك كندا.

لقد اقترح الملياردير المعروف جورج سوروس في 2010، حلاً قال عنه: "إنه حل بسيط وغير مكلف لأية جهة دولية، وذلك لإنهاء أزمة الديون للدول الفقيرة".

واقترح أن يعيد صندوق النقد الدولي تقييم الذهب الموجود لديه حسابياً، وبدون أن يبيعه، والفرق في الحساب يستعمل لإسقاط جمع ديون الدول الفقيرة!! طبعاً لم يأخذ أحد بهذا الاقتراح. ومما تجدر الإشارة إليه أن سوروس يعد أحد أغنى أغنياء العالم، وهو أميركي من أصل هنغاري، جمع ثروته من المضاربات. وهو الذي يطلق عليه "الرجل الذي حطم بنك إنكلترا – البنك المركزي البريطاني – The man who broke the Bank of England"، وذلك في يوم 1992/9/16، الذي أطلق عليه رجال المال اسم "الأربعاء الأسود". حيث قام بالمضاربة على الباوند البريطاني وباع سوروس (10) مليارات باوند بريطاني، فانهار الباوند بعد ذلك وربح سوروس مبالغ طائلة قدرت بمليار دولار. علماً إنه وبعد أن جمع هذه الثروة الهائلة، أصبح من أشد

المعارضين للعولمة الرأسمالية المنفلتة، مكرراً: أن أي اقتصاد يمكن لشخص واحد أن يحطمه هو اقتصاد خاطئ من أساسه. وله حالياً عدد كبير من المؤسسات الخيرية، ويساهم كثيراً في إعانة المعاهد العاملة ضد العولمة، وكان من أشد معارضي بوش الابن.

سابعاً: معيار الذهب The Gold Standard

لقد لعب الذهب دائماً دوراً مهماً في النظام النقدي، سواء على نطاق دولة معينة أو على النطاق الدولي بشكل عام. إذ تم تداول النقود الذهبية في دول وإمبراطوريات قديمة وحديثة وإلى بدايات القرن العشرين. كذلك بقيت النقود الذهبية تصدر في بعض الدول إلى الوقت الحاضر لأغراض الادخار والاستثمار، وكما أوضحنا في الصفحات السابقة. وحتى بعد إدخال العملات الورقية، فإنها لم تكن تصدر بطريقة لا مسؤولية، وإنما تحت إجازة خاصة من البنوك المركزية، أو السلطة التنفيذية بقيود من السلطات التشريعية، ولهذا فهي عملات ورقية مجازة fiat currency. وفي بدايات صدور العملات الورقية، كانت قيمتها مستمدة من اعتمادها على الذهب، وإمكانية تبديلها بالنقود الذهبية. من الواضح أن هذا الأمر المتعلق بقيمة النقود الورقية يتعرض إلى انتكاسات في أوقات الحروب والأزمات الكبيرة.

ففي سبعينيات القرن التاسع عشر، كان الكثير من دول العالم تعتمد على ما يسمى (معيار الذهب gold standard) في إصدار عملاتها الورقية، واستمروا على هذا النظام إلى بداية الحرب العالمية الأولى في سنة 1914. ولم يكن هناك في فترة معيار الذهب محددات على استيراد وتصدير الذهب، كما وإن حركة العملات الورقية كانت أيضاً غير محددة طالما كانت هذه العملات مشمولة بنظام هذا المعيار. إن بداية هذا النظام كانت في الإمبراطورية البريطانية، فقد شملت بريطانيا ومستعمراتها التي لا تغرب عنها الشمس!!، وكان ذلك في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وتبعته البرتغال ومستعمراتها في سنة 1854. واعتمدت دول أخرى الفضة كمعيار

لعملتها، أو تستعمل كلاً من الذهب والفضة لهذا الغرض. وفي سنة 1871 اعتمدت ألمانيا الموحدة حديثاً، إذ كانت مقاطعات عديدة أهمها بروسيا، معيار الذهب مستفيدة من التعويضات التي دفعتها فرنسا لها، إثر انتصار بروسيا في الحرب الفرنسية – البروسية. إن ما جذب ألمانيا لهذا النظام هو نجاح بريطانيا في استقرار اقتصادها وازدهاره، واحد أسباب النجاح البريطاني هذا هو استخدامها لنظام معيار الذهب، ولهذا أرادت ألمانيا الاقتداء ببريطانيا، ومحاولة الوصول إلى مركز النشاط المالي البريطاني، والذي يقع في لندن.

وبحلول بداية القرن العشرين كانت معظم الدول المعروفة تعتمد هذا المقياس، عدا الصين وبعض أقطار أميركا الوسطى إذا كانت تعتمد على الفضة ومقياسها في إصدار عملاتها. وأصبح ينظر إلى نظام معيار الذهب على إنه النظام العالمي للتجارة العالمية ولتقييم عملات مختلف الدول.

ولكن ما هو هذا النظام؟

أهم ما في نظام معيار الذهب، هو ارتباط النقد الورقي المتداول بكمية محددة من الذهب، وإمكانية تحويله إلى ذهب بتلك الكمية في وقت التحويل. وبسبب ارتباط العملة الورقية بالذهب الموجود فعلاً في البنوك المركزية، يتم تحديد كمية هذه العملة التي تطرح للتداول بالسوق تحديداً كاملاً معتمدة على كمية الذهب الموجودة في البنوك المركزية لتغطيتها. كل دولة تستخدم هذا النظام، فإنها تحدد بقانون الحد الأدنى من الذهب المعادل لعملتها الورقية. ولهذا يمكن أن يتحرك الذهب من دولة إلى أخرى لتعزيز الميزان التجاري، فالتى لديها فائض في الميزان التجاري يتحرك الذهب نحوها، والتي لديها عجز في الميزان التجاري يتحرك الذهب منها. وبهذا، من الناحية النظرية، يعادل الميزان التجاري نفسه. حيث إن الدول التي لديها عجز تجاري مثلاً، يخرج الذهب منها وتقل كميته الموجودة في البنوك المركزية لتلك الدول، ولهذا يضطر البنك المركزي أن يسحب العملة الورقية من الأسواق لكي يصبح المتداول منها يساوي الذهب المتبقي في البنوك المركزية. وبهذا وبسبب عدم

وجود السيولة النقدية في السوق، تقل الأسعار في هذه الدول، ويصبح لها موضع تنافسي أفضل سواء بالنسبة للبضائع المستهلكة في أسواقها أو المصدرة منها إلى الخارج، فتقل وارداتها وتزداد صادراتها. ويحدث العكس في البلدان التي لديها فائض تجاري.

لقد ذكرنا أن هذا التوازن هو أمر نظري، فهو من الناحية العملية أكثر تعقيداً، ويحتاج إلى تدخلات أخرى للإسراع من تحقيقه، لهذا نجد تدخل البنوك المركزية للعمل على تسريعه. فهي تتحكم بسعر الفائدة التي تعطيها البنوك التجارية والمؤسسات المالية. فعندما ترى نقوداً كثيرة في التداول، مما يؤدي إلى زيادة التضخم، فإنها تزيد من سعر الفائدة، الأمر الذي يعني تقليص القروض من البنوك وكذلك زيادة الإيداعات من المؤسسات الأفراد، وبذلك تقلص السيولة الموجودة في التداول، وتقل الأسعار وتحسن إمكانية المنافسة التجارية. إضافة إلى ذلك فإن زيادة سعر الفائدة تجلب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج إلى الداخل، وتقليل الفائدة يعمل العكس. وقد يعمل هذا التوجه – أي زيادة الفائدة – باتجاه معاكس لما هو مطلوب في تقليل الإنفاق، إلا إذا تم التأكد والعمل على أن يكون تدفق رؤوس الأموال الأجنبية هو للدخار وليس لزيادة الإنفاق.

ويستعمل في نظام الذهب تعبير ما يسمى بـ (قواعد اللعبة the rules of the game) وكان أول من استعمل هذا التعبير في العشرينيات من القرن الماضي هو كينز Keynes، وزير المالية البريطانية في محادثات بريتون وودز في 1945. إن "قواعد اللعبة" ليست ضوابط محددة أو تعليمات مكتوبة أو اتفاقيات معقدة، وإنما هي مبادئ يتوقع أن تسير عليها البنوك والحكومات التي تريد إنجاح معيار الذهب. و"قواعد اللعبة" تتضمن تحديد سعر ثابت للذهب، مع حرية كاملة لتبادل الذهب بالعملة الورقية المحلية، والسماح بحرية تجارة الذهب تصديراً واستيراداً. كذلك يتوقع من البنوك المركزية باتخاذ الخطوات المطلوبة ليسير النظام بصورة سهلة سريعة. من المقبول – بل من المتوقع – تجميد معيار الذهب "موقتاً" في

الآزمات الحادة مثل الحروب، ولكن من اللازم والمطلوب أيضاً إرجاع النظام إلى العمل به بعد انتهاء الأزمة وبالسّعة اللازمة وبأسعار الذهب السابقة نفسها.

لم يتم العمل بطبيعة الحال بجميع شروط "قواعد اللعبة" هذه وبجميع بنودها من قبل البنوك المركزية، مع محاولتها الالتفاف حول بعض البنود. فمثلاً في كثير من الأحيان، ولتجنب تأثر قيمة أو كمية العملة المحلية، أو على تقليل هذا التأثير، تتدخل البنوك المركزية، عند تحرك الذهب إلى داخل أو إلى خارج القطر للأسباب التي ذكرناها أعلاه، وتقوم بشراء أو بيع موجودات وأصول محلية لتوفير أو سحب العملة المحلية لمجارات كمية الذهب الموجودة فعلاً في هذه البنوك المركزية. كذلك تقوم البنوك المركزية بتقليل الحركة في الذهب بالتلاعب بما يسمى (نقاط الذهب gold points). ونقاط الذهب هذه هي الفرق في السعر الذي يمكن من خلاله شراء الذهب من السوق المحلي أو من البنك المركزي والسعر الذي يمكن أن يباع به الذهب في خارج القطر. والفرق هذا هو كلفة التصدير، والتي تتضمن كلف تمويل شراء الذهب وتأمينه ونقله إلى الخارج، مع الربح. حيث إن البنوك المركزية يمكنها "التلاعب" في نقاط الذهب هذه، وذلك بزيادة أو تقليل هامش الربح حسب الحاجة، ويتم ذلك بزيادة كلف التمويل أو تقليلها بتقليل أو زيادة سعر الفائدة، للمبالغ المفترضة لتمويل شراء الذهب. أو في بعض الأحيان يتمتع البنك المركزي نهائياً عن بيع الذهب، إن ارتأى أن من مصلحة البلد أن لا يغادره الذهب الموجود فيه. وكذلك يمكن تبديل مكان استلام الذهب الذي يتم شراؤه من البنوك المركزية، وبذا "يتلاعب" بمخاطر نقله، وتصعيب الأمر على المشتري.

إن فوائد نظام معيار الذهب كانت واضحة جداً في تطور الاقتصاد العالمي والنظام الرأسمالي والثورة الصناعية (حيث أن المؤرخين يعتبرون هذه الثورة بين السنوات 1760 – 1840)، مع ما صاحب ذلك من أبشع استغلال للمستعمرات التي كانت تغطي غالبية الكرة الأرضية. وتعتبر فترة سيادة هذا النظام من أفضل فترات النهوض الاقتصادي العالمي، إن لم تكن أفضلها وأكثرها استقراراً. فهو الذي وضع

البيئة الملائمة للتطورات الاقتصادية عبر عصر الفوضى الذي ساد أوروبا أثناء الحروب البونابرتية، علماً إن أفكار الثورة الفرنسية كانت في الوقت نفسه دافعاً كبيراً لتوحيد دول أوروبا مثل ألمانيا أو إيطاليا، وفي تسريع الثورة الصناعية.

لقد عمل نظام معيار الذهب على استقرار الأسعار بعد أن بانث الثقة بقيمة العملة واستقرارها. لقد حدثت انخفاضات وارتفاعات في الأسعار ولكن بنسبة قليلة، ولم تكن في كل الأحوال تغيرات فجائية وإنما على مدى فترات طويلة مما أعطى استقراراً للسوق. في الوقت نفسه كانت هناك حركة كبيرة عبر الحدود لم يسبق لها مثيل في التاريخ للاستثمارات، وذلك لوجود ثقة عالية بأن سعر تبادل العملات هو سعر ثابت، إضافة إلى ثبات سعر الذهب واستقرار الاقتصاد. إن تطور أستراليا، ونيوزلندة، وجنوب إفريقيا، والأهم الغرب الأميركي كان نتيجة مباشرة لوجود نظام معيار الذهب. لقد تدفقت أموال هائلة إلى المستوطنات الجديدة التي سكنها المهاجرون الأوروبيون البيض التي كانت قد شيدت في هذه الدول، وذلك في القرن التاسع عشر. وتقدر هذه الاستثمارات بأكثر مما تم من تحرك للأموال في كل فترة القرن العشرين (أخذين أسعار العملات والقوة الشرائية لها في ذلك الوقت بنظر الاعتبار).

وللمقارنة بما حدث في الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، حيث قامت الدول الغربية بتحويل استثماراتها إلى آسيا، إلى دول النمر الآسيوية، والتي سنتحدث عنها بتفصيلات أكثر عند الحديث عن "الليبرالية الجديدة"، وكانت مبالغ الاستثمارات عالية جداً أيضاً، وفق سياسة "الباب المفتوح على مصراعيه"!!، ولكن كان هناك فارق كبير بين الحالتين، بسبب عدم وجود نظام معيار الذهب، وسيادة "العولمة الجامحة" في الحالة الثانية. عند حدوث الأزمة الآسيوية في 1997 - 1998، تحركت الأموال راجعة بالاتجاه الخاطئ، حيث تحركت من الدول الآسيوية "الصاعدة" إلى الدول الصناعية المتقدمة (أي الدول الغربية)، صاحبة معها الاستثمارات الموجودة أصلاً في هذه البلدان، ومؤدية إلى انخفاض العملات المحلية انخفاضاً كبيراً نتيجة عدم وجود معيار الذهب و"إفلاس" قسم من هذه الدول. وإن

الدولة الوحيدة من "النمور الآسيوية" التي استطاعت الصمود النسبي هي ماليزيا بقيادة (مهاتير محمد)، الذي استطاع إقناع البرلمان أثناء الأزمة بإصدار قوانين تحدد بشدة خروج رؤوس الأموال الأجنبية، وتبقي مؤقتاً على سعر العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية. ولهذا تعتبر أميركا مهاتير محمد عدوها الرئيسي في آسيا، واعتبرت قوانينه "خرقاً لحرمة الليبرالية الجديدة/العولمة".

من الجانب الآخر يرى العديد من الاقتصاديين أن هناك مآخذ كبيرة على نظام معيار الذهب، وأهمها أن هذا النظام لا يسمح لواضعي السياسة النقدية "بتحفيز الاقتصاد" وذلك من خلال إصدار ما يسمى "الحوافز المالية monetary stimulus"، أي إصدار (طبع) عملات ورقية تعتبر ديناً على الحكومة لهذه العملات، كما حدث في غالبية الدول الرأسمالية في الأزمة المالية الحالية، والتي زادت من ديون هذه الدول، ولكن حلت الكثير من مشاكلهم الآتية. وهنا لا يمكن المقارنة مع ما حدث في العراق زمن الحصار الاقتصادي الظالم عليه، حين قامت الحكومة العراقية بطبع الدينار العراقي بمطابع محلية دون أية قيود أو أنظمة أو رقابة على كميات النقد الصادرة، والتي أوصلت الدينار العراقي بالنتيجة إلى الحضيض.

ومن الآخذ على هذا النظام إن ربط قيمة العملة الورقية بالذهب، يعني عدم إمكانية إصدارها إلا بوجود الكميات المعادلة لها من الذهب في البنوك المركزية. وفي الوقت الحاضر، وحتى اعتباراً من ثلاثينيات القرن العشرين، لم تكن هناك كميات كافية من الذهب لتغطية السيولة النقدية العالمية المطلوبة، بالإضافة إلى عدم العثور على مناجم جديدة مهمة للذهب، وهو الأمر الذي أسقط اتفاقيات بريتون وودز أصلاً. إن نظام معيار الذهب، يعني أن خلق العملات الورقية لا يتم إلا بوجود الذهب الكافي لها في البنوك المركزية بصورة دائمة ومستمرة.

إن عدم العثور على مناجم جديدة كافية للذهب، كان أحد الأسباب المهمة وراء انتهاء نظام معيار الذهب. إذ إن اكتشافات كاليفورنيا وأستراليا للذهب في أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر زادت من إنتاج وتوفير الذهب. ولكن هذا الأمر

انخفض في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، ولولا اكتشافات الذهب الكبيرة في جنوب إفريقيا في تسعينيات ذلك القرن لكانت هناك مشكلة في استمرار هذا النظام إلى الحرب العالمية الأولى. علماً إن طرق تحسين إنتاج واستخلاص وتنقية الذهب في تلك الفترة وبعدها ساعدت في الحصول على كميات أكبر من الذهب.

لقد انتهى معيار الذهب عند اندلاع الحرب العالمية الأولى في سنة 1914، وعادت الدول إلى "طبع" النقود الورقية دون غطاء للذهب، وذلك لتمويل الحروب وديمومتها، وبعدها لإعادة إعمار ما دمرته الحرب. وبقيت الولايات المتحدة وحدها تعمل بمعيار الذهب أثناء تلك الحرب، وذلك لأنها لم تكنو بنيرانها. لقد أرادت جميع الدول أن ترجع إلى نظام معيار الذهب بعد انتهاء الحرب، ولكن لم يكن هناك ذهب كاف لتحقيق رغبة هذه الدول. لقد رجعت بريطانيا إلى النظام، وبسعر الذهب الذي كان سائداً قبل الحرب، مما أدى إلى تقليل منافستها التجارية في العالم، فالإسترليني (المغطى بالذهب حسب قواعد اللعبة) كان عملة قوية جداً وقيمتها الحقيقية أعلى بكثير من قيمته الاسمية، وأدى الأمر إلى هروب الإسترليني إلى خارج بريطانيا ومستعمراتها، واضطرت بريطانيا بعد ذلك إلى التخلي عنه جزئياً في سنة 1931، ثم تركه تماماً مع الكساد العظيم. أما فرنسا فقد عادت إلى النظام ولكن بسعر أعلى للذهب لما كان عليه قبل الحرب (أي لم تأخذ بقواعد اللعبة)!! إن الولايات المتحدة بقيت في نظام معيار الذهب أثناء الحرب ولم تبدل سعر عملتها، وأبقت على سعر الذهب أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها إلى سنة 1933 وحتى مجئ فرانكلين روزفلت إلى رئاسة الجمهورية للولايات المتحدة في ولايته الأولى. وكان أول إجراء اتخذه في سنة 1933، هو الابتعاد عن سعر الذهب المحدد بالدولار في ذلك الوقت، والذي كان (20,64) دولار للأونصة، وبدأ برفع سعر الذهب تدريجياً حتى أوصله إلى سعر جديد قدره (35) دولار/الأونصة في أوائل 1934، واستمر إلى اتفاقيات بريتون وودز في نهاية الحرب العالمية الثانية ثم استمر إلى 1971، وكما أوضحنا سابقاً.

إن السؤال الذي يطرح نفسه دائماً، هو لماذا لا نرجع إلى معيار الذهب، الذي يؤدي إلى استقرار العملة، وحل مشكلة التضخم، وبالتالي حل جزء كبير من الأزمات المالية والاقتصادية، وهو مطلب ودعوة عدد كبير من الاقتصاديين. لقد أجبنا على هذا التساؤل من خلال ملاحظتنا السابقة حول الطلب على الذهب. إذ من غير وجود كميات كافية من الذهب لا يمكن الرجوع إلى نظام قياس الذهب. وفي حالة الاعتماد على الكميات المتوفرة حالياً في البنوك المركزية وفي احتياطات الدول للذهب، وكذلك في إمكانية زيادة إنتاج الذهب من المناجم الموجودة حالياً، وهي زيادة طفيفة لا تتجاوز (1 - 2%) سنوياً، عند ذاك يطرح السؤال نفسه مجدداً، ما هو سعر الذهب الذي سيتم اعتماده؟، والذي ستعود له الدول التي سوف تعتمد معيار الذهب. هل ستعتمد السعر الحالي؟ وفي واقع الأمر ما هو السعر الحالي؟. كما وإن الذهب المتوفر لا يكفي أبداً لتغطية العملات باعتماد السعر الحالي للذهب، لذا فإن هذا الحل أمر لا يمكن القبول به أو بالأحرى حل غير عملي. ولهذا السبب وفي حال اعتماد السعر الحالي للذهب، ستكون هناك عقبات حول تحديد قيمة العملة الورقية، وسيؤدي ذلك بالتأكيد إلى قيام الجميع بتحويل عملاتهم الورقية إلى ذهب، والذي يعني أن الذهب سيتم سحبه من البنوك المركزية، وستنتهي احتياطات الذهب الموجود بسرعة متوجهة نحو خزائن المستثمرين الكبار (دولاً أو مؤسسات خاصة)، وبالنتيجة يسقط النظام في خلال فترة وجيزة. وهناك من يطرح بأن يؤخذ بسعر للذهب أعلى بكثير من السعر الحالي لإمكانية تغطية جميع العملات الرئيسية الموجودة بالتداول (وعلى رأسها الدولار). وعلى افتراض إمكانية حصول اتفاق على مثل هذا سعر في الوقت الحاضر، رغم تضارب المصالح، ولكن النتيجة ستكون كارثة اقتصادية على نطاق العالم. إذ ستتضاعف ثروات الدول التي لديها احتياطات عالية من الذهب، وهي بطبيعة الحال الدول الغنية، وكذلك ستتضاعف ثروة الدول المنتجة للذهب، وستفتقر الدول التي ليس لديها احتياطات للذهب وهي على العموم فقيرة أصلاً. وهنا سيطرح السؤال الآتي: وماذا يهم الولايات المتحدة والدول الغربية من

أن تزداد الدول الفقيرة فقراً، سيما وإن الدول الغربية قامت بإفقار بعض الدول سابقاً، بدءاً من العهود الاستعمارية إلى الوقت الحاضر، مروراً وبالأساس بعهد العولمة الاقتصادية. فلقد قامت مؤسسات الليبرالية الجديدة (بمؤسساتها ودولها الحامية لها)، بإفقار وإفلاس وإنهاء اقتصاد دول عديدة جداً في العالم ومنذ أواخر سبعينيات القرن الماضي. ولكن الوضع الدولي الحالي له خصوصياته الجديدة، الأمر الذي يمنع من تحقيق الإجماع على قرار اقتصادي مهم جداً مثل "اعتماد سعر مرتفع جداً للذهب"، من أجل تطبيق نظام معيار الذهب.

في عهد القطبين، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، كان للولايات المتحدة الهيمنة الكاملة (عسكرياً واقتصادياً وسياسياً) على العالم الرأسمالي "الحر"، وبرضى هذا العالم "خوفاً" من الشيوعية والاشتراكية، رغم التناقضات التجارية والنقدية بين هذه الدول. ثم جاءت مرحلة "التفرد" الأميركي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في السنوات العشر الأخير من القرن العشرين إلى النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث ازدهرت نظريات المحافظين الجدد في مسألة "القرن الأميركي" على أساس أن القرن الحادي والعشرين سيكون عهد الهيمنة الأميركية الكاملة، والترويج لنظرية "نهاية التاريخ"، التي تزعم بأن التاريخ انتهى بالسيطرة النهائية لأفكار الاقتصادية الليبرالية الجديدة/العولمة/الرأسمالية المنفلتة. وسقطت جميع هذه الأفكار في الأزمة المالية الحالية والتي بدأت منذ الربع الأخير من سنة 2008، وكشفت بوضوح أن رأسمالية الولايات المتحدة والدول الغربية ليست بهذه القوة والنجاح والهيمنة، كما أئبعت من جديد بواحد تعددية الأقطاب في إدارة العالم. فهناك الصين التي أصبحت ثاني اقتصاد في العالم، وظهر تجمع (بركس الاقتصادي BRICS: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا)، كما عادت روسيا إلى الظهور كدولة قوية من جديد. وفي مثل هذه الظروف لا تستطيع أميركا ودول حلف الأطلسي أن تعمل ما تشاء. لننتذكر الآن فترة القطبين، الأميركي والاتحاد السوفيتي، حيث كان للدول "الصغيرة" حرية للحركة والنهوض

والتححرر، وهو ما يمكن أن يحدث بصورة طبيعية بوجود أكثر من قطب. وعندما سقط الاتحاد السوفيتي وانفردت أميركا بمعية الدول الاستعمارية القديمة، دارت أعداد كبيرة من الحروب الأهلية، والحركات الانفصالية، وحروب الإبادة الجماعية، والحروب العرقية بما لم يحدث مثلها في التاريخ. وفي الوقت نفسه وفي أثناء اهتمام أميركا والغرب بتقسيم الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، وخلق النزعات الانفصالية في أوروبا الشرقية، ومحاولة ذلك في الصين نفسها، وهي الفترة نفسها التي اهتمت فيها أميركا بالشرق الأوسط لاحتلال العراق وتقسيمه ونشر مفاهيم المحاصصة وتشويه الديمقراطية فيه، وكذلك في وقت تركيزها على أفغانستان وإيران وباكستان، في هذا الوقت انتهزت الحركات الوطنية واليسارية في أميركا اللاتينية وخصوصاً في دولها الكبرى مثل البرازيل والأرجنتين وفنزويلا وتشيلي، وكذلك في عدد من الدول الصغيرة الفرصة في الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات، وفي "غفلة" من الولايات المتحدة.

بدأت الآن مرحلة جديدة في التاريخ العالمي، وعلى الدول الصغيرة والحركات الوطنية الاستفادة منها، إذ يمكنها أن تخرج الآن إلى العالم وتبني اقتصادها ومجتمعها، وأن تتجنب مشاكلها، وذلك في تجنب التحالف والسير مع الولايات المتحدة، وفي تجنب الأخذ بنظام "الاقتصاد الحر" المنفلت الذي سيؤدي حتماً إلى خراب هذه الدول الصغيرة كما حدث في السابق.

مع عدم إمكانية العودة إلى نظام معيار الذهب بزيادة أسعار الذهب، فإن أميركا والدول الغربية تحاول كبح جماح صعود أسعار الذهب، لأن هذا الأمر سوف يضعف الدولار، لذا فإن الأمر غير مطروح أصلاً من الدول الغربية الصناعية الرئيسية وعلى رأسها الولايات المتحدة. إضافة لذلك – وكما ذكرنا – بأن هناك شكوك بأن الولايات المتحدة لديها مثل هذه الكمية الهائلة من الذهب حالياً. وفي الوقت نفسه تعمل الدول الصاعدة، والدول الصغيرة في الوقت الحاضر على زيادة

احتياطياتها من الذهب، فهو غطاء جيد لعملتها لحين الوصول إلى صيغة للنظام النقدي العالمي، وهو أمر مشكوك فيه في المستقبل المنظور.

إن الذهب ككل المعادن الثمينة يمكن أن يستخدم كحماية للثروة ضد احتمالات التضخم النقدي، وكذلك لمنع تقليل قيمة العملات أو تخفيف هذا الخطر. وفي الوقت الحاضر فإن جميع عملات الدول الرأسمالية الرئيسية (وعلى رأسها الدولار)، هي تحت ضغوط كبيرة بسبب العجز المستمر في ميزانيات هذه الدول، سواء أكان ذلك في الموازنات العامة أم في الميزان التجاري. وكلما ازداد ضخ النقود إلى الاقتصاد، على شكل عملات ورقية بدون غطاء، لبعث الحيوية فيه فإن هذه العملات ستكون أقل قيمة وسيزداد الدين الحكومي. وإن رجوع المستثمرين إلى شراء السندات الحكومية، أو شراء العقار، لا يفيد في تعويض فرق أسعار العملات المنخفضة نتيجة التضخم، لذا يلجأ المستثمرون إلى شراء الذهب أو الفضة أو البضائع الثمينة الأخرى للحفاظ على الثروة. وإن اللجوء إلى الذهب هو الأمر الغالب، لأن خزن البضائع الأخرى مسألة معقدة، والذهب ثمين وأثبت في بقاء قيمته عبر الزمن.

وكمثال واضح على الإقبال على شراء الذهب، هو ما حدث في سبعينيات القرن الماضي، إذ كان الاقتصاد الرأسمالي في فترة اقتصادية غريبة، ففي الوقت الذي كان النمو الاقتصادي بطيء جداً، أو في حالة عدم نمو أصلاً، كأن التضخم على أشده، وهذه الحالة تسمى (التضخم الركودي stagflation). أقبل المستثمرون إقبالاً شديداً على شراء الذهب والفضة والمعادن الثمينة، حيث وصل سعر الذهب رقماً قياسياً قدره (850) دولار/الأونصة في كانون الثاني 1980 (والذي يعادل سعر 2420 دولار/الأونصة بالقيمة الشرائية للدولار في نهاية 2013)، وانتهى الأمر بفقاعة اقتصادية للذهب، إذ هبطت أسعاره وأسعار المعادن الثمينة الأخرى معه بسرعة بعد ذلك. وفي الوقت نفسه وبرغم انفجار هذه الفقاعة، توصل الكثير من المستثمرين والخبراء الاقتصاديين إلى قناعة بأن الذهب يمثل ضماناً أكيداً للاستثمارات.

إضافة لذلك فإن الاتجاه العام لدى الناس، هو تحويل أموالهم إلى ذهب ليتم خزنه لأيام العوز أو الأزمات في ظروف الحروب والطوارئ الوطنية، والظروف الاقتصادية الصعبة جداً، وفي ظروف التضخم العالي وهبوط العملة هبوطاً سريعاً، وهذا الأمر مشابه لتحويل العملة العراقية إلى الدولار (أو الذهب) في فترة ما قبل انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، وما بعد غزو العراق للكويت، وما تلاها من سنين الحصار الاقتصادي. ولقد حدث هذا الأمر في الولايات المتحدة نفسها في ثلاثينيات القرن الماضي (في فترة الكساد العظيم). حيث اضطر الرئيس الأميركي إلى فرض (حالة الطوارئ الوطنية national emergency)، وإصدار الأمر الرئاسي المرقم (6102) المعروف، والذي اعتبر خزن المواطنين الأميركيين للذهب أمراً غير قانوني، رغم إن هذا الأمر الرئاسي اعتبر غير نافذ من قبل المحكمة الأميركية التي رأسها القاضي (وولسي Woolesy)، لخطأ شكلي، باعتبار أن الأمر قد تم إصداره من الرئيس وليس من قبل وزير الخزانة!!

ثامناً: الفضة

نرى وقبل الخوض في موضوع آخر غير الذهب، أن نتحدث بإيجاز عن الفضة، وهي إحدى المعادن الثمينة (على الرغم من كونها أرخص بكثير من الذهب)، وقد استخدمت الفضة في الوقت نفسه كنقود لآلاف السنين كما تستخدم حالياً. وتاريخياً نجد دائماً كلمة الفضة ترادف كلمة الذهب للدلالة على الثراء، أو الغنيمة.

وسوق الفضة محدودة مقارنة بسوق الذهب، إذ تقدر المبالغ التي يتداول فيها لشراء الفضة بحوالي (18%) مقارنة بالمبالغ التي يتداول بها في سوق الذهب في لندن. كما وإن الصناعة تمثل أكثر من (40%) من استهلاك الفضة، لهذا سنحدث هنا باختصار عن دور الفضة في الاستثمار، وعن تطور أسعارها مقارنة بالذهب. سيما وإن الفضة فقدت دورها في النظام النقدي العالمي وذلك منذ انتهاء العمل في نظام

"معيار الفضة" في عدد من دول العصور القديمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين. حيث استخدمت هذا المعيار الإمبراطورية الإسبانية في الأميركيتين، والإمبراطورية الصينية، والهند المغولية (أثناء حكم المغول لها والذي يعتبر العصر الذهبي للهند)^(19-ت). ولعل من المفيد أن نذكر هنا بأن "حرب الأفيون" التي شنتها بريطانيا على الصين في القرن التاسع عشر كان سببها "معيار الفضة"، حيث كانت الصين تستوفي بالفضة اثمان بضائعها التي تصدرها إلى الإمبراطورية البريطانية من الشاي والحريز والفخار والمواد الأخرى. وحدث نقص في الفضة التي تمتلكها بريطانيا في تلك الفترة، ولم تستطع تسديد ديونها، فأرسلت الأفيون الذي كان ينتج في مستعمراتها، بديلاً عن الفضة.

تتذبذب أسعار الفضة أكثر من تذبذب أسعار الذهب، ولكنها على العموم تتبع أسعار الذهب، لأنها أيضاً مطلوبة لحفظ الثروة في الأزمات.

لقد حددت القوانين الرومانية أسعار الذهب إلى أسعار الفضة بنسبة (1/12)، أو (1/12,5). وفي سنة 1792 حددت الولايات المتحدة بقانون نسبة أسعار الذهب إلى الفضة، وكانت (1/15). وكذلك حددت هذه النسبة في فرنسا في سنة 1803 لتصل إلى (1/15,5). ونظراً للعثور على مناجم فضة أكثر بكثير من مناجم الذهب، فإن معدل نسبة سعر الذهب إلى سعر الفضة ارتفع في القرن العشرين إلى ما معدله (1/47)، وارتفعت مجدداً في الـ (13) سنة الأولى من القرن الحادي والعشرين إلى معدل (1/58)، ولو إن هناك طفرات بالصعود والنزول في هذه النسب وكما موضح في الجدول أدناه.

نجد في الجدول (6) الآتي مقارنة للمعدلات السنوية لأسعار الذهب والفضة،

ونسبة سعر الذهب إلى الفضة، كما هي في سوق لندن للفضة^(19-ش):

جدول رقم (6)

نسبة سعر الذهب إلى سعر الفضة	سعر الذهب دولار/الأونصة	سعر الفضة دولار/الأونصة	السنة
15,5	20,6	1,29	1840
31,9	20,6	0,64	1900
31,6	20,6	0,65	1920
97,3	35	0,34	1940
38,6	35	0,91	1960
22	35	1,63	1970
37,4	612	16,39	1980
94,3	383	4,06	1990
56,4	279	4,95	2000
60,8	444	7,31	2005
66,7	972	14,67	2009
60,7	1225	20,19	2010
44,7	1572	35,12	2011
53,6	1669	31,15	2012
59,0	1424	24,13	2013 – (كما في نهاية السنة)

من الجدول (6) أعلاه، نرى أن نسبة سعر الذهب إلى سعر الفضة تبدو مختلفة ومتفاوتة جداً فهي (1/15) في سنة 1840، وبين (1/97,3) في سنة 1940، وما يقارب هذه النسبة في سنة 1990. بالواقع فإن الحالتين الأخيرتين هما حالات خاصة ولفترة محددة، ولكن المعدلات لهذه النسبة ومنذ أواسط القرن الماضي هي بين (1/40 و 1/60).

إن النسبة وصلت في أوائل سنة 1980 إلى ما يقارب (1/17) وهي أيضاً حالة خاصة عندما ارتفع سعر الذهب إلى (850) دولار/الأونصة، ولكن هذه النسبة الواطئة جاءت نتيجة أعمال المضاربة والاحتكار وليس نتيجة صعود طبيعي لأسعار الفضة، ومن المفضل إعطاء صورة لصعود سعر الفضة في تلك الفترة لتوضيح الأمر. لقد حاول "الأخوان هنت Hunt Brothers نيلسن وهيربرت"، منذ سنة 1973 الاستحواذ على سوق الفضة. وبالنظر إلى أن سوق الفضة أصغر بكثير من سوق الذهب، لذا من الممكن أن يتم تحريكه من خلال شخص أو مؤسسة منفردة ذات إمكانيات مالية عالية. وارتفعت أسعار الفضة في أواخر سبعينيات القرن الماضي وللأسباب نفسها التي أدت إلى ارتفاع أسعار الذهب، وهي بالأساس التضخم ومحاولة المستثمرين المحافظة على أموالهم. مع الفارق هنا، أن الأخوان هنت كان لهما دور كبير في تحريك السوق. وعندما وصل سعر الذهب في كانون الثاني 1980 إلى (850) دولار للأونصة، وصل سعر الفضة في أسواق لندن London Silver Fix إلى (49,45)، ثم وصل إلى أعلى سعر وهو (50,35) دولار/الأونصة أيضاً في كانون الثاني 1980. علماً إن هذا السعر يعادل حوالي (139) دولار/الأونصة بأسعار القوة الشرائية للدولار لسنة 2012. أي وصلت النسبة إلى (1/17) تقريباً ولكن لم تبق عليها إلا لفترة وجيزة جداً.

لقد قدر في حينه بأن الأخوان هنت كانا يملكان لوحدهما حوالي (100) مليون أونصة فضة، (أي ما يزيد عن 3000 طن متري)، وذلك في الأشهر التسعة الأخيرة من سنة 1979. واضطرت البورصة الأميركية المختصة في نيويورك (New

وذلك بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) للتدخل لكبح جماح صعود سعر الفضة. وانهارت سوق لندن للفضة -Lon don Silver Fix في سنة 1982، ووصل سعر الفضة إلى (4,9) دولار/الأونصة. وحدث أمر مشابه ولكن بطريقة أبطأ لاحقاً. فبدأ من أيلول 2005 بدأ صعود غير عادي للفضة، حيث كان سعرها قبل ذلك (7) دولار/الأونصة ووصل إلى (14) دولار/الأونصة في أواخر نيسان 2006، ثم ارتفع إلى (15,8) دولار/الأونصة في تشرين الثاني 2007. استمر سعرها بالارتفاع ليصل إلى (20) دولار/الأونصة في آذار 2008، وارتفع سعر الفضة بصورة كبيرة بحيث قارب (32) دولاراً في تشرين الأول 2008، حالها حال ارتفاع سعر بقية المعادن بسبب أزمة الائتمان credit الشديدة. وقفز سعر الفضة في نيسان 2011 ليصل إلى (49,21) دولار/الأونصة، وذلك بسبب التخوف من التضخم وعدم تأكد المستثمرين من قيام منطقة اليورو بالإقراض المالي bailout في ظل الأزمة المالية العالمية. إن أعلى سعر وصلت إليه الفضة هو في سنة 1980، وذلك منذ تسجيل الأسعار في 1840 وحتى الآن.

إن العرض والطلب على الفضة هما اعتيادياً رقم واحد، يحدده الطلب. وفي الجدول (7) أدناه، نرى كمية العرض supply والطلب demand، وهما متساويان. والجدول يمثل ألف طن/السنة من الفضة، للسنوات 2003 – 2012، والمصدر (19-غ)، وهو (معهد الفضة Silver Institute)، كان قد ذكرها بمليون أونصة تروي، وتم تحويلها إلى طن متري.

جدول رقم (7)

السنة	العرض/الطلب ألف طن	الفضة المستخرجة من المناجم (ألف طن)
2003	27,7	18,6
2004	27,2	19,1
2005	29,6	19,8
2006	28,8	19,9
2007	28,4	20,8
2008	28,4	21,2
2009	28,9	22,2
2010	33,5	23,4
2011	32,3	23,5
2012	32,6	24,5

نلاحظ من الجدول (7) أعلاه أن معظم الفضة المباعة/المنتجة، هي من إنتاج المناجم، إذ تبلغ نسبة هذه الكمية بين 67% في سنة 2003 إلى 75% في سنة 2012. والمقصود بإنتاج المناجم، هو إما مناجم الفضة مباشرة، وهو يمثل تقريباً نصف "إنتاج المناجم". أما المتبقي فينتج كناتج عرضي في عمليات إنتاج وتنقية النحاس والذهب، والنيكل، والزنك، والرصاص بطريقة التحليل الكهربائي elec-trolytic refining. إن خامات الفضة توجد إما على شكل كبريتيد أو كلوريد الفضة. وكذلك توجد الفضة في مناجم بيرو وبوليفيا والمكسيك والصين وأستراليا وتشيلي

وبولندا وصربيا. علماً إن بيرو وبوليفيا والمكسيك من الدول المنتجة للفضة من مناجم خامات الفضة منذ سنة 1546 ولا يزالون من المنتجين الرئيسيين للفضة. إن أكبر مناجم الفضة حالياً تقع في أستراليا والمكسيك وبوليفيا وبيرو وبولندا. وهناك توسعات جديدة في إنتاجها وتحت التطوير وذلك في تشيلي والأرجنتين والمكسيك وبوليفيا وكندا. وتعتبر طاجكستان من الدول ذات الاحتياطيات العالية جداً للفضة. إن احتياطيات الفضة في مناجم الفضة في العالم بلغت في سنة 2000 (420) ألف طن وازدادت سنة 2012 إلى 540 ألف طن^(19-خ)، لهذا فإن الكثير من العاملين في صناعة الفضة يرون أن من غير المحتمل أن تحدث أزمة توفر الفضة في المستقبل المنظور، سيما وأن هناك احتياطيات تعادل هذه الكميات ضمن إنتاج المعادن الأخرى التي تم ذكرها سابقاً، كما وإن هناك اكتشافات جديدة.

وكمثال على إنتاج الفضة لسنة 2011، فإن مجمل إنتاج الفضة المنجمية، سواء من مناجم الفضة أو كنتاج عرضي من إنتاج المعادن الأخرى، بلغ حوالي (23,5) ألف طن، كما يتضح من الجدول (7) أعلاه. منها (4500) طن من المكسيك كأكبر منتج للفضة، و(4000) طن من كل من بيرو ومثلها من الصين. وفي الواقع فإن إنتاج الفضة قد قفز في السنوات الأخيرة، وإن الإنتاج المنجمي للفضة لم يتجاوز (5000) طن في سنة 1900، وارتفع تدريجياً إلى حوالي (10) ألف في سنة 1980. ثم قفز الإنتاج بسرعة ليصل إلى ما يزيد على (25) ألف طن في سنة 2013.

أما المصدر الآخر لإنتاج الفضة، فهو إعادة صهر الفضة القديمة واستعمالها مجدداً، وتراوحت هذه الفضة المعادة بما يقارب بين (21 – 24%) من الفضة المباعة. كما قامت الحكومات ببيع الفضة المخزونة لديها، ووصلت نسبة هذه الكميات إلى حوالي (10%) من مبيعات الفضة في سنة 2003، وانخفضت تقريباً إلى أقل من (1%) في السنوات 2011 – 2012.

إن الطلب على الفضة كان أساساً لأغراض صناعية مختلفة، وبلغت نسبة الفضة المشتراة لهذا الغرض لمعظم السنوات 2003 – 2012، بين (41 – 48%)،

ووصلت في سنتي 2007 و2008 إلى (53%) من مجمل مشتريات الفضة. إن استخدام الفضة في الصناعة يأتي لخواصها، ومنها أن الفضة تعتبر أعلى موصل للحرارة والكهرباء من أي عنصر آخر. كما إن لها قدرة عالية على عكس الضوء، ولهذا فإن للفضة استخدامات عالية في الإلكترونيات الحديثة وفي صناعة المرايا الخاصة (أما المرايا العامة فتستخدم الألمنيوم). كذلك فإن الفضة تستخدم مع الزئبق كسبيكة في حشوات الأسنان. كما إن لمركباتها خاصية في قتل البكتيريا والفطريات، ولذا تستخدم مركبات الفضة في صنع الملابس والأحذية الطبية الخاصة لهذا الغرض. إضافة لذلك فإن الفضة غير فعالة في الماء أو الهواء النقي، ولكن تفقد بريقها عند تعرضها للهواء أو الماء الذي يحوي الأوزون، أو الذي يحتوي على غاز كبريتيد الهيدروجين الذي يتفاعل بسهولة مع الفضة لتكوين طبقة سوداء هي كبريتيد الفضة، والتي يمكن إزالتها بمحلول حامض الهيدروكلوريك المخفف. ولهذا نرى ظاهرة سرعة اسوداد الأدوات الفضية في المناطق المنتجة للنفط، حيث إن الغاز المحروق يحتوي على نسبة عالية من كبريتيد الهيدروجين (كما هو الحال في مناطق حقل كركوك)، الأمر الذي يحتاج دائماً إلى تنظيف هذه الأدوات الفضية بمسحها أو غمرها في محلول حامض الهيدروكلوريك المخفف لإعادة بريقها. كذلك تتفاعل الفضة مع الكبريت ومع حامض النتريك، ومع المواد المؤكسدة القوية مثل برمنغنات البوتاسيوم KMnO_4 وثاني كرومات البوتاسيوم $\text{K}_2\text{Cr}_2\text{O}_7$ ، أو بروميد البوتاسيوم KBr (وتستخدم هذه الخاصية في صنع مواد التصوير الفوتوغرافي). وتعتبر الفضة عموماً في غير الظروف المذكورة أنفاً غير فعالة ويمكن احتفاظها ببريقها. وإن من أهم استخدامات الفضة الصناعية هو في صنع العوامل المساعدة catalysts، وذلك لتسهيل وإسراع العديد من التفاعلات الكيميائية.

إن من أهم الاستخدامات المهمة للفضة، هو في صناعة الأفلام اللازمة للتصوير الفوتوغرافي، والتي كانت تمثل أكثر من خمس مجمل الفضة المستهلكة لمختلف الأغراض، إذ بلغت في سنة 2003 حوالي 21% من مجمل الفضة

المشتراة، وذلك لتصنيع المركبات الكيماوية اللازمة لهذا الغرض. ولكن هذه النسبة أخذت في التقلص المستمر إثر القفزات التكنولوجية الحاصلة في مجال التصوير الفوتوغرافي بالطريقة الإلكترونية الرقمية digital، إذ تقلصت النسبة إلى 5% من مجمل مشتريات الفضة في سنة 2012، ومستمرة في التقلص.

وتستخدم الفضة أيضاً في صناعة الدمار!! فإن تصنيع كل صاروخ من صواريخ (توماهوك Tomahawk) يحتاج إلى ما يقارب من (500) أونصة فضة، أي حوالي (15,6) كيلوغرام. ولقد عرف العراق هذا السلاح المدمر أكثر بكثير من أية دولة أخرى. فقد استخدمته الولايات المتحدة بكثرة مفرطة للغاية في جميع حروبها العدوانية التي شنتها على العراق، من أجل تدمير صناعته وبنيتها التحتية. ومنذ عام 1991، والعراق حقل تجارب "مفتوح" لهذا السلاح، والذي مهمته الأساسية التدمير الشامل، وهذا ما أرادت الولايات المتحدة للعراق بالفعل. وأرادت الولايات المتحدة استخدام هذا السلاح أيضاً ضد سوريا لتدميرها (على تدميرها الحالي والذي تكفل به "حلفاء الولايات المتحدة" من العرب)، ولكن تراجعت عن ذلك في النصف الثاني من 2013، بعد الاتفاق مع روسيا بالاكْتفاء بتدمير سورية لسلاحها الكيماوي!!

ويأتي الطلب على الفضة لأغراض المجوهرات والأدوات المنزلية الفضية الثاني في أهميته بعد الطلب الصناعي، ويمثل بين (21 – 30%) من الطلب بين السنوات 2003 – 2012. وتصنع هذه المواد من الفضة المعيارية standard silver، والمسماة بـ (الفضة الإسترليني Sterling Silver)، وهي سبيكة تحتوي على (92,5%) فضة، و(7,5%) نحاس. وهناك ما يسمى أيضاً (فضة بريطانيا Britannia Silver)، وتحتوي على (95,8%) فضة، وتستخدم عادة في صناعة الصحون والأدوات المنزلية الفضية الثمينة. أما المصوغات الفضية فتصنع أساساً من الفضة الإسترلينية، مع طلائها بطبقة رقيقة من الفضة النقية بنسبة (99,9%) لإعطائها البريق اللازم. إن ما يسمى بالذهب الأبيض (9 قيراط ذهب)، هو بالأساس سبيكة تحتوي على (62,5%) فضة، و(27,5%) ذهب، لذا فهي تعتبر ذهباً من "النوع الردي".

إن ما يجلب النظر في مشتريات الفضة المبينة في الجدول السابق، هو أن مبيعات الفضة لأغراض الادخار والاستثمار تمثل نسبة قليلة من مجمل مبيعات الفضة، إذ إن "الاكتناز" الآن هو بالذهب وليس بالفضة والذهب!! وقد ارتفعت مشتريات الفضة لهذا الغرض تدريجياً من (4 – 5%) في السنوات 2005 و2006 إلى حوالي (15%) من مجمل مبيعات الفضة في سنة 2012. أما مبيعات سنوات 2003، و2004، و2007، و2008، فكانت أقل أو تقارب نسبة الـ (1%) فقط. والمقصود من استخدام الفضة لغرض الادخار، هو شراء سبائك فضة bullion bars ذات أوزان مختلفة من حوالي (5) كغم، أو حتى أقل، إلى (31) كغم لوزن السبيكة الواحدة. وتصنع سبائك الادخار، وكذلك نقود الادخار، من فضة نقية بنسبة (99,9%).

أما ما تم بيعه كنقود أو (ميداليات)، فلقد تصاعد من (4%) من مجمل مبيعات الفضة في سنة 2003 إلى (7%) في سنة 2008، ليستمر بالصعود إلى ما معدله (10%) في السنوات 2010 – 2012^(19-خ). وتستخدم هذه المشتريات لأغراض الادخار أيضاً.

إن العملة الفضية، كانت تتداول في جميع العالم تقريباً، حالها حال العملات المعدنية الأخرى. وإن (البوند الإسترليني pound sterling) جاء أصلاً لتمثيل العملة البريطانية، التي تحمل وزناً قدره باوند تروي واحد (أي 0,373 كغم) من الفضة الإسترلينية. وكان يستعمل في بريطانيا أيضاً عملة فضية تسمى (بني فضة silver penny)، حيث إن البوند الإسترليني يعادل (240) بني فضة. وكانت العملات الفضية أيضاً جزءاً من العملات المعدنية العراقية حتى سبعينيات القرن الماضي. ولقد أوقفت الولايات المتحدة سك عملاتها الفضية الصغيرة في سنة 1965. وآخر سك للعملة الفضية الأميركية كان في سبعينيات القرن الماضي لفئة نصف الدولار. علماً إن العملات الفضية التي تم سكها بين 1965 – 1976 تحتوي على نصف

كمية الفضة التي كانت بالعملات المماثلة الموجودة بالتداول في الولايات المتحدة قبل 1965.

واستمرت الولايات المتحدة وغيرها من الدول في سك عملات فضية للاحتفاظ بها (كوسيلة للادخار)، والعملة الأميركية الفضية الموجودة حالياً تسمى (إيغل Eagle أي طائر العقاب)، وتبلغ قيمتها عشرة دولارات. وهناك طلب كبير على هذه العملة الأميركية حيث إن دار سك العملات الأميركية US Mint، باعت منها في سنة 2013 رقماً قياسيًّا يعادل (42,675) مليون قطعة نقدية (Silver Bullion Coins American Eagle) ويتوقع أن تزداد مبيعاتها في سنة 2014. وقد توقفت الإدارة الأميركية عن بيع هذه العملة في سنة 2013، ليس بسبب عدم توفر مادة الفضة، ولكن إمكانية وسعة دار السك كانت محدودة بالكمية المشار إليها أعلاه⁽¹⁹⁻³⁾.

ب. الدولار والعملات الأخرى والقوة الشرائية للدولار

يلاحظ القارئ بأننا تحدثنا عن عملة الدولار وسنستمر في الحديث عنها، مع التطرق في بعض الأحيان إلى العملات الأخرى، والسبب واضح وكما بيناه سابقاً في سياق هذه الدراسة. فالدولار هو العملة الأساسية في التعامل والتبادل التجاري العالمي منذ الحرب العالمية الثانية. وهو كان أقوى العملات ومعادل لكمية محددة بالذهب وبسعر رسمي قدره (35) دولار للأونصة الواحدة من الذهب، وانتهى هذا الأمر بما يسمى "صدمة نكسون" في سنة 1971، ولكن استمر بكونه عملة التبادل الرئيسية في التجارة العالمية، وفي الاحتياطات النقدية لجميع دول العالم تقريباً. ولحد اليوم هو العملة الرئيسية في الاحتياطات النقدية وفي التبادلات التجارية العالمية، رغم إنكاساته الكبيرة ولاسيما بعد الأزمة المالية العالمية الأطول في تاريخ الرأسمالية منذ سنة 2008. وسنتحدث عن هذه العملة وعلاقتها بنفسها والعملات الأخرى، بعد أن كنا قد تحدثنا عن علاقتها بالذهب. وكذلك سنتحدث عن مستقبلها ودورها المقبل في الاقتصاد العالمي.

أولاً: القوة الشرائية للدولار

إن القوة الشرائية لجميع العملات قد قلت على مر السنين، ولكن سنتحدث هنا عن الدولار، لأنه العملة الأساسية لجميع العالم منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وخصوصاً أثناء الحرب العالمية الثانية (أي النصف الأول من أربعينيات القرن الماضي)، وما بعدها. إن انخفاض قيمة الدولار بسبب التضخم النقدي في الولايات المتحدة، ينطبق على العملات الأخرى أيضاً، سواء في زيادة التضخم عما في الولايات المتحدة (وهي الحالة السائدة)، أو في نقصان هذا التضخم. كما يعتمد الأمر في مختلف الأقطار الصناعية، على الفترة الزمنية التي نتحدث عنها. ولكن ما يحدث في الولايات المتحدة يؤثر في العالم أكثر من أية عملة أخرى لسعة استخدام هذه العملة عالمياً، لذا من الممكن اعتبار حالة الدولار أدناه هي الحالة السائدة في العالم وخصوصاً في القرن العشرين وحتى الآن.

إن الجدول (8) أدناه والذي يقع تحت عنوان (القوة الشرائية للدولار الأمريكي Buying power of one US Dollar) مأخوذ من الويكيبيديا^(L21). ولكن بدلاً من أخذ القوة الشرائية لدولار واحد، قمنا باستخدام القوة الشرائية لمئة دولار، وذلك لتوضيح الأمر للقارئ أكثر. ويبدأ الجدول من سنة 1774 إلى 2012. علماً إن أول دولار تم سكّه في الولايات المتحدة، تنفيذاً للدستور الأمريكي وفق قانون النقود لسنة 1792 (Coinage Act of 1792). كان يعادل (الدولار الإسباني) المستخدم في الأمريكيتين في حينه.

جدول رقم (8)

القوة الشرائية لـ (100) دولار مقارنة بسنة 1774

السنة	ما يعادل القوة الشرائية دولار	السنة	ما يعادل القوة الشرائية دولار
1774	100	1920	39
1780	59	1930	47
1790	89	1940	56
1800	64	1950	33
1810	66	1960	26
1820	69	1970	20
1830	88	1980	10
1840	94	1990	6
1850	103	2000	5
1860	97	2007	4
1870	62	2008	4
1880	79	2009	4
1890	89	2010	3,5
1900	96	2011	3,4
1910	85	2012	3,3

ما نلاحظه في الجدول (8) أعلاه، هو الهبوط السريع من سنة 1774 إلى سنة 1780 حيث وصلت قيمة (100) دولار إلى (95) فقط، ثم ارتفع إلى (89) دولار في سنة 1790، وعاد إلى الهبوط السريع في 1810 إلى (66) دولار، ووصل في سنة 1820 إلى (69) دولار. وسبب جميع هذه الانخفاضات كانت ظروف الاضطرابات الداخلية بين الولايات والاحتكاكات مع دول الجوار. ولكن رجوع الدولار إلى أقوى ما يكون، وأقوى من سنة 1774، وذلك في سنة 1850 لتصل قوته الشرائية إلى (103) دولار، أي أفضل مما كان عليه قبل 75 سنة من ذلك التاريخ. ثم نلاحظ هبوطاً كبيراً في سنة 1920 ليصل إلى (39) دولاراً بعد الحرب العالمية الأولى والانتقال من اقتصاد الحرب الاستثنائي الكثيف إلى الاقتصاد السلمي وأستيعاب المخلفات الحربية الهائلة. وانخفض إلى (23) دولاراً في 1950 على ضوء نتائج الحرب العالمية الثانية. واستمر بالهبوط ليصل إلى ما يعادل (10) دولارات في سنة 1980 على ضوء التضخم النقدي الكبير الذي وقع في سبعينيات القرن الماضي، واستمر ليصل إلى (3,3) دولاراً في سنة 2012.

نلاحظ في الجدول أن الدولار هبطت قيمته أكثر من 96% منذ 1910 لغاية سنة 2012. كما هبطت قيمته الشرائية إلى ما يقرب من 87% منذ سنة 1960 لغاية 2012، وهبطت قيمته الشرائية إلى (67%) بين سنتي 1980 و2012. كذلك فقد (44%) من قوته الشرائية بين سنتي 2000 و2012.

إن هبوط القوة الشرائية للدولار، (في الولايات المتحدة)، يتناسب مع تضخم الأسعار price inflation، الذي يمثل صعوداً عاماً في مستوى الأسعار والخدمات في أي اقتصاد. وإن مقياس هذا التضخم هو ما يسمى (مؤشر أسعار المستهلك CPI consumer price index)، والذي يصدر عن (هيئة إحصائيات العمالة Bureau of Labor Statistics). وهناك مناقشات عديدة فيما إذا كان هذا المؤشر يمثل فعلاً التضخم في الأسعار، إذ إنه يعكس ما يلاحظه المستهلك يومياً من زيادة في أسعار المواد التي يشتريها أو الخدمات التي يحتاجها. وهناك من يعترض على من يعتبر

أن المؤشر هو مقياس كامل، وذلك لأنه لا يتضمن كل المواد، كما إن نسبة استهلاك أية مادة تعتمد على المستوى المعيشي للعائلة. على أية حال هو مؤشر جيد، ويعطي صورة عامة مناسبة لزيادة الأسعار، ويعكس الزيادات في جميع المجالات الصناعية والزراعية، والتجارية والعقارية والخدمات والطاقة وغيرها. وكلما أضيفت مادة أو خدمة لهذا المؤشر، فإنه يتغير، وعادة ما تكون التغيرات طفيفة، لهذا فهو معتمد دائماً من الدارسين لمثل هكذا مواضيع.

وهناك طريقة أخرى لاحتساب القوة الشرائية للدولار في الولايات المتحدة، وهي عملياً تعمل بطريقة معاكسة للطريقة أعلاه ولكن تأتي بنتائج مشابهة. إن موقع (حاسبة التضخم Inflation Calculator) ^(21-ج)، يحسب التضخم اعتباراً من 1913 وإلى شهر نيسان 2014 ومستمر في الاحتساب. ويعتمد في هذه الحاسبة على برنامج program يأخذ بنظر الاعتبار ما كان يمكن شراؤه بمبلغ 100 دولار في أي سنة ابتدائية التي نريد المقارنة بها. والعمود (1) من الجدول رقم (9) التالي يمثل السنين الابتدائية. أما العمود (2) من الجدول فهو يمثل السنة اللاحقة المطلوب المقارنة معها. والعمود (3) فيمثل المبلغ المطلوب للشراء في تلك السنة اللاحقة مقارنة بمبلغ (100) دولار في السنة الابتدائية. والعمود (4) يمثل مجموع التضخم النقدي بين السنتين. إن الجدول (9) يمثل أمثلة تم اختيارها من قبلي.

الجدول (9)

القيمة الشرائية للدولار

(4) النسبة المئوية لمجموع التضخم لما بين السنة الابتدائية والسنة اللاحقة	(3) المبلغ اللازم (دولار) المطلوب لشراء ما قيمه (100) في السنة الابتدائية	(2) السنة اللاحقة التي يراد المقارنة بها	(1) السنة الابتدائية لما يمكن — (100) شراؤه بها
%1212,7	1312,7	2014	1945
%698,3	798,3	2014	1960
%186,8	286,8	2014	1980
%37,2	137,2	2014	2000
%21,0	121,0	2014	2005
%8,4	108,4	2014	2010
%123,2	223,2	1975	1950
%241,9	341,9	1980	1950
%178,4	278,4	1980	1960
%38,7	138,7	1975	1970
%112,4	212,4	1980	1970
%70,8	170,8	1975	1965
%44,8	144,8	1970	1955
%100,8	200,8	1975	1955

من الجدول (9) أعلاه نرى أن ما يمكن شراؤه في سنة 1945 بمبلغ (100) دولار، صار على الأميركي الآن دفع (1312,7) دولار لشراء البضاعة أو الخدمة نفسها. وما كان يمكن شراؤه بمبلغ (100) دولار في سنة 1960، على الأميركي الآن دفع (798,3) دولاراً الآن (أي في نيسان 2014) لشرائها. وأيضاً بالنسبة لسنة 1980، إذ عليهم دفع ثلاثة أمثال سعر البضاعة تقريباً لشرائها اليوم. وحتى بين سنة (2000) والآن، حيث التضخم قليل، فإن هناك زيادة في الأسعار تعادل (37,2%).

إن الفترة التي ازداد فيها التضخم بدرجة عالية كانت في سبعينيات القرن الماضي، بعد أن أسقطت الولايات المتحدة نظام بريتون وودز بما يتعلق بسعر الذهب الذي كان ثابتاً بسعر (35) دولاراً للأونصة. لذا نرى أن البضاعة والخدمات التي كان يمكن شراؤها بمبلغ (100) دولار في سنة 1960، أصبح من اللازم دفع (181,8) دولار في سنة 1975، و(278,4) دولار في سنة 1980 لشرائها. وفي خمس سنوات بين 1970 و1975، ارتفعت قيمة البضائع والخدمات (38,8%). وبين 1970 و1980، ارتفعت قيمة البضائع والخدمات (2,12) مرة، أي أكثر من ضعف الأسعار. يعني هذا الأمر أنه لو كانت كلفة مشروع في سنة 1970 تبلغ (100) مليون دولار، فإن كلفته في سنة 1975 ستكون (138,7) مليون دولار وفي سنة 1980 سيكون (212,4) مليون دولار.

وهذا ما لم نكن ندركه في العراق في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات في القرن الماضي، وذلك عندما كنا نعد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع، وتقييم الكلف التقديرية للمشاريع قبل الإعلان عنها عالمياً. وأتذكر جيداً عند تحضيرنا لدراسة الجدوى الاقتصادية والكلف التقديرية لمشروع الفوسفات الذي كان يعتبر أكبر مشروع منجمي/كيميائي في المنطقة، اعتمدنا في تقدير اتنا على كلف مشاريع ووحدات كيميائية مماثلة، مثل حامض الكبريتيك، وحامض الفوسفوريك، ومعامل الإسمنت (التي تشابه كثيراً وحدات تركيز الفوسفات)، ومعامل أسمدة، وغيرها مما كانت قد شيدت في النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي في أوروبا وأميركا

وشمال إفريقيا. ولقد كانت المفاجأة كبيرة لنا عندما استلمنا عروضاً من جميع الشركات العالمية المعروفة تفوق تقديراتنا كثيراً، وتصل (50 – 100%) أعلى من تقديراتنا. في حينه كان لدينا ثلاثة عروض، إثنان منها من تجمعات لشركات أوربية ويابانية مختصة معروفة جداً في هذه الصناعات، والعرض الثالث من شركات سوفيتية.

في تلك الفترة لم تكن المعلومات متوفرة بالسهولة التي يمكن الحصول عليها الآن سواء من الإنترنت أو من غيره. كما إن التضخم لم يظهر في العراق بوضوح إلا بعد سنة 1974 (بعد الارتفاعات في أسعار النفط). علماً إن الدينار العراقي كان – ولا يزال – مرتبط *pegged* بسعر الدولار وقيمتة الشرائية. فلو اعتمدنا – مثلاً – الجدول (9) أعلاه لوجدنا أن بين سنتي 1965 (التي اعتمدت في تقديراتنا)، و1975 (حيث وقعت عقود مشروع الفوسفات في 1975 وأوائل 1976)، أن المشروع الذي كان سيكلف (100) مليون دولار في سنة 1965، سوف يكلف (170,8) مليون دولار في سنة 1975. يجب أن يضع المقاول في تقديراته أيضاً حساب التضخم النقدي لمدة تنفيذ العقد، أي إلى سنة 1981، وذلك للمشتريات المتبقية. وحدث أن تأخر إكمال المشروع بشكل تام إلى سنة 1983!!، وبالنتيجة خسر المقاول الرئيسي مبالغ كبيرة كان يتوقع أن يعوض قسماً منها بعد إكمال المشروع، ولكن الحرب العراقية الإيرانية وشحة النقد في العراق خيبت آماله!

ووقع مؤخراً أمر مشابه لذلك، وهو إحالة مصفى كربلاء إلى مجموعة شركات كورية جنوبية معروفة في أوائل 2014. وبدأ اللغط والحديث غير المدروس، في كيل التهم جزافاً بسبب "الكلف العالية" للإحالة والتي بلغت (6) مليارات و(79) مليون دولار. والتهم انصبت جميعها على "الفساد" الحكومي، سيما وإن الجو العام في العراق يشوبه الفساد القاتل في جميع مفاصله تقريباً. وجاءت تهم الفساد بسبب مقارنة الإحالة بمشاريع مشابهة أنشأت بكلف أقل تصل إلى (3,5 – 4) مليار دولار. لم يشر أي واحد من الذين كالوا هذه التهم إلى ماهية متطلبات *scopes* المصفى،

ولم يتنبه أحد إلى أن المشروع أحيل بعد مقارنة عدة عروض، مع ما أعتقده من نزاهة لجنة الإحالة في وزارة النفط فإن سعر (6) مليارات دولار سعر معقول. فلو اعتمدنا أسعار توقيع مشاريع مشابهة بمبلغ (4) مليارات دولار في سنة 2000. لوجدنا من الجدول (9) أعلاه أن هناك زيادة في الأسعار تبلغ (37,2%) بين سنتي 2000 و2014. أي يجب أن يكون السعر (5,5) مليار دولار. ولو اعتمدنا أسعار 2005 في توقيع المصافي المشابهة، لوجدنا أن هناك زيادة في الأسعار بين سنتي 2005 و2014 تصل إلى (21%)، وكان السعر اللازم التوقيع به لمصفى كربلاء هو (4,84) مليار دولار. فبالإضافة إلى تأثير عامل التضخم في الأسعار المقدمة يجب الأخذ في الاعتبار عامل المخاطرة (Risk) العالي في ظروف العراق – الحالية وإلى فترة طويلة – ومقارنتها بأي مكان في العالم. إذ إضافة إلى إن البنية التحتية في العراق سيئة جداً، والتي تضيف على تقديرات السعر، فإن الوضع الأمني في العراق سيء بكل المقاييس ويعتبر ساحة حرب!!، مما يتطلب إضافة مبالغ هائلة من قبل المقاولين إلى السعر كتأمين لكل احتمال، ووضع شركات حماية للمشروع والعاملين على إنشائه. بالإضافة إلى الوضع "الفريد" في العراق من الروتين القاتل (للسبب أو لآخر) وذلك في الحصول على الموافقات في إدخال المواد ونقل العاملين وتأخير إعطاء سمات الدخول، واحتمالات "الرشوة" العالية في مختلف المرافق، مع احتمالات تدخلات مختلف الجهات الحكومية والأمنية والحزبية والعشائرية، وكلها تضاف إلى الكلفة. كذلك هناك تأخيرات في مصادقات التصاميم، وصرف الدفعات والموافقة عليها أصلاً، وتصل هذه التأخيرات إلى شهور طويلة، كما يحدث مع شركات النفط العالمية التي وقعت عقود "الخدمة الفنية"، مما حدا بشركات عملاقة مثل برتش بتروليوم وتوتال إلى التهديد بترك العمل لأنها تتعرض لخسائر لم تحسبها أصلاً. كل هذه الأمور تجعل المقاول يضيف على سعره ما لا يقل عن (30%) مقارنة بأي مكان عمل آخر على الأرض، وقد يضيف أكثر من هذه النسبة. ولذا يرتفع السعر من (4,84) مليار إلى (6,29) مليار. ولو أضاف (25%) فقط سيرتفع

السعر إلى (6,05) مليار دولار!!، وهذا أمر واقع لمن يريد أن ينفذ مشروع في مثل هذه الظروف!!



يتحدث المقال المنشور في الصحيفة الأميركية المالية المشهورة وول ستريت جورنال^(21ب)، في 2009/9/28، حول الموضوع نفسه الذي تحدثنا عنه، وهو انخفاض القوة الشرائية للدولار. يقول المقال: "إن (المعهد الأميركي للبحوث الاقتصادية The American Institute of Economic Research)، أصدر في 2009/9/27 ما سماه (دليل كلف المعيشة Cost of Living Guide)، والذي يوضح هبوط القوة الشرائية purchasing power للدولار على مر السنين، وإنها نقصت بأكثر من (95%) من قوته الشرائية منذ 1913". علماً إن سنة 1913، هي السنة نفسها التي أسس فيها الكونغرس الأميركي منظومة الاحتياطي الأميركي Federal Reserve System (البنك المركزي الأميركي)، وترك رسمياً نظام معيار الذهب gold standard. إذ عندما شكل الاحتياطي الفيدرالي في سنة 1913، وضع سياسته النقدية بإصدار عملة "مرنة" خلال فترة قصيرة، الأمر الذي يختلف عما قبل هذا التاريخ في إصدار عملة أميركية "قوية" تعتمد الذهب أو الفضة.

يقول المعهد الأميركي المذكور بأننا "عند تقييم مؤشر أسعار المستهلك منذ 1800 سنجد بأن الحكومات الأميركية المتعاقبة كانت غير فعالة في مسألة المحافظة على قيمة الدولار عبر الزمن". ويضيف بأنه "وبالرغم من أن مؤشر أسعار المستهلك لا يمثل طريقة كاملة لقياس التغيرات في كلف المعيشة، ولكنه أحد أهم الطرق لقياس أسعار السيارات والخبز والخدمة الصحية وغيرها ومقارنتها بمدخلات الفرد".

تضمن دليل كلفة المعيشة أعلاه بعض الأمثلة للتبدلات في الأسعار بين

1990 – 2008، كما يلي:

زادت كلفة الدراسة الجامعية (248,4%)، كما زادت أجور الدراسة الابتدائية (234,5%). وزادت أسعار الكتب الثقافية والقرطاسية بنسبة (182,5%). زادت كلفة خدمات الأطباء والمستشفيات والخدمة الصحية (222,6%). زادت كلفة وقود المنازل (227,0%). كما زادت كلفة زيوت وسوائل خدمة العربات (170,7%). وزادت كلفة السكاير والتبوغ (246,5%). أما البرتقال فزادت أسعاره (157,6%).

في الوقت نفسه هناك بضائع صارت أرخص للمستهلك مثلاً: التلفزيونات (83,0 - %)، الأجهزة السمعية (45,4 - %)، ألعاب الأطفال (43,4 - %)، معدات التصوير (4,0 - %).

ويقول التقرير إن الكونغرس ومجلس الشيوخ طلبا من الاحتياطي الفيدرالي/ البنك المركزي في سنة 1978 بأن يكون هدف السياسة النقدية الأميركية هو "الحفاظ على أسعار مستقرة"، ولكن رغم ذلك فإن (مؤشر المستهلك CPI Customer Price Index) قد تضاعف ثلاثة مرات منذ وضعت الجهات التشريعية توصياتها، أي منذ 1978.

ولو أردنا معرفة تطورات القدرة الشرائية للدولار، محسوب على الطريقة التي اعتمدت في إعداد الجدول (9)، يظهر لنا أن علينا دفع مبلغ (364,4) دولار في نيسان 2014، لشراء حاجيات وخدمات كان من الممكن شراؤها بمبلغ (100) دولار في سنة 1978^(21-ج). وبهذا نرى الاستمرار في هبوط القدرة الشرائية للدولار. بعد سقوط بريتون وودز، استمر الاحتياطي الفيدرالي بضخ الدولار "الورقي"، وأدى هذا الأمر إلى (تضخم مصحوب بانكماش اقتصادي stagflation)، وإلى هبوط سريع للقوة الشرائية للدولار في سبعينيات القرن الماضي.

عند تولي الرئيس جيمي كارتر الحكم في الولايات المتحدة، (وكانت رئاسته بين كانون الثاني 1977، وكانون الثاني 1981)، قام بتعيين (باول فولكر Paul Volcker) رئيساً للاحتياطي الفيدرالي في سنة 1979، والذي عمل على تقليص كمية

الدولار المتوفرة في السوق، وفي ثمانينيات القرن الماضي بدأ تقلص التضخم الهائل الذي كان قد بدأ في السبعينيات منه. ورغم ذلك خسر كارتر أمام رونالد ريغن في انتخابات الرئاسة في نهاية 1980، لسبب سياسي متعلق بالثورة الإيرانية واحتجاز الطلبة الإيرانيين للرهائن الأميركيين، وعدم الإفراج عنهم، مما كان سيساعد كارتر في إعادة انتخابه لو نجح في مهمته هذه، إذ اتهمه الجمهوريون بأنه السبب وراء سقوط "شرطي الخليج" شاه إيران ومجيء الثورة الإسلامية الإيرانية. علماً إن جيمي كارتر كان ولا يزال من أكثر الرؤساء الأميركيين صداقة للعرب وقرباً من القضية الفلسطينية. وجاء بعده للرئاسة الأميركية رونالد ريغن، (وكانت مدة رئاسته من كانون الثاني 1981 إلى كانون الثاني 1989). والذي استفاد من إصلاحات كارتر، ولكن في الوقت نفسه أخذ بالاقتصاد الأمريكي إلى منحى آخر جديد نحو اتجاه الليبرالية الاقتصادية الجديدة/العولمة.

ثانياً: الاحتياطات النقدية الموجودة في دول العالم

لقد ذكرنا أن الدولار حل محل الذهب في التجارة الخارجية العالمية، ودخلت بدرجة أقل جداً العملات القوية في التجارة العالمية مثل (الين) الياباني، و(المارك) الألماني، و(الفرنك) السويسري، و(الفرنك) الفرنسي، و(البوند) البريطاني. وبعد ظهور اليورو الأوروبي إلى الوجود، واعتباره رسمياً عملة للاتحاد الأوروبي في 1995/12/16، تطور دوره في التجارة العالمية ويعتبر حالياً ثاني أكبر عملة في التداول التجاري العالمي بعد الدولار. وفي الوقت نفسه اختفى المارك الألماني والفرنك الفرنسي لأن ألمانيا وفرنسا هما أكبر راعيين للاتحاد الأوروبي، لذا فقد اعتمدا اليورو بدلاً عن عملتهم الوطنية، ولكن الفرنك السويسري والبوند البريطاني بقيا في التداول.

في الجدول (10) أدناه، نجد أرقاماً للاحتياطات النقدية القابلة للتحويل (القطع) الخارجي foreign – exchange reserves (غير الذهب) المتراكمة لدى أكبر (20)

دولة تملك الاحتياطي الأجنبي. ويحتسب الجدول الاحتياطي بالدولار، ولكن في واقع الأمر ليس جميعها بالدولار، وإنما توجد احتياطيات لدى هذه الدول بالعملات "الصعبة" الأخرى، وهنا محتسبة جميعها بالدولار.

أخذت هذه الأرقام في معظمها من موقع صندوق النقد الدولي IMF، وتشمل أيضاً منطقة لا تمتلك صفة دولة وهي هونك كونج. وتجد مثل هذا الجدول لأعلى ثلاثين دولة في الوكيبيديا^(٢١). إن الأرقام جميعها تمثل المبالغ إلى كانون الثاني 2014، إلا الصين فإنها تمثل إلى كانون الأول 2013.

جدول رقم (10)

التسلسل	اسم الدولة	الاحتياطيات (عدا الذهب) مليون دولار أمريكي
1	الصين	3,821,315
2	اليابان	1,246,281
3	العربية السعودية	726673
4	سويسرا	490556
5	روسيا	457211
6	تايوان	416935
7	البرازيل	358232
8	كوريا الجنوبية	343600
9	هونك كونج	312145
10	سنغافورة	271326

270994	الهند	11
178056	المكسيك	12
160556	تايلند	13
135016	الولايات المتحدة	14
131725	ماليزيا	15
122487	بريطانيا	16
104655	تركيا	17
102198	بولندا	18
97479	أندونيسيا	19
83781	الدنمارك	20

نلاحظ من الجدول (10) أعلاه، بأن الصين تملك أكبر الاحتياطيات النقدية للعملات الأجنبية القابلة للتبادل التجاري في العالم "العملة الصعبة"، وإن الغالبية العظمى من هذه الاحتياطيات النقدية هي بالدولار الأمريكي. إذ تملك الصين ما يعادل (3,821) ترليون دولار من مختلف العملات "الصعبة" إلى نهاية سنة 2013. ولو أضفنا إليها الاحتياطيات النقدية لهونك كونج. لارتفع المبلغ إلى ما يتجاوز (4,133) ترليون دولار. مع ملاحظة أن العملة الصينية لا تعتبر ضمن هذه العملات في الوقت الحاضر، على الرغم من أن مستقبلها يعد بغير ذلك، وكما سنتحدث عنه لاحقاً.

إن مجموع الاحتياطيات النقدية لدول اليورو مجتمعة يصل إلى حوالي ما يعادل (338) مليار دولار إلى نهاية كانون الثاني 2014، منها حوالي (67) مليار دولار في ألمانيا، و(54,5) مليار في فرنسا، و(51) مليار في إيطاليا. كما إن

لبريطانيا ما يعادل (122,5) مليار دولار، ولكندا (73) مليار وللولايات المتحدة ما يعادل (135) مليار دولار. وتثير هذه الأرقام الاستغراب نظراً لقلّة هذه الاحتياطات النقدية مقارنة بالاقتصاديات الكبيرة وحجم التبادل التجاري للولايات المتحدة ولمنطقة اليورو ولبريطانيا وكندا. والسبب أن عملاتها الوطنية هي ضمن عملات التبادل التجاري العالمي مثل الدولار والدولار الكندي واليورو والباوند البريطاني، ولهذا فهي لا تحتاج إلاّ لمبالغ محدودة تكفي تجارتها الخارجية لثلاثة أو أربعة أشهر مع الدول الأخرى التي لا تتعامل بعملاتها، والأهم من ذلك أن احتياطاتها الفعلية هي من الذهب وليس النقد الأجنبي كما سنرى ذلك. إن وجود احتياطات عالية جداً للنقد الأجنبي مثل الصين أو اليابان أو السعودية، ليس بالضرورة نعمة، إذ قد يكون الأمر نقمة يصعب حلها بالانخفاض المستمر لقيمة هذه العملات ولقوتها الشرائية، وكذلك اضطرار هذه الدول للاستمرار في شراء العملات الأجنبية (وخصوصاً الدولار، وذلك كلما طبعت الولايات المتحدة منه أكثر. إن طبع الدولار الورقي ونتيجة زيادة الديون الأميركية يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار مما يضطر الدول مثل الصين واليابان والهند والبرازيل لشرائه لرفع قيمته واستقراره وتجنب انهياره خوفاً على احتياطاتها من الدولار وانخفاض قيمتها الشرائية، وهي في الوقت نفسه تزيد من هذه الاحتياطات وتزيد من مخاطر تعرضها للانهيار، أو تقليل قيمتها، وتحاول دائماً تنويعها وشراء الذهب، وتقليلها للحدود المعقولة بشراء موجودات. وهنا ينطبق على هذه الدول المثل العراقي المعروف: "مثل بلاع الموس"!!). (أي حالها كالذي بلغ شفرة للحلاقة، فلا يمكنه إخراجها من فمه إذ تتمزق أحشائه العليا نتيجة ذلك، ولا يمكنه أن يكمل ابتلاعها فتتمزق أحشائه السفلى).

تعمل الصين على تنويع احتياطاتها النقدية، وعلى تخفيضها من خلال شراء الذهب بصورة سرية، والأهم شراء الموجودات والاستثمار في العالم في مصادر المواد الأولية وغيرها، علماً إن مشترياتها للنفط والذهب هي أصلاً بالدولار، وهي عملة تداول هاتين المادتين. وآخر ما قامت به الصين هو شراء منجم نحاس غلينكور

في بيرو مقابل ستة مليارات دولار، وذلك لإنتاج (350) ألف طن سنوياً من النحاس خلال الأعوام الخمسة الأولى لتشغيل المنجم. وتأتي هذه الصفقة بعد أيام من إتمام بيع سلسلة متاجر (هاوس أوف فريز) البريطانية إلى شركات صينية بـ (803) مليون دولار^(21-ج). كما وقعت الصين صفقة مع روسيا بقيمة (400) مليار دولار أثناء زيارة الرئيس الروسي بوتين إلى الصين ولقائه الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في 20 - 2014/5/22. علماً إن كميات الغاز المجهزة ستكون (38) مليار متر مكعب/ السنة (أي 3640 مليون قدم مكعب يومياً) لمدة 30 عاماً. وسيتم استثمار (55) مليار دولار من روسيا و(20) مليار دولار من الصين لإكمال الأنابيب والمنشآت اللازمة لذلك^(21-ج). كذلك أعلن كل من الرئيس الصيني في زيارته لإفريقيا في أواسط شباط 2014، ورئيس الوزراء الصيني (لي كي تشيانغ) في أثناء جولته الإفريقية في أوائل أيار 2014^(21-ج)، أن حجم التبادل التجاري بين الصين والدول الإفريقية وصل إلى (200) مليار دولار في سنة 2013، كما ارتفعت الاستثمارات الصينية إلى (44%)^(21-ج). وإن التبادل التجاري سيتضاعف إلى (400) مليار دولار في سنة 2020. وإن الصين ستعمل مع إفريقيا لتحقيق "حلم ربط العواصم الإفريقية بخطوط القطارات فائقة السرعة". وكنت قد تحدثت في المقدمة الاقتصادية لكتابي: (الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم)، عن الاستثمارات الصينية منذ الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية في سنة 2008 لحين صدور الكتاب في كانون الثاني 2010^(21-ح). ومما جاء فيه أن الصين وقعت مع فنزويلا في أيلول 2009 إتفاقاً باستثمار (16) مليار دولار لتتقيب وتطوير النفط الثقيل الفنزويلي في حزام نهر أورينكو، كما استثمرت (1,7) مليار دولار في كندا في آب 2009 لشراء (60%) من أسهم مشروعين لاستثمار الرمال النفطية. وعرض الصينيون على نيجيريا (3) مليارات دولار لشراء ما لا يقل عن سدس احتياطياتها من النفط، كما ارتفع حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا من (491) مليون دولار في سنة 2003 إلى (7,8) مليار دولار في سنة 2008. وهناك استثمارات صينية أكثر بكثير في

الولايات المتحدة وأوروبا، مستغلة الأزمة الاقتصادية في هاتين المنطقتين الأهم في العالم، واستعداد الشركات والحكومات لبيع بعض موجوداتها. وتلاقى بعض استثمارات الصين في الولايات المتحدة معارضة كبيرة من الكونغرس الأمريكي، ومنعت من شراء أو المشاركة في شراء الشركات "الإستراتيجية"، كما حدث عند محاولتها شراء شركات عملاقة للاتصالات أو شراء موانئ أو حتى شراء شركات لتصنيع أجهزة الطاقة النظيفة (من الرياح أو الشمس)، حيث تعتبر الصين حالياً أكبر مصنع لها في العالم. وتبعاً لمعلومات وزارة الخزانة الأميركية فإن الممتلكات (الاستثمارات) الصينية في الولايات المتحدة، ارتفعت من (1,4) مليار دولار في العام 2000 إلى (4) مليارات دولار في عام 2006، ثم إلى (93) مليار دولار في عام 2010. ولقد تجاوزت الممتلكات الصينية في الولايات المتحدة في عام 2009 حصة الممتلكات الأميركية في الصين. وفي واقع الأمر ولولا المعارضات السياسية في الكونغرس وغيره لتوسع الاستثمار الصيني جداً في الولايات المتحدة. ولقد ظهر ذلك جلياً منذ 2005 عندما حاولت الشركة النفطية الحكومية الصينية CNOOC شراء الشركة النفطية الأميركية (أنوكال Unocal)، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً في داخل الكونغرس، ومعارضة شديدة لعملية الشراء هذه لأنها تضر "بالمصالح الأميركية القومية"!!، مما اضطر الصينيين إلى الانسحاب.

وفيما يتعلق بالاحتياطات النقدية للعراق فإنني لم أجد شيئاً عن احتياطات العراق النقدية في الجدول (10) السابق، ولا حتى عند تمديد الجدول ليشمل (30) دولة بدلاً من (20) دولة. إن التسلسل رقم (30) في جدول الاحتياطات النقدية هو لإيطاليا التي تبلغ احتياطاتها النقدية (51) مليار دولار فقط، وقبلها مباشرة فرنسا واحتياطاتها (54,5) مليار دولار. وبرغم أن البنك المركزي العراقي لا يعلن عن احتياطاته النقدية، ولكن هناك معلومات من قبل المختصين العراقيين، تفيد بأن احتياطات العراق النقدية تلامس الـ (80) مليار دولار (بالإضافة إلى 90 طناً من الذهب)^(21-ج)، وهذه المبالغ هي من عملات مختلفة في أغلبها هو الدولار.

ولكن محافظ البنك المركزي عبد الباسط تركي أعلن في أوائل تموز 2014، أثناء مشاركته لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنعقد في المنامة: "إن الاحتياطات النقدية الداعمة للدينار العراقي تبلغ (70) مليار دولار، والبنك المركزي قادر على دعم سعر الصرف الحالي والبالغ (1200) دينار دولار"^(21-ن). كما أشار إلى أن الدينار مدعوم بالاحتياطات وغير مرتبط بأية عملة أخرى!! وهو أمر غير مفهوم، إذ طالما حددت كمية الدينار المعادلة للدولار وبنسبة ثابتة، فهذا يعني أن ارتفاع أو هبوط الدولار سوف يعني ارتفاع وهبوط الدينار مقارنة بالذهب أو العملات الأخرى بالتأثير نفسه للدولار فيها، لذا فالدينار مرتبط بالدولار واقعياً.

مما يجدر ذكره أن احتياطات النقد الأجنبي العراقي كانت تبلغ قبل دخول حرب إيران، (35) مليار دولار^(21-ع). والقدرة الشرائية لاحتياطات (35) مليار دولار في سنة 1979، يعادلها في أيار 2014 مبلغاً يصل إلى (114,3) مليار دولار. (أي ارتفع بحوالي 3,27 مرة). لذا قد يبدو للوهلة الأولى أن الاحتياطات (80) مليار دولار مرتفعة، ولكن لا تزال تحتاج إلى (34,3) مليار دولار أخرى لتصل إلى ما كانت عليه احتياطات العراق قبل دخوله في الحرب مع إيران. وفي كل الأحوال ذهبت احتياطات العراق أدراج الرياح ضمن مبلغ قدر في حينه بما يعادل (452,6) مليار دولار كخسائر من حربه مع إيران.

نود أن نوضح أن الاحتياطات (70 مليار دولار) تكفي لمدة سنة – حسب تقديرات البنك المركزي – لمجمل استيراد العراق، (وفي الواقع تكفي لمدة 14 شهراً حسب مجمل استيرادات العراق لسنة 2014). اعتيادياً تضع البنوك المركزية احتياطاتها النقدية لتكفي عدداً من الشهور (للمبالغ اللازمة للاستيرادات)، والتي تحدد من الدولة سواء تم ذلك من البنوك المركزية أو الأجهزة التنفيذية أو التشريعية في الدولة (أو جميعها). وهي على العموم تتراوح بين (3 – 6) أشهر. ولكن – وكما يظهر – فإن البنك المركزي العراقي لا يريد أن يقع في المطب الذي وقعت فيه

دول "النمور الآسيوية" في تسعينيات القرن الماضي في أزمتها مع العملة الأجنبية وانهيارات عملاتها المحلية أثناء الأزمة وبعدها.

إن استيرادات العراق لمدة سنة (أو 14 شهراً) تشمل جميع القطاع الخاص أيضاً، إذ إنه يستورد بالعملة الأجنبية ويبيع بالعملة المحلية، وعليه فيجب تحويل العملة العراقية إلى الدولار مجدداً ليتمكن من الاستيراد وإكمال الدورة. لهذا يشتري الدولار، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من البنك المركزي من خلال مبيعاته للدولار، وإذا لم يستطع ذلك يضطر القطاع الخاص إلى الذهاب إلى "السوق السوداء" لشراء الدولار، وعندها يتم دخول نفق التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالدولار وهو الأمر الذي يحاول البنك المركزي تجنبه بكل الطرق. علماً إن دورة الأموال هذه لا تتم بهذه البساطة، إذ إن الكثير جداً من الدولار المشتري من البنك المركزي لا يرجع إلى العراق كبضائع أو خدمات وإنما يحفظ للمستوردين أو الممولين في الخارج، وخصوصاً في الدول التي من خلالها تتم الاستيرادات مثل تركيا أو دبي أو الأردن. هذا وإن الكثير من استيراداتنا هي لبضائع يمكن التوقف عن استيرادها في الأزمات، ولكن رغم ذلك نحن نرى أن زيادة احتياطات العراق من النقد الأجنبي أمر مفيد في الظروف غير المستقرة في العراق.

وقد يقال إن ظروف العراق اختلفت عما كانت عليه في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حيث دخلنا بعد الاحتلال الأميركي للعراق في مرحلة "عهد الانفتاح"، وإن الاستثمار الأجنبي سيكون له دور كبير في توفير النقد الأجنبي، ولكن هذا الأمر لم يحدث إلا في نطاق ضيق جداً، ومنها الاستثمارات المحدودة في كردستان. حيث إن الاستثمارات الأجنبية في مجال الهاتف النقال مثلاً، أو بعض معامل الإسمنت الجديدة، لم تؤد بالنتيجة هذا الدور. إذ إن المبيعات في العملة المحلية، وتحول إلى الدولار من خلال الموارد من العملة الأجنبية القادمة من تصدير النفط، أي من خلال مبيعات البنك المركزي للدولار. وبالواقع إن ما خرج من العملات الأجنبية من العراق هو أضعاف ما تم استثماره فيه لتطوير شبكات الهاتف النقال أو في

صناعة الإسمنت. أما الاستثمارات العالية جداً للشركات النفط العالمية، فإنها تشبه ديون قصيرة الأمد تدفع من موازنة وزارة النفط السنوية في الحكومة الاتحادية، أو من المصاريف السيادية في الموازنة الاتحادية. وبهذا نرى أن جميع العملة الأجنبية مصدرها تصدير النفط، وليس هناك من مصدر آخر يذكر.

نود أن نضيف هنا أن تعزيز الاحتياطات النقدية العراقية هو ليس فقط لغرض حل مشكلة الاستيرادات في الظروف الاقتصادية الحرجة. إذ وبسبب ما مر به العراق من حرب إيران إلى حرب الخليج إلى الحصار، جعل العملة العراقية مهزوزة جداً داخلياً وعالمياً، وذات سمعة متدنية بحيث أن الثقة فيها أصبحت شبه معدومة. ولهذا فإن سياسة البنك المركزي كانت تصب أيضاً في إعادة الثقة بها، بشكل أو بآخر، وعلى الأقل على استقرار سعرها مقابل الدولار. ولقد نجح بصورة عامة في تثبيت سعرها بحدود (1200) دينار للدولار، بعد أن كان الدينار يساوي (3,37) دولار قبل الحرب العراقية الإيرانية في سنة 1980، ووصل إلى (2500 – 3000) دينار للدولار الواحد في فترات الحصار الاقتصادي. والآن قد يعمل البنك المركزي العراقي بقرار حكومي على رفع الأصفار ليكون الدولار حوالي (1,2) دينار، ويحتمل أن هناك توجهات لجعل الدينار يساوي دولار. ولا تعتبر تقوية العملة أمر مفيد بالضرورة، فهو يقلل المنافسة في التصدير وهذا الأمر لا ينطبق على العراق في الوقت الحاضر، لأن تصديره الحالي هو النفط، وإن سعر التصدير لهذه المادة له آلياته الخاصة، والعرض والطلب قد يؤثران في المستقبل بالسعر في حال قيام العراق بالسير بسياسة غير حكيمة وذلك بالتصدير خارج حدود حصص منظمة أوبك، ويلعب الدور الذي لعبته السعودية في تخفيض أسعار النفط في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، لزعة اقتصاد العراق والاتحاد السوفيتي السابق. وهذا أمر من الواجب تجنبه. أما الأمر الثاني المضّر في حال كون العملة المحلية قوية، فهو أن البضاعة المستوردة تكون أكثر منافسة للبضاعة المماثلة لها محلياً، وهذا الأمر غير موجود أيضاً في العراق حالياً، إذ لا صناعة ولا زراعة ولا خدمات في العراق. وسوف نناقش هذا

الأمر عند الحديث عن الصناعة (في كتاب مقبل)، والأمر في مناقشة مستمرة في أروقة البنك المركزي. إن ما يهم الآن هو تعزيز الثقة بالدينار العراقي (وقد يكون معادلاً للدولار الأميركي)، واستمرار هذه الثقة، وإن تعزيز الاحتياطات العراقية للنقد الأجنبي المتنوع، وشراء الذهب، هي أمور تساعد جداً في ذلك.

إن المشكلة التي كانت تجابه العراق منذ رفع الحصار عنه بعد الاحتلال الأميركي – البريطاني له في سنة 2003 وحتى الآن، هي كيفية المحافظة على احتياطاته وموجوداته النقدية الموجودة في البنوك الأجنبية من "الدائنين" حكومات وأفراداً. إذ إن قرار مجلس الأمن، الصادر تحت البند السابع، والمرقم (1483) في أيار 2003 (والعراق تحت الاحتلال)، كان قد وفر الحماية القانونية لعدم التعرض للنفط المصدر (بضمنها المنتجات النفطية والغاز)، ومتعها بالحصانة من الدعاوى القضائية التي تثار عليها من "الدائنين". كذلك وفر هذا القرار الحصانة والحماية على عائدات هذا التصدير والمودعة في (صندوق تنمية العراق - DFI Develop- ment Fund of Iraq)، وهي مجمل العائدات النفطية بعد استقطاع 5% لتعويضات متضرري حرب الكويت، مع إضافة الأموال العراقية التي كانت مجمدة أو أية أموال تعود للحكومة، إلى هذا الصندوق. إن هذا الحساب مفتوح باسم البنك المركزي العراقي، ومودع لدى البنك المركزي الأميركي/الاحتياطي الفيدرالي في فرع نيويورك. وتم إخضاع هذا الحساب للتدقيق والمراقبة من جانب لجنة من الأمم المتحدة تم تشكيلها بموجب القرار نفسه. واستناداً إلى هذا القرار ولأن العراق بلد محتل من قبل الولايات المتحدة أصدر الرئيس بوش أمراً رئاسياً تنفيذياً في أيار 2003 لحماية أموال العراق المشار إليها أعلاه من أخطار الحجز القضائي أو التسويات بموجب أحكام قضائية تصدر في الولايات المتحدة أو في الدول الأخرى. وصدر هذا الأمر الرئاسي بموجب قوانين الطوارئ الأميركية، وتم تجديده سنوياً حتى سنة 2014.

في تشرين الأول 2008 كنت قد أوضحت الأمر السابق في كتابي: (آراء وملاحظات حول الاتفاقية الأمنية المقترحة بين العراق والولايات المتحدة)⁽³⁻⁹⁾،

والعراق كان لا يزال تحت طائلة البند السابع، أن وضع العراق وبقائه تحت البند السابع قد لا يكون بالضرورة أمراً مضرّاً بعد خروج الاحتلال، وذلك لحماية الأموال العراقية في تلك الظروف الصعبة الذي مر بها العراق، والتي لا أزال أعتقد أنها موجودة. فالعراق لا يزال أرض مفتوحة بدرجة للاستغلال والإرهاب والقتل والدمار والاقتتال الداخلي.

في مقابلة في صحيفة (العالم) البغدادية في 2014/5/22، بمناسبة انتهاء فترة الحماية الأميركية على الأموال العراقية، وعدم معرفة فيما إذا كان سيجدد الرئيس الأميركي التمديد أم لا^(21-ك). قال صديقي الاقتصادي اللامع، الدكتور مظهر محمد صالح، معاون محافظ البنك المركزي العراقي السابق: "في 2010/12/15 رفعت الوصاية على العراق - ويقصد وصاية مجلس الأمن -، بما فيها وصاية اللجنة الدولية للرقابة والتحقيق، وما ترتب عليه حماية الولايات المتحدة على أموال العراق الموجودة في البنك الفيدرالي الأميركي... والتي كان - ولا يزال - يديرها البنك المركزي العراقي". ويضيف: "إن الحماية الحالية هي نتيجة الحماية الصادرة وفق الأمر الرئاسي الأميركي وبموجب قانون الطوارئ الأميركي باعتبار أن أميركا احتلت العراق، لذلك يتطلب منها حماية أمواله". وهو بهذا يشير إلى الأمر الرئاسي الذي أصدره الرئيس بوش في 2003/5/22 بحماية أموال العراق بحفظها في الاحتياطي الفيدرالي الأميركي/البنك المركزي الأميركي!! ويستطرد الدكتور مظهر: "إن الحماية جددت ثلاث مرات خلال الأعوام السابقة، وتنتهي في 22 من الشهر الحالي - أي في 2014/5/22 - وإن هذه الحماية كانت بناءً على طلب الحكومة العراقية، لأنها متخوفة من بعض الدائنين التجاريين، الذين يعملون في القطاع الخاص الأجنبي". ويتحدث الدكتور مظهر عن الإجراءات التي تمت حول هذه الديون حيث يقول: "إن الديون المفروضة على العراق تمت تسويتها في اتفاقية باريس"، مؤكداً، "إطفاء ديون القطاع الخاص كونها ديون صغيرة لا تتعدى الـ (35) مليون دولار... وإن التسوية جرت على ما يقارب (21) مليار دولار من

ديون القطاع الخاص في العام 2006، بالإضافة إلى إصدار سندات عراقية تسدد سنة 2028 بفائدة قدرها (8,5%) تتداول اليوم في السوق العالمية". ولكن في الوقت نفسه يلفت الكاتب نظرنا بأنه على الرغم من أن العراق خصص (21) مليار دولار لتسديد الدائنين الخاصين، إلا أنه لا يعرف عددهم... وإن بعضهم حصلوا على قرارات حكم قضائي، فيما باع الآخر ديونهم إلى (صائدي الثروات، أي fortune hunter)، وهم أشخاص يشترون الدين بـ (10%) من قيمته ويظل يطالب به إلى الأبد. ويعرب الدكتور مظهر عن اعتقاده بـ "عدم وجود مبالغ عراقية تستحق الحجز، وإن وجدت فهي قليلة لا تؤثر في حركة الأموال وانسيابية تحويلها إلى العراق".

يعود الدكتور مظهر ليتكبد مقالة توضيحية في صحيفة الصباح في 2014/6/4^(21-ك)، وذلك بعد أن أعلن البيت الأبيض في 2014/5/9 عن قرار الرئيس أوباما برفع الحصانة القانونية الممنوحة لصندوق تنمية العراق DFI وعوائد النفط والمنتجات النفطية والموجودات المالية الأخرى التي يمتلكها البنك المركزي العراقي إزاء الملاحقات القضائية المرفوعة على العراق، عازياً السبب إلى التطور الحاصل في قدرة جمهورية العراق على إدارة التبعات المرافقة للديون المترتبة على النظام السياسي السابق وما صاحبها من دعاوى قضائية رفعت ضده، مؤكداً – أي الرئيس أوباما – أن هذا الإجراء ليس من شأنه أن يؤثر في حالة الطوارئ الوطنية للولايات المتحدة المنصوص عليها في الأمر الرئاسي التنفيذي 13303 في 2003/5/22 والذي جرى تمديده تباعاً وبصورة سنوية وعلى مدار أكثر من عشر سنوات". وبعد هذه المقدمة التي ذكرها الدكتور مظهر في مقاله، استمر ليشرح الموضوع موضعاً للقارئ أصل الموضوع، ويصل إلى "السؤال القائم والمثار دوماً عن ماهية الضمانات المتوفرة حالياً داخل منطقة الولاية القضائية الأميركية بعد أن جرى رفع الحماية دولياً ومن ثم أميركياً، وما هو الحماية القضائية الممكنة التي تجعل أموال الجمهورية في منأى عن مخاطر الحجز القضائي إزاء الدعاوى المقامة أو قرارات الحكم المتخذة في المحاكم الفيدرالية الأميركية أو غيرها ضد

بعض كيانات حكومة جمهورية العراق عن قضايا تتعلق بمرحلة ما قبل العام 1990 ولا سيما الديون التجارية التي لم يجر تسويتها بموجب شروط اتفاقية نادي باريس 2004؟".

ويصل الدكتور مظهر إلى استنتاجات تؤيد بأن "لا خوف على الأموال العراقية"، ويعزو ذلك إلى أسباب خمسة: "الأولى بأنه ليس في مبادئ القانون الدولي ما يسوغ قيام أشخاص بتعريض أية شحنات من النفط العراقي الخام المصدر، ولا سيما FOB، إلى إجراءات الحجز القضائي، وذلك بسبب انتقال ملكية النفط المصدر إلى الغير ولا سيما المشتريين له، ولا سيما أن الأمم المتحدة تتولى استقطاع 5% عن عوائد صادرات النفط... وهو أمر لا يسمح بإيقاع الحجز على أموال يعود بعضها للأمم المتحدة. كما لا يلحظ وجود سابقة قضائية دولية تسوغ مثل هذه التصرفات... ويتوقع انتهاء التعويضات الناجمة عن حرب الكويت وتسديدها كلياً في أيار 2015". ويستمر المقال ليتحدث عن السبب الثاني لعدم التخوف من إمكانية الحجزات على الأموال العراقية وذلك لأن "ودائع البنك المركزي العراقي المفتوحة لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي لم تكن بمنأى عن الحجزات القضائية ولا سيما إذا كانت تلك الحجزات تحمل ضمانات أو كفالات سابقة صادرة عن البنك المركزي قبل العام 1990 إلى الدائنين والتي ربما تتعهد تلك الكفالات على نحو يعطل الحصانات القانونية الضمنية المتوافرة على أمواله... والقائمة على مبدأ ما يسمى بتعطيل الحصانة القانونية (Express Waiver Creditor).

وعلى الرغم من هذه الجزئية، فهناك سابقة قضائية، تمثلت بالدعوى القضائية المقامة على حكومة الأرجنتين من دائنين تجاريين في الولايات المتحدة، ولم تفلح بمصادرة أموال الحكومة الأرجنتينية المودعة لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في العام 2011. ويعود السبب في ذلك أن تلك الأموال مودعة لدى بنك مركزي يحترم سيادة واستقلالية المصرف المركزي الأرجنتيني فاتح الحساب بالإنابة عن الحكومة الأرجنتينية...". ويستمر الدكتور مظهر بالحديث عن السبب

الثالث وهو: "إن البنك المركزي استطاع تنويع الاحتياطيات الأجنبية المتوفرة في محفظته الاستثمارية ومنذ سنوات عديدة في مناطق ولاية قضائية خارج الولايات المتحدة وآلية الأمر الرئاسي الأميركي أو حماية الأمم المتحدة ولا سيما في المصارف المركزية لبعض بلدان الاتحاد الأوروبي الرئيسية. ولم يستطع أحد من الدائنين التجاريين من تعطيل الحصانة القانونية، وحتى من جانب الدائنين الذين سبق وأن كفلهم البنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة في النظام السياسي السابق".

والسبب الرابع في عدم التخوف على الأموال العراقية – حسب رأي المقال – هو "أكدت بأن قيام البنك المركزي العراقي بمهامه القانونية والمعتادة كبنك للدولة واستمراره بمسك حسابات حكومة جمهورية العراق في مناطق ولاية قضائية إضافية، هو بنفسه أمر موفر للضمانات القانونية حيال محاولة المساس بالأموال العامة للبلاد تحت ذريعة الملاحقة القضائية أو الحجوزات المثارة من جانب الدائنين التجاريين حتى لو تم استخدام تلك الحسابات الحكومية للأغراض التجارية أو فتح اعتمادات كآلية لتمويل التجارة. منوهين بهذا الشأن، بأن المدونة القانونية المالية والنقدية الفرنسية المعدلة بالقانون 2005/842، والتي جاءت تحت عنوان: (الثقة وتحديث القضاء) هي موفرة لحماية أموال البنك المركزي لبلادنا والمودعة لدى البنك المركزي الفرنسي... وهكذا هو الحال نفسه في منطقة الولاية القضائية البريطانية (ولو بشكل أقل حرية)". والسبب الخامس الوارد في المقال هو "الدور الذي أدته وما زالت تؤديه وزارة العدل وفريقها الفني الدائم في مجلس الوزراء والمعني بحماية أموال الجمهورية حيال الدعاوى التي تثار في المحاكم الأجنبية... ما كان له الأثر الفاعل في التصدي للدعاوى الباطلة وتعطيل الكثير منها واسترداد الحقوق المغبونة ودعم وصيانة أموال العراق طوال السنوات الماضية".

هناك عدم وضوح في حجم الديون التجارية المتبقية، ولقد ظهر ذلك عند مناقشة مقال الدكتور مظهر على موقع "شبكة الاقتصاديين"، إذ نقلت الشبكة في 2014/6/4 عن قناة الحرة، بأن وزير المالية وكالة قد صرح لقناة الحرة بأن "الديون

المتبقية على العراق والتي لم يتم تسويتها في إطار اتفاقية نادي باريس تبلغ (13) مليار دولار، وإن مجمل الديون الخليجية المتبقية تبلغ (27) مليار دولار، وبهذا يكون مجموع الديون المتبقية (40) مليار دولار!!.. علماً إن "الديون" التي كانت مثارة على العراق وصلت بمجملها في حينه إلى أرقام خيالية وغير منطقية بلغت مئات المليارات من الدولارات.

نتمنى أن يكون ما ذكره الدكتور مظهر من عدم وجود مخاطر على "الديون" التجارية، أو أن هذه المخاطر قليلة، هو أمر صحيح، علماً إنه أشار في مقاله إلى احتمالية المخاطر، والتي جاءت حتى في أسباب عدم تجديد الحصانة الأميركية، حيث تعتقد الحكومة الأميركية بقدرة الحكومة العراقية "على إدارة التبعات المرافقة للديون... وما صاحبها من دعاوى". إضافة إلى ذلك، فإنه ينصح - ضمناً - أن يكون بيع النفط fob، وليس cf وcif (أي واصل)، هو تحديد لأعمال شركة سومو. إضافة لذلك قد تكون هناك مخاطر للحجز على الأموال قد تحدث عندما تنتهي المدفوعات التي تستقطعها الأمم المتحدة. إن أمر الحماية على الأموال العراقية يحتاج إلى دراسة متأنية، لأن "الحجز" على شاحنة نفط تحمل نفطاً عراقياً في عرض البحر وبأمر قضائي لمرة واحدة أو أكثر هو أمر وارد. وهذا قد يؤدي إلى انعكاسات غير جيدة على صادرات النفط العراقي وسمعة سومو، الأمر الذي يتطلب معالجة حكيمة، لا سيما وأن الدكتور مظهر يشيد بعمل وزارة العدل في الأمور المشابهة المتعلقة بهذه الديون.

من المفيد أن نعرف أن الاحتياطات العراقية موجودة في عدد من البنوك المركزية العالمية إضافة إلى البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والذي نعتقد أن فيه حصة الأسد!!.. ورغم إن دولاً عديدة - بضمنها الصين - تحتفظ بجزء كبير من احتياطاتها النقدية (والذهب) في الاحتياطي الفيدرالي، ولكن تجارب دول الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية مريرة بهذا الشأن، إذ إن "حجز" الأموال والاحتياطات من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية تتم بأوامر رئاسية أو برلمانية ومن غير أخذ

موافقة مجلس الأمن، في كل حالة تراها هذه الدول "عصيان" من الدول "المارقة"!!، وعملياً سيبقى العراق تحت "الوصاية" الأميركية والغربية، إلى أن يحل هذا الأمر كلياً أو جزئياً.



لنستمر في موضوعنا حول الاحتياطات النقدية...

ينصح صندوق النقد الدولي الدول النامية والصاعدة بأن تشتري الذهب ليكون مكملاً لاحتياطاتها النقدية القابلة للتحويل في التجارة العالمية. ولم يكن للصندوق حاجة لتقديم النصيحة إلى الولايات المتحدة أو دول منطقة اليورو أو بريطانيا بهذا الشأن إذ هي قائمة به فعلاً. وينصح الصندوق بأن تكون قيمة الذهب الاحتياطي تعادل حوالي (6%) من مجمل النقد الاحتياطي أو أكثر. ولغرض معرفة فيما إذا أخذ العراق وغيره بهذه النصيحة علينا مقارنة الجدولين (4) و(5) لاحتياطات الذهب للدول المختلفة بما جاء في الجدول (10) للاحتياطات النقدية، مع افتراض سعر للذهب.

لقد افترضنا السعر الحالي للذهب، والذي يبلغ حوي (1300) دولار/الأونصة، أي سعر الطن من الذهب حوالي (41,8) مليون دولار، نجد ما يلي:

بوجود (90) طن من الذهب لدى العراق، فإن نسبة قيمة الذهب الاحتياطي إلى مجمل النقد الاحتياطي والبالغ (80) مليار دولار تصل إلى (4,7%)، وتزداد النسبة أو تنخفض تبعاً لأسعار الذهب مقارنة بسعر (1300) دولار/الأونصة التي اعتمدتها هذه الحسابات. أما الصين فتصل النسبة إلى (1,2%) فقط، والسعودية إلى (1,9%) فقط، وفي اليابان إلى (2,6%)، وفي روسيا إلى (9,6%). أما عندما نأتي إلى الدول الرأسمالية العريقة، نصل إلى أن نسبة قيمة الذهب الاحتياطي لديها مقارنة بقيمة احتياطاتها النقدية عالية جداً، ففي فرنسا (1,9) مرة، وفي الولايات المتحدة (2,5) مرة، وهكذا. ولهذا نرى أن من واجب الدول زيادة احتياطاتها من الذهب،

والشراء عندما تكون أسعاره منخفضة نسبياً كما هي عليه الآن، حيث إن أسعار الذهب سترتفع حتماً بينما القوة الشرائية للعملات تنخفض باستمرار وكما أوضحنا في سياق هذه الدراسة.

في الجدول (11) أدناه نجد نسب مختلف العملات في الاحتياطيات النقدية العالمية، ولو إن الجدول لم يُحدث إلى 2013 وإنما ينتهي في سنة 2009، ولكنه يعطي صورة عامة لنسب هذه العملات. الجدول مأخوذ من الويكيبيديا، والتي اعتمدت بدورها على إحصائيات صندوق النقد الدولي. وهذه النسب عامة للعالم وتختلف من دولة إلى أخرى.

جدول (11)

نسبة النقد % لمختلف العملات مقارنة بمجمل الاحتياطيات النقدية

العملة	1995	1999	2005	2009
الدولار	59,0	70,9	66,4	62,2
اليورو	—	17,9	24,3	27,3
المارك الألماني	15,8	—	—	—
البوند البريطاني	2,1	2,9	3,6	4,3
الين الياباني	6,8	6,4	3,7	3,0
الفرنك الفرنسي	2,4	—	—	—
الفرنك السويسري	0,3	0,2	0,1	0,1
آخريين	13,6	1,6	1,9	3,1

نلاحظ من الجدول (11) أعلاه أن اليورو ظهر إلى الوجود في عام 1999 وازدادت أهميته ونسبته بعملات الاحتياطيات النقدية. كما نلاحظ أن المارك الألماني

والفرنك الفرنسي اختفيا من عملات الاحتياطيات النقدية بدءاً من 1999، إذ أصبحا من ضمن منطقة اليورو، مع الأخذ بنظر الاعتبار الدور المتواضع للفرنك الفرنسي. أما "آخرين" فالمقصود بهم الدولار الكندي والكرون السويدي وآخرين. إن الجدول (11) يبين لنا نسب قيمة العملات المستخدمة في الاحتياطيات النقدية العالمية. ولكن الجدول (12) أدناه يبين نسب قيمة العملات التي استخدمت فعلاً، (وكمثال على وضع العملات حالياً)، في التجارة العالمية والتبادل التجاري في العالم لشهر نيسان 2013^(ج-21). ونلاحظ أن النسب المذكورة أدناه لقيمة هذه العملات هي من (200%) وليس من (100%). إذ من الناحية التجارية فهي محسوبة لمرتين على البلد المصدر (كصادرات). والمرة الأخرى على البلد المستورد (كواردات).

جدول (12)

أكثر العملات قيمة التي تمت المتاجرة بها لسنة 2013 (نيسان)^(ج-21)

العملة	% النسبة (نيسان 2013) (من 200%)
1- الدولار الأميركي	87,0%
2- اليورو	33,4%
3- الين الياباني	23,4%
4- الباوند الإسترليني	11,8%
5- الدولار الأسترالي	8,6%
6- الفرنك السويسري	5,2%
7- الدولار الكندي	4,6%
8- البيزو المكسيكية	2,5%

9- اليوان الصيني	2,2%
10- الدولار النيوزلندي	2,0%
11- الكرونا السويدية	1,8%
12- الروبل الروسي	1,6%
13- دولار هونك كونج	1,4%
دولار سنغافورة	1,4%
الليرة التركية	1,3%
آخريين	12,2%
المجموع	200%

ما نلاحظه في الجدول (12) أعلاه أن الدولار الأميركي لا يزال يأخذ الدرجة الأولى وبفارق كبير عن عملة التبادل التجاري الثانية وهي اليورو. فعلياً إن (43,5%)، أي (87÷2) من قيمة التجارة العالمية تتم بعملة الدولار، واليورو يمثل (16,7=2/33,4%) من قيمة عملات التجارة العالمية، وبعده الين فهو يمثل (11,7=2/23,4%)، وبعده الباوند الإسترليني والذي يمثل (5,9=2/11,8%).

نلاحظ أيضاً ظهور الدولار الإسترليني وبعده الفرنك السويسري فالدولار الكندي، كعملات مهمة في التجارة العالمية. ولكن ما يجلب النظر هو اليوان الصيني (الرينمبي)، فهو يمثل (1,1=2/2,2%) من مجمل العملات المتداولة في التجارة العالمية فقط وهو رقم ضئيل جداً. إذ إن اليوان لم يدخل أسواق العملات لحد الآن، رغم إن التجارة الصينية هي الأكبر في العالم، وما مذكور هنا هو لمبالغ محدودة وفي دول محدودة، وسنتحدث عن ذلك لاحقاً. ما نلاحظه أيضاً هو ظهور الليرة التركية

والتي تمثل (2/1,3=0,65%) من قيمة عملات التجارة العالمية، حيث برزت تركيا في السنوات الستة الأخيرة كشريك تجاري مهم وخصوصاً في دول الشرق الأوسط.

ثالثاً: الدولار والعملات الأخرى

لقد كان الحديث فيما مضى بالأساس عن دور الدولار الأميركي، وبرزه بعد الحرب العالمية الثانية كأول عملة في التداول في التبادلات التجارية وفي الاحتياطات النقدية لكل دول العالم، وكذلك عن علاقة الدولار بالعملات الأخرى وبالذهب والفضة، وسنتحدث لاحقاً عن دوره في أسعار النفط، رغم أننا أشرنا إلى ذلك في بعض الصفحات السابقة. وفي هذا القسم من الدراسة نسلط بعض الضوء على العملات الرئيسية الأخرى وتعريف القارئ بها، إضافة على توضيح ظهور الدور الأميركي. وسنبداً بالدولار الأميركي لأهميته.

الدولار الأميركي

لقد انتصرت الثورة الأميركية على الاستعمار البريطاني، وتشكلت الجمهورية الأميركية لأول مرة من (13) ولاية ساحلية صغيرة على ساحل المحيط الأطلسي (شرق أميركا)، وكانت هذه الولايات المتحدة الصغيرة مستعمرات بريطانية. أعلن الاستقلال في 1776/7/4، حين أعلن الكونغرس الأميركي لهذه الولايات ما يسمى (وثيقة الاستقلال Declaration of Independence)، ولا يزال الأميركيون يحتفلون بهذا اليوم، أي الرابع من تموز/يوليو كيوم وطني للولايات المتحدة الأميركية. لقد استعمل توماس جيفرسن تعبير "الولايات المتحدة" لأول مرة في سنة 1776 عندما كان عضواً في الكونغرس. والذي أصبح لاحقاً الرئيس الثالث للولايات المتحدة (من 1801/3/4 إلى 1809/3/4)، وكان نشطاً جداً في حرب الاستقلال الأميركية من الاستعمار البريطاني. علماً إن أول رئيس للولايات المتحدة هو (جورج واشنطن)

وكان رئيساً لها للفترة (1789/4/30 – 1797/3/4)، أي تولى الرئاسة الأولى بعد (13) عاماً من الاستقلال الأميركي.

عند إعلان وثيقة الاستقلال كانت غالبية الولايات المتحدة الأميركية تابعة للمكسيك، وهي الأراضي التي تشمل جنوب ووسط وغرب الولايات المتحدة الحالية. إذ إن ولاية تكساس، وغالبية ولاية نيوميكسيكو، كانتا ضمن المكسيك وارتبطتا بالولايات المتحدة في سنة 1845، أي بعد سبعة عقود من تأسيس الولايات المتحدة. كذلك كاليفورنيا، وهي أيضاً كانت جزءاً من المكسيك، انضمت الولايات المتحدة رسمياً في 1850. أما نيفادا وأريزونا ويوتا، وكلها كانت تابعة للمكسيك، فلقد انضمت إلى الولايات المتحدة تبعاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتم شراء لويزيانا من فرنسا في سنة 1803، وشراء ألاسكا من روسيا القيصرية في 1864. والتحقّت الولايات الشمالية الغربية المجاورة لكندا، بالولايات المتحدة تدريجياً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بعد أن كانت تابعة لبريطانيا.

قد يكون من المفيد أن نتحدث هنا بإيجاز عن الاستقلال المكسيكي والحرب الأميركية المكسيكية، وانفصال المناطق المكسيكية المشار إليها أعلاه والتحاقها بالولايات المتحدة. إن حركات استقلال المكسيك (والتي كانت تسمى إسبانيا الجديدة)، بدأت منذ 1810، إذ استغلت الظروف الصعبة التي كانت تمر بها إسبانيا إثر الغزو البونابيرتي لها في 1808، وقامت انتفاضات وحروب عصابات وتقاومات مع العديد من القوى التي كانت تريد الانفصال، انتهت في 1821/9/27 بإعلان استقلال إمبراطورية المكسيك (مع جميع المناطق التي ألحقت لاحقاً بالولايات المتحدة)، واعترفت إسبانيا بهذا الاستقلال في سنة 1836. ومن جملة ما قامت به الحكومة المكسيكية الجديدة هو إلغاء العبودية. وبعد الاستقلال قامت حركة انفصالية في تكساس، انتهت بإعلان استقلالها عن المكسيك في سنة 1836، واعترفت بهذا الاستقلال بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، ونصحت حكومات هذه الدول المكسيك بعدم

محاولتها إعادة احتلال تكساس مرة ثانية. وأحد أسباب الحركة الانفصالية في تكساس هو محاولة حكومة المكسيك إلغاء العبودية فيها. وقعت الحرب الأمريكية المكسيكية في 1846/4/25 واستمرت إلى 1848/2/2، حين دخلت القوات الأمريكية العاصمة "المكسيك". وعقدت اتفاقية بينهما سميت اتفاقية (كوادالوب هيدالغو Guadalupe Hidalgo)، حيث تنازلت فيها المكسيك للولايات المتحدة عن كاليفورنيا والمكسيك الجديدة لقاء (15) مليون دولار!!، مع قيام الولايات المتحدة بدفع (3,25) مليون دولار أيضاً ديون على الحكومة المكسيكية من قبل مواطنين أميركان، أي اشترت أميركا كاليفورنيا والمكسيك الجديدة New Mexico لقاء (18,25) مليون دولار!!.

كذلك قبلت المكسيك بضياع تكساس، التي نالت استقلالها في 1836 والتحقّت بالولايات المتحدة في 1845/12/29 لتكون الولاية (28) من الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أثرت الحرب الأمريكية في الوضع الداخلي للولايات المتحدة، بعد أن أثير موضوع إلغاء العبودية فيها، وقامت الحرب الأهلية الأمريكية، وألغيت العبودية في عهد الرئيس الأمريكي السادس عشر (إبراهام لنكولن)، الذي رأس الولايات المتحدة من 1861/3/4، وانتهت بمقتله في 1865/4/15.

ولهذا فليس غريباً أن يعلن في 1792/4/2 وزير المالية الأمريكي للكونغرس، بأن يكون الدولار الأمريكي معتمداً بالكامل على الدولار المكسيكي (هو الدولار الإسباني نفسه). فلقد حدد الدولار الأمريكي الكمية نفسها من الفضة الصافية الموجودة في الدولارين المكسيكي والإسباني، وقدرها (371,2) حبة grain، أي (24,057) غرام فضة. ولكن الفرق أن الدولار الأمريكي لم يستعمل الفضة النقية، لذا كان وزنه (416) حبة grain، أي (27) غرام. إذ يستعمل ما يسمى حالياً (الفضة المعيارية standard silver)، وهي سبيكة تحوي 1485 جزءاً part من الفضة و179 جزءاً من معدن آخر، أي 89,2% فضة. وبهذه الكمية من السبيكة، أي 27 غرام، سك الدولار الأمريكي، وثم سك نصف الدولار لنصف الكمية وربع الدولار بربع الكمية.

إن اسم الدولار أقدم من الاحداث التي تلت الاستقلال الأمريكي بكثير. إذ في 1520/1/15 سكت مملكة بوهيميا نقوداً فضية، وكان السك محلياً في مدينة (يواخيمستال Joachimsthal)، ولهذا نسبت النقود إليها (إلى القسم الأخير منها)، وبدأ يطلق عليها مختصراً (ثالر thaler، أو تالر taler). ووجد هذا الاسم طريقه إلى غالبية اللغات الأوروبية، ولما وصل إلى الهولندية كان الاسم (دالر daler)، ثم إلى الإنكليزية حيث كان (دولار dollar). لاحقاً أصدر الهولنديون عملة فضية عليها صورة أسد سميت (دالر الأسد lion daler)، حين كان لهولنده دوراً تجارياً كبيراً في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكانت هذه العملة الفضية متداولة ومعروفة بهذا الاسم في عدد من المدن الإيطالية والألمانية وفي المستعمرات الهولندية في آسيا، وفي أميركا في المنطقة التي كانت تسمى هولنده الجديدة (وهي نيويورك الحالية).

ثم أصدر الأسبان عملتهم (البيزو الإسبانية Spanish pesos) الفضية، وكان لها الوزن والشكل ذاته لدولار الأسد، ولهذا سميت (الدولار الإسباني) الفضي، والذي كان منتشراً في المستعمرات الإسبانية في العالم الجديد (أي الأمريكيتين) وفي الفلبين، ولكن ليس في إسبانيا نفسها. ومنه صدر الدولار المكسيكي الفضي.

إن تعبير الدولار كان قد استخدم أيضاً في بريطانيا في العصر القديم. فإن وليم شكسبير ذكر الدولار كعملة تحت اسم (Thistl dollars)، أي دولار الشوك، وهي عملة مستعملة في سكوتلنده في القرنين السادس عشر والسابع عشر. كما إن شكسبير في مسرحيته الشهيرة "ماكبت"، يتحدث عن "عشرة آلاف دولار"، وإن حوادث المسرحية تقع في القرن الحادي عشر!!! وكانت العملة البريطانية الفضية (5) شلنات والتي تسمى (كراون)، كان يسميها البريطانيون أحياناً دولار في سنة 1804، وكانت تعادل الدولار الإسباني الفضي. والدولار الأمريكي كان يعادل (5) شلنات أثناء الحرب العالمية الثانية، كما وإن الأميركيين الذين كانوا موجودين في بريطانيا في أثناء الحرب العالمية الثانية، كانوا يسمون العملة البريطانية (نصف كراون) بـ (نصف دولار half dollar)!!

إن شهرة الدولار جاءت من الأسبان والمكسيك، والبيزو كانت هي الدولار، ويرمز لها مختصراً في مراسلات ومكاتبات سبعينيات القرن الثامن عشر بكتابتها "ps"، وهو الدولار المستعمل بكثرة في الأمريكيتين في ذلك الوقت، إذ إن "p" للبيزو، والـ "s" لإسبانيا "Spanish"، أي (Spanish dollar). وفي القرن الثامن عشر وللسهولة بدء بكتابة الحرف (S) على الحرف (P)، وأصبحت الكتابة أشبه بالعلامة (\$) وهذه العلامة تم اعتمادها للدولار الأمريكي في سنة 1785، وهي معتمدة أصلاً في الدولار المكسيكي، والدولار الإسباني (بيزو).

وصدر قانون في الولايات المتحدة في كانون الثاني 1837، حدد مجدداً نسبة الفضة في سبيكة عملة الدولار لتكون 85% (بدلاً من الفضة المعيارية 89,2% فضة في الدولار الأمريكي القديم، والذي أشرنا إليه أعلاه)، كما قلل وزن الفضة في الدولار الأمريكي. وفي 1853/2/21، قللت كميات الفضة أكثر كما جعل الدولار أصغر حجماً، بحيث أصبحت قيمة الفضة الموجودة في هذه العملة، أقل من قيمة العملة، (أي أقل من دولار)، مقارنة بالدولار الذي صدر أصلاً في العام 1792.

كانت التجارة الصينية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين، تطلب الفضة لقاء البضائع التي تصدرها، إذ إنها عملتها كانت فضية وتعتمد معيار الفضة. هذا الأمر جعل هناك طلب عال على الدولار الإسباني والدولار المكسيكي، وإضافة إلى ذلك قامت كثير من البلدان بسك دولار فضي لغرض التجارة مع الصين، وهو يختلف عن العملة الفضية الصينية (اليوان). لهذا فإن الدولار الفضي بكل أنواعه العالمية كان مرغوب به في الصين.

وعملياً وإلى سنة 1838 كان الدولار الفضي يتداول في مناطق كثيرة من العالم. وتوقفت الإمبراطورية الألمانية من سك نقود الدولار الفضي (silver thaler) في سنة 1871، عند بدء الحرب الفرنسية البروسية. كذلك سقطت أسعار الفضة في العالم بعد الاكتشافات الكبيرة لها في أميركا، وتحولت الولايات المتحدة سنة 1873 إلى معيار الذهب، وأصبح هناك الدولار الذهبي.

وفي سنة 1966 تحولت أستراليا إلى الدولار الأسترالي بدلاً من الباوند الأسترالي، وفي الوقت نفسه تحولت نيوزلنده إلى الدولار النيوزلندي بدلاً من الباوند النيوزلندي. أما كندا فكانت قد تحولت إلى الدولار الكندي في سنة 1858، حيث كانت تستعمل الدولار الإسباني إلى سنة 1841، ثم استعملت الباوند الكندي إلى سنة 1858. وفي الوقت الحاضر يوجد العديد من الدول التي تستعمل الدولار الأمريكي كعملة لها، أو تربط pegging عملتها بالدولار الأمريكي، كما الحال في دول الخليج والعراق، وحتى في الصين (بحدود مسيطر عليها)، والكثير من دول العالم.

الباوند الإسترليني البريطاني

كنا قد بينا في الجدولين (11) و(12) السابقين دور عملة الباوند الإسترليني في الاحتياطات النقدية والتجارة العالمية. كما وإنه يمثل العملة الرابعة في احتساب حقوق السحب الخاصة (SDRs Spicial Drawing Rights)، فيما يشبه "العملة" التي أصدرها صندوق النقد الدولي. إذ إن SDRs تعتمد النسب التالية في قيمتها في سنة 2011: (41,9%) دولار، و(37,4%) يورو، و(9,4%) ين ياباني، و(11,3%) باوند إسترليني.

يمكن التعبير عن العملة بالباوند أو الإسترليني، أو بكليهما معاً. وتأتي الكلمتين من أن عملة الباوند الإسترليني، كانت تمثل أصلاً وزن باوند (373 غرام) من الفضة الإسترلينية، وهي الفضة المعيارية standard silver حيث تحتوي السبيكة على (92,5%) فضة، مقارنة بالفضة النقية التي تحوي (99,9%) فضة.

يعتبر الباوند الإسترليني أقدم عملة في العالم قيد الإستعمال. إن أصل الباوند الإسترليني يعود إلى الملك الإنكليزي (أوفا Offa) الذي حكم بعض أجزاء إنكلترا بين السنوات (757 – 796م)، في العصر الإنكليزي المسمى (الإنكلوساكسون – Anglo Saxson). حيث كان يعادل (240) بيني فضة silver pennies. لقد أراد الملك أوفا أن يستعمل النظام نفسه لإمبراطورية شارلمان (Frankish Empire نسبة إلى فرنسا)،

التي شملت بالإضافة الى فرنسا كل من ألمانيا وإيطاليا. لقد كان شارلمان ملكاً على فرنسا منذ سنة 768 ثم ضم إيطاليا في سنة 774، وبدءاً من سنة 800 كان أول إمبراطور في العالم الغربي بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، بعد أن ضم غالبية أوربا، ومات في سنة 814 ودفن في مدينة (آخن Aachen) في ألمانيا الحالية. وإن التاريخ يقول بأن له علاقات وثيقة بالخليفة العباسي هارون الرشيد (786 – 809م)، إذ إن الإثنين كان لهما عداوة مع الدولة البيزنطية ومع الدول الأموية في الأندلس!!.

إعتمدت العملة في زمن شارلمان الفضة، ويحمل الكثير منها صورته.

كان أؤفا ملكاً لمملكة ميرسيا Mercia والتي تشمل ما يسمى الآن في إنكلترا ميدلاند Midland، وساسيكس Sussex، وكنت Kent، ومعظم الجنوب الإنكليزي. ومما يثير الانتباه، بأنه على الرغم من أن جعل عملته فضية، ونظامه النقدي يشبه نظام إمبراطورية شارلمان في اعتماده على الفضة، ولكن توجد حالياً في المتاحف البريطانية ثلاث عملات ذهبية باقية من عهد الملك أؤفا. إحدى هذه العملات هي تقليد للدينار العباسي لسنة 774 (أي من عهد الخليفة العباسي المنصور)، وتحمل عملة أؤفا هذه كتابة عربية على جهة من جهتيها، وعلى الأخرى المقابلة مكتوب: "Of-faRex" إشارة إلى مملكة أؤفا. لم تكن هناك في ذلك الوقت نقود إنكليزية أو أوربية ذهبية، ولعل هذه النقود الذهبية كانت تقدم كهدايا أو لفروض الطاعة للبابا أو لغيره، علماً إن الكثير من عملة أؤفا الفضية تحمل صورته. والملك أؤفا هذا هو الذي ادخل اسم الباوند والشلن (20/1 من الباوند)، والبيني (12/1 من الشلن، أو 240/1 من الباوند)، و كليهما من الفضة. وبقي تقسيم هذا النظام ساري المفعول (عدا موضوع الفضة) إلى حين إدخال النظام العشري/المئوي في سنة 1971 حيث قسم الباوند إلى (100) بيني penny، ولهذا يسمى الإسترليني أقدم عملة استمر تداولها في العالم.

كانت الفضة المستخدمة في العملة الإسترلينية هي الفضة "النقية"، أي بالنقاوة التي كان يمكن الحصول عليها في ذلك الوقت. وفي سنة 1158 أدخل الملك هنري الثاني ما سمي (Tealby Penny) وهو من عيار (92,5%) فضة، وهي أقوى وأشد

مقاومة للظروف الطبيعية من الفضة النقية، والتي بقيت تمثل الفضة المعيارية stan-dard silver، أو الفضة الإسرائيلية، وهي لا تبلى أو تتدهور على مر السنين. بقيت العملة الإسرائيلية معتمدة حصراً على نظام معيار الفضة إلى سنة 1344م حيث أدخلت العملة الذهبية بالتداول، ولكن بقيت الفضة هي الأساس للعملة الإسرائيلية إلى سنة 1816 حيث اعتمد رسمياً معيار الذهب. وفي هذا الأثناء تم تقليص كمية الفضة في العملة الإسرائيلية عما كانت عليه أصلاً.

تم إدخال العملة الذهبية (22) قيراط سنة 1663، ثم بدأت العملة الجديدة في السنة التالية 1664 حين أسس بنك إنكلترا Bank of England (البنك المركزي). وفي سنة 1707 اتحدت مملكة إنكلترا مع مملكة سكوتلاند لتكوين بريطانيا العظمى Great Britain، واعتمدت هذه الدولة الإسرائيلي عملة موحدة لها. كما اتحدت بريطانيا العظمى مع إيرلندا في سنة 1801 لتكوين (المملكة المتحدة - United Kingdom) وهو الاسم الرسمي لبريطانيا إلى اليوم، واعتمدت الإسرائيلي كعملة لها.

اعتمدت المملكة المتحدة معيار الذهب رسمياً في 1816، وفي أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين اعتمدت دول أخرى عديدة معيار الذهب هذا، وبهذا أصبح تقيم العملات المختلفة بالذهب الموجود فيها، وذلك من خلال عمليات التبادل التجاري، وحدد سعر الباوند الإسرائيلي على هذا الأساس بـ (4,85) دولار أميركي، و(26,28) فرنك فرنسي، و(20,43) مارك ألماني. لقد جمد معيار الذهب، في بريطانيا وفي العالم، باندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914، ولكن بقيت العملة الورقية التي يصدرها بنك إنكلترا ووزارة الخزانة البريطانية تحمل قيمتها الذهبية كتعهد قانوني. ولقد كانت بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى إحدى أقوى الاقتصاديات العالمية، وكانت تملك 40% من الاستثمار العالمي عبر البحار. ولكن بنهاية هذه الحرب كانت بريطانيا دولة منهكة مدينة بـ (850) مليون باوند، (وتعادل 35,1 مليار باوند بقيمة سنة 2014)، ومعظم ديونها كانت للولايات

المتحدة الأمريكية مع الفوائد، وتمثل هذه الديون البريطانية حوالي 40% من مجمل المصاريف الحكومية.

أرادت بريطانيا الرجوع إلى الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي، بعد أن تحقق الانتصار السياسي بانتهاء الحرب في سنة 1918 لصالحها، ولذا كان عليها الرجوع إلى معيار الذهب، كما كان عليه قبل الحرب، وذلك في المعاملات التجارية الداخلية والدولية وإرجاع "هبة" الإسترليني. وفعلاً تم الرجوع إلى "شكل" من نظام معيار الذهب، والذي يثبت الإسترليني بسعر الذهب لما قبل الحرب، ولكن اشترط إمكانية تبديل الناس لعملتهم الورقية إلى سبائك ذهبية بدلاً من العملات البريطانية الذهبية. وتم إلغاء نظام معيار الذهب هذا مجدداً في 1931/9/21 خلال "الكساد العظيم" الذي عم الاقتصاديات الرأسمالية العالمية كلها في أواخر عشرينيات وأوائل ثلاثينيات القرن الماضي، وانخفض سعر الإسترليني عند إلغاء معيار الذهب مباشرة بـ (25%) من قيمته – مقارنة بسعر الذهب –.

إن عقد الامتياز النفطي الذي وقعته الحكومة العراقية في آذار 1925 مع الشركات النفطية العالمية وتحت ضغط كبير من الحكومة البريطانية، أعطى العراق عائداً نفطياً قدره (4 شلنات ذهباً) لكل طن نفط مصدر، (أي لكل 7,5 برميل تقريباً). و(4) شلنات تعادل خمس الباوند الإسترليني، حيث إن الباوند الواحد يساوي 20 شلناً. كما إن الباوند في ذلك الوقت كان يعادل (4,85) دولاراً (أيضاً بمعيار الذهب). أي ما كان يدفع للعراق هو $4,85 \times 1/5$ ، ويعادل (0,970) دولاراً للطن الواحد، أو (0,129) دولاراً – ذهباً – للبرميل الواحد. وهو مبلغ زهيد جداً مقارنة بأسعار النفط في حينه (وكما سنتحدث عنه لاحقاً)، علماً إن سعر الذهب في ذلك الوقت كان مثبت بسعر (20,67) دولار للأونصة، أو (664,63) دولار/كغم. وبهذا فإن ما يعطى للعراق في حينه لم يكن ليشتري به (0,19) غم ذهباً عن كل برميل مصدر. ليتذكر القارئ إن المبالغ المدفوعة عن النفط في ذلك الوقت هي وفق عقود الامتياز، التي تم تحسينها في الخمسينيات بعد محاولة تأمين النفط الإيراني لتحصل الدول المنتجة على

(50%) من صافي العائدات على شكل ريع وضرائب، أما قبلها فلم تكن لتحصل حتى على ربع العائدات النفطية.

وفي سنة 1940، كانت بريطانيا تخوض الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا ودول المحور، ولم تدخل أميركا الحرب حتى ذلك الوقت. في تلك السنة تم اتفاق بين الولايات المتحدة وبريطانيا بربط peg الباوند الإسترليني بالدولار بسعر الباوند ليعادل (4,03) دولار أميركي، علماً إن الباوند في سنة 1939 كان يعادل (4,86) دولاراً، أي انخفضت قيمته حوالي 17% خلال سنة، وبقي سعر التحويل هذا (أي 4,03 دولاراً) للباوند الإسترليني طوال سني الحرب وأصبح جزءاً من اتفاقيات بريتون وودز في 1945.

وتعرض الباوند بعد ذلك إلى ضغوطات اقتصادية كبيرة، مما اضطر الحكومة البريطانية في 1949/9/19 إلى تخفيض قيمته مقابل الدولار بحوالي (30,5%) ليصل سعر الباوند إلى (2,80) دولار. مما شجع عملات أوروبية أخرى ويابانية على تقليل قيمتها مقابل الدولار، لزيادة إمكانية منافستها التجارية في الأسواق العالمية. ثم استمر الضغط على الباوند، وانخفضت قيمته في صيف 1966 في أسواق العملات، واضطرت حكومة ولسن العمالية إلى اتخاذ إجراءات منها منع السياح البريطانيين من إخراج أكثر من (50) باوند عند مغادرتهم لبريطانيا، كما خفضت قيمته في تشرين الثاني 1967 إلى (2,4) دولار للباوند.

من الناحية العملية فإن منطقة الإسترليني قد ضعفت جداً بعد بريتون وودز، حتى انتهت في سبعينيات القرن الماضي بعد أن اختارت معظم الدول المنظوية في هذه المنطقة أن تعوّم عملتها مقابل الدولار والباوند.

ولقد نشرت وثائق كشف عنها في عام 2006 حول حقبة السبعينيات، وبعد أزمة صعود أسعار النفط في سنة 1973، ومرتبطة بمجيء جيمس كالاها (عن حزب العمال) في سنة 1976 إلى الحكم، وكانت تأثيرات أزمة أسعار النفط ما تزال موجودة، في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد البريطاني غارقاً في مشاكل عديدة. كانت

سياسة حزب العمال هي التوسع في الإنفاق من أجل استمرار "دولة الرفاهية"، مما أدى إلى عجز كبير في الميزانية البريطانية، وبالتالي وجوب الاستقراض لسد ذلك العجز. فخشيت الولايات المتحدة من انهيار الباوند، وما سوف يؤديه من عواقب وخيمة – حسب مفهومها – لحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي، ويزداد تأثيره بوجود "الخطر الشيوعي"!! لذا تدخلت الولايات المتحدة مع صندوق النقد الدولي، فأعلن الأخير في تشرين الثاني 1976 منح بريطانيا القرض المطلوب شرط تقليص الإنفاق العام وتطبيق سياسة التقشف.

وجاء حزب المحافظين في سنة 1979 إلى الحكم معتمداً في منهجه الانتخابي على سياسة التقشف المالي fiscal austerity. فانخفض سعر الباوند كثيراً بعد سنة 1980، ووصل إلى أقل سعر له مقابل الدولار، حيث وصل إلى (1,03) دولاراً في آذار 1985، ولكنه عاد إلى الارتفاع بمعدلات واطئة ليصل في كانون الأول 1989 إلى (1,7) دولاراً.

قررت حكومة ماركریت ثاتشر Thatcher الثالثة (1987 – 1990)، الدخول في آلية النظام الأوروبي لأسعار العملات European Exchange Rate Mechanism، وأن يكون الباوند معادلاً إلى (2,95) ماركاً ألمانياً (وهو سعر مرتفع مصطنع). ولكن بريطانيا اضطرت إلى الانسحاب من هذا النظام في 1992/9/16، وهو ما عرف بـ (الأربعاء الأسود Black Wednesday)، إذ لم يتمكن سعر الباوند من الصمود أمام مضاربة الملياردير (جورج سوروس)، فاضطرت الحكومة البريطانية إلى تقليص سعره في ذلك اليوم، فربح سوروس ما يقارب مليار دولار نتيجة تلك المضاربة، كما أشرنا في صفحات سابقة. حاول البنك المركزي البريطاني أن يعالج الأمر، فتم رفع سعر الفائدة من (10%) إلى (15%) في محاولة فاشلة للإبقاء على سعر الباوند، حيث انخفض سعره إلى (2,2) مارك ألماني.

بالنتيجة فقد كان هبوط الباوند من أهم أسباب الانتعاش الاقتصادي الذي عاشته بريطانيا في تسعينيات القرن الماضي، إذ ساعد في زيادة صادراتها وتحسين

قدراتها التجارية التنافسية في العالم. ولذا فإن ما كان يرعب الحكومات البريطانية في انخفاض قيمة الإسترليني، أدى إلى نتيجة عكسية في انتعاش الاقتصاد.

اهتمت الحكومة العمالية الجديدة التي وصلت إلى الحكم في بريطانيا سنة 1997، بموضوع السيطرة على التضخم استمراراً للسياسات السابقة، ووضعت البنك المركزي البريطاني (بنك إنكلترا) أمام مسؤولياته في المتابعة اليومية لسعر الفائدة لضمان السياسة الرئيسية بأن يكون مؤشر سعر المستهلك (Consumer Price Index CPI)، والذي سبق أن تحدثنا عنه، كمقياس للتضخم، ويكون بحوالي 2% (على مدار السنة). وفي حال ارتفاع أو انخفاض المؤشر عن ذلك الرقم كثيراً – حسب تقدير البنك المركزي – عند ذاك يتوجب على محافظ البنك المركزي إرسال مذكرة مفتوحة إلى وزير الخزانة (المالية)، يشرح له فيها الأمر والإجراءات التي سيتخذها لإرجاع نسبة التضخم إلى الرقم المطلوب (أي 2% CPI). وفي 2007/4/17، وصل مؤشر المستهلك CPI إلى (3,1%)، في حين إن مؤشر التضخم الآخر، وهو (مؤشر أسعار المفرد RPI Retail Price Index)، كان قد وصل إلى (4,8%). فكتب محافظ البنك المركزي البريطاني لأول مرة إلى الحكومة يشرح اسباب زيادة النسبة عما هو محدد لها بحوالي (1%). وهو في كل الأحوال تضخم متواضع.

وفي التاريخ نفسه (أي في 2007/4/18) وصل سعر الباوند الإسترليني إلى أعلى سعر له مقابل الدولار منذ 1992، إذ وصل سعره إلى (2) دولار. واستمر بالصعود (وكذلك العملات الأخرى)، مقابل الدولار ليصل إلى (2,116) دولاراً في 2007/11/2، وهو أعلى سعر وصله له (26) سنة السابقة لهذا التاريخ.

وبعد الأزمة المالية العالمية في 2008، انتكس سعر الباوند سريعاً، ووصل إلى (1,38) دولاراً في 2009/1/23، أي انخفض حوالي 39% من قيمته خلال ما يقارب السنتين. كذلك انخفض سعره أمام اليورو ليصل في 2008/12/29 إلى (1,022) يورو، بعدما كان في نيسان 2008 يعادل (1,25) يورو، بعد ذلك استعاد

البوند شيئاً من عافيته واستمر متوازناً مع اليورو والدولار اعتباراً من أوائل 2009، وإلى أواسط 2011، ليعادل حوالي (1,65) دولاراً، وحوالي (1,15) يورو. لقد كان تأثير أزمة 2008 المالية كبيراً في الاقتصاد البريطاني، إذ أعلن بنك إنكلترا (البنك المركزي البريطاني) في 2009/3/5 بأنه سيضخ إلى الاقتصاد البريطاني (75) مليار باوند كنقد جديد (أي طباعة للعملة الورقية!)، وذلك لتحفيز الاقتصاد، بما يسمى (التسهيل الكمي quantitative easing)، وهذا الأمر يتم لأول مرة في بريطانيا، مقلدة بذلك بما قامت به الولايات المتحدة. ويعني هذا الأمر خلق مال جديد يشتري من قبل الدول والبنوك والمؤسسات المالية من خلال سندات حكومية أو ما يشابهها وتعتبر ديوناً على الحكومة البريطانية. لقد قال محافظ البنك المركزي في حينه إن المبلغ سيكون (75) مليار باوند على سبيل التجربة، وإن أعلى حد لهذه "الحوافز النقدية" سيكون (150) مليار باوند وذلك عند الضرورة القصوى. ولكن وإلى 2009/11/5، كان البنك المركزي قد ضخ (175) مليار باوند، ثم وصلت الكمية لاحقاً إلى (375) مليار باوند، وتمثل هذه النقود "الجديدة" التي ضخت إلى الأسواق المالية ما يقارب ثلث مجمل الديون الحكومية البريطانية.

لقد نشر مكتب مجلس العموم (مجلس النواب) البريطاني ورقة بحوث حول القوة الشرائية للبوند من سنة 1750 إلى سنة 2005، واعتبرت سنة 1974 هي سنة الأساس، وأعطيت المؤشر (100)، أي إذا كان مبلغ (100) باوند مثلاً يكفي لشراء بضاعة أو خدمة في بريطانيا في سنة 1974، فما هو المبلغ اللازم دفعه إزاء السنة المؤشرة السابقة أو اللاحقة لسنة 1974.

لقد كان الرقم المؤشر لسنة 1751 هو (5,1). أي إن ما كان يشتري في سنة 1974 بمبلغ (100) باوند، فإنه كان يشتري في سنة 1751 بمبلغ (5,1) باوند. وارتفع إلى (16,3) في سنة 1813، وانخفض بعد انتهاء الحروب البونابيرية إلى معدل (8 - 10) حتى نهاية القرن التاسع عشر، وبقي كذلك إلى بداية الحرب العالمية الأولى، حيث كان (9,8) في سنة 1914، ووصل إلى (25,3) في 1920.

ثم انخفض في فترة الكساد في 1933 و1934 إلى (15,8). ومما نلاحظه من هذه الأرقام فإن الأسعار زادت في بريطانيا تقريباً ثلاث مرات فقط (من 5,1 إلى 15,8) خلال (180) سنة.

ولكن ما حدث في الحرب العالمية الثانية وما بعدها كان شيئاً آخر. إذ ارتفع المؤشر إلى (20,2) في سنة 1940، وإلى (33,0) في سنة 1950، ثم إلى (49,1) في سنة 1960، وقفز إلى (73,1) في سنة 1970، ثم إلى (100) في سنة 1974 (أي في سنة الأساس 1974). واستمر بالارتفاع السريع ليصل (283,7) في سنة 1980، و(497,5) في سنة 1990، ثم إلى (671,8) في سنة 2000، وإلى (757,3) في سنة 2005. أي إن الأسعار في بريطانيا زادت (23) مرة خلال (55) سنة من 1950 إلى 2005، أو (27) مرة خلال ستين سنة من 1945 إلى 2005، مقارنة بثلاث مرات فقط للسنوات الـ (180) سنة لما قبل هذه الفترة.

مما تجدر الإشارة إليه أنه كان بإمكان بريطانيا الدخول إلى منطقة اليورو عند إصدار اليورو، لأنها عضو في الاتحاد الأوروبي، ولكنها لم تدخل لأسباب سياسية في حينه. لم يجر استفتاء رسمي حول دخول أو عدم دخول منطقة اليورو، ولكن استطلاعات الرأي العام، لم تكن تؤيد ذلك، ففي سنة 2005 كان المعارضون لدخول منطقة اليورو يمثلون 55% والمؤيدون 30%. وفي كانون الأول 2008 أجرت الإذاعة البريطانية BBC استطلاعاً للرأي العام كانت نتيجته 71% يرفض التحول إلى اليورو و23% يؤيد ذلك. هذا ولو أرادت بريطانيا اليوم أن تصبح جزءاً من منطقة اليورو، فسيتم رفض طلبها من قبل مسؤولي المنطقة، لأن العجز السنوي في الميزانية البريطانية (كنسبة إلى مجمل الإنتاج المحلي Gross domestic product GDP) يتجاوز المحددات التي وضعت أصلاً لدخول منطقة اليورو، لذا لا يمكنها الدخول لأسباب اقتصادية هذه المرة!!

المارك الألماني DM Mark Deutsch

على الرغم من عدم وجود المارك الألماني الآن، وكذلك الحال بالنسبة للفرنك الفرنسي وعدد من عملات بعض الدول الأوروبية، بعد اعتماد اليورو كعملة لدول الاتحاد الأوروبي، ولكنني من المفيد أن يطالع القارئ على هذه العملة لما كان لها من أهمية في النصف الثاني من القرن العشرين. فالمارك الألماني كان العملة الرسمية لألمانيا الاتحادية/الغربية (1948 – 1990)، ثم العملة الرسمية لألمانيا الموحدة بعد اتحاد الألمانيتين الشرقية والغربية (1990 – 2002)، والتخلي عنه باعتماد اليورو في أول سنة 2002 في ألمانيا. وكان الحلفاء الغربيين قد أصدروا المارك الألماني لأول مرة في سنة 1948 ليحل محل (مارك الرايخ Reichsmark RM)، الذي كان العملة الرسمية لألمانيا قبل هذا التاريخ.

لقد حدد مجلس الاتحاد الأوروبي في 1998/12/31 أسعار التبادل للعملات الأوروبية المنضوية تحت منطقة اليورو، مقارنة بالعملة الأوروبية الجديدة (أي اليورو)، وكان اليورو يعادل (1,956) ماركا ألمانياً DM. وإستمرت ألمانيا بإستخدام المارك في 1999 وحتى 2002، ولكنه كان معرّفاً باليورو، وانتهى المارك الألماني نهائياً بعد صدور وتداول اليورو بعملاته المعدنية والورقية banknotes.

كان المارك الألماني هو اسم العملة الألمانية منذ الوحدة الألمانية في عهد (بسمارك) في سنة 1871، وقبل ذلك كان لكل دولة (منطقة) ألمانية عملتها الخاصة بها، ولو أن معظم عملات هذه "الدول" الألمانية كانت مرتبطة بعملة الثالر "الدولار" الفضية Vereinsthaler، والتي كانت تحتوي على (16,67) غراماً من الفضة الخالصة). ولكن المارك الذي استعمل للدولة الألمانية الموحدة في 1871 كان قد اعتمد معيار الذهب بدلاً من الفضة. وكان سعر المارك الذهبي الجديد يعادل ثلث عملة الثالر "الدولار". أي لغرض التحويل فإن عملة الثالر تعادل ثلاثة ماركات جديدة. وإن أول عملة مارك ذهبي gold mark صدرت بعد سنتين من توحيد ألمانيا،

أي في سنة 1873. ولكن ما إن أعلنت الحرب العالمية الأولى، حتى خرج المارك الألماني من معيار الذهب، وأصبح عملة ورقية ليس لها أية محددات، الأمر الذي أدى إلى تضخم مفرط hyperinflation. وبذل المارك الورقي papermark في سنة 1923 إلى ما سمي بـ (مارك رينتين Rentenmark RM)، ثم إلى (مارك الرايخ Reichmark RM) في سنة 1924.

لقد اختلف الحلفاء (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) فور الانتهاء من احتلال ألمانيا في سنة 1945. وكانت السياسة الأميركية المالية تجاه ألمانيا محكومة بالقرار الإداري الأميركي المرقم JCS 1067، الذي "يمنع الحاكم العسكري الأميركي من اتخاذ أي إجراء يؤدي إلى تقوية للنظام المالي الألماني"، واستمر تطبيق ذلك الحظر إلى سنة 1947، حيث قامت كل من قوى الاحتلال الأربع بطبع عملتها الخاصة بالاحتلال.

وانقلبت الأوضاع السياسية العالمية بحلول 1947 – 1948، إذ وقع الاختلاف الكبير بين الاتحاد السوفيتي والحلفاء الغربيين بقيادة الولايات المتحدة، وبدأت بوادر الحرب الباردة والترهيب بـ "الشيوعية"، وقامت الولايات المتحدة بإصلاحات نقدية في ألمانيا الغربية في 1948/6/20، حيث تم تبديل المارك القديم RM بعملة المارك الألماني DM. والسبب في هذه الإصلاحات هو التضخم الكبير والخوف من الوصول إلى (التضخم المفرط hyperinflation)، إذ أصبحت السكائر الأميركية "شبه عملة" للتبادل في ألمانيا في ذلك الحين.

أعتبر المارك الجديد يعادل المارك القديم لكمية محدودة من النقود التي تصرف للحاجيات الأساسية مثل دفع الأجور وبدلات الإيجار وغيرها. وهناك نسبة تحويل لأغراض أخرى يكون فيها المارك الجديد DM معادلاً لـ (10) ماركات قديمة RM. غضب السوفيت من هذا الإجراء واعتبروه محاولة لتخريب اقتصاد ألمانيا الشرقية، فقاموا بغلق جميع الطرق والقنوات النهرية التي توصل ألمانيا الشرقية بالغربية، وأصبحت برلين الغربية، الواقعة في داخل ألمانيا الشرقية، والمحتلة من

قبل القوات الأميركية والبريطانية والفرنسية، مدينة محاصرة، واطلق على هذا الإجراء في حينه بـ "حصار برلين" من قبل ألمانيا الشرقية (الديمقراطية) وقوات الاحتلال السوفيتي الموجودة في برلين الشرقية وبقية ألمانيا الشرقية. وقام الحلفاء الغربيون بإيصال الطعام والفحم وسائر الوقود والحاجات الأخرى، وكذلك توزيع العملة، جواً إلى برلين الغربية.

كانت الأجور والأسعار مسيطر عليها في ألمانيا منذ ثلاثينيات القرن الماضي، واستمر هذا الحال لما بعد انتهاء الحرب. ولهذا ولعدم وجود بضائع كافية في الأسواق فإن الألمان كانوا قد جمعوا مبالغ ورقية كبيرة، ما أدى إلى سيطرة السوق السوداء على الاقتصاد الألماني التي شملت ما يزيد عن نصف تداول البضائع في هذا السوق. إن قيمة هذه البضائع كانت ضمن الماركات القديمة التي تم تبادلها بالمارك الألماني الجديد بنسبة (10) مارك القديم RM إلى (1) مارك الألماني الجديد DM حسب ما جاء في الإصلاحات النقدية التي تمت في حزيران 1948، والتي أشرنا إليها أعلاه. كما إن هذه الإصلاحات أدت إلى إلغاء (90%) من الديون الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى إلغاء (90%) من مدخرات المواطنين الألمان. كما تم رفع تحديد الأسعار بعد هذه الإصلاحات، وفي الوقت نفسه وافقت النقابات العمالية على زيادة الأجور بنسبة (15%) فقط، بالرغم من أن الزيادة في الأسعار كانت قد بلغت (25%). ونتيجة لذلك فإن أسعار الصادرات الألمانية ظلت مستقرة، بينما زادت مدخولات وأرباح التصدير إلى درجة عالية، ولكن في الوقت نفسه كانت هذه الأرباح تدور/ترجع إلى الاقتصاد الألماني لزيادة انتعاشه.

إن الإصلاح النقدي والاقتصادي قد تم تحفيزه بمبلغ (1,4) مليار دولار جاءت من الولايات المتحدة ضمن مشروع مارشال، والتي استخدمت أساساً في الاستثمار الجديدة في ألمانيا، وسبق أن تحدثنا عن هذا الموضوع في حديثنا عن مشروع مارشال. كل هذه الأمور أدت إلى ظهور المواد الاستهلاكية في أسواق ألمانيا الغربية بكثرة، ولكن أسعارها كانت مرتفعة بالنسبة للمستهلك الألماني، وهناك

القليل ممن يتمكن من شرائها بسبب تجميد الأجور قانوناً بينما الأسعار مفتوحة. ولهذا عمت ألمانيا الغربية في صيف 1948 موجة كبيرة من الإضرابات والمظاهرات والاضطرابات، وأدت إلى ما يسمى بحادثة (شتوتكارت Stuttgart)، حيث تصادم المتظاهرين مع الدبابات والجيش الأميركي. وبعد رفع تجميد الأجور فقط، تم تقبل الشعب الألماني للمارك الألماني الجديد والإصلاحات الجديدة.

في سنة 1948 كانت مسؤولية البنك المركزي الألماني تدار من قبل (Detscher Lander Bank)، وفي سنة 1957 تحولت مسؤولية البنك المركزي الألماني إلى البنك المركزي الألماني الحالي والمسمى (Deutch Bundesbank).

في هذه الفترة، وخصوصاً في فترة التضخم العالمي في جميع اقتصاديات أوروبا والولايات المتحدة والدول التي تدور في فلكها، (أي في سبعينيات والنصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي)، كان للمارك الألماني السمعة الحسنة، كونه عملة قوية يمكن الاعتماد عليها، وذلك لاحتفاظه بقيمته. لهذا كان هناك إقبال عالمي على شرائه، (كذلك لشراء الين الياباني)، بينما كانت العملات الأخرى في تدهور. وأصبح هناك اعتزاز لدى الشعب الألماني بعملتهم، وهناك نسبة عالية من الألمان تريد ترك اليورو الآن والرجوع إلى المارك، ولكن ألمانيا اليوم هي قائدة منطقة اليورو (وأوروبا) بلا منازع.

لقد لعب المارك الألماني دوراً كبيراً في توحيد ألمانيا، إذ دخل إلى ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) كعملة رسمية في تموز 1990، ليحل محل المارك الألماني الشرقي، وذلك للتهيؤ للوحدة الألمانية التي تمت في 1990/10/3. إن مارك ألمانيا الشرقية (Mark der DDR) مارك جمهورية ألمانيا الديمقراطية، كان قد تقرر تحويله إلى المارك الألماني DM بسعر تحويل (1) إلى (1)، وذلك لأول (4000) مارك شرقي، وبنسبة (2) إلى (1) للمبالغ الأكبر. وكان البنك المركزي الألماني يختلف مع الحكومة الألمانية حول نسب التحويل تلك، إذ كان يقيم المارك الألماني الشرقي

بأقل من القيمة أعلاه، ولكن قرار نسب التحويل كان لأسباب سياسية لاجتذاب الرأي العام الألماني الشرقي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن بريطانيا وفرنسا كانتا من المعارضين للوحدة الألمانية، ولقد حاولتا التأثير على حكومة غورباتشوف السوفيتية لعرقلة تلك الوحدة. إذ أن ألمانيا الموحدة سيقدر لها أن تعيد أمجادها وتصبح القوة الأساسية لأوروبا الموحدة. لقد ظهرت هذه "الخفايا" لاحقاً عندما كتبت صحيفة التايمز اللندنية في 2009/9/11 مقالاً حول هذا الموضوع تحت عنوان: (ثاتشر أعلمت غورباتشوف: أن بريطانيا لا تريد إعادة توحيد ألمانيا Thatcher told Gorbachov: Britian did not want German reunification). أما فرنسا فلم توافق على إعادة الوحدة الألمانية إلا بعد أن حصلت في 1989 من ألمانيا على تعهد للوحدة النقدية بينهما.

إن سمعة المارك الألماني على أنه أحد أقوى العملات وأكثرها استقراراً، جاءت بالإضافة الى قوة الاقتصاد الألماني، من سياسة البنك الألماني - Bundesbank "المتشددة" مقارنة ببعض البنوك المركزية الأوروبية. وإن مفهوم "التشدد" و"التساهل" تأتي هنا من سياسة البنك المركزي فيما يتعلق بالتضخم النقدي وإيقاف التدخل السياسي في سياسة البنك المركزي. ولقد حاول البنك المركزي الألماني فرض مثل هذه السياسة على البنوك المركزية الأوروبية الحالية بخصوص اليورو، مع ملاحظة أن المقصود بالسياسة "المتشددة" هي للمقارنة مع البنوك المركزية الأخرى فقط، إذ على الرغم من "التشدد" التي استخدمها البنك المركزي الألماني خلال (53) سنة من تاريخه، فإن المارك الألماني انخفضت قيمته وقدرته الشرائية بحوالي (70%).

الين الياباني Japanese Yen

كنا قد أوضحنا مركز الين الياباني مقارنةً بالعملات القوية الأخرى، وذلك في الجدولين (11) و(12)، حيث إن الين الياباني يمثل العملة الرابعة في تسلسل عملات

الاحتياطات النقدية العالمية بعد الدولار واليورو والإسترليني، ويمثل العملة الثالثة بعد الدولار واليورو في تسلسل عملات المتاجرة العالمية.

إن الين الياباني، ويلفظ نطقاً: "en" باللغة اليابانية، ومعناه: "مستدير"، وجاءت الكلمة أصلاً من تجارة الصين مع اليابان. إذ إن التجار الصينيون كانوا يطلبون ويتاجرون بالفضة، سواء على شكل كتل فضة أو مصوغات وأوان وتحف. ثم جاءت العملة الإسبانية والمكسيكية الفضية إلى الصين، والتي دعاها الصينيون بـ (الفضة المستديرة round silver)، وهي عملة فضية مستديرة. وبعد ذلك ظهرت في اليابان كعملة وبشكل مستدير أيضاً.

لقد ولد الين الياباني من رحم عملتي الدولار الفضي الإسبانية والمكسيكية، اللتان كانتا شائعتين في التداول التجاري في القرن التاسع عشر بكثرة في جنوب شرق آسيا وفي سواحل الصين الشرقية واليابان. لقد كانت هذه العملات في بدايتها إسبانية تسك في المكسيك، إذ إن المكسيك كانت تحت الاحتلال الإسباني، وترسل إلى الفلبين التي كانت تحت الاحتلال الإسباني أيضاً. وتبدل الوضع لاحقاً منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، إذ ظهر الدولار الفضي (وبالأساس المكسيكي) ليمثل الجمهوريات الجديدة في أميركا اللاتينية بعد استقلالها عن أسبانيا.

إن أول عملة نقدية فضية سكّت في المنطقة كانت الدولار الفضي للمستعمرة البريطانية (هونك كونك) وذلك في السنوات 1866 و1869. ولم يتم تقبلها وخصوصاً من اليابانيين وفضلوا الدولار المكسيكي المعروف عندهم. ولهذا أوقفت حكومة هونك كونك سك العملة الفضية وباعت مكائن السك إلى اليابان. فقررت اليابان بعد ذلك سك الدولار الفضي الخاص بها وسمته الين (الشيء المستدير)، واعتمد الين رسمياً من قبل الحكومة اليابانية في قانون تم توقيعه في 1871/5/10.

لهذا فإن الين الياباني هو دولار، كأى دولار آخر في ذلك الزمان، والتي جاءت جميعها من الدولار الإسباني (أو البيزو الإسبانية الفضية Spanish pieces). وإن جميع دولارات العالم الفضية كان لها قيم متقاربة. فالين كأى دولار، كان ذا

وزن حدده القانون (0,78) أونصة فضة، أو (24,26) غرام فضة، أي ما يعادل (1,5) غم ذهباً بأسعار ذلك الوقت. كما نصح به (المؤتمر الأوروبي للاقتصاديين European Congress of Economists) في سنة 1867. وبهذا اعتمدت اليابان نظام المعيار الثنائي للذهب والفضة bimetallic standard. وهذا يعني أن سعر الفضة إلى سعر الذهب كان بنسبة (16,17/1) في ذلك الوقت، وهي النسبة التي تحدثنا عنها في حديثنا عن تطور أسعار الفضة. إن سعر كمية الفضة التي كانت في الين الياباني عند إصداره لأول مرة تعادل (1181) ينّاً بأسعار أيلول 2006، بينما سعر الذهب المعادل للين الأصلي تقارب (4715) ينّاً في التاريخ نفسه أعلاه. حيث إن سعر الذهب تضاعف إلى أربع مرات تقريباً أكثر من سعر الفضة، وأصبحت نسبة سعر الفضة إلى الذهب (64,6/1).

إن الين كان مرتبطاً أصلاً بنظام الفضة، وعندما انهار نظام الفضة في سنة 1873، انخفض سعر الين مقارنة بسعر الدولار الأمريكي والدولار الكندي لأنهما كانا مرتبطين بمعيار الذهب. وفي سنة 1897 أصبح سعر الين معادلاً لنصف دولار أمريكي. وفي تلك السنة اعتمدت اليابان معيار الذهب، وجمدت سعر الين على (0,5) دولار أمريكي، وبقي هذا السعر ثابتاً إلى أن تركت اليابان معيار الذهب في 1931. بعد هذا التاريخ انخفض سعر الين إلى (0,3) دولاراً في تموز 1932، وإلى (0,2) دولاراً في سنة 1933، واستقر على هذا السعر تقريباً حتى دخول اليابان الحرب العالمية الثانية في 1941/12/7، حيث كان سعره (0,23) دولاراً.

إن التضخم النقدي في اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية جعل قيمت الين ضئيلة جداً مقارنة بالدولار، وفي الواقع لم يكن هناك سعر حقيقي له بين 1945/12/7 و1949/4/25. وفي التاريخ الأخير قامت القوات الأمريكية المحتلة بتحديد قيمته بحيث أصبح الدولار يعادل (360) ينّاً، وأصبح هذا السعر جزءاً من خطة الولايات المتحدة في اتفاقيات بريتون وودز للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي لليابان. وهذا السعر بقي على حاله حتى سنة 1971، عندما أنهت الولايات المتحدة تعهدها بتحويل

فوائض الدولار إلى ذهب بسعر (35) دولار/الأونصة، وكذلك فرضت رسوماً كمركية على وارداتها بنسبة 10%.

ولكن في هذه الفترة كان الاقتصاد الياباني منتعشاً جداً وصادراته عالية جداً، إذ كانت القيمة الحقيقية للين أكثر من قيمته المعلنة undervalued، أي إن الدولار لم يكن يعادل (360) ينًا بل أقل. وفي صيف 1971 وافقت الحكومة اليابانية على تثبيت سعر جديد للين، بحيث يكون الدولار يعادل (306) ينًا، وذلك كجزء من (اتفاقية سميثسونيان Smithsonian) التي سبق أن تطرقنا إليها في حديثنا عن اتفاقيات بريتون وودز. وعملياً رفعت قيمة الين بنسبة (15%). إضافة لذلك فقد كانت اليابان وألمانيا قد تعهدتا للولايات المتحدة بعدم مطالبتها بتحويل فوائض الدولار لديهما إلى ذهب، ولكن اتفاقية سميثسونيان سرعان ما انهارت أمام السوق المالي، وارتفع سعر الين الياباني مرة أخرى.

كان لارتفاعات قيمة الين المستمرة في سبعينيات القرن الماضي الأثر الكبير في زيادة قلق رجال الأعمال اليابانيين، حيث إن هذا الأمر سوف يزيد من أسعار البضائع اليابانية ويقلل الصادرات، وهو بالتالي يدمر الأساس الصناعي لليابان والمبني على التصدير. إذ إن الصناعة اليابانية قبل الحرب العالمية الثانية كانت رديئة ولا تلق قبولا في الأسواق العالمية. أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد بنت اليابان نظامها الرأسمالي الخاص بها، والمعتمد أساساً على التصدير. ومع إن اليابان تفتقر إلى المواد الأولية، وتستورد معظمها، إلا أنها اعتمدت على العنصر البشري الياباني ذو التقاليد العريقة في القناة والانضباط واحترام العمل والقدرة الإبداعية، التي ساعدت جميعها في إنتاج بضاعة جيدة وبأسعار منافسة، سيما وإن أول عمل قامت به الحكومة اليابانية هو إنشاء تعليمات وأجهزة رقابية للسيطرة النوعية العالية على الصادرات لمحو السمعة السيئة السابقة للبضاعة اليابانية. كذلك فإن الحكومات اليابانية رعت نمو وازدهار الرأسمالية اليابانية، والتي بدورها قامت برعاية الطبقة العاملة اليابانية، واعتبارها مع (عائلات العمال) جزءاً من مسؤولية المصانع.

لقد تدخلت الحكومة اليابانية بصورة كبيرة في مسألة تبادل العملات، وخصوصاً فيما يتعلق بالدولار، واستمر هذا التدخل حتى بعد تعويم العملات في العالم بعد سنة 1973. وعلى الرغم من هذا التدخل فإن سعر الين الياباني ارتفع ليصل إلى (271) ينًا للدولار الواحد في سنة 1973. أي ارتفع حوالي 33% خلال سنتين. ثم كانت أزمة النفط، فهبط سعر الين، لأن سعر النفط ونقله هو بعملة الدولار، لذا فإن قيمة الدولار مقابل الين ارتفعت، وكان سعر الدولار يتراوح ما بين (190 – 300) ين في السنوات 1974 – 1976. وارتفع سعر الين مجدداً بعد ذلك، إذ استمر الميزان التجاري في صالح اليابان، مما رفع من قيمة الين في سنة 1978 إلى (211) ين. ثم عاد للهبوط جزئياً بعد "صدمة النفط" الثانية في سنة 1979، ووصل سعر الدولار إلى الين حوالي (239) بحدود سنة 1985.

ما نلاحظه مما سبق هو أن اليابان تسعى لتخفيض قيمة عملتها لتزيد من قدرتها التنافسية التجارية، ولكن هذا الأمر يزيد من كلفة النفط (وكذلك الذهب) إذ إن عملة تداولهما في العالم هي الدولار، ولذا فإن عليها الوصول إلى أسعار لعملتها تكون متوازنة بين المتناقضين، سيما وإن كلفة النفط بالنسبة إليها عالية، إذ إنها مستهلك كبير للطاقة وتشتري النفط (والذهب) من فوائضها التجارية بالدولار.

إضافة لذلك فإن سعر الفائدة في الولايات المتحدة كان أعلى جداً منه في اليابان في ثمانينيات القرن الماضي، مما أدى إلى حركة نزوح لرأس المال من اليابان إلى الولايات المتحدة، حيث قام المستثمرون اليابانيون بتحويل الين الموجود لديهم إلى دولار للاستثمار خارج اليابان. مما جعل الين أضعف مقارنة بالدولار (وبعض العملات الأخرى)، فأدى إلى زيادة في الميزان التجاري لصالح اليابان.

في سنة 1985 حدث أمر مالي كبير، دفع المسؤولين الماليين في الدول الصناعية الكبرى إلى إعلان ما يسمى (توافق بلازا Plaza Accord) بضغط أميركي. أكد التوافق أن قيمة الدولار في السوق هي أعلى من قيمته الحقيقية overvalued (وبالتالي فإن قيمة الين والعملات الأخرى في الأسواق المالية هي أقل من قيمتها

(الحقيقية). وبهذا ارتفع سعر الين ليصل في سنة 1988 إلى أن يعادل الدولار (128) ينًا مقارنة بـ (239) في سنة 1985 (أي زادت قيمته 1,9 مرة). إن هذا الأمر أفاد الولايات المتحدة في تحسين وضعها التنافسي في العالم، إضافة إلى أن قيمة الاحتياطيات النقدية في العالم للدولار قد هبطت إلى النصف تقريباً!!

قام البنك المركزي الياباني في شباط 2002 بتخفيض سعر الفائدة إلى ما يقارب الصفر. واتخذ هذا القرار بسبب وقوع اليابان في انكماش في الشراء، أو ما يسمى التضخم السلبي (عكس التضخم deflation). وخرجت الأموال من اليابان بدلاً من أن تصرف في البلاد لتعديل اقتصاده، وقدرت الأموال المهاجرة من اليابان بحدود (ترليون) دولار. مما أدى إلى انخفاض قيمة الين.

ثم وقعت الأزمة المالية العالمية في سنة 2008، وانخفضت أسعار العملات الرئيسية (عدا الفرنك السويسري) مقارنة بالين، واستمرت حالة (التضخم السلبي deflation) في اليابان. ولمواجهة ذلك أعلن البنك المركزي الياباني في 2013/4/4 بأنه سيتوسع في مناجه في شراء الأصول (Asset Purchase Program) ليصرف ما يعادل (1,4) ترليون دولار في سنتين أملاً منه بتحويل التضخم السلبي إلى تضخم بحدود (2%) بإنزال هذه المبالغ الهائلة إلى السوق والتي تعادل ما هو متداول فعلاً في السوق. إن البنك المركزي الياباني كان يأمل باتخاذ هذه الخطوة بتخفيض قيمة الين أيضاً. وفعلاً نجح بذلك. إذ إن سعر الين الذي كان قد استمر بالارتفاع مقابل الدولار، وأصبح الدولار يعادل أقل من (100) ين منذ تشرين الثاني 2008. واستمر الين بالصعود إذ أصبح معدل سعر الدولار سنة 2009 يعادل (93,5) ينًا، ومعدل سعره في النصف الثاني من 2010 يعادل (84) ينًا. وارتفع أكثر في سنة 2011 ليصل الدولار إلى ما معدله حوالي (80) ينًا، وفي شهر تشرين الأول 2011 وصل إلى (76,6) ين فقط. واستمر في سنة 2012 على معدل 2011 نفسه، وقد ساعد ضخ المبالغ الهائلة في تخفيض قيمة الين، حيث تجاوز سعر الدولار (100) ين لأول مرة في تشرين الثاني 2013.

إن الأرقام أعلاه تعني أنه لو اشترى أحد ما (239) مليون ين بمليون دولار في سنة 1985، فأن قيمة هذه الينيات ستكون (3,1) مليون دولار في تشرين الأول 2011، وفي أواخر سنة 2013 ستكون حوالي (2,4) مليون دولار. وهنا تظهر براعة المتخصصين في البنوك المركزية العالمية في التصرف في الاحتياطات النقدية وفق دراسة التوقعات في تنويع العملات وتحسين العائد لبلدانهم من خلال بيع أو شراء (وتنويع) عملات الاحتياطات، وشراء الذهب أيضاً.

عملة اليورو الأوروبية Euro

لقد سبق أن أوضحنا في الجدولين (11) و(12) بأن اليورو هو العملة الثانية بعد الدولار من حيث الاحتياطات النقدية العالمية، وعملة المتاجرة العالمية. إذ اليورو هو العملة الرسمية المستخدمة من قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي (Institutions of the European Union)، وهي العملة الرسمية لـ (18) دولة من أصل (28) دولة في الاتحاد الأوروبي، وهي: النمسا، بلجيكا، قبرص، إستونيا، فلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، لوكسمبورك، مالطا، هولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، وإسبانيا. كذلك تستعمل هذه العملة في خمس "دول" أوروبية صغيرة جداً، وهي: إندورا (بين فرنسا وإسبانيا)، موناكو (على شاطئ الريفيرا الفرنسية على البحر المتوسط)، سان مارينو (في داخل شرق إيطاليا)، الفاتيكان (في روما، مركز البابوية)، وأكروتيري ودكيلا (وهي قواعد عسكرية بريطانية في جنوب قبرص، ظللتا تحت النفوذ البريطاني عند توقيع اتفاقية استقلال قبرص في سنة 1960). وبهذا فإن عملة اليورو تستخدم من قبل ما يقارب (334) مليون نسمة في سنة 2013. كما وإن هناك (210) مليون نسمة، منهم (182) مليون إفريقياً، ترتبط (pegged) عملات بلدانهم باليورو.

وفي حوالي (951) مليار يورو بالتداول في تشرين الثاني 2013 (تعاادل 1,312 ترليون دولار في نيسان 2014). وحسب تقييم صندوق النقد الدولي في 2008، تعتبر منطقة اليورو Euro Zone، ثاني أكبر اقتصاد في العالم. لقد تم اعتماد عملة اسمها اليورو رسمياً في مدريد في 1995/12/16، ودخلت الأسواق المالية العالمية في 1999/1/1 بدلاً من العملات الأوروبية المستخدمة سابقاً، وأصبح اليورو يعادل (1,174) دولاراً، وقد استعمل اليورو بهذا التاريخ في التحويلات الإلكترونية وفي صكوك المسافرين والتحويلات البنكية. أما العملات المعدنية لليورو وكذلك الورقية banknotes فقد دخلت نطاق التداول في 2002/1/1. انخفض سعر اليورو مقابل الدولار في بدايته، ووصل إلى (0,825) دولاراً في 2000/10/26، أي وصل إلى أدنى سعر له خلال أقل من سنتين منذ تداوله في الأسواق المالية في 1999/1/1. بعدها أخذ بالصعود وبلغ سعره الدولار (1 : 1) في نهاية 2002، حتى وصل إلى أعلى سعر له في مقابل الدولار، وهو (1,604) في 2008/7/18. وبسبب المشاكل المالية لعامة منطقة اليورو وبسبب الديون السيادية لبعض أقطار الاتحاد الأوروبي، التي ظهرت إثر الأزمة المالية العالمية في 2008، انخفض سعر اليورو إلى ما تحت (1,21) دولاراً في تموز 2012 لأول مرة منذ سنتين من ذلك التاريخ. أما سعره في نيسان 2014 فكان (1,38) دولاراً.

يدار اليورو من خلال (البنك المركزي الأوروبي European Central Bank ECB)، ومن مؤسسة (نظام يورو Eurosystem)، والمؤلفة من البنوك المركزية لدول منطقة اليورو. أن البنك المركزي الأوروبي كيان مستقل، وهو السلطة الوحيدة لوضع السياسة النقدية لمنطقة اليورو. أما مؤسسة Eurosystem فتشارك في طباعة وسك وتوزيع العملة في الدول الأعضاء.

إن البداية العملية لتوحيد النظام النقدي ووضع عملة موحدة للاتحاد الأوروبي بدأت مع توقيع (اتفاقية ماستريخت Maastricht Treaty) في سنة 1992، والتي وضعت شروط السياسة النقدية والمالية اللازم اتباعها للدخول في نظام السوق الأوروبية

المشتركة والذي تطور إلى منطقة اليورو. لقد كانت الشروط المالية "قاسية"، إذ فرضت أن لا يتجاوز عجز الموازنة للدولة الراغبة بالانضمام عن (3%) من GDP (مجمّل الناتج المحلي Gross Domestic Product)، وكذلك لا يتجاوز الدين العام عن (60%) من GDP. ولكن في واقع الأمر لم يلتزم أحد من دول منطقة اليورو بهذه الشروط بصورة دائمة، حتى من قبل قاندي هذه المنطقة وهما ألمانيا وفرنسا، إذ كسرتا هذه الضوابط في سنة 2004 ولمدة ثلاث سنوات متتالية. كما إن شروط اتفاقية ما سترخت قد تضمنت أيضاً أن يكون التضخم واطناً وأسعار الفائدة تقارب المعدل الموجود في أوروبا.

ولقد قام مجلس الاتحاد الأوروبي Council of European Union بتحديد سعر التحويل لل عملات المحلية إلى اليورو للدول الأعضاء اعتماداً على توصية من المفوضية الأوروبية التي اعتمدت أسعار تحويل العملات في 1998/12/31. إن مشكلة الديون السيادية في بعض دول منطقة اليورو بدأت ببداية الأزمة المالية العالمية في أواخر 2008 واستمرت إلى 2009 وتأزمت جداً في 2010 و2011. والدول المشمولة بهذه الديون هي اليونان وإيرلندا والبرتغال، إضافة إلى آيسلندا – وهي دولة أوروبية تقع خارج منطقة اليورو – كان لها النصيب الأكبر من الأزمة في سنة 2008، إذ انهار نظامها المصرفي العالمي كله بعد بدء الأزمة بفترة وجيزة. ولم تتمكن الحكومة الآيسلندية من إنقاذ bailout هذه البنوك مالياً، ولكنها خرجت بأقل الأضرار من أزمة الديون السيادية بسبب عدم الاستدانة!!

لقد زادت ديون معظم دول الاتحاد الأوروبي، ولكن المشكلة وقعت في الدول التي زادت فيها الديون السيادية بصورة كبيرة بسبب قيام الحكومات بحملة إنقاذ البنوك المنهارة bank bailout، أي تستدين الحكومة من دول أخرى لتسليف البنوك، وبالتالي تزداد ديونها السيادية/الحكومية، وسنتحدث عن هذا الأمر في مكان آخر من هذه الدراسة عند الحديث عن أزمة 2008 والديون السيادية وخصوصاً في الولايات المتحدة. وسنتحدث أيضاً عن وجهتي النظر المتناقضتين للسياسيين والاقتصاديين

والماليين ورجال الدولة والنقابات والأحزاب وغيرهم في كيفية حل الأزمة المالية الراهنة. الأولى وهي التي يتبناها المحافظون التقليديون، وتقضي بتقليص الإنفاق العام واتباع سياسة التقشف، وبذلك يتم تقليص الدين العام، وتقليص الضرائب إلى حدود دنيا لتمشية الاقتصاد. والثانية تعتمد على تنشيط الطلب الكلي على رأس المال ابتداءً بزيادة الإنفاق الحكومي في الاستثمارات المتعلقة بالبنية التحتية، والتنمية الاجتماعية المتعلقة بالأمور الصحية والتعليمية والنقل لتجنب المشاكل الاجتماعية ولتقليل الهوة بين الأغنياء والفقراء وذلك بزيادة الضرائب على الشركات الكبرى والأغنياء، وتقليص النفقات العسكرية، وإن يتم معالجة تراكم الديون السيادية في هذه الفترة العصيبة، في فترات النمو الاقتصادي. وهناك مدارس اقتصادية تحاول أن تجد الحلول بين الحلين السابقين. وفي كل الأحوال لنا عودة إلى هذا الموضوع لاحقاً.

لقد وقعت مشاكل وأزمة ثقة بين دول منطقة اليورو، وذلك بين الدول التي ارتفعت ديونها وعدم وجود الضمانات الكافية لتسديد تلك الديون واحتمال إفلاسها credit default، وكانت اليونان على رأس هذه الدول، وبين الدول ذات الاقتصاديات القوية، وعلى رأسها ألمانيا، التي أصبح من مسؤولياتها إنقاذ الدول ذات الديون العالية لإنقاذ منطقة اليورو.

كان من المفترض أن لا تحدث هذه المشاكل، إذ إن المحددات لدخول منطقة اليورو كانت "قاسية" بما يتعلق بالديون وبعجز الميزانيات، حسب ما ذكرنا قبل قليل، ولكن لم يتم الإلتزام بتلك الضوابط والمحددات بالمسؤولية نفسها من قبل جميع الدول. وفي الواقع لو أخذنا كل منطقة اليورو كوحدة اقتصادية واحدة لظهرت صورة أخرى. إذ أورد تقرير (وحدة المعلومات الاقتصادية - Economic Intelligence Unit EIU)، في سنة 2011، بأنه "إذا تمت معاملة منطقة اليورو كوحدة متكاملة لوحدها single entity، فإن اقتصاد هذه المنطقة، ووضعها النقدي، لم يكن أسوأ، بل بالعكس في بعض النواحي كان أفضل من الولايات المتحدة وبريطانيا". إذ إن عجز الموازنات في منطقة اليورو ككل هو أقل جداً من كل من الولايات المتحدة

وبريطانيا. كما إن الديون السيادية (الحكومية) في منطقة اليورو ككل منسوبة إلى مجمل الإنتاج الداخلي GDP، والتي كانت في سنة 2010 قد وصلت إلى 86%، وهي عالية جداً، ولكن في الوقت نفسه كانت تعادل تقريباً مستوى الديون الأميركية أو أقل. ويقول تقرير EIU كذلك: "إن ديون القطاع الخاص هي أيضاً، وبدرجة ملحوظة، أقل من ديون الإنكلوساكسون – يقصد الولايات المتحدة وبريطانيا –". ولهذا يستنتج معدوا التقرير بأن الأزمة هي "سياسية أكثر منها اقتصادية"، ونتجت عن واقع أن منطقة اليورو تتألف من دول مستقلة سياسياً، وحتى مستقلة "اقتصادياً" في بعض الجوانب، وتفتقر إلى روابط التآزر واللحمة الموجودة في الدولة الواحدة. لقد أنزلت المؤسسة المالية S & P (وهي مؤسسة مالية للقطاع الخاص)، درجات التصنيف الائتماني لتسع دول من منطقة اليورو، بضمنها فرنسا. وإنزال درجة أو أكثر يعني زيادة التخوف من إمكانية الدولة في تسديد ديونها. ولقد وقعت ضجة ضد S & P عندما قامت بتخفيض درجة إنتمان الولايات المتحدة في أزمة ديونها في سنة 2011، واتهمت هذه المؤسسة بأنها تثير "البلبلة الاقتصادية" وتخرج الشائعات وتربك السوق، سيما وأنها مؤسسة قطاع خاص لها "مصالحها الخاصة"، ويجب عدم الأخذ بما تقول!!

لقد هبط معدل التضخم في منطقة اليورو في سنة 2014 إلى أدنى مستوياته منذ الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وسجل المعدل لمنطقة اليورو تضخماً قدره (0,5%) فقط، وفي اليونان معدلاً سالباً تراوح بين (-2,5 و-3%) خلال النصف الأول من سنة 2014. وفي ألمانيا انخفض التضخم من (2%) في بداية 2011 إلى (1%) فقط في حزيران 2014، وفق بيانات مكتب الإحصاء في الاتحاد الأوروبي. وتعتبر هذه المعدلات المدنية أقل من المعدل المستهدف للتضخم في السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي والبالغة (2%)^(م-21). وعملياً فإن دول اليورو تسير نحو الانكماش (التضخم السلبي، أو التضخم الركودي deflation).

إن هبوط التضخم أو التضخم السلبي يصب في صالح المستهلك، إذ يساعد في زيادة قدرته الشرائية فيما إذا كانت الأجور ثابتة والبطالة متدنية. إلا أن هذا الأمر يقلق المسؤولين عن السياسة النقدية في منطقة اليورو وعلى رأسهم محافظ البنك المركزي الأوروبي الإيطالي (ماريو دراغي)، والذي أعلن في 2014/6/5 عن "إجراءات نقدية غير مسبوقه ومثيرة للجدل"^(م-21). كما صرح دراغي في مؤتمر صحفي إن هذه الإجراءات لن تكون الأخيرة من نوعها.

لقد كان **الإجراء الأول** للبنك المركزي الأوروبي هو تخفيض معدل الفائدة على القروض القصيرة الأجل (لمدة أسبوع) والتي يمنحها لمصارف اليورو، من (0,25%) إلى (0,15%)، وهو أدنى مستوى وصلت إليه الفوائد في تاريخ السياسة النقدية الأوروبية، وتساوت مع معدلات الفائدة للاحتياطي الفيدرالي الأميركي والتي سار عليها منذ 2008.

أما **الإجراء الثاني** فهو على المصارف دفع غرامة بمعدل (0,1%) على ودائعها قصيرة الأمد لمدة ليلة واحدة لدى البنك المركزي الأوروبي، وهو إجراء غير مسبوق يراد منه تحفيز المصارف الخاصة على تحويل هذه الأموال إلى قروض للقطاعات الاقتصادية الحقيقية المنتجة في منطقة اليورو وخصوصاً في بلدان جنوب أوروبا المتعثرة بسبب أزمة المديونية، حيث تمارس مصارف تلك الدول سياسة إقراض منخفضة.

أما **الإجراء الثالث** فيتضمن إئتمان خاص بحجم أولي قدره (400) مليار يورو، يمنح بموجب البنك المركزي الأوروبي قروضاً متوسطة الأجل لجميع الراغبين من مصارف منطقة اليورو ولمدة أقصاها أربع سنوات وتسعة أشهر وبفائدة بسيطة قدرها (0,25%)، بشرط أن يحولها القطاع المصرفي إلى قروض لتمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة. والغرض من هذه الإجراءات تنشيط الدورة الاقتصادية وتجنب حالة الكساد^(م-21).

ويقرر البنك المركزي الأوروبي هذه الإجراءات بضعف احتمال تحسن التضخم الواطئ، حيث يتوقع أن يكون التضخم بحدود (0,7 – 1,1%) خلال عامي 2014 و2015، ولذا فإن هناك مخاطر محتملة على استكمال الدورة الاقتصادية (دورة الأموال) جراء ركود الأسعار وعدم ارتفاع معدل التضخم الذي يعتبر في السياسة النقدية مؤشراً على زيادة النشاط الاستثماري والتجاري.

سيكون أكثر المستفيدين من هذه الإجراءات الجديدة هم المتعاملون في أسواق الأسهم، وهو أمر لا يطور الاقتصاد الحقيقي وقد يؤدي إلى "فقاعة" في هذه الأسواق. وكذلك من المتوقع أن يتسفيد مستثمرو قطاع العقارات من ذلك أيضاً، وهو أمر قد يؤدي إلى "فقاعة" عقارية، علماً أن الأزمة المالية الحالية بدأت في الولايات المتحدة في 2008 بـ "فقاعة عقارية". أما الخاسرون فهم بالدرجة الأولى الطبقة المتوسطة أصحاب المدخرات والودائع المصرفية البسيطة والمتوسطة والذين يأملون بالحصول على فوائد نقدية أعلى من التضخم، حيث أنهم لن يحصلوا على ذلك، إذ ستقل أسعار الفائدة أكثر رغم أنها منخفضة جداً حالياً. ويقول رئيس رابطة صناديق الادخار الألمانية بأن خسائر المدخرين الألمان تبلغ (15) مليار يورو سنوياً.

إن احتمالية أن يكون اليورو أول عملة في الاحتياطات العالمية، هو أمر كان تحت النقاش خلال العقد الماضي، وكان هذا الاحتمال أعلى قبل الأزمة المالية الحالية، إذ في الوقت الحاضر هناك عملة آخذة بالصعود كثيراً وهي اليوان الصيني، ولو أنها لم تدخل الأسواق العالمية بقوة حتى الآن، وسنفصل ذلك عند الحديث عن اليوان. وفي موضوع اليورو كعملة إحتياطية، قال رئيس الاحتياطي الفيدرالي/ البنك المركزي الأميركي السابق (ألين كرنيسبان) في أيلول 2007: "إن من الأمور الممكن تصورها جداً أن يحل اليورو محل الدولار كعملة احتياطات نقدية، أو إنه سيتاجر به بأهمية الدولار نفسها". ولكن رغم هذه التصريحات فإن اليورو لم يتقدم منذ 2007، وخصوصاً منذ الأزمة العالمية في 2008، وأزمة الديون السيادية لبعض دول منطقة اليورو بعد ذلك.

اليوان الصيني Chinese Yuan والرينمينبي RMB Renminbi

إن اليوان Yuan هو الأساس النقدي للعملة الصينية والتي تسمى وحدتها النقدية الرينمينبي RMB renminbi، ويطلق عليها أيضاً اليوان. واستعمال اليوان والرينمينبي مشابه لنظام العملة البريطاني، حيث الإسترليني هو الأساس النقدي، وعملته الباوند.

تعني كلمة اليوان باللغة الصينية: (كتلة lump)، وبالأصل تحديداً (كتلة فضة). كما إن اليوان في اللغة الصينية (المائدين) تعني (شيء مستدير) أو "عملة مستديرة". وفي السابق كان اليوان عملة مستديرة مصنوعة من الفضة.

أما الرينمينبي فهو اسم العملة الرسمية للصين، وتعني حرفياً (عملة الشعب)، وهي العملة التي يصدرها (بنك الشعب الصيني China People Bank) وهو البنك المركزي الصيني. واليوم يطلق الاسمين (اليوان أو الرينمينبي) على العملة نفسها، وعند ذكر أي منهما في سياق هذه الدراسة فإنها تعني العملة التي يصدرها البنك المركزي الصيني والتي تسمى رسمياً (الرينمينبي RMB renminbi).

إن اليوان هو الاسم التاريخي للعملة الصينية. وسيكون حديثنا مختصراً عنه. إذ تتكون الصين من مناطق شاسعة جداً وكانت كل منطقة تصدر يوانها الخاص بها. كما إن اليابان احتلت منشوريا، وهي جزء كبير من الصين، وأصدرت عملتها فيها كذلك. إضافة لذلك كانت هناك الحرب الأهلية التي استمرت من سنة 1930 إلى 1949 بين ما يسمى "القوى القومية أو الوطنية" بقيادة (شان كاي شيك) وبين "القوى الشيوعية" بقيادة الحزب الشيوعي، والتي انتهت بانتصار الأخير وهروب "الحكومة القومية/الوطنية" إلى تايوان في سنة 1949. ولقد أصدر الشيوعيون في مناطقهم وقبل انتصارهم النهائي عدة أنواع من العملات حملت اسم اليوان أيضاً.

كان اليوان الصيني الأول عملة فضية، ففي سنة 1889 كان اليوان الصيني يعادل العملة الفضية (البيزو والدولار المكسيكي). أصدر البنك الإمبراطوري Impe-

rial Bank (البنك المركزي الصيني في العهد الإمبراطوري للصين)، في تسعينيات القرن التاسع عشر عملة ورقية لليوان مغطاة بالفضة، كما كانت هناك عملات فضية ونحاسية للتداول اليومي. وفي هذه الفترة تم إصدار عملات مختلفة في مناطق الصين أساسها اليوان، ولكن جميع العملات الورقية كان مصيرها التضخم المفرط hyper flation.

أصدرت حكومة الصين الوطنية/القومية National Government في تموز 1949 اليوان الفضي الأخير، وكان في التداول لأشهر قليلة، حيث انتهت الحرب الأهلية وانتصر الشيوعيون، وتم تأسيس الصين الشعبية في 1949/10/1 بعد أشهر قليلة من إصدار هذه العملة، ولكن استمر هذا اليوان الفضي في تايوان (حيث لجأت الحكومة المدحورة لاستخدامه) حتى سنة 2000.

في الوقت نفسه أصدرت (السوفيئات) في المناطق التي كانت تحت سيطرة الشيوعيين بين سنة 1930 – 1949 عملاتها الورقية والفضية والمسماة باليوان. أسس الشيوعيون البنك المركزي الصيني (بنك الشعب الصيني) في سنة 1948 وأصدر عملته الخاصة، مع بقاء العملات المحلية في المناطق المختلفة إلى سنة 1949، حيث تشكلت "الصين الشعبية" على عموم الأراضي الصينية (عدا تايوان وهونك كونك)، وأصبح للصين عند ذاك عملة يوان واحدة. وأصدر البنك المركزي الصيني في 1955 يوان جديد، وكان يساوي (10000) يوان قديم – أي حذفت أربعة أصفار منه – إذ إن اليوان القديم لم يعد ذو قيمة في السوق، وجميع هذه العملات كانت ورقية.

إن الريمينيبي (اليوان) هو العملة الرسمية الآن لعموم الصين، ويتم التبادل به بسهولة في هونك كونك ومكاو، وتقبل الأولى التسجيل وفتح الحسابات به. وحتى سنة 2005 كانت قيمة الريمينيبي مرتبطة begged بالدولار، منذ بداياته وخلال تحول الصين إلى طريقها الخاصة في "اقتصاد السوق" في ثمانينيات القرن الماضي. يعني هذا الأمر أن قيمته مقارنة بالعملات الأخرى ترتفع وتنخفض بارتفاع وانخفاض قيمة

الدولار وبنسبة محددة ثابتة إلى الدولار تحددها الحكومة الصينية والبنك المركزي الصيني وتختلف بين فترة وأخرى.

كان سعر الارتباط الأول للرينمينبي (RMB 2,46) لكل دولار، وكان سعراً يعتبر معقولاً في حينه. ولكن في سبعينيات القرن الماضي تطور سعر الارتباط peg إلى سعر غير معقول بنظر الأسواق النقدية في العالم، حيث حدد سعره من قبل البنك المركزي الصيني والحكومة الصينية بما يعادل (1,5 يوان/دولار)، واستمر كذلك حتى سنة 1980. وكانت هناك سيطرة كبيرة من الحكومة على التحويل، ولهذا ظهرت السوق السوداء لتحويل العملات، ولكن كانت بصورة أخف عما كانت عليه هذه السوق السوداء للعملة في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى في أوروبا الشرقية. من الملاحظ أن الصين لم تكن قد دخلت في حينه مرحلة التصدير الكبير وأهمية المنافسة العالمية واعتمدت في عملتها الأجنبية على السياحة البسيطة وعلى عوائد البعثات الدبلوماسية، لذا فإن رفع قيمته الين كان في صالحها ولا يضرها كثيراً.

قام "الانفتاح الاقتصادي" في الصين في ثمانينيات القرن الماضي. وكان "صيني الشكل" وتحت سيطرة وقيادة وتوجيه الحكومة الصينية والحزب الشيوعي الصيني. ولا يمكن مقارنة "الانفتاح الاقتصادي" الصيني بأي "انفتاح" آخر في العالم، وخصوصاً "الانفتاح الاقتصادي العراقي" بعد الاحتلال الأميركي له. فلقد قمت بعدة زيارات عمل إلى الصين بين الأعوام 1988 وأوائل 1990 (أي بعد ما يزيد عن سبعة سنوات من "الانفتاح")، ولم أجد البضائع الاستهلاكية المستوردة – وبمختلف أنواعها ومصادر – تملأ الأسواق الصينية كما هو الحال في العراق. ولم أجد السيارات المستوردة تغص بها شوارع بكين وشنغهاي العريضة جداً والخالية تقريباً إلا من راكبي الدراجات الهوائية، وخصوصاً في بداية ونهاية مواعيد دوام الدوائر والمعامل، إضافة إلى وجود وسائل النقل العام الذي يعمل بكفاءة ليل نهار. كانت حياة الصينيين بسيطة، ولكن لا تجد فقراء وحفاة أو متسولين مثلما تجدهم في

الهند، التي نالت استقلالها في فترة تأسيس الصين الشعبية ذاتها. كان "الانفتاح" هو الأساس على الرأسمال والاستثمار الأجنبي والخبرة التكنولوجية. لقد بدأ الاستثمار الأجنبي باستخدام العمالة الصينية المتوفرة بكثرة وبأجور منخفضة جداً، وذلك بالدخول في الصناعات التي تتطلب العمالة العالية. مع قيام حكومة الصين بالانفتاح نحو أية صناعة، وإعطاء التسهيلات أكثر في الصناعات ذات التكنولوجيات العالية، لذا بدء بصناعات بسيطة للأحذية والأقمشة والملابس والقرطاسية والعدد والمعدات وغيرها، مع الدخول في صناعات أكثر تعقيداً. وكانت الأسعار التي تباع بها البضائع الصينية من الصناعات التقليدية كالمنسوجات الحريرية والخزفيات والتحف اليدوية الصنع، بالعملة الأجنبية وفي الأسواق الحرة، أعلى بمرتين أو أكثر عما كانت تباع به تلك السلع الصينية نفسها في الأسواق العراقية!! تطور الأمر في تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من هذا القرن للتركيز على الصناعات المعقدة والتكنولوجيا المتقدمة، وتركت الصناعات البسيطة لفيتنام وبنغلاديش وغيرها. إذ بدأت مرحلة الصناعات الثقيلة وبناء البنية التحتية والتوسع الاقتصادي داخل بلدان العالم الأخرى، لتصبح الصين كما هي عليه الآن، حيث الحياة مختلفة بوجود طبقة متوسطة قوية وارتفاع المستوى المعيشي لمئات الملايين، ويشهد المجتمع رفاهية، ومع ظهور المليونية والمليارديرة بكثرة!! وكذلك ظهر الفساد المالي الذي اعتبرته القيادة الشيوعية الجديدة الآفة الأولى التي يجب القضاء عليها.

عملت الصين بقوة على تقليل قيمة اليوان لتحسين إمكانية المنافسة العالمية، وأصبح التحويل الرسمي لليوان من (1,5) في سنة 1980 إلى (8,62) يوان للدولار في سنة 1994، واستمر ارتباط سعره بالدولار بسعر التحويل هذا، والذي يعتبر أخفض سعر وصله اليوان. واستمر بسعر ثابت تقريباً إلى الدولار قدره (8,27) يوان للدولار من سنة 1997 وحتى 2005، وانتهت السوق السوداء منذ تخفيض بداية الثمانينيات.

وفي 2005/7/21 تم رفع الارتباط pegging بالدولار، وكان الدولار حينئذ يساوي (8,11) يوان، واليورو يساوي (10,07) يوان، وأصبح سعره معوم أمام الدولار والعملات الأخرى. ولكن أعيد الارتباط بالدولار "بصورة غير رسمية" بعد الأزمة العالمية الأخيرة في سنة 2008، خوفاً من ارتفاع سعره مما يؤثر في الإمكانية التنافسية للبضائع الصينية، ولهذا تطالب جميع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وتضغط على الصين لتعويم اليوان، لإعتقادها - وهو اعتقاد صحيح - أن قيمته أعلى من سعره الحالي، وإن سعره الواطئ مفتعل.

لتطمين الدول الغربية أصدر بنك الشعب الصيني/البنك المركزي بياناً في 2010/6/19، ملمحاً فيه بأنه "سيقوم بخطوات أكثر في إصلاح سعر التبادل للرينمينبي RMB، مما سيحسن من مرونة أسعار التبادل لهذه العملة". ولقد لاقى هذا الخبر ترحيباً من قادة العالم وبضمنهم الرئيس الأميركي أوباما. وكان بنك الشعب الصيني قد أكد في الوقت نفسه بأنه "لن يكون هناك تبدل كبير في سعر اليوان"، كما قامت الصين في الوقت نفسه بتحويل قسم من احتياطاتها إلى العملات الأخرى. إن رد البنك المركزي الصيني قد يكون لتخفيف التوتر الذي وقع بين أوباما والرئيس الصيني هوجنتاو في واشنطن في نيسان 2010. فقد ذكرت صحيفة الأندبندنت البريطانية في 2010/4/14، بأن الرئيس الصيني رد طلب أوباما برفع قيمة اليوان بقوله: "إن رفع قيمة اليوان لا يعدل العجز التجاري مع الصين ولا يعدل مشكلة البطالة في أميركا". وتضيف الصحيفة أن هناك ضغط داخل الولايات المتحدة لمقاطعة الصين أو وضع قيود تجارية حيث وصل العجز التجاري الأميركي مع الصين (229) مليار دولار، وأن الولايات المتحدة أرادت أن تحسن من وضع البطالة في صناعة الحديد، فوضعوا ضريبة استيراد على الأنابيب الحديدية الصينية، مما دعى وزارة التجارة الصينية إلى وضع (64,8%) ضريبة على الحديد الأميركي المصدر إلى الصين.

إن التعويم لليوان الذي بدأ في سنة 2005، أدى إلى تبدل سعره يومياً تبعاً لمستويات العرض والطلب، ولكن ليس بشكل مفتوح وإنما تحت سيطرة البنك المركزي الصيني احتساباً على سلة من العملات أساسها الدولار الأميركي واليورو والين الياباني والون won الكوري الجنوبي، مع نسبة قليلة للباوند البريطاني والباث bath التايلندي والروبل الروسي والدولار الأسترالي والدولار الكندي. بحيث يقبل التعويم ضمن نسبة محددة قليلة تبلغ (0,3%) فقط من سعر محدد ينشره بنك الشعب الصيني. وفي 2007/5/18 زادت النسبة إلى (0,5%) من السعر المحدد. وفي 2012/4/14 زيد مجال الحركة إلى (1%)، وارتفع مجدداً إلى (2%) في 2014/3/17.

ولقد سمح أيضاً في حينه بالتحويل والشراء للعملة الصينية بين البنوك inter bank.

لقد وصل سعر الدولار إلى أقل من (7) يوان في 2008/8/10 حيث وصل إلى (6,992) يوان، وكان سعر اليورو في ذلك اليوم يعادل (11,036) يوان. ووصل سعر اليوان إلى (6,070) يوان للدولار وذلك في كانون الأول 2013 وهو رقم قياسي. وهذا يعني أن سعر اليوان كان قد ارتفع مقارنة بالدولار، ومنذ فك ارتباطه به في تموز 2005 بنسبة تعادل (33,6%)، وهي نسبة ارتفاع عالية بنظر بنك الشعب الصيني والحكومة الصينية، والذي يؤكدانه دائماً في تصريحاتهما أمام الجهات الغربية المقابلة التي تريد منهم رفع قيمة الين أو تعويمه.

إن الحكومة الصينية تقوم بخطوات متأنية وقد تبدو بطيئة في إدخال عملتها على نطاق عالمي واسع سواء في المتاجرة أو في الاحتياطات النقدية لدول العالم. ولأول مرة وافقت الحكومة الصينية في سنة 2002، على شراء مؤسسات استثمارية أجنبية لأسهم في بعض الشركات الصينية، والتي كانت مقصورة على المستثمرين الصينيين فقط. كما سمحت في كانون الثاني 2004 أن تقوم بعض الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب في هونك كونك بتحويل قسم من مدخولاتهم أو مدخراتهم

إلى الريمينيبي. وفي تموز 2007 أصدرت الصين أول سندات للخرينة bonds، لتغطي مناطق خارج الصين، وكانت مجمل هذه السندات هو (5) مليار RMB، ولكن تباع فقط في هونك كونك. ثم تم إعلان الاتفاقية الثنائية في 2010/10/24 بين روسيا والصين، حيث يتم وفقها تسوية الحسابات بالروبل واليوان بدلاً من الدولار، (كما جاء في مجلة تايمز الأميركية في 2010/11/24). وفي 2010/12/15 بدء بمتاجرة اليوان مقابل الروبل في (بورصة موسكو لتبادل العملات بين البنوك Mos-cow Interbank Currency Exchange)، كما جاء في نشرة بلومبورغ الأميركية في 2010/12/15، كما أعلن البنك الدولي (وحسب ما جاء في BBC العربي في 2011/1/5)، بأنه سيصدر سندات بقيمة (500) مليون يوان (75 مليون يورو) تستحق الدفع بعد سنتين في سوق هونك كونك.

استمرت الحكومة الصينية بهذا الاتجاه في الاتفاقيات الثنائية وخصوصاً مع الدول المجاورة لها. فقد ذكرت محطة بي بي سي في 2011/12/26 بأن الصين واليابان كشفتاً عن خطط لتبادل عملتيهما بصورة مباشرة، وفي حزيران 2012 تمت المتاجرة (أي بيع وشراء) اليوان مقابل الين الياباني في أسواق العملات الأجنبية في طوكيو وشنغهاي. كما تمت في نيسان 2013 المتاجرة باليوان مقابل الدولار الأسترالي في سوق العملات الأجنبية في أستراليا. وذكرت البي البي سي في 2013/6/23 أن بنك إنكلترا/البنك المركزي البريطاني إتفق مع بنك الشعب الصيني/البنك المركزي الصيني، على تبادل العملات وبحدود (200) مليار يوان (أي 21 مليار باوند). إضافة لذلك فقد ذكر وزير الخزانة البريطانية في 2013/10/15 بأنه ستم المتاجرة المباشرة بالباوند واليوان في لندن وشنغهاي. وأضافت الصحيفة البريطانية المالية (الفاينانشيل تايمز Financial Times) بأن: "هذا الإجراء سيجعل الباوند رابع عملة يتم المتاجرة بها مباشرة لقاء اليوان الصيني، وأنه سيسمح للبنوك الصينية بأن تفتح فروعاً لها في لندن". وفي تشرين الأول 2013، وقع البنك المركزي الأوروبي مع البنك المركزي الصيني اتفاقية تبادل العملات بين اليورو واليوان بمبلغ يعادل

(350) مليار يوان. كما إن البنك المركزي التشيلي لديه ما يعادل (91) مليار دولاراً من عملة اليوان كاحتياطي نقدية، إضافة إلى إن رئيس البنك المركزي الفنزويلي صرح في 2011/9/29 بما يشير إلى مستقبل اليوان كعملة احتياطي، وذلك بعد أن سحب احتياطياته النقدية من أوروبا والولايات المتحدة.

على الرغم من الخطوات السابقة إلا إن الحكومة الصينية لم تعلن عن تحملها المسؤولية والالتزام الكاملين حتى الآن لإدخال عملتها النطاق العالمي سواء في المتاجرة أو في الاحتياطيات النقدية العالمية، ولا يزال اليوان غير قابل للتحويل إلاً بحدود محددة وضمن عملات دول معينة. فلا تزال الحكومة الصينية غير مهية وغير راغبة في "عولمة" عملتها. ولكن هذا لا يعني أنها لا تسعى إلى ذلك في المستقبل، إذ إنها بدأت بالخطوات الأولى، وبالتأكيد تريد أن تكون البديل أو على الأقل الشريك الأهم في الاقتصاد العالمي، وأن يكون لعملتها القيادة العالمية نفسها لاقتصادها، سواء قبل الغرب أم لم يقبل.

إن أحد أهم المشاكل المهمة التي تجابه العملة الصينية، هو أن مبالغ النقد الأمريكي (الدولار) الموجودة في العالم هائلة، وهي مبالغ تداول واحتياطيات، بحيث إن احتياطيات الصين لوحدها لعملة الدولار تجاوزت (2) ترليون دولار قبل ما يقارب الخمس سنوات. لذا لا يمكن لعملة واحدة أن تمتص هذه الكمية من النقد، حتى لو أرادت الصين أن تتخذ سياسات نقدية أكثر هجومية في اتجاه تقديم عملتها للعالم. إذ إن المهمة الأولى أمام الصين هو كيفية التخلص من الدولار المتجمع لديها، أو على الأقل التوقف عن شرائه. إذ إن التوقف عن شراء الدولار أو بيعه بسرعة ومن غير تأني، يعني سقوط قيمة الدولار، وبالتالي ستخسر الصين كثيراً. إضافة لذلك فإنه لا توجد عملة على الأرض تستطيع أن تستوعب كمية الدولار الموجودة لدى الصين لوحدها، ناهيك عن بقية دول العالم، فقد ضخت الولايات المتحدة إلى اقتصاديات العالم ترليونات الدولارات، والتي هي بمجملها ديوناً على الولايات المتحدة، وتجاوزت في منتصف 2014 (17,6) ترليون دولار، وتمثل

حوالي (104%) من GDP مجمل الناتج المحلي الأمريكي. وإن استمرار الولايات المتحدة بطباعة الدولار وزيادة ديونها سيؤدي إلى تقليل قيمته، وعندها ستقع الدول التي تملك احتياطات نقدية بالدولار في مشاكل مستمرة ومنتزيدة.

وقد بدا واضحاً، بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، أن الصين غير مرتاحة من كون الدولار يمثل العملة العالمية الرئيسية، إذ اقترح رئيس البنك الشعبي الصيني (البنك المركزي) في مقال له نشر في آذار 2009 بعنوان: (إصلاحات نظام النقد الدولي): "استبدال الدولار باعتباره العملة الرئيسية في الاحتياطات النقدية، إذ إن الدولار أوقع الاقتصاد العالمي في مشاكل جمة وأزمات اقتصادية منذ سقوط نظام بريتون وودز في 1971"، وقال أيضاً: "إن حقوق السحب الخاصة Special Drawing Rights SDRs – وهي عملة صندوق النقد الدولي – يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار وتعطى أهمية خاصة".

لم يتحدث رئيس البنك المركزي عن إحلال أية عملة محل الدولار، إذ هو يعرف تماماً ماذا يعني ذلك. كما لم يقترح أن يكون اليوان عملة بديلة أو حتى رديفة. إذ لو أنه طرح اليوان عالمياً كعملة للتبادل التجاري أو الاحتياطات، فإن الأمر المؤكد أنه سيؤثر في الدولار باتجاه التخفيض وهذا الأمر يضر بالصين كثيراً. ولهذا ليس أمام الصين إلا البحث عن مصادر أخرى لخرن قيمة الدولار، مثل الموارد الطبيعية ومناجم المواد الأولية والطاقة، سواء لسد حاجاتها أو لاعتبارها موجودات. وكذلك عليها أن تصدّ وتعزّز من مصداقية وقوة عملتها لتؤكد للعالم بأنها مستعدة للحفاظ على قيمة موجوداتها النقدية من احتياطات العملات الأجنبية، وأن تشتري الذهب والمعادن الثمينة، وهذا ما تقوم به حالياً.

في واقع الأمر أن لدى الصين مشاكل اقتصادية جمة متعلقة بالبنية الاجتماعية للشعب الصيني، والتي تتناقض مع الأسس التي بنيت عليها الصين الشيوعية. ولهذا فإن (وين جيا باو) رئيس الوزراء الصيني كان واضحاً في تقريره السنوي الذي قدمه في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الشعب العام (البرلمان الصيني) في أوائل آذار 2010.

فحسب تقرير إذاعة BBC العربي في 2010/3/5 فإن رئيس الوزراء الصيني ركز على "ضرورة تقليص الهوة المتعاطمة بين الفقراء والأغنياء، وبما يتعلق بالأجور والدخول المالية"، كذلك أكد عدة مرات على "ضرورة جعل المجتمع أكثر إنصافاً وعدلاً... وإن المنافع المتأتية من الاقتصاد المتنامي – والذي توقع له أن ينمو بسنة 8% لسنة 2010 – يجب أن توزع بشكل أكثر تكافؤاً وعدلاً". وأضاف: "لن نجعل كعكة الثروة الاجتماعية أكبر عن طريق تطوير الاقتصاد فحسب، بل سيتم توزيعها بطريقة أكثر عدلاً. وسنعمل بتصميم وثبات على ردم الهوة بين الأغنياء والفقراء". كما أكد على "ضمان حصول العمال الوافدين من الأرياف إلى المدن على المعاملة ذاتها مثل سكان المدن، فيما يتعلق بالأجور وحق تعليم الأطفال والعناية الصحية والإسكان والضمان الاجتماعي".

علماء إن الصين كانت قد ضخت اعتمادات وخفضت معدلات الفائدة وطرححت برنامج بنية أساسية بكلفة (4) ترليون يوان (أي ما يعادل 585 مليار دولار)، بنهاية عام 2008، لحماية اقتصادها من مخاطر الركود.

رابعاً: الديون الحكومية الأميركية

على الرغم من أننا سوف نرجع إلى البحث في موضوع الديون الحكومية الأميركية، والديون السيادية الأوروبية، وبتفصيل أكثر، في الجزء الثاني من هذه الدراسة، إلا أننا رأينا أن من الأفضل إعطاء القارئ صورة موجزة عن الديون الحكومية الفيدرالية الأميركية، أو ما تسمى أحياناً (الديون القومية national debts للولايات المتحدة)، إذ سبق أن ورد ذكرها في أماكن عدة في سياق هذه الدراسة.

تعتبر هذه الديون سندات وزارة المالية الأميركية Treasury Securities، التي تصدر عن وزارة المالية أو أية جهة رسمية فيدرالية حكومية أخرى، ولم يتم تصنيفها حتى الآن. وإن هذا الدين العام (أي الدين الحكومي)، ينقسم إلى نوعين. النوع الأول: وهو الذي يمكن تسويقه (أي بيعه أو شرائه)، كسندات حكومية (سندات

وزارة المالية)، تصدر بفائدة مصرفية، وتتداول وتمتلك من قبل المستثمرين من خارج الحكومة الفيدرالية. وهي مشتراة من قبل أشخاص أو شركات أو مؤسسات مالية خاصة، أو مملوكة من قبل النظام الاحتياطي الفيدرالي Federal Reserve System، وكذلك مشتراة من قبل الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية الأجنبية. أما النوع الثاني: فهي الديون التي لا يمكن تسويقها، وهي ديون موجودة حسابياً ضمن الحسابات الحكومية، وموجودة في حسابات تحت سيطرة الحكومة الفيدرالية، لتغطية منافع مختلفة كالضمان الاجتماعي. إذ إن مؤسسات الضمان الاجتماعي، وكذلك مؤسسات الضمان الصحي (غير الخاص)، تشتري سندات حكومية كاستثمار للحصول على الفوائد النقدية من هذه السندات. واعتيادياً هذا النوع من الديون يمثل الجزء الأصغر من الديون الحكومية.

إن الجدول (13) أدناه يمثل مبالغ مجمل الدين الحكومي، أي النوعين الأول والثاني، وما مذكور إزاء كل سنة هو مجمل الدين الحكومي لتلك السنة والمتراكم من السنوات السابقة. وكذلك يتضمن الـ GDP (مجمّل الناتج المحلي Gross Domestic Products) السنوي للولايات المتحدة، ونسبة مجمل الدين الحكومي المتراكم إلى الـ GDP، وهي نسبة مهمة في تقييم اقتصاديات الدول. إذ كما ذكرنا عند حديثنا عن اليورو من أن البنك المركزي الأوروبي اشترط على الدول الأوروبية لدخول منطقة اليورو أن لا تتجاوز هذه النسبة (60%).

جدول رقم (13)

مجمّل الدين الحكومي ومجمّل الناتج المحلي GDP والنسبة المئوية للدين/GDP

السنة	مجمّل الدين الحكومي مليار دولار	مجمّل الناتج المحلي مليار دولار	النسبة المئوية للدين/GDP
1920	26	89	29
1930	16	97	16
1940	43	97	44
1950	257	279/273	92/94
1960	286	535/519	54/56
1970	371	1049/1013	35/37
1980	908	2796/2724	32/33
1990	3233	5915/5735	55/56
2000	5629	10150/9821	56/57
2005	7933	12890/12430	62/64
2008	10025	14760/14330	68/70
2009	11910	14410/13960	83/85
2010	13562	14790/14350	92/94
2011	14790	15390/14930	96/99
2012	16066	16090/15550	100/103

101	حوالي 16600	16738	2013
		17125	2014

لتوضيح الجدول (13)، نود أن نبين أن الأرقام مقربة إلى أقرب مليار دولار. كما يجد القارئ رقمين لمجمل الناتج المحلي رغم أن الاختلاف ليس كبيراً بينهما، والسبب أن الأرقام مأخوذة من مصدرين رسميين أميركيين⁽²³⁾.

إن مجمل الدين المتراكم لحد 2014 المذكور في الجدول، هو ليس بقيمة الدولار الشرائية لمجمل ديون السنوات السابقة، وإنما تراكم الدولار بالأسعار الإسمية له للسنوات المذكورة إزاء الدين. فمثلاً إن (الدين المبين لسنة 1920 والبالغ (26) مليار دولار، يصل لوحده إلى ما يقارب (309) مليار في سنة 2014، لو أخذنا القوة الشرائية للدولار بنظر الاعتبار. كما وإن الدين المبين إزاء سنة 1950 والبالغ (257) مليار دولار، يصل بقيمة الدولار الشرائية في سنة 2014 إلى ما يقارب (2,537) ترليون دولار لوحده، وهكذا. ولذا فإن قيمة الدين الحالي هي أقل كثيراً، مما لو أخذنا القيمة الشرائية للدولار عند بدء الدين لكل سنة.

يزداد الدين الحكومي كلما ازدادت المصروفات الحكومية وبالتالي يحدث عجز في الموازنة، ويتراكم هذا العجز، (أو يقل)، سنة بعد أخرى، تبعاً لحالة الموازنات السنوية فيما لو كان فيها فائضاً أو عجزاً. ويقل الدين بزيادة الضرائب وأية عوائد أخرى للميزانية. ولذا يكون من المفترض، وفي حال وجود فوائض في الميزانية، عدم اللجوء إلى تخفيض الضرائب – مثلاً –، وإنما إبقاء الضرائب لسد استحقاقات الدين الحكومي. إن السندات المالية الحكومية التي تباع تعتبر قرضاً على الحكومة الفيدرالية، ولذلك هناك دين حكومي. وإن السندات المالية الحكومية لا تصدر أو يطلب استردادها على أساس يومي، وإنما حسب شروط السندات التي تصدر عند الحاجة. علماً إن الدين الحكومي ليس أمراً مفتوحاً، وإنما محكوم بالحد الأعلى للدين الحكومي، والذي يصدر من الكونغرس، والذي يعدل كلما اقتضت الحاجة لذلك.

إن مبالغ مجمل الدين الحكومي كنسبة إلى مجمل الناتج المحلي GDP، تزداد اعتيادياً عند الحروب والأزمات، إذ في هذه الظروف يقل مجمل الناتج المحلي، وتحتاج الحكومات إلى مصاريف أكثر في أثناء الحروب. وكمثال على ذلك فإن نسبة مجمل الدين الحكومي إلى الـ GDP وصلت أعلى مستوياتها في الولايات المتحدة في سنة 1945، (بسبب الحرب العالمية الثانية)، وذلك حين وصلت إلى (113%). وتراجعت هذه النسبة إلى حوالي (93%) في 1950، ثم استمرت بالتراجع للعقود الثلاث اللاحقة بسبب الانتعاش الاقتصادي وخصوصاً في خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن الماضي لتصل في سنة 1980 إلى (32 – 33%). وفي الواقع كانت لسياسة الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسن، (وكانت فترة رئاسته من كانون الثاني 1969 إلى آب 1974)، وخصوصاً في السنتين 1973 – 1974، الأثر الكبير في خفض هذه النسبة. ثم عادت مجدداً بالارتفاع لتصل إلى (55 – 56%) في سنة 1990 أثناء رئاسة الرئيس رونالد ريغن (كانون الثاني 1981 – كانون الثاني 1989)، حيث ارتفع الدين بين 1980 – 1990 حوالي (3,6) مرة من (908) مليار إلى (3,233) ترليون دولار، بينما ارتفع مجمل الناتج المحلي بحوالي (2,1) مرة فقط. وأساس هذا الارتفاع هو ليس النمو الحقيقي، وإنما أسعار التضخم هي التي كانت السبب الرئيسي لارتفاع المبالغ. ولهذا تعتبر إدارة الرئيس ريغن من أكثر الإدارات اعتماداً على الدين الحكومي في إظهار ازدهار اقتصادي مزيف مبني أساساً على طباعة الدولار الورقي. في الواقع إن فترة رئاسة نيكسون هي الفترة التي انخفضت فيها نسبة الدين الحكومي GDP، وبعدها ارتفعت في فترة جميع الرؤساء الأميركيين عدا فترات رئاسة جيمي كارتر (كانون الثاني 1977 – كانون الثاني 1981)، وكذلك فترة الرئيس بيل كلينتون (كانون الثاني 1993 – كانون الثاني 2001). واعتمدت "مغامرات" جورج بوش الابن الحربية الفاشلة على طباعة الدولار، (أي زيادة الدين)، وأدت إلى زيادة النسبة أعلاه، (بالإضافة إلى تدمير العراق!!)، واستمر تأثير ذلك في خلق الفوضى إلى فترة الرئيس أوباما). جاء الرئيس

باراك أوباما في كانون الثاني 2009، (وهو لا يزال مستمراً في إدارة الولايات المتحدة)، وكانت الأزمة الاقتصادية قد بدأت قبل مجيئه بشهور قليلة، نتيجة لسياسة بوش الابن الرعناء. واستمرت الأزمة وتقلص النمو الاقتصادي الأمريكي وازدادت الديون لتصل في أوائل سنة 2014 إلى (17,125) ترليون دولاراً، ولتصل نسبة الدين/GDP إلى (100 – 103%) في السنوات 2012 و2013. علماً إن الدين الذي يبلغ أكثر من (17) ترليون دولاراً، لا يمكن تصفيته بأقل من عقدين من الزمن بافتراض وجود نمو طبيعي في الاقتصاد الأمريكي (أي يتجاوز الـ 5%). ولكن ونظراً لقوة الاقتصاد الأمريكي، فإن تخوف الدول الأجنبية من عدم سداد ديونها، يكاد يكون ضئيلاً، فهي تعتقد أن ديونها ستسد بشكل أو بآخر.

هناك مشاكل كبيرة بين الإدارات الأمريكية المختلفة وبين النقابات والفئات الفقيرة من المجتمع الأمريكي حول الديون غير القابلة للتسويق، وتشمل أساساً الضمان الاجتماعي. إذ تعتقد الطبقات المتوسطة والفقيرة الأمريكية بأن الحكومات الأمريكية "ابتلعت" مدخراتهم في الضمان الاجتماعي بادعاء أنها قروض، لإنقاذ الطبقات الغنية. ولا يزال الجدل مستمراً حول هذا الموضوع!!

ولتوضيح بعض تفاصيل الدين الحكومي الأمريكي، سنأخذ مثلاً، وهو الدين المذكور في الجدول (13) لسنة 2013، والبالغ (16,738) ترليون دولار. علماً إن بعض الإحصائيات قد توصل الدين في تلك السنة إلى ما يقارب (17,2) ترليون دولاراً، ولكن سنأخذ الرقم الأول. تقدر نسبة الديون العامة (أي الديون الممكن تسويقها وكما أوضحنا أعلاه) بحوالي 72% من مجمل مبلغ الديون الحكومية، أي حوالي (12,1) ترليون دولار، بضمنها الديون الأجنبية. والمتبقي حوالي (4,65) ترليون دولار هي الديون التي بين الأجهزة الحكومية مثل الضمان الاجتماعي، وهي الديون التي لا يمكن تسويقها.

بلغت الديون الأجنبية في نيسان 2014، حوالي (5,96) ترليون دولار، كسندات وزارة المالية الأمريكية، منها (1,263) ترليون لدى الصين، و(1,210)

ترليون لدى اليابان، و(366) مليار لدى بلجيكا، و(308) مليار لدى مراكز البنوك الكاريبية، (وهي جزر كيما، وبرمودا، والباهاما، وبنما، وبعض الجزر الأخرى)، و(256) مليار لدى الدول المصدرة للنفط، و(246) مليار لدى البرازيل. كما يوجد لدى بريطانيا والجزر التابعة لها (مثل جيرسي وجزيرة مان) حوالي (186) مليار، وسويسرا (178) مليار، وتايوان (176) مليار، وهونك كونج (155) مليار، ولوكسمبورغ (141) مليار، وروسيا (116) مليار.

ولو أردنا مقارنة نسبة الدين إلى GDP في الولايات المتحدة مع بعض الدول المهمة الأخرى، ولسنوات ما بعد الأزمة الاقتصادية الأخيرة في 2008، مقارنة بما قبلها، فيمكن إيجازها في الجدول (14) الآتي.

ويبين الجدول (14) نسبة الديون إلى GDP، وهذه النسبة قد تدل دلالة واضحة على مديونية الدولة في الظروف الاقتصادية الحالية. ولكن في الوقت نفسه هي ليست بالضرورة انعكاساً لقوة الاقتصاد على المدى الطويل.

الجدول رقم (14)

نسبة الدين العام إلى GDP

الدولة	2007	2010	2011
الولايات المتحدة	62%	92%	99%
الاتحاد الأوروبي	59%	80%	83%
ألمانيا	65%	82%	81%
السويد	40%	39%	38%
إيطاليا	112%	119%	120%
إسبانيا	42%	68%	68%

بريطانيا	%47	%80	%86
اليابان	%167	%197	%204
روسيا	%9	%12	%10
اليونان	%104	%123	%165
آسيا ⁺	%37	%40	%41
أميركا اللاتينية ⁺⁺	%41	%37	%35
فرنسا	%64	%82	%86
بولندا	%51	%55	%56

المقصود بـ (+ آسيا) هي الصين وهونك كونك والهند وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة وتايلند.

المقصود بـ (++) أميركا اللاتينية) هي الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والمكسيك. نلاحظ في الجدول (14) أن روسيا هي من أقل الدول مديونية. وكذلك الدول الصاعدة BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا) هي ضمن الدول قليلة المديونية. كما نرى ذلك أيضاً، في آسيا وأميركا اللاتينية.

ونرى أيضاً أن أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، هي في دول محددة، إذ إن مديونية الاتحاد الأوروبي أقل بكثير من الولايات المتحدة، غير أن هذه الديون عالية في بلدان مثل اليونان وإيطاليا، وبرزت أكثر في اليونان لأن اقتصادها أكثر هشاشة من إيطاليا. إن المديونية الأكبر هي في اليابان، ولكنها في الوقت نفسه ذات اقتصاد قوي (ولو إنه ضعف جداً منذ بداية التسعينيات)، كما إنها في الوقت نفسه ثاني دولة دائنة للولايات المتحدة.

خامساً: مجمل الناتج المحلي GDP ومجمل الناتج القومي GNP ومعدل دخل الفرد

لقد كنا قد ذكرنا مصطلح "مجمّل الناتج المحلي Gross Domestic Products GDP"، مرات عدة في صفحات هذه الدراسة كمقياس لمجمّل النشاط الاقتصادي لبلد معين. ونرى أن نوضح للقارئ مصطلحاً آخر أيضاً يستخدم كمقياس لمجمّل النشاط الاقتصادي، والذي كان يستخدم سابقاً، وهو "مجمّل الناتج القومي Gross National Product GNP"، وتبيان الفرق بين المقياسين.

إن مجمّل الناتج القومي GNP، هو القيمة السوقية لمجمّل المنتجات (البضائع والخدمات المنتجة في سنة واحدة من قبل عمالة أو ملكية مصدرها مواطني دولة معينة. وهو يختلف عن مجمّل الناتج المحلي GDP، والذي يعني مجمّل المنتجات والخدمات لدولة ما اعتماداً على جغرافية البلد وليس على ملكية مواطنيه. مما يعني أن GNP هو مجمّل منتجات وخدمات البلد في سنة واحدة، مضافاً إليها العائدات التي يحصل عليها مواطنو ذلك البلد نتيجة ملكية أو عمل يتم في خارجه. حيث أن GNP يمثل مجمّل النشاط الاقتصادي لمواطني بلد ما بغض النظر عن موقعهم الجغرافي في العالم، أي مجمّل الناتج لمواطني ومؤسسات البلد سواء في داخله أو خارجه. بينما GDP هو مجمّل الناتج في داخل البلد، سواء تم ذلك من خلال مؤسسات ومواطني البلد نفسه، أو تم من خلال مؤسسات أجنبية، أو مواطنين أجانب يعملون في داخل البلد. وبهذا نرى أن GDP يعطي صورة أوضح وأكمل للنشاط الاقتصادي للبلد، ولا يهم إن كان يتم ذلك من قبل رؤوس أموال أجنبية أو وطنية، وكذلك لا يهم إن تم العمل من قبل المواطنين أو العمالة المستوردة. لقد ظهر هذا الأمر واضحاً، عندما تضخم دور الشركات عابرة القارات، واعتمادها على العمالة الرخيصة في الدول الأخرى، أو على تكنولوجيا محددة يختص بها بلد أو أكثر، وذلك لتصنيع أجزاء من الأجهزة في بلدان مختلفة اعتماداً على استثمارات أجنبية.

لهذا فإن المقياسين أعلاه يختلفان عندما تقوم مؤسسات أجنبية بالعمل في داخل حدود البلد، أو عندما يقوم البلد باستخدام مصادره الرأسمالية والبشرية خارج حدوده. وإن الفرق بين المقياسين يعتمد على حالة البلد نفسه، ويختلف من بلد لآخر. وكمثال فإن GDP للولايات المتحدة لسنة 2009، كان (14,119) ترليون دولار، بينما GNP (14,265) ترليون دولار، وجاء الفرق من أعمال أميركية خارج الولايات المتحدة. كانت الولايات المتحدة تستخدم GNP كمقياس لنشاطها الاقتصادي، ولكن أبدلت هذا المقياس في سنة 1991 بـ GDP، إذ لاحظت المؤسسة الاقتصادية الأميركية المعنية بالتحليلات الاقتصادية وهي (Bureau of Economic Analysis BEA)، بأن GDP يمثل مقياساً أسهل وأوضح وأدق لمجمل النشاط الاقتصادي للولايات المتحدة. علماً إن جميع الدول الأخرى في الوقت الحاضر تعتمد على GDP في تقييم اقتصادها. ولتوضيح الصورة أكثر للقارئ فلنتخيل حالة "مبالغ" فيها جداً، وهي أن أثرياء وصناعيي الولايات المتحدة، قرروا أن يغلقوا معاملهم في الولايات المتحدة والانتقال مع ثرواتهم وعقول ومهرة وطنهم إلى بلد متخلف رخيص العمالة لبناء صناعتهم الجديدة، وهجر ما موجود من صناعات في الولايات المتحدة. سنرى عند ذاك أن مجمل الناتج القومي GNP للولايات المتحدة سيزداد على حساب مجمل الناتج المحلي، وبالتالي ستزداد جيوش البطالة في الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه سيزدهر البلد المتخلف وسيزداد فيه مجمل الناتج المحلي GDP، وبهذا نرى أن الوضع الاقتصادي في البلدين لا يمكن أن يمثلته GNP، وإنما مقياس GDP هو الأفضل لقياس التطور الاقتصادي في كلا البلدين.

والجدول (15) التالي يمثل مقارنة لعدد محدود من الدول بين GDP وGNP

لسنة 2011:

الجدول رقم (15) مقارنة بين GNP وGDP لسنة 2011

اسم البلد	GNP ترليون دولار	GDP ترليون دولار
الولايات المتحدة	15,568	15,534
الصين	6,628	11,189
اليابان	5,774	4,411
ألمانيا	3,594	3,085
فرنسا	2,776	2,199
بريطانيا	2,367	2,269
البرازيل	2,108	2,270
الهند	1,746	4,489

نلاحظ أن الفرق بين المقياسين في أقطار مثل الصين والهند هو عال جداً، إذ إن الاستثمارات الأجنبية عالية لديها، لهذا يكون GDP أعلى كثيراً من GNP، وهذا يوضح لماذا أن GDP هو المقياس الأفضل للنشاط الاقتصادي لدولة معينة، إذ إن مجمل الإنتاج في كلا البلدين هو نتيجة ظروف العمل والعمالة والتقنيات فيهما، والفرق هو وجود رؤوس أموال أجنبية، لهذا فإن النشاط الاقتصادي يحسب للدول التي تملك الاستثمارات في هذين البلدين، بينما في الواقع فإن النشاط الاقتصادي هو نتيجة جهد الشعبين الهندي والصيني. هذا وإن الصين تقوم حالياً، وستقوم في المستقبل باستثمارات كبيرة خارج الصين، وسنرى مستقبلاً أن الفارق بين GNP و GDP سيقبل تدريجياً فيها وقد يزداد الـ GNP عن الـ GDP في المستقبل غير القريب!! وما دمنا نتحدث عن الـ GDP، نود أن نوضح أن الأرقام التي تنشر عالمياً عن GDP قد تختلف للدولة الواحدة وللجنة المحددة، وهي اختلافات ليست كبيرة،

والسبب هو في طريقة الاحتساب للجهة المختصة الناشرة للمعلومات. إذ إن صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والبنك الدولي والدول المعنية نفسها تنشر مثل هذه الإحصائيات.

ويبين الجدول (16) ادناه مقارنة توقعات الزيادات المستقبلية للـ GDP لبعض الدول (أو الجهات) المهمة اقتصادياً، حسب توقعات صندوق النقد الدولي:

الجدول رقم (16)

توقعات مجمل الناتج المحلي للـ GDP (ترليون دولار)

الدولة	2013	2014	2017	2018
مجمل العالم	86,698	91,234	109,134	118,927
الولايات المتحدة	16,724	17,438	20,493	21,556
الصين	13,374	14,579	18,990	20,730
الاتحاد الأوروبي	16,214	16,684	18,673	19,417
الهند	4,961	5,302	6,802	7,409
اليابان	4,729	4,866	5,353	5,523
ألمانيا	3,227	3,325	3,677	3,798
روسيا	2,558	2,678	3,156	3,334
البرازيل	2,422	2,523	2,959	3,124

نرى من الجدول (16)، والمعتمد على معلومات مأخوذة من " وكيبيديا" حول الناتج المحلي لمختلف الدول، بأن الاقتصاد الصيني يبلغ حالياً (في سنة 2013) حوالي (80%) من اقتصاد الولايات المتحدة، وحوالي (82,4%) من مجمل اقتصاد

الاتحاد الأوروبي (أي مجمل الناتج المحلي). فهو ثاني اقتصاد، بعد الولايات المتحدة، على نطاق الدول، ولكن يصنف بثالث اقتصاد في العالم إذا اعتبرنا الاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية واحدة.

ولكن يتوقع الخبراء في العالم أن الاقتصاد الصيني سيتجاوز مجمل اقتصاد الاتحاد الأوروبي في سنة 2017، وسيزيد عنه بحوالي (6,7%) في سنة 2018. كما سيقرب كثيراً من الاقتصاد الأميركي ليكون (96,1%) من الاقتصاد الأميركي في سنة 2018، أي بعد أربع سنوات فقط من الآن. ولذا فإن التوقعات بأن يكون الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد في العالم في أوائل العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، وهي توقعات ضمن المنظور الواقعي. وسيكون القرن الحادي والعشرين هو القرن الصيني، بدلاً من أن يكون القرن الأميركي كما كان يطبل له المحافظون الجدد في الولايات المتحدة!!



إن صعود مجمل الناتج المحلي GDP من سنة لأخرى يمثل أحد أهم المقاييس للنمو الاقتصادي لدولة ما. لذا فعندما نتحدث – مثلاً – عن نمو اقتصادي قدره (5%) لدولة ما في سنة محددة، فإن هذه النسبة تمثل نسبة الزيادة في GDP لتلك السنة مقارنة بالسنة التي قبلها. ولكن هذه النسبة لا تمثل النمو الحقيقي لتلك الدولة. إن النمو الاقتصادي الحقيقي يرتبط بالزيادة السكانية، فعندما تنمو دولة اقتصادياً بنسبة (5%) لسنة معينة، ولكن يزداد عدد نفوسها في تلك السنة نفسها بنسبة (3%)، يكون نموها الاقتصادي الحقيقي هو (2%) فقط. ما رأيناه من أرقام متعلقة بمجمل الناتج المحلي أو النمو الاقتصادي وما ينشر حولهما هي الأرقام الاسمية الفعلية، ولكنها لا تمثل التنمية الحقيقية، ولحساب هذه علينا طرح نسبة الزيادة السكانية من نسبة النمو الاقتصادي.

لقد حاولت "الرأسمالية الكنزية"، التي سادت في دول أوربية عديدة وتأثرت بها معظم دول العالم بضمنها الولايات المتحدة، أن تضع معادلة عامة عادلة للنمو الاقتصادي المرغوب فيه، آخذة بنظر الاعتبار نسب البطالة والتضخم التي رأتهما مقبولة، فوضعت نسبة الـ (1/4/4). إذ تمثل هذه النسبة نمواً اقتصادياً قدره (4%)، مع حد أعلى للبطالة يمكن القبول به قدره (4%)، وحدود للتضخم المقبول قدرها (1%). ولكن لم يعد بالإمكان تطبيق هذه المعادلة في الدول الرأسمالية بعد انتهاء "الكنزية" التي دامت من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى بدايات ثمانينيات القرن الماضي، إضافة لذلك فإن نمو الدول الرأسمالية كانت في نمو تجاوز (4%) لسنوات ما بعد الحرب. وطبعاً وفي كل الأحوال لا يمكن تطبيقها في فترات الأزمات الاقتصادية. إن من أهم مهمات الحكومات والبنوك المركزية هي محاولة إيجاد توازن بين نسب التنمية والبطالة والتضخم، وقد تضع نسب أخرى غير ما ذكر أعلاه، ولكن في كل الأحوال تهتم الدول بوجود تنمية ولو بسيطة تجنباً للأزمات الاقتصادية كالانكماش الاقتصادي، وبالأخص الركود الاقتصادي. وهي تحاول دائماً أن لا تتجاوز البطالة نسبة (6 - 8%)، وأن لا يتجاوز التضخم (4 - 5%) تجنباً للاضطرابات والمشاكل الاجتماعية، ولكن في أحيان كثيرة تفشل بذلك.

لقد نجحت الصين في استمرار نموها الاقتصادي السنوي بمعدل (9%)، ولما يقارب من ثلاثة عقود. واستطاعت أن يستمر مثل هذا النمو الاقتصادي العالي حتى أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية التي بدأت في أواخر 2008. وتعتمدت تقليل نموها الاقتصادي في السنتين الماضيتين إلى حوالي (7,5%) خوفاً من احتمالات التضخم. كانت هناك عوامل ساعدت في تنمية الصين الاقتصادي السريعة والعالية والتي لم يسبق حدوثها في التاريخ. فانفتاح الصين على العالم الخارجي وتدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا العالية إليها، مع سيطرة الدولة على هذا التدفق ولمجمل النشاطات الاقتصادية ضمن الخطط الموضوعة كان السبب الأهم في هذا النمو. إضافة لذلك فإن الصين كانت "أرضاً بكرًا"، إذ كانت متأخرة اقتصادياً ويوجد فيها

إمكانات عالية للنمو الصناعي الزراعي والبنية التحتية. كذلك استمرار توفر الأيدي العاملة الرخيصة، والسيطرة على التضخم وعلى ارتفاعات عالية في الأجور، ساعد في استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها للتصنيع فيها بكلف واطئة وبالتالي زيادة مستمرة في الصادرات وأن يكون الميزان التجاري في صالحها دائماً. والعامل المهم الآخر هو السيطرة على تحديد النسل وتطبيقه بصرامة، حيث إن نسبة زيادة النسل ضئيلة جداً وتقترب الصفر مما يجعل أرقام النمو الاقتصادي أقرب كثيراً إلى أرقام النمو الحقيقية.

وعلى الجانب الآخر نرى صعوبة أو استحالة تحقيق مثل نسب النمو هذه في الأقطار الرأسمالية لأنها وصلت إلى حدود تقارب "التخمة" في تطورها الصناعي والزراعي والبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك فإن في طبيعة النظام الرأسمالي هو "الآزمات"، أو "الفضاعات" الاقتصادية. أما في دول كالهند مثلاً، فإنها رغم الإنجازات العالية في التنمية، وحتى في الظروف الاقتصادية الحالية، ولكن ما يعيق ارتفاع النمو الاقتصادي الحقيقي وزيادة دخل الفرد، هو ارتفاع نسبة زيادة السكان غير المسيطر عليه، حيث من المتوقع أن يتجاوز عدد نفوسها نفوس الصين في أربعينيات القرن الحالي. وكذلك ضعف دور الحكومة في السيطرة على الاقتصاد وتطبيق خططها التنموية.

إن ارتفاع مجمل الناتج المحلي ونموه المستمر يعني تحسن في اقتصاديات الدولة وتحسن في معدل دخل الفرد. وإن تسلسل الدول وفق مجمل الناتج المحلي، الذي رأيناه في الجدولين (15) و(16) لا يطابق اعتيادياً تسلسل الدول وفق معدل دخل الفرد الذي نجده أدناه. إذ إن معدل دخل الفرد يعني GDP مقسماً على عدد نفوس الدولة.

إن الجدول التالي يرينا "معدل دخل الفرد" مقدراً بألف دولار للخمس عشرة دولة الأعلى، في سنة 2013، اعتماداً على إحصائيات البنك الدولي:

جدول رقم (17)
معدل دخل الفرد للدول الاعلى في العالم

التسلسل	الدولة	حصة الفرد السنوية (ألف دولار)
—		142,564 (ماكاو جزء من الصين باقتصاد مستقل)
1	قطر	131,758
2	لوكسمبورك	90,790
3	الكويت	85,660 كما في سنة 2012
4	سنغافورة	78,744
5	بروناي	71,759
6	النرويج	65,461
7	الإمارات العربية	58,042 كما في سنة 2012
8	السعودية العربية	53,780
9	سويسرا	53,672
—	هونك كونك	53,203 (هونك كونك جزء من الصين باقتصاد مستقل)
10	الولايات المتحدة	53,143
11	النمسا	44,149
12	عمان	44,052

13	البحرين	43,824
14	أستراليا	43,550
15	السويد	43,533

إن تسلسل ألمانيا هو (17) بمعدل دخل الفرد (43,332 ألف دولار)، وتسلسل اليابان (25)، وروسيا (44) بمعدل دخل الفرد (24,120 ألف دولار)، وتسلسل تركيا (59)، وإيران (71)، والعراق (73) بمعدل دخل الفرد (15,188 ألف دولار)، وتسلسل البرازيل (75)، والصين (84) بمعدل دخل الفرد (11,904)، وتسلسل الهند (123) بمعدل دخل الفرد (5410 دولار). أما آخر القائمة وتسلسل (139) فهي السودان، حيث يبلغ معدل دخل الفرد (3372 دولاراً).

من الملاحظ أن صندوق النقد الدولي أصدر إحصائيات أخرى لمعدل دخل الفرد تشمل (141) دولة، تختلف في مواضع عدة عن الجدول أعلاه.

إن العديد من الدول الموجودة في هذا الجدول هي من الدول الخليجية العربية النفطية ذات الاقتصاد الريعي المعتمد على إنتاج وتصدير النفط والغاز.

إن معدل دخل الفرد لا يمثل رفاهية الفرد، إذ الأمر يعتمد على طبيعة الحكم الموجود في الدولة. فهو معدل ليس إلا، ولذا قد تكون هناك فروقاً جسيمة جداً بين الأمراء والأغنياء وبقية أفراد الشعب. إضافة لذلك فإن رفاهية الفرد تعتمد على الأسعار السائدة، والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها التي تقدمها الدولة للفرد. وكلما زاد تطبيق الانفتاح الاقتصادي دون ضوابط وقيود ليشمل خصخصة قطاعات التعليم والصحة والخدمات العامة كلما قلت رفاهية الفرد رغم ارتفاع معدل الدخل. ولذا فإن الفرد في الصين وبمعدل دخل الفرد (11904) دولاراً، وتسلسل (84)، قد يكون برفاهية أعلى من أفراد عدد كبير من الدول ذات التسلسل الأقل. إذ إن التعليم والصحة في الصين مجاناً لكل الأفراد والمراحل، كما وإن الدولة توفر السكن

وخدمات النقل العامة بأسعار زهيدة، بالإضافة إلى توفير وسائل للرفاهية عديدة للفرد الصيني كالنوادي المجانية والسياحة الداخلية الرخيصة وغيرها.

سادساً: الدينار والعملة العراقية^(٢٤)

رغم أن الدينار العراقي لا علاقة له بالموضوع الذي نتحدث عنه سواء بعملات الاحتياطات العالمية، أو عملات التبادل التجاري العالمية، ولكننا ارتأينا الحديث عنه كمثال عن كيفية انهيار عملة قوية انهياراً تاماً، ليس بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية أو بسبب عدم وجود الاحتياطات الكافية لدعمها، وإنما بسبب قرارات سياسية بالدرجة الأولى. وذلك عندما لا تكون إدارة الدولة على قدر من المسؤولية، وتسير في طرق وعرة وقيادة فردية تتخذ قرارات رعاء، منها الدخول في حرب مع إيران خاضتها في العام 1980، نيابة عن الولايات المتحدة والدول الخليجية السائرة في ركبها عند انتصار الثورة الإيرانية في العام 1979. وكذلك السير في الفخ الذي صنعه الإمبريالية الأميركية لها، عندما انتفت الحاجة لهذه القيادة، فدخلت الكويت في سنة 1990، بعد أن أنهكتها الحرب الإيرانية لثمان سنوات، ثم أدخلتنا الولايات المتحدة النفق المظلم للحصار الاقتصادي الظالم لمدة (13) سنة. كنا قد تحدثنا عن هذا الموضوع العام في كتبنا "العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة"^(24-د)، وهنا سنتحدث عن "انهيار" الدينار العراقي. وسنبداً بلمحة تاريخية عن تاريخ النقود في العراق قديماً وحديثاً.

يذكر (زهير علي أكبر) في مقاله: "تاريخ النقود في العراق"^(24-ل)، بأن الملك الآشوري سنحاريب، (الذي حكم بين السنوات 704 – 681 قبل الميلاد)، أمر بصنع قوالب صب الشيقل ونصف الشيقل من البرونز. وبذلك فإن ولادة النقود في العراق كانت بهذا التاريخ، وكان الشيقل يحمل نقشاً لصورة إله الشمس وعشتار. ولا يناقض هذا الأمر ما كنا قد ذكرناه – عند حديثنا عن الذهب – من أن أول عملة ذهبية في التاريخ كانت قد اكتشفت في ليديا (في تركيا الحالية) تعود إلى (600) سنة قبل

الميلاد. إذ إن هذا التاريخ ينسجم مع فترة حكم الدولة الآشورية الحديثة (950 – 610 ق. م.)، كما وإن أجزاء كبيرة من ليديا كانت تحت الحكم أو النفوذ الآشوري، إضافة لذلك فإن مقال السيد زهير كان يتحدث عن عملات برونزية وليست ذهبية. مما يعني أنه يتحدث عن عملات برونزية زهيدة القيمة.

وكان الشيقل في الأصل هو وحدة الوزن المستخدمة في بابل وآشور. وما يثير الاستغراب أن اسم الشيقل لم يعد يستخدم لأية عملة (أو وزن) في مناطق بابل وآشور (العراق) بعد سقوط الدولة الآشورية الحديثة في 610 ق. م. وسقوط الدولة البابلية المتأخرة في سنة 539 ق. م. حتى الآن، عدا استعماله في إسرائيل الحديثة كوحدة للنقد الإسرائيلي!! فقد احتفظوا بهذا التراث البابلي والآشوري من خلال السبي البابلي سنة 586 ق. م، وقبله السبي الآشوري سنة 721 ق. م. لليهود. ويذكر التاريخ أن العديد من اليهود المسيبيين في بابل قد امتنوا الصرافة (والبنوك) والتحويلات المالية في بابل في تلك الحقبة!!

لقد استخدم العرب بعد الإسلام أسماء العملات للدول التي فتحوها، وسكوا النقود الإسلامية العربية بأسماء هذه العملات، بعد أن كانوا قد تداولوا عملات هذه الدول في الفترة الأولى من الفتوحات. لذا نجد استخدام الدنانير الذهبية البيزنطية في الشام ومصر وشمال إفريقيا، والنقود الفضية الساسانية في العراق. وكان كلاً من الدينار والدرهم معروفين عند العرب قبل الفتح الإسلامي، إذ ورد ذكر الدينار في القرآن الكريم في الآية (75) من سورة آل عمران، كما ورد ذكر الدرهم في الآية (20) من سورة يوسف.

بدأ تعريب العملات في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، ووضعت العلامات والرموز الإسلامية والعربية على العملات التي تم سكها، حيث عربت الدنانير الذهبية البيزنطية، والدرهم الفضية الساسانية، كما سكّت الدنانير الذهبية العباسية خلال حكم الخليفة العباسي الأول أبو العباس السفاح، والخليفة أبو جعفر المنصور (762 – 775م)، وابنه المهدي (775 – 785م)، وهارون الرشيد ابن

المهدي (786 – 809م) حيث حملت الدراهم الفضة والدنانير الذهبية التي سكّت في زمانه اسم "عبد الله هارون الرشيد". كذلك قام الخلفاء اللاحقون بسكّ الدنانير والدراهم. كما سكّ هو لاكو وسلالته النقود بعد احتلال بغداد في سنة (656هـ/1258م)، ودام حكم سلالته للعراق إلى سنة 1327م.

فتح السلطان العثماني سليمان (القانوني) بن سليم الأول بغداد في سنة (941هـ/1532م). وصدر في زمن الدولة العثمانية (30) نوعاً من العملات الذهبية وبأسماء مختلفة غير الدينار، منها الليرة المجيدية، والليرة الرشادية، نسبة إلى اسمي السلاطين عبد المجيد ورشاد. كما أصدرت الدولة العثمانية (31) نوعاً من النقود الفضية وبأسماء مختلفة منها القمري والقرش، وأصدرت خمسة أنواع من النقود النحاسية منها الفلس والمتليك⁽²⁴⁾.

احتلت بريطانيا العراق إبان الحرب العالمية الأولى وفرضت الروبية الهندية كعملة للتداول في العراق، إذ إن القوات البريطانية التي احتلت العراق كان تحت إدارة المفوضية البريطانية في مستعمراتها في الهند. وكانت قيمة الروبية الهندية شلناً و(4) بنسات، (أي $15/1=240/16=0,0667$ باوند إسترليني). وفي أيار 1920 أصدر الحاكم البريطاني أمراً بإلغاء التعامل بالأوراق النقدية العثمانية، وأصبحت الروبية الهندية (الورقية والمعدنية) هي عملة التداول الرسمية في العراق حتى سنة 1932.

صدرت أول مجموعة نقدية تحمل اسم الحكومة العراقية وصورة الملك (فيصل الأول) في آذار 1932. والوحدة القياسية للنقد كانت دينار ويساوي ألف فلس، والدينار يعادل باوند إسترليني. وبهذا اعتمد العراق نظام الكتلة الإسترلينية فيما يتعلق بالدينار والباوند، ولكن لم يعتمد النظام البريطاني الذي كان فيه الباوند يعادل (240) بنساً. رغم إن الدينار كان يساوي (20) درهماً، والدرهم (50) فلساً، بينما الباوند كان يساوي (20) شلناً، والشلن (12) بنساً. كما صدرت في التاريخ نفسه مسكوكات معدنية فضية هي الدرهم (50) فلساً و(20) فلساً، ولاحقاً الريال (200)

فلساً. وصدرت كذلك نقود معدنية نيكلية وهي (عشرة فلوس وأربعة فلوس)، ونقوداً نحاسية هي (فلساً واحداً وفلسان).

في 1947/7/20 صدر قانون المصرف الوطني (ما يشبه البنك المركزي)، والذي كان مختصاً بإصدار العملة. ثم صدر قانون البنك المركزي العراقي في 1956/7/1 تحت رقم (72) لسنة 1956. وفي 1959/7/8 صدرت العملة العراقية التي تحمل شعار الجمهورية، بعد سقوط الملكية في ثورة 14 تموز 1958، ولكن في الوقت نفسه استمر التعامل بالعملة العراقية الملكية إلى 1961/3/31. وأساس عملة الجمهورية العراقية هي أيضاً الدينار العراقي الذي يقسم إلى (1000) فلس، والفرق هو الخروج من الكتلة الإسترلينية.

لقد كنا قد ذكرنا عند حديثنا عن الباوند الإسترليني، بأنه كان عملة قوية معتمدة على معيار الذهب، والباوند كان يعادل (4,85) دولاراً، إلى أن ألغي معيار الذهب بالنسبة للكتلة الإسترلينية في 1931/9/21، أي قبل حوالي ستة أشهر من صدور أول عملة عراقية، وذلك بسبب "الكساد العظيم". وانخفض سعر الباوند إثر ذلك واستقر على سعر في سنة 1939 بعد ربط الباوند بالدولار أثناء الحرب العالمية الثانية والفترة الأولى من اتفاقيات بريتون وودز ليكون (4,03) دولاراً للباوند كجزء من هذه الاتفاقيات، وكانت الكتلة الإسترلينية تترنح ككتلة نقدية أمام الدولار الصاعد. مما اضطر إلى تخفيض قيمة الباوند أمام الدولار إلى (2,8) دولاراً في 1949/9/19.

لقد كان من الطبيعي للدينار العراقي أن يكون ضمن الكتلة الإسترلينية عند صدوره في آذار 1932، فالعراق كان تحت النفوذ البريطاني، والكتلة الإسترلينية قوية وممتدة في جميع أنحاء الأرض (عدا الأمريكيتين)، كما وإن عوائد النفط كانت تدفع بالإسترليني حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، رغم أن هذه العوائد كانت ضئيلة لا تمثل ثقلًا كبيراً في الاقتصاد العراقي في ذلك الوقت. كذلك كان من الطبيعي والمنطقي أيضاً أن يطالب المتخصصون في العراق بعد ثورة 14 تموز 1958

بالخروج من الكتلة الإسترلينية وذلك لتحرير الاقتصاد العراقي، إذ إن هذه الكتلة النقدية كانت آيلة إلى السقوط أمام الدولار في كل الأحوال. إضافة لذلك فإن العوائد النفطية، التي بدأت بالزيادة في الخمسينيات لتمثل عماد العملة الأجنبية المطلوبة في العراق، كانت تدفع أصلاً بالدولار، حيث إن تسعير وبيع النفط أصبح بعملة الدولار بعد الحرب العالمية الثانية وأثناءها كأمر واقع لا يمكن تغييره. لهذا خرج العراق من الكتلة الإسترلينية وربط سعر ديناره بالدولار بقيمة تعادل (3,377) دولاراً وذلك في سنة 1959. وأصبح الدينار عملة قوية، تتعزز قوتها من خلال زيادة النفط المنتج، وبناء اقتصاد العراق القوي، خديماً وصناعياً واجتماعياً وإروائياً وزراعياً، وبدأ بتنويع مصادر التمويل الخارجي، إضافة إلى وجود احتياطات نقدية عالية بلغت سنة 1980 حوالي (35) مليار دولار والتي تعادل (114,3) مليار دولار بالقيمة الشرائية للدولار في أيار 2014، واستمر كذلك لحين سقوطه عملياً بدءاً من سنة 1981.

لقد أورد الدكتور عباس النصرأوي^(24-هـ)، الجدول (18) أدناه، والذي يمثل حصة الفرد العراقي من الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة على أساس أسعار 1980)، للفترة 1950 – 1993 (وهو تاريخ إعداد كتابه).

الجدول (18)

حصة الفرد من مجمل الناتج المحلي (دولار)

1984	1982	1980	1975	1970	1960	1950
2279	3035	4219	2703	1745	1261	654
	1993	1992	1991	1990	1988	1986
	485	555	627	868	1756	1764

علماً إن الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد كان قد طور هذا الجدول^(٢٤-٣) ليكون بين 1943 – 1995 اعتماداً على الأسعار الثابتة لسنة 1974=100 ليصل إلى ما يلي:

1995	1993	1991	1990	1980	1950	1943
161	220	296	503	1586	385	295

نرى من أعلاه زوالاً حقيقياً لعمل بناء دولة لخمسين سنة من النمو الاقتصادي تلاشت بعد سنة 1980 (الحرب العراقية الإيرانية). إذ ارتفعت حصة الفرد العراقي من الناتج الإجمالي في سنة 1950 (وبأسعار 1980)، والتي كانت (654) دولاراً إلى (4219) دولاراً في سنة 1980، (أي بحوالي 6,5 مرة)، وانخفضت إلى (485) دولاراً في سنة 1993، وهي تمثل 74% من حصته قبل 43 سنة من ذلك التاريخ. وكذلك نجد أن معدل المستوى المعاشي للفرد العراقي (محسوباً لحصة الفرد من مجمل الناتج المحلي بأسعار 1974)، كان في سنة 1943 معادلاً لمستواه في سنة 1991!!، وانخفض أكثر ليكون حوالي 55% في سنة 1995 لما كان عليه سنة 1943، وحدث ذلك بعد 52 سنة من التطور الأكيد الذي حصل في العراق في خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن الماضي. ولكن انهار كل ما شيد بسبب الحروب الصدامية، والتحالف مع الولايات المتحدة الذي قاده صدام منذ أواخر السبعينيات و"ازدهر" هذا التحالف في الثمانينيات ليكون "الوبال" العظيم الذي تعرض له العراق.

يجب أن نلاحظ أن وضع ومعيشة الفرد العراقي تدهورت باستمرار الحصار الاقتصادي، كما وإن حصة الفرد في الثمانينيات من مجمل الناتج المحلي هي أقل جداً من الناحية العملية من الأرقام المذكورة، إذ إن معظم المدخولات صرفت على التسليح والأعمال العسكرية!!

وحسب إحصائيات "معهد ستوكهولم" للنفقات العسكرية في العالم، وفيما يتعلق بالعراق بين السنوات 1953 – 1990^(24-س)، نجد أن نسبة النفقات العسكرية للعراق إلى مجمل الناتج المحلي ارتفعت بصورة كبيرة بين الأعوام 1980 و1990، وخصوصاً السنوات 1980 – 1988. إذ بلغ مجمل النفقات العسكرية للسنوات (1980 – 1988)، أي لتسع سنوات حوالي (262) مليار دولار، ووصلت نسبة هذه النفقات إلى مجمل الناتج المحلي للفترة نفسها حوالي 63%. ومع هكذا نسبة للإنفاق العسكري لن تبقى حصة لرفاهية الفرد العراقي!!.. علماً إن نسبة كبيرة من ذلك الإنفاق العسكري كانت ديون تحملها الشعب العراقي لاحقاً.

أما فيما يتعلق بالتضخم النقدي في هذه الفترة والتي قبلها فإن الجدول (19) أدناه يرينا الصورة لقفزات مؤشر أسعار المستهلك، بافتراض سنة الأساس هي 1973^(24-د):

جدول (19)

ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك %

السنة	1960 – 1973	1975	1979	1980	1988
ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك	5 – 6% لجميع الفترة أعلاه	19%	68%	95%	369%

إن التضخم النقدي كاد أن يكون معدوماً للفترة قبل 1973. ولكن وكما تحدثنا سابقاً فإن سقوط بريتون وودز في 1971 وارتفاع الذهب، وارتفاع أسعار النفط في 1973 و1979، واشتعال التضخم في مجمل العالم في سبعينيات القرن الماضي وكذلك أوائل الثمانينيات أثرت بشكل كبير جداً في القوة الشرائية للدينار، سواء في المواد الجاهزة المستوردة أو المواد الأولية للصناعة العراقية، وكذلك بارتفاع أسعار العقارات. لقد تم بعد 1974 زيادات في الرواتب، كما تم توفير المواد الاستهلاكية الكافية في الأسواق العراقية في أواخر السبعينيات، ومنها المنتجات الزراعية

والحيوانية المحلية بعد التوسع في إنتاجها، وكذلك المنتجات الصناعية المستوردة والمحلية، وظهرت رفاهية على الشعب العراقي في أواخر السبعينيات من القرن الماضي.

ثم كانت الحرب مع إيران في 1980 فتوقف كل شيء، بل بالأحرى تراجعت الرفاهية مراحل بتراجع القوة الشرائية للدينار، وكذلك بسبب عدم توفر المواد الكافية في الأسواق. إن نسب الصعود السنوية العالية للتضخم التي نراها في ثمانينيات القرن الماضي كانت بالأساس لأسباب داخلية متعلقة بالحرب وعدم توفر المواد، والأهم تراجع الدينار أمام الدولار في السوق السوداء لتبادل العملات، والتي ظهرت لأول مرة في العراق، إذ لم يعد الدولار متوفراً ولا السفر مسموحاً به، في الوقت الذي انتهت فيه قيمة الدينار عالمياً. علماً إنه وبسبب شحة المواد في الأسواق توفرت لدى الطبقة المتوسطة بعض المدخرات التي قامت بإيداعها في البنوك أملاً منها بانتهاء الحرب عاجلاً ومن ثم تحسن الوضع المعاشي ورجوع الدينار لقيمته السابقة مقابل الدولار. ثم وقعت حرب الخليج الثانية وتلاها الحصار الاقتصادي مما أدى إلى التلاشي الكامل لقيمة هذه المدخرات!! ولمعرفة تأثير هذه الحرب وما تلاها من حصار اقتصادي في الدينار العراقي نرى أن من المناسب الاطلاع على الجدول (20) التالي لسعر الدينار مقابل الدولار. علماً إن الدينار كان يساوي (3,37) دولاراً حتى بداية الحرب العراقية – الإيرانية، ولم يكن هناك سوق سوداء له، على الرغم من عدم توفر إمكانية تبديله مباشرة إلى دولار في البنوك ولم تكن هناك دور صيرفة. ولكن كان تبديل الدينار في خارج العراق يتم بالسعر السابق، كما لم تكن هناك حاجة أصلاً قبل 1980 للاحتفاظ بالدولار وادخاره.

جدول رقم (20)

التاريخ	سعر الدولار دينار	التاريخ	سعر الدولار دينار
كانون الثاني/1990	3,2	1996/1/2	2958
كانون الثاني/1991	5,3	1996/1/17	2750
كانون الثاني/1992	13,7	1996/1/30	900
كانون الثاني/1993	37,8	1996/2/5	680
كانون الثاني/1994	263	1996/2/7	400
كانون الثاني/1995	700	تموز/1996	1090
تموز/1995	1659	نهاية 1996	1350

واستمر الدولار بالصعود بعد 1996 إلى سعر يدور حول (2000) دينار عراقي. حيث حاول البنك المركزي أن يتدخل في تلك السنوات، ليكون معدل التحويل يتراوح بين (1900 – 2100) دينار للدولار الواحد^(24-د).

ونلاحظ من الجدول (20)، أن العراق الذي لم يكن قد دخل الكويت في بداية سنة 1990 إلا لاحقاً في 1990/8/2، وبالتالي لم يكن العراق محاصراً اقتصادياً. لذا فإن الفرق في سعر الدولار بين أواخر سنة 1980 وهو (3,37 دولاراً للدينار)، وبداية 1990، وهو (3,2 ديناراً للدولار الواحد)، كان فقط نتيجة لحربه مع إيران، وبداية حرب أسعار النفط التي كانت بالأساس ضد العراق وإيران والاتحاد السوفيتي والتي بدأت في سنة 1986، بحيث شح النقد الأجنبي لهذه الدول.

إن سعر الدينار العراقي مقارنة بالدولار، (وبالحقيقة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى)، قل بحوالي (11) مرة، (أي $3,2 \times 3,37 = 10,8$ مرة) في تلك الفترة!!.

كما إن أخفض سعر للدينار كان في 1996/1/2، حيث وصل سعر الدولار إلى ما يعادل (2958) ديناراً، أي انخفض سعر الدينار عما كان عليه في سنة 1980 ($2958 \times 3,37 = 9968$)، أو ما يقارب عشرة آلاف مرة، وهو انهيار كامل له، وأصبح - كما يقال - لا يعادل ثمن الورق المطبوع عليه!! وانتهت حياة الطبقة المتوسطة والفقيرة، وخسروا مدخراتهم، إلا القليل القليل من الذين استطاعوا تحويل جزء من دنائيرهم إلى دولارات (الدولرة)، عندما كان الدينار يعادل (3,37) دولاراً أو قريباً من ذلك. ثم "استقر" سعر الدولار على حوالي (2000) دينار حتى الاحتلال الأميركي للعراق في نيسان 2003. أي عملياً انخفض سعر الدينار بهذه الفترة بما يقارب (6750) مرة عن سعره في سنة 1980.

نود أن نوضح هنا، بأننا لسنا في بصدد دراسة الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة، إذ سنقوم بذلك في مكان آخر في الجزء الثاني من هذه الدراسة. وإنما نتحدث هنا فقط عن الدينار العراقي وقيمه وما يحيط به من السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للتحكم في السيطرة على التضخم النقدي وسعر صرفه. وهناك دراسات عديدة قيمة حول هذا الموضوع، ولقد اعتمدنا في معلوماتنا على دراسات مسؤولي البنك المركزي العراقي، لفترة ما بعد سقوط النظام السابق، وخصوصاً دراسة (الدكتور سنان الشبيبي) محافظ البنك المركزي العراقي السابق (24-٤)، ودراسات (الدكتور مظهر محمد صالح قاسم)، المستشار في البنك المركزي العراقي، ونائب المحافظ سابقاً (24-ب).

في عام 1990 ونتيجة للحصار الاقتصادي وتعذر طباعة العملة خارج العراق تولى البنك المركزي العراقي عملية طباعة العملة العراقية بفئاتها المختلفة القديمة منها والمستحدثة رغم الصعوبات التي واجهها البنك المركزي في عملية الطباعة بسبب صعوبة استيراد مستلزمات الطباعة من ورق وأحبار وغيرها، واعتمد على مطابع موجودة عند التصنيع العسكري وغيرها، مما أنتج عملات ورقية رديئة الجودة قابلة للتزييف، وفعلاً تم تزييف العملة مرات ومرات، وفي أحيان كثيرة لم

تكن هذه العملات مسيطر عليها، حتى من قبل البنك المركزي لأسباب مختلفة. كما أفرزت ظروف الحصار وسقوط الدينار حاجة هائلة لإصدار عملات ورقية عالية القيمة مع اختفاء الوحدات النقدية الأساسية كالدينار وأجزائه والمسكوكات المعدنية الأخرى.

من الناحية العملية فإن الغالبية العظمى مما تم طباعته من عملات في تسعينيات القرن الماضي، كانت تعتبر ديوناً على الخزينة المركزية (وزارة المالية) لدى البنك المركزي. لهذا كان في حيازة البنك المركزي العراقي وبقية الجهاز المصرفي، عند سقوط النظام السابق في 2003، موجودات (أصول) تمثلت بكم هائل من حوالات الخزينة (التي تمثل أساس الدين العام الداخلي العراقي)، لترتفع مبالغها من (46) مليار دينار عراقي في عام 1990 إلى حوالي (5,5) ترليون دينار. تم الاتفاق بين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية العراقية - بعد سقوط النظام - على عادة جدولة دفع الدين المترتب لمصلحة البنك المركزي، والناجم عن حساب السحب على المكشوف وحوالات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية والمملوكة من قبل البنك المركزي والتي تراكمت بغالبيتها العظمى خلال فترة الحصار. وبلغ مجمل الدين الداخلي والمملوك من قبل البنك المركزي وإلى تاريخ إعادة جدولته في نهاية 2005، مبلغاً قدره (5,4) ترليون دينار. يسد هذا المبلغ حسب الاتفاقية الموقعة بين وزارة المالية والبنك المركزي لإعادة الجدولة، بإقساط ربع سنوية على مدى (7,5) سنة ابتداءً من آذار 2006، وإن مبلغ القسط الواحد (180) مليار دينار يدفع من خلال إصدار حوالة خزينة به، كما يخضع الدين إلى فائدة سنوية قدرها 5%.

أما مؤشرات التضخم في تلك الفترة والمتمثلة بمؤشرات أسعار المستهلك، فقد ازدادت من (3,6) في عام 1990 (1993=100) إلى حوالي (7000) في عام 2003. شكلت الإيرادات العامة الممولة بالتمويل التضخمي (عائد الاصدار النقدي، أي طباعة العملة واعتبارها دين على الخزينة)، ما يزيد على 85% عن إيرادات الموازنات في معظم عقد التسعينيات - سنوات الحصار الاقتصادي - ولحد 2003،

حيث رفع ذلك الحصار. علماً إن الموازنة المالية السنوية ازدادت من (17,5) مليار دينار في سنة 1990 إلى ما يقارب (2) ترليون دينار في 2003.

لتوضيح ما جاء أعلاه، فإن الاقتصاد العراقي يعتمد بصورة أساسية على مدخولات النفط المصدر، حيث يعتمد حوالي 90% من إجمالي الموازنة على الصادرات النفطية. لذا فإن الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق سنة 1990، وهو بالأساس حصار على صادراته النفطية، لذا أدى هذا الأمر إلى إنهاء المورد المالي الأساسي للعائدات المالية (وهي بعملة الدولار)، عدا كميات محدودة جداً، وبموافقة الأمم المتحدة، باتفاقية ثنائية مع الأردن لدعم البطاقة التموينية، حيث صدر النفط لها مقابل سلع أردنية. وكذلك كميات صغيرة "مهربة" من النفط إلى تركيا وسوريا لقاء مواد و سلع تدرج أيضاً ضمن مفردات البطاقة التموينية، وغضت الأمم المتحدة الطرف عنها في حينه. لهذا فإن الإيرادات انخفضت انخفاضاً كبيراً نتيجة الحصار، ولكن استمرت غالبية النفقات الحكومية التشغيلية. ولذا التجأت الحكومة إلى الاقتراض من البنك المركزي العراقي عبر إصدار حوالات الخزينة التي تحدثنا عنها قبل قليل، والتي كانت تباع تلقائياً وجبرياً إلى البنك المركزي، ولم يكن للبنك المركزي رأي بذلك، وفي واقع الأمر لم يكن لديه حل بديل!! في الوقت نفسه كان هناك انهيار في مؤسسات الدولة وفي مشاريعها الإنتاجية، إضافة إلى الضعف الكبير في الائتمان المصرفي للبنك المركزي والبنوك الحكومية. وكل هذه الأمور أدت إلى تصاعد التضخم والذي بلغ ذروته في سنة 1995 ليقارب معدلاً قدره (500%) سنوياً.

لقد تحسن الأمر جزئياً من خلال القرار (986) في 1995/5/14، وتحسن أكثر بعد إكمال "مذكرة التفاهم" المعتمدة على هذا القرار والتي صدرت في 1996/5/20، حيث سمح بتصدير النفط وبحدود مليار دولار لكل ثلاثة أشهر لأغراض الغذاء والدواء والحاجات الإنسانية. رغم تنفيذ هذه المذكرة فإن مستويات التضخم استمرت بارتفاعاتها السنوية العالية جداً. في واقع الأمر فإن "البطاقة التموينية" كانت العمل الأنجع والأعظم الذي عمل على حماية الطبقات الفقيرة والمتوسطة من الموت جوعاً

طوال فترة التسعينيات في ضوء المؤشرات التي تم ذكرها. ولقد طبقت هذه البطاقة بكفاءة ومسؤولية ونزاهة عالية من قبل وزير التجارة السابق (محمد مهدي صالح). لقد أصبح العراق الذي كانت المنظمات العالمية جميعها تؤكد على مؤشراتته العالية جداً في الصحة العامة وفي التعليم وفي التقدم الصناعي، وتؤشر على إنه من أفضل دول المنطقة إن لم يكن أفضلها في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، ولكن انتهى في التسعينيات إلى شعب منهك واقتصاد مثقل بالديون الخارجية، (بالإضافة إلى الديون الداخلية التي تحدثنا عنها)، التي زادت مبالغها عن (130) مليار دولار ولا يقوى على تسديدها، إذ زادت ستة أضعاف ناتجه المحلي الإجمالي (حسب أسعار 2003) وفاقته ستة أضعاف تجارته الخارجية، وانتهى إلى مؤشرات صحية وتعليمية تعد من بين الأدنى في العالم. وقد إشتراك البنك المركزي ووزارة المالية في التفاوض مع نادي باريس والتوصل في سنة 2006 إلى اتفاقية لتخفيض الديون الخارجية بنسبة (80%).

وقعت بعض التطورات الإيجابية بين 2003 – 2006، بينها هبوط نسبي في الظاهرة التضخمية، إذ بلغت في هذه الفترة (32%) سنوياً (محسوباً على نسبة الزيادة في مؤشر أسعار المستهلك)، بعد أن كانت حوالي (50%) كمتوسط تضخم سنوي منذ بداية التسعينيات إلى 2006. وتحسن التضخم إلى معدل سنوي قدره (20%) في كانون الثاني 2006، إلا إن تبديلاً كبيراً في الارتفاع قد طرأ على اتجاهات مؤشر التضخم مجدداً وذلك منذ شباط 2006، حيث وصلت الزيادة في مؤشر أسعار المستهلك (53%) سنوياً في آذار 2006، واستمر في الزيادة ليقارب مداه في نمو له يعادل (77%) سنوياً في آب 2006، والسبب في هذه القفزات في التضخم كانت أساساً بسبب الزيادات في الرواتب والأجور الحكومية التي أصبحت تشكل لوحدها حوالي (60%) من موازنات سنوات (2005 – 2008)، علماً إن هذه الرواتب والأجور تشكل بمعظمها بما يزيد على (60%) لنشاط خدمي ضعيف وبعيد

عموماً عن القطاع الإنتاجي السلعي. هذا وإن فقرة الرواتب والأجور أعلاه كانت لا تزيد على (35%) من الناتج المحلي غير النفطي في العام 2004. انخفضت معدلات التضخم الإجمالية السنوية في نهاية الربع الأول من سنة 2007، إذ سجلت معدلات التضخم في آذار 2007، تضخماً سنوياً يعادل (38,6%) مقارنة بما سجله التضخم الإجمالي السنوي لكانون الثاني 2007، والذي كان (66,4%).

وساعدت فاعلية السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في خفض التضخم أكثر في سنة 2008، إذ إنخفض "التضخم الأساس" من مستوى نمو بلغ (32%) في كانون الثاني 2007 إلى مستوى سنوي قدره (12,4%) في حزيران 2008. علماً إن "التضخم الأساس"، هو نفسه مؤشر أسعار المستهلك، مستثنى منه فقرتي الوقود والإضاءة، والنقل والمواصلات (المتعلقتان كثيراً بالوقود). ونظراً لأهمية الوقود والإضاءة والنقل، فإن هذه المواد تمثل أكثر من نصف التضخم. فمثلاً عندما كان التضخم الكلي في كانون الثاني 2007 قد بلغ (66,4%)، كان التضخم الأساس (31%) فقط. وعندما انخفض التضخم الكلي إلى (38,6%) في آذار 2007، كان التحسن في التضخم الأساس (21,1%) فقط. لذا كان من المفروض في بلد مثل العراق أن لا يعتمد على ما يسمى "التضخم الأساس" في تلك الفترة، إذ إن المنتجات النفطية مثل البنزين والنفط الأبيض والغازويل كانت تباع في السوق السوداء بأضعاف أسعارها الرسمية. وكانت الكهرباء غير متوفرة وكثيرة الانقطاع لفترات طويلة، على الرغم من إنها كانت متوفرة بصورة أفضل في السنوات السابقة، وبدأت ظاهرة المولدات الكهربائية الأهلية في الشوارع، والتي أصبحت تشكل كلفاً عالية ونسبة غير معقولة من اجور ورواتب المشتركين في خطوط هذه المولدات.

لقد استطاعت سياسات البنك المركزي العراقي الوصول إلى استقرار في التضخم ضمن المعقول ليصل إلى زيادة سنوية تقدر بحوالي (10%) ثم إلى أقل من (6%) في السنوات اللاحقة، مع استقرار نسبي لسعر الدينار يدور حول (1200)

ديناراً للدولار، مع فارق ضمن المعقول بين أسعار الدينار المعلنة من قبل البنك المركزي وسعره في "السوق السوداء أو الحرة".

نود أن نوضح بأن النفط يمثل في السنوات العشر الماضية حوالي (70 – 75%) من مجمل الناتج المحلي، والزراعة تمثل (6,5%) منه، في حين كانت تمثل أكثر من (35%) من الناتج المحلي في سنة 1980، والصناعة تمثل فقط (1,5%) من مجمل الناتج المحلي مقارنة بسنة 1980 حيث تمثل أكثر من (6%) منه. والمتبقي في الوقت الحاضر هو قطاع الخدمات الذي يمثل (22%) من مجمل الناتج المحلي (عند اعتبار نسبة النفط 70%)، علماً إن قطاع الخدمات هذا ورغم ارتفاع نسبته في مجمل الناتج المحلي حيث يأتي بعد النفط، ولكنه قطاع ضعيف مشلول، وإن هذه النسبة العالية جاءت نتيجة اقتصاد مشوه غير إنتاجي، وقطاعاته الاقتصادية الحقيقية (الزراعة والصناعة) عاطلة عن العمل.

الأمر الآخر الذي قام به البنك المركزي العراقي للحفاظ على سعر مستقر للعملة العراقية مقابل الدولار، هو مبيعات الدولار في مزادات البنك المركزي العراقي اليومية، الأمر الذي أدى إلى سحب السيولة النقدية العراقية من السوق لشراء الدولار الذي استخدم لخدمة استيرادات القطاع الخاص للأغراض التجارية، وبالتالي "تدوير الدينار". وقبل الدخول في هذا الموضوع، نود أن نوضح أن السياسة النقدية العراقية هي انعكاس للسياسة المالية، التي وضعت بالأصل من قبل الاحتلال على أسس "الاقتصاد المفتوح"، وفتح باب التجارة والاستيراد على مصراعيه وإغراق الأسواق العراقية بالبضائع الاستهلاكية، وهذا الأمر يتطلب توفر العملة الأجنبية (الدولار)، التي تأتي أساساً من صادرات النفط. ولا نناقش هنا صحة أو عدم صحة هذه السياسة، إذ سيتم مناقشتها في مكان آخر قادم من هذه الدراسة.

لقد كثرت "التقولات" حول هذه المزادات للعملة، و"احتمالات الفساد"، وحصر البيع بجهات خاصة، واحتمالات تهريب الدولار، وكذلك احتمالات غسل الأموال. قد يكون "قسماً" من هذه التقولات صحيح، ولكن لم نر براهين محسوسة

لها، أو أحكام قضائية صادرة بحق من يقال عنهم أنهم دخلوا في هذا "الفساد"! ولكن كان "الاستقرار" النسبي لسعر العملة هو نتيجة هذه المزادات، بدءاً من يوم السبت وإلى الخميس. وسأتحدث هنا عن السنة الأخيرة لهذه المزادات، وهي ما بين 2013/7/1 إلى 2014/6/30، لتوضيح الصورة للقاريء. علماً إن هذه المزادات كان يعمل بها في السنوات الماضية بالفعالية والنشاط نفسه.

ارتفعت مبيعات الدولار في مزاد البنك المركزي لشهر حزيران 2014 إلى حوالي (4,582) مليار دولار مقارنة بمبلغ (4,531) مليار دولار خلال شهر أيار. وبلغت المبيعات خلال النصف الأول من سنة 2014 (23,897) مليار دولار، مقابل (24,496) مليار لنصف العام الأخير من سنة 2013. وبهذا يكون ما تم بيعه في سنة من أول تموز 2013 إلى نهاية حزيران 2014 حوالي (48,393) مليار دولار، أي ما يعادل ثلث الميزانية العراقية، دون أن يحقق ارتفاعاً في سعر الدينار، إذ ما زال سعره في الأسواق العراقية بحدود (1220) دينار/الدولار، هذا وإن البنك المركزي يعتبر السعر الرسمي للدولار هو (1166) ديناراً، وهو السعر الرسمي الذي بيع به الدولار في هذه المزادات، والفارق بين السعرين، أي (54) ديناراً/الدولار، هو أرباح وكلف المصارف ومؤسسات الصيرفة التي تشتري وتبيع الدولار. علماً إنه ليس في نية البنك المركزي زيادة سعر الدينار في الوقت الحاضر، وإنما العمل على استقراره على (1220) ديناراً/الدولار، وهذا ما تم فعلاً، وقد يكون له رأي آخر في المستقبل.

في يوم 2014/6/12 أعلن "البنك المركزي/المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان" عن إطلاق تعليمات جديدة للمصارف ومحلات الصيرفة المجازة للمشاركة في المزاد اليومي، وأوضح بيان البنك المركزي أن "التعليمات تضمنت وجوب منح المصارف المجازة كشفاً يتضمن المبلغ المراد تحويله والغرض من التحويل وتحديد الجهات المستفيدة من التحويل". وأضاف: "إن البنك طالب بتقرير

يؤيد سلامة أموال الزبائن ومصدر الأموال ومشروعيتها وعدم مخالفتها لتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص" (24-ج).

هذا وإن السيولة النقدية الموجودة في التداول للعملة العراقية تبلغ حوالي (35) ترليون دينار، وهي سيولة عالية يحاول البنك المركزي العراقي سحب قسم منها سواء عن طريق مزاد بيع الدولار، أو من خلال مشروعه الجديد في بيع السبائك الذهبية للمواطنين، والتي تتضمن أوزان عديدة تبدأ بـ (5) غرامات، وتنتهي بوزن الكيلوغرام الواحد (24-ح).

على ضوء ما مر، نرى أن البنك المركزي العراقي كان موفقاً – بعد الاحتلال – في مراقبة التضخم وتثبيت سعر الدينار مقابل الدولار، والتدخل والسيطرة عليهما عند الحاجة. ولكن في الوقت نفسه فإنه لم يكن فاعلاً في إتخاذ الاجراءات التي تساعد في السيطرة على نسب البطالة التي ارتفعت إلى مستويات قياسية، من خلال التحكم في ضخ النقد وفي إدارة البنوك التجارية (الخاصة والحكومية) للإقراض، لأغراض التنمية.

ج. أسعار النفط وعلاقتها بالدولار والذهب

كنت قد ذكرت في سياق هذه الدراسة القفزات التي وقعت في أسعار النفط وعلاقتها بأسعار الذهب، وذلك عند الحديث عن "نظام بريتون وودز وإعادة تقييم العملات"، والارتفاع العالي المتسارع للذهب بعد "صدمة نيكسن" في 1971. حيث ارتفع سعر الذهب إلى أكثر من ضعفه ليصل إلى (70,3) دولار/الأونصة في 1972، بعد أن ظل مستقراً على سعر (35) دولار/الأونصة (أي لوزن 31,1 غرام) لمدة تزيد على ثلاثة عقود منذ الحرب العالمية الثانية (وحتى ما قبلها) وإلى سنة 1971، ثم استمر بالصعود المتسارع. ونرى لاستكمال الحديث عن الموضوع أعلاه، أن نعيد بعض ما سبق ذكره في الصفحات السابقة حول تأثير سقوط نظام بريتون وودز في أسعار النفط:

"لقد كان تأثير هذا الأمر – أي رفع السعر الثابت للذهب – في الدول المصدرة كبيراً جداً، إذ إن سعر النفط حتى في سنة 1971 كان منخفضاً جداً، فالأسعار المعلنة للنفط العراقي مثلاً كانت بين (1,86 – 2,2) دولار للبرميل – اعتماداً على نقاط البيع في الخليج العربي أو البحر المتوسط –. بارتفاع سعر الذهب، انخفض سعر النفط، إذ انخفضت قيمة الدولار من الناحية العملية إلى النصف في سنة 1972 مقارنة بسعر الذهب. كانت منظمة أوبك تنتظر الفرصة المناسبة لزيادة السعر، فجاءت المناسبة في حرب التحرير المصرية من الاحتلال الإسرائيلي، حرب أكتوبر (تشرين الأول) في سنة 1973، ووقوف الولايات المتحدة وهولندا بصورة علنية مع إسرائيل وتقديم الولايات المتحدة – إبان حكم ريتشارد نيكسن – المساعدات العسكرية الضخمة لها. قاطعت ست دول عربية مصدرة للنفط الولايات المتحدة وهولندا، ورفعت السعر المعلن للنفط إلى معدل (5,12) دولاراً للبرميل. ولكن السعر في السوق كان قد وصل (15 – 20) دولاراً للبرميل بسبب شحة النفط. وفي كانون الأول 1973 قررت منظمة أوبك رفع الأسعار المعلنة إلى حوالي (11,65) دولاراً للبرميل، وظلت أسعار السوق الحرة بحدود (14) دولاراً للبرميل. وسمي هذا الارتفاع في السعر بـ (الصدمة الأولى للنفط). أما الصدمة الثانية فجاءت بعد الثورة الإيرانية في عام 1979، حيث رفعت الأسعار المعلنة إلى (26) دولاراً للبرميل، ثم في عام 1981 إلى (35) دولاراً للبرميل".

ثم تمت مقارنة زيادة أسعار النفط بزيادة أسعار الذهب، كما يلي: "في أواخر عام 1973 وصل سعر الذهب (100) دولاراً للأونصة، أي ثلاثة أمثال سعره قبل آب 1971، في حين أن أسعار النفط زادت بحوالي (2,5) مرة فقط. وفي سنة 1979، وعندما ضاعفت أوبك سعرها بأكثر من مرتين عن أسعار نهاية 1973، كان سعر الذهب في ارتفاع مستمر، إذ وصل إلى (233 – 578) دولاراً للأونصة. وحين وصل سعر الذهب سنة 1980 إلى (850) دولاراً للأونصة، أي أكثر من (24) مرة عن سعره في عام 1971، كان سعر النفط قد ارتفع (18) مرة فقط في الفترة نفسها،

ولذا فمن الناحية العملية أصبح سعر النفط في سنة 1980 في أخفض سعر وصل إليه حتى ذلك التاريخ، رغم أن السعر المعلن له كان (35) دولاراً للبرميل".

لقد صدرت في سنة 2013 دراسة بعنوان: "الثابت الذهبي في الصناعة النفطية The Golden Constant in the Oil Industry"، عن موقع مهتم بالصناعة النفطية وأسعار النفط. وحاولت هذه الدراسة أن تثبت أن سعر البرميل من النفط قد يرتفع أو ينخفض ولكنه يدور بسعر يعادل (2,3) غراماً من الذهب، منذ مئة عام، وهو ما يسمى "الثابت الذهبي في الصناعة النفطية" (25-ج). أي إن أسعار الذهب في تموز 2014 والبالغة حوالي (1320) دولاراً للأونصة، أو (42,44) دولاراً للغرام الواحد، يصل ثابتهما الذهبي إلى (98) دولاراً للبرميل!! وإن السعر الذي وصل إليه نفط برينت والبالغ حوالي (115) دولاراً/البرميل هو بسبب الظرف غير الآمن في المنطقة العربية وخصوصاً بعد احتلال تنظيم (داعش) للموصل في أوائل حزيران 2014، واحتلال قوات البشمركة الكردية لحقول نفط كركوك في أوائل تموز 2014.

تشكل أول "كارتيل نفطي Oil Cartel" في 1928/8/28، عند اجتماع أكبر سبع شركات نفطية في العالم في "قلعة أجنالكاري Achnacarry Castel" وصدرت عن ذلك الاجتماع "اتفاقية أجنالكاري". وتعرف هذه الشركات أيضاً بـ "الأخوات السبع"، وهن: (أكسن، موبيل، تيكساكو، BP، شيل، كلف، وستاندرد أويل أوف كاليفورنيا). ويلاحظ أن خمس شركات من هذه الأخوات السبع هن شركات أميركية. وكانت شركة أكسن تسمى في ذلك الحين (ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي) وتعتبر أكبر شركة نفطية، ولقد اندمجت مع شركة موبيل (والتي كانت تسمى في وقتها سوكوني فاكوم)، وإثر هذا الاندماج تشكلت أكبر شركة نفطية أميركية في الوقت الحاضر وهي شركة (أكسن موبيل). أما شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، فهي شركة (شيفرون) الحالية، والتي تعد من أكبر الشركات النفطية الأميركية أيضاً. ولا تزال هذه الشركات السبع ضمن أكبر عشر شركات في العالم. وضع كارتيل "اتفاقية

أجناكاري" أسس تحديد أسعار النفط، وإيقاف حروب الأسعار، وتحديد الأسعار من قبلهم سوية، وبهذا تم الحصول على أسعار مستقرة.

ولو قارنا سعر النفط بسعر الذهب، لوجدنا أن سعر برميل النفط عالمياً يعادل (2,1 – 2,4) غرام من الذهب منذ سنة 1900 إلى سنة 1971. ولقد قامت الأخوات السبع (الكارتيل) بدعوة ممثلي إحدى عشرة دولة عضواً في أوبك إلى جنيف في 1973/6/28، لمطالبتهم بتعديل الأسعار المعلنة للنفط على ضوء الارتفاعات المتصاعدة للذهب. إذ لاحظت الشركات العالمية النفطية الكبرى أن الأسعار النفطية التي أصبحت منخفضة مقارنة بالذهب بعد 1971، واستمرار هذا الانخفاض بارتفاع سعر الذهب، لا تحقق مطالبها باستقرار الأسعار بحدود كميات من الذهب تدور حول وزن (2,3) دولار/البرميل. عندما كان سعر الذهب (35) دولار/الأونصة، فإن (2,4) غم ذهب تعادل سعر عالمي للنفط يعادل (2,7) دولار/البرميل في أواخر عشرينيات القرن الماضي. كما وإن معدل سعر النفط العراقي في ذلك الوقت كان يعادل (2) دولار/البرميل (أي 1,78 غراماً من الذهب)!!

لنرى الآن هل أن ما جاء في مقولة الدراسة أعلاه^(25-ج)، ينطبق على ما قامت به أوبك عند رفع أسعارها في سنتي 1973 و1979، وهل هذه المقولة لا تزال سارية المفعول؟! علماً إننا نرى أن هذه المقولة قد تكون منطقية وعادلة ويمكن الأخذ بها. وقد تنخفض أسعار النفط العالمية عن (2,1 – 2,3) غراماً ذهباً للبرميل، أو ترتفع جراء الزيادات والانخفاضات الفجائية لأسعار الذهب منذ 1971 بسبب المضاربين، وتدخلات الدول الكبرى وبالأخص الولايات المتحدة بالضغط لتخفيض أسعار الذهب بصورة غير منطقية كما أوضحنا عند مناقشة التغيرات في أسعار الذهب.

رغم تشكيل الكارتيل النفطي، فقد وقعت انتكاسة كبيرة في أسعار النفط في أميركا عند اكتشاف الخزانات النفطية في حقل حوض شرقي تكساس والمسمى (العماق الأسود)، من قبل شركات نفطية خارج (الكارتيل النفطي)، وتزامنت هذه الاكتشافات والإنتاج منها مع بدايات الكساد العظيم، في أواخر عشرينيات القرن

الماضي. حيث توسع الإنتاج في هذه المنطقة، وكان يحفر فيها بئر جديدة في كل ساعة، وبدأت المنطقة تنتج ما معدله (240) ألف برميل/اليوم في سنة 1930 – وهو رقم كبير جداً في حينه –. وكانت أسعار النفط في كاليفورنيا في عام 1926 تعادل (1,85) دولار/البرميل (حوالي غرامين من الذهب في ذلك الحين). واستمر هذا السعر إلى سنة 1930 حين هبطت أسعار النفط في شرق تكساس إلى حوالي دولاراً واحداً للبرميل، وأثر هذا الهبوط في بقية الأسعار في أميركا. واستمر الهبوط ليصل إلى (15) سنت فقط في حزيران 1931، وكان بعض النفط يباع بسعر (6) سنت للبرميل!!

هذا ونود أن نوضح الفقرات التالية فيما يتعلق بالموضوع أعلاه.

أولاً: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)

في 1960/8/9 قررت شركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي (أكسون) تخفيض الأسعار المعلنة، والتي كانت دولارين للبرميل، بمبلغ (14) سنت/البرميل ما يعادل 7% من سعره، ودون أي إنذار أو تحذير. وتبعت الشركات النفطية العالمية الأخرى هذا التخفيض، وقامت بتخفيض أسعارها المعلنة، ولو أنها قامت بذلك بلا حماس!! في غضون ساعات من إعلان التخفيض، جرت مداولات بين وزير النفط السعودي عبد الله الطريقي المعروف بعدائه للشركات النفطية الأجنبية، وبين وزير النفط الفنزويلي والعراقي لاتخاذ إجراء موحد ضد تقليل الأسعار المعلنة. وبعد أقل من شهر لوحث الشركات النفطية بـ "غصن الزيتون"، ورفعت أسعارها (2 – 4) سنت فقط في 1960/9/8!!، ولكن بعد فوات الأوان. إذ دعت بغداد، والتي كانت في وضع ثوري عارم ضد الشركات النفطية إثر ثورة 14 تموز 1958، الدول الرئيسية المصدرة للنفط إلى اجتماع في بغداد. وحضر في 1960/9/10، ممثلوا السعودية والكويت وفنزويلا وإيران إضافة إلى العراق، كما حضرت قطر الاجتماع كمراقب. وأعلن في 1960/9/14 تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)،

وهدفها الأساسي الدفاع عن أسعار النفط. وبصورة أدق استعادة مستوياته السابقة قبل التخفيض، وأن تستشير الشركات النفطية هذه المنظمة في قضايا التسعير من الآن فصاعداً. كما دعوا إلى وضع نظام لتنظيم الإنتاج فيما بينهم. وكان الأعضاء الخمسة الأوائل يمثلون 80% من النفط المصدر.

ثانياً: صدمة النفط الأولى

تم رفع سعر النفط المعلن إلى (2,18) دولاراً للبرميل في سنة 1971، وإلى (2,9) دولاراً للبرميل في أواسط 1972، وإلى (5,12) في تشرين الأول 1973 وإلى (11,65) دولاراً في أواخر كانون الأول 1973، وذلك في اجتماع أوبك في طهران، بعد إصرار إيران، متمثلة بشاهها، على أن هذا السعر يمثل الحد الأدنى لموافقتها رغم معارضة السعودية التي كانت تريد سعر (8) دولارات للبرميل. علماً إن اللجنة الاقتصادية لمنظمة أوبك كانت توصي - اعتماداً على دراسة أعدتها - أن يكون السعر (23) دولاراً للبرميل.

لم يكن إصرار إيران على سعر الـ (11,65) - رغم معارضة السعودية ووزير نفطها أحمد زكي يماني، (الذي حل محل عبد الله الطريقي بعد استبعاده) -، على أساس العرض والطلب، وإنما على أساس ما أطلق عليه شاه إيران في حينه "المفهوم الجديد"، وهو كلفة المصادر البديلة للطاقة، وهي السوائل النفطية (النفط الصناعي) والغاز المستخلص من الفحم الحجري، أو النفط المستخرج من الرمال النفطية. واستشهد الشاه بدراسة كان قد أعدها (آرثر د. ليتل) لإيران بهذا الخصوص، علماً إنه كانت لآرثر د. ليتل فرضيات متفقة مع استنتاجات الكثير من الشركات النفطية العالمية. وفي أواخر عام 1973 كان سعر الذهب قد وصل إلى (100) دولار/الأونصة، أي إن السعر الجديد لأوبك والبالغ (11,65) دولاراً للبرميل صار يعادل (3,6) غراماً ذهبياً، بينما السعر الذي كان يريده اليمني السعودي والبالغ ثمانية

دولارات للبرميل يعادل (2,5) غراماً ذهباً، إلا أن إيران ظلت متمسكة بـ "المفهوم الجديد"!!

اعتمد تقدير السعر الجديد (11,65) دولاراً على النفط السعودي الخاص باعتباره أساساً له، وهو النفط العربي الخفيف. وعدلت أسعار نفوط أوبك الأخرى وفق هذا الأساس من حيث خفة النفط ونسب الكبريت فيه وكلف نقله إلى الأسواق العالمية الرئيسية. ورغم موافقة إيران على السعر الجديد إلا أن الشاه أعلن في الوقت نفسه أن هذا السعر منخفض، إذ إن إيران كانت قد باعت كميات من النفط في مزاداتها النفطية بسعر (17,04) دولاراً للبرميل قبيل تحديد هذا السعر الجديد. كانت هنالك شحة في النفط ومقاطعة نفطية وقلق من عدم استمرار الإمدادات النفطية، إثر حرب أكتوبر 1973، مما جعل الأسعار مرتفعة.

كتب الرئيس الأميركي نيكسن في نهاية كانون الأول 1973 رسالة شخصية شديدة اللهجة إلى شاه إيران، طالبه فيها بإعادة النظر في أسعار النفط "للمشكلات الكارثية التي قد يسببها للاقتصاد العالمي"، كما أضاف "إن هذه الزيادة القاسية غير عقلانية لا سيما وإنها تأتي كما هو حاصل في ظرف كانت الإمدادات النفطية مقيدة فيه بشكل مصطنع"!! وجاء رد الشاه مقتضباً: "إننا واعون لأهمية مصدر الطاقة لازدهار استقرار الاقتصاد العالمي، ولكننا نعلم أيضاً أن مصدر ثروتنا هذه قد ينتهي في غضون ثلاثين عاماً". وأعلن - في حينه - أيضاً: "الحقيقة تقول بأن النفط محصول نبيل، وغالباً نحن لا نهتم لاستخدام النفط للتدفئة المنزلية أو حتى لتوليد الكهرباء، عندما يكون عمل ذلك بالفحم الحجري سهلاً. لماذا ننهي هذه الغلة النبيلة خلال ثلاثين عاماً، بينما توجد مليارات من أطنان الفحم الحجري تحت الأرض". إن حديث الشاه جاء على خلفية أن الاحتياطات المكتشفة في ذلك الوقت، وبالذات الاحتياطات الإيرانية، كانت تكفي لثلاثين عاماً بمعدل إنتاج 1973، وكذلك على خلفية عدم استعداده لتخفيض السعر لعدم وجود بدائل أرخص للنفط، فهو مادة "نبيلة"، ويمكن استخدامها كطاقة وكمادة أولية لصناعات كيميائية مختلفة.

ازدادت عائدات النفط الإجمالية للدول المصدرة للنفط من (23) مليار لسنة 1972 إلى (140) مليار في سنة 1977. وكان تخوف صانعي السياسة الاقتصادية العالمية، من عدم قدرة الدول المصدرة - وخصوصاً الدول الخليجية - صرف هذه المبالغ الجديدة المرتفعة، وبالتالي تبقى معطلة ولا يتم تدويرها في الاقتصاد العالمي. وعلى ضوء ذلك أجرت حكومة نكسن محادثات مع السعودية طالبتها فيها أن تعلن لوحدها أن تسعيرها وبيعها للنفط سيستمر بعملة الدولار فقط، حيث كانت بعض أوساط دول أوبك تناقش إمكانية أن تتم تجارة النفط بعملات مختلفة، أو يربط السعر بالذهب. علماً إن الولايات المتحدة كانت مهتمة بإبقاء الدولار كعملة وحيدة لتسعير وبيع النفط.

كذلك ضغطت حكومة نيسكن على السعودية في عام 1974 للتوصل إلى اتفاق بين السعودية وبنوك في نيويورك ولندن لإيداع فوائض "البترو دولار" فيها، وتم الاتفاق الذي سماه كيسنجر لاحقاً "تدوير الدولار البترولي - petrodollar recycling". كما اتبعت الدول الخليجية النفطية خطى السعودية في هذا المضمار. علاوة على ذلك قامت السعودية في عام 1974، وبصورة سرية، بشراء ما يعادل (2,5) مليار دولار من سندات الخزينة بعملة الدولار. وبالنسبة أصبح (70%) من كل الأموال السعودية مودعة في الولايات المتحدة في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك^(L-25). ولقد أخذت البنوك الأميركية والبريطانية هذه المبالغ، وبدأت بإعطاء قروض على شكل سندات أو قروض إلى الدول النامية بفوائد عالية، حيث احتاجت هذه الدول إلى قروض لدفع قيمة النفوط المستوردة بالدولار، مما أدى إلى زيادة قروض الدول النامية في أواخر السبعينيات وبالنسبة إلى أزمة الديون العالمية.

ومن الجدير بالذكر أن (وليم كلارك) يقول في كتابه: (حروب البترو دولار)^(L-25)، إنه وقبل أن تقوم أوبك بزيادة أسعار النفط بحوالي سبعة أشهر، تم عقد اجتماع في أيار 1973، من قبل (84) من الشخصيات المالية والسياسية العالمية المهمة، في السويد في جزيرة معزولة تسمى Saltsjobaden، تعود ملكيتها إلى عائلة بنكية سويدية معروفة هي

عائلة والينبرغ Wallenberg. استمع الحاضرون إلى محاضرة قدمها مشارك أميركي يدعى (ولتر ليفي Walter Levy)، ذكر فيها أن هناك زيادة وشيكة قدرها (400%) في عوائد نفط دول أوبك، وأن مهمة اجتماعهم هذا لم تكن لإيقاف الارتفاع في تلك العوائد، وإنما من أجل كيفية الاستفادة من هذه الزيادة.

الأمر الثاني الذي قامت به الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، هو التوجه لبيع كل شيء للدول المصدرة للنفط، وأولها السلاح، ومواد الرفاهية لامتناهات الفوائد النقدية، دون أن تحدث تقدماً فعلياً في اقتصاد هذه الدول. وأسس نيسكن وكيسنجر ما سمي "سياسة الصك الأبيض" مطلقين يد الشاه ليشتري ما يشاء من أنظمة الأسلحة الأميركية، وحتى الأكثر تقدماً منها ما دامت أسلحة غير نووية. وفي أواسط السبعينيات كانت إيران قد استوردت لوحدها نصف مبيعات الأسلحة الأميركية في الخارج.

ولقد ردت الدول المصدرة للنفط على النقد الموجه لها لزيادة أسعار النفط وتعرض الاقتصاد العالمي للمخاطر، بالإشارة إلى إنه إذا ما تم تحليل الأسعار التي يدفعها المستهلكون في البلدان الصناعية على منتجات النفط على أساس البرميل الواحد، لظهر أن الحكومات الغربية كانت تأخذ بلغة الضريبة أكثر مما تتقاضاه بلدان أوبك بأسعار مبيعاتها. ففي بلدان أوروبا الغربية، وفي عام 1975 كمثال، فإن نسبة 45% مما دفعه المستهلك الأوروبي لمنتجات النفط، كان قد ذهب إلى حكومته كضرائب على المنتجات النفطية، فيما كان نحو 35% يدفع للسعر الجديد الذي وضعت أوبك، وذهب الـ 20% المتبقية للشحن والتكرير والتوزيع وهوامش الوسيط، والتي بمجملها تعود إلى أشخاص وشركات أوروبية. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن الضريبة كانت 18% و 50% حصة دول أوبك، وفي اليابان كانت ضرائب الحكومة اليابانية 28%، مقابل 45% لأوبك (25-هـ).

استمر السعوديون بالضغط بقوة ضد زيادة الأسعار أكثر، وأدى ثباتهم على هذا الموقف إلى دفع أوبك إلى القبول بسعرين مختلفين، سعر أدنى للسعودية وحليفاتها

الإمارات العربية، وسعر أعلى لسائر الأعضاء. وعندما يبحث الآخرون لإيجاد مبرر لرفع الأسعار، يقوم السعوديون بزيادة إنتاجهم لإضعاف السوق، ولكنهم بفعلهم هذا كانوا يجدون دائماً أمراً محبطاً لهم، إذ لم تكن قدرتهم على الإنتاج عالية كما كانوا يأملون. أغضبت السياسات السعودية المصدرين الآخرين، وصرح وزير النفط العراقي في حينه: "إن اليماني يعمل لخدمة الإمبريالية والصهيونية". كما انتقدت إحدى الصحف الإيرانية أحمد زكي اليماني ووصفته بأنه: "العبوة الأوساط الرأسمالية، وخائن ليس فقط لمليكه وبلده، بل للعالم العربي، والعالم الثالث كله أيضاً" (25-هـ).

لقد كان واضحاً في تلك الفترة أن هناك توافقاً وتنسيقاً ما بين السعودية والولايات المتحدة فيما يتعلق بأسعار النفط. وفي الوقت نفسه لم ترغب واشنطن بتخفيض الأسعار بشكل حاد وقوي، ولقد أوضح كيسنجر ذلك، حينما كان وزيراً للخارجية في زمن الرئيس فورد عام 1979، قائلاً: "إن الفرصة الوحيدة لتخفيض الأسعار سريعاً ستؤدي إلى حرب سياسية ضد بلدان مثل السعودية وإيران وتؤدي إلى المخاطرة باستقرارها السياسي وربما بأمنها إن لم تتعاون"، مضيفاً: "إن ذلك ثمن باهظ، حتى من أجل تخفيض مباشر لأسعار النفط، إذا ما تسبب في إسقاط النظام السعودي، وهيمنة حاكم من نوع القذافي"!! وفي الواقع كانت هناك مخاوف في الدول الغربية والشركات النفطية الكبرى من قيام مصدري النفط بتخفيض أسعار النفط بصورة مفاجئة، وبالتالي يقوضون كل التطويرات الجديدة التي وقعت في بحر الشمال. ولقد جرت نقاشات بين أعضاء وكالة الطاقة الدولية حول وضع (سعر أدنى وقائي) يوفر أرضية لحماية الاستثمارات العالية التي تمت في العالم الغربي ضد نزاع مفاجئ قد يؤدي إلى انخفاض في الأسعار العالمية، وربما لأسباب سياسية. كان هدف واشنطن استقرار الأسعار الجديدة، وعدم لجوء أوبك إلى زيادات إضافية أخرى في الأسعار.

أدت السياسة الأميركية "المعتدلة" وفتح أسواقها لشراء السلاح لمن يريد من دول أوبك إلى "تطويع" إيران بحيث أصبحت مثل السعودية في "الاعتدال". ولما كان الإثنان يمثلان 48% من إنتاج أوبك، فقد كان باستطاعتهما - إلى حد ما - أن يمليا السياسة السعرية على الآخرين. لهذا فإن الزيادات في السعر بين السنوات 1974 - 1978، كانت إسمية وضعيفة جداً، إذ ارتفعت الأسعار إلى (12,7) دولاراً للبرميل فقط في نهاية 1977، رغم أن التضخم كان يرتفع بمعدل أسرع جداً. كان السعر المعلن يتآكل بحيث، ان سعر النفط في 1978، بإحتساب نسبة التضخم، كان أقل بحوالي 10% عما كان عليه في سنة 1974. علماً إنه عندما حدد سعر البرميل في نهاية 1973 بمبلغ (11,65) دولاراً، كان يعادل (3,38) غراماً ذهباً في ذلك الوقت. وبارتفاع سعر الذهب أصبح يعادل (2,35) غراماً ذهباً في حزيران 1974، وقيمة (2,1) غراماً ذهباً فقط في كانون الأول 1974. وعندما رفع سعر النفط في نهاية 1977 إلى (12,7) دولاراً للبرميل، فإن السعر أصبح يعادل قيمة (2,51) غراماً ذهباً في نهاية كانون الأول 1977، ولكن كان سعر النفط نفسه هذا، يعادل قيمة (2,37) غراماً ذهباً في تشرين الثاني 1977، ويعادل (2,3) غراماً ذهباً في كانون الثاني 1978. وعملياً فقد سعر البرميل من نهاية 1973 إلى نهاية كانون الثاني 1978 (رغم ارتفاع سعره بأكثر من دولار للبرميل)، ما يزيد على 31% من قيمته مقارنة بأسعار الذهب!!

لقد توقفت معظم أعمال التنقيب التي كانت تقوم بها الشركات العالمية، بعد حملات تأمين النفط التي تمت في دول أوبك في أواسط سبعينيات القرن الماضي، ولو أن أعمال التنقيب والاستكشاف هذه استمرت من قبل بعض حكومات تلك الدول. ولو نأخذ العراق مثلاً، فقد تمت فيه استكشافات ضخمة في تلك الفترة مثل حقول مجنون وغرب القرنة وبغداد وغيرها. ولقد أعادت الشركات العالمية توجيه نفقاتها الاستكشافية إلى البلدان الصناعية في العالم الغربي، وأساساً في الولايات المتحدة (الاسكا) وكندا وأوروبا (بحر الشمال) في النرويج وبريطانيا، رغم التشاؤم في ضعف

احتمالاتها النفطية. لقد كانت هناك توقعات بأن يكون النمو الاقتصادي في الدول الصناعية بحدود 7 - 8%، وبالتالي سيكون هناك نمواً في الحاجة إلى الطاقة بهذه النسب. وأرادت الدول الصناعية أن يكون النمو في إمدادات الطاقة في بلدانها وليس من قبل دول أوبك. وفي الواقع كان النمو الاقتصادي الفعلي أقل من المتوقع، كما وإن الاعتماد على الإمدادات من دول أوبك ازداد أكثر.

لقد ظلت دول أوبك مهيمنة على سوق النفط خلال سبعينيات القرن الماضي، وبلغت حصتها من مجمل الناتج النفطي في "العالم الحر"، (أي خارج المنظومة الاشتراكية) حوالي 65% عام 1973، و62% عام 1978. وظهرت إمدادات جديدة محدودة من نفوط ألاسكا والمكسيك. علماً إن استثمارات تطوير نفط بحر الشمال كانت من أكثر المشاريع العالمية كلفة، وتم إكمال وافتتاح الجزء البريطاني منها في حزيران 1975.

وصل إنتاج المكسيك وبحر الشمال وألاسكا بحدود (6 - 7) مليون برميل يومياً، في مطلع وأواسط الثمانينيات، وهي إضافة محدودة. وفي منتصف الثمانينيات كان الطلب على النفط أكثر من العرض، رغم أن النمو الاقتصادي للدول الصناعية (وبالتالي النمو في الطلب على النفط) بحدود 3 - 4% فقط، ولهذا كان يتوقع صدمة نفطية أخرى!! وكان وزير النفط السعودي أحمد زكي يمني قد ذكر في حزيران 1978: "توجد إشارات قوية جداً من جميع الدراسات التي قرأتها، بأنه سيكون هناك نقص في الإمدادات النفطية في وقت قريب في أواسط الثمانينيات إن لم يكن قبلها".

ثالثاً: صدمة النفط الثانية

لم يتوقع يمني أن الأمور ستسير أسرع مما تخيله هو وغيره من المختصين النفطيين السياسيين بمراحل، فالثورة الإيرانية وتبعاتها كانت على الأبواب!! إذ وقعت مظاهرات في آب 1978 واضطرابات ضخمة في إيران وخصوصاً في عبادان مركز الصناعة النفطية الإيرانية، وبضمنها مناطق الحقول النفطية

الجنوبية في مسجد سليمان (الحقل العملاق الذي تم اكتشافه في 1908)، وبدأ واستمر إضراب عمال إنتاج النفط فيه. كان الإنتاج النفطي الإيراني في حينه يبلغ (5,5) مليون برميل/اليوم، يصدر منه (4,5) مليون برميل يومياً، إذ كانت إيران ثاني أكبر مصدر للنفط بعد السعودية. ولكن انخفضت صادراتها إلى أقل من مليون برميل/اليوم في مطلع تشرين الثاني 1978، حتى توقفت بالكامل في 1978/12/25. وبهذا ارتفعت أسعار المبيعات الفورية للنفط في أوروبا ما بين (10 – 20%) فوق الأسعار الرسمية المعلنة.

وفي 1979/1/16 غادر الشاه إيران بحجة الراحة. فكان إنهاء التأييد العسكري للحكومة الانتلافية، وتولي (مهدي بزرگان) – مرشح الخميني – زمام الأمور لقيادة البلاد وذلك في الأسبوع الثاني من شباط 1979، وأرسل الملحق العسكري الأمريكي برقية إلى واشنطن تقول: "الجيش يستسلم. الخميني ينتصر. إنهم يحطمون كل ما هو محظور"، وكان هذا اختزال "بليغ" للوضع وقتذاك!!

حدث نقص في الإمدادات النفطية في نهاية عام 1978، في الشتاء حيث الحاجة إلى النفط أكثر، ورفعت السعودية إنتاجها من (8,5) مليون برميل يومياً، وهو السقف المحدد لها من قبل أوبك، إلى (10,5) مليون في نهاية عام 1978 لسد جزء من النقص ولزيادة ثروتها التي تحفظ في البنوك الأميركية والبريطانية ومستفيدة من الأسعار التي بدأت بالارتفاع، ولم تخفض إنتاجها إلى (10,1) مليون برميل يومياً إلا في أواخر الربع الأول من 1979. علماً إن إنتاج النفط خارج المعسكر الاشتراكي في الربع الأول من 1979 كان أقل من معدله في الربع الأخير من 1978 بحوالي (2) مليون برميل يومياً.

كان الطلب العالمي على النفط حوالي (50) مليون برميل يومياً، والنقص (2) مليوناً، أي (4 – 5%) من الطلب فقط، كما وإن العالم الغربي كان مهياً لهذه الزيادة حيث إن خزانات احتياطياته الخزنانية كانت ممتلئة ويحتفظ بمليارات البراميل لمجاعة العرض والطلب. ولكن رغم ذلك فإن الأسعار ارتفعت لتصل إلى 150%

عن الأسعار المعلنة. والأسباب في زيادة الطلب الكبيرة، وبالتالي الزيادة الكبيرة في الأسعار، تعود إلى فوضى العقود النفطية التي دفعت المشتريين للتدافع للحصول على النفط خوفاً من نقص آخر غير متوقع في الإمدادات، بالإضافة إلى أن انقطاع النفط الإيراني قدم لمصدري النفط فرصة إضافية للحصول على أرباح أكثر، وتثبيت قوتهم في السوق، بالإضافة إلى الارتفاع المتواصل في أسعار الذهب والزيادة المستمرة في التضخم النقدي والتي جعلت الزيادات في الأسعار النفطية أمراً حتمياً. وأصبحت أسعار الشراء الفورية في أواخر شباط 1979 ضعف الأسعار الرسمية المعلنة.

في آذار 1979 بدأت الإمدادات الإيرانية بالعودة إلى الأسواق العالمية، ولو بمستويات متدنية، كما وإن الشتاء قد شارب على الانتهاء، ولهذا بدأت أسعار الصفقات الفورية بالهبوط.

وفي آذار 1979 التقى أعضاء أوبك ورفعوا رسمياً أسعار النفط الخام الفورية بنسبة 30% والمنتجات 60%، كما قررت أوبك أيضاً: "أن باستطاعة أعضائها إضافة ما يشاؤون من نفقات إضافية وعلاوات على أسعارهم الرسمية والتي تبدوا لهم مبررة في ظروفهم الخاصة!!". مما يعني التخلي عن الأسعار الرسمية المعلنة، وأن باستطاعة المصدرين الآن أن يتقاضوا ما يوفره السوق لهم من أسعار!!

وكالعادة، وقفت جهة واحدة وبجلاء، وهي السعودية، معارضة للـ "النفقات الإضافية والعلاوات". ونشر السعوديون ما عرف باسم "مرسوم يمانى"، والذي أعلن فيه أن السعودية سوف تحافظ على الأسعار المعلنة الرسمية، دون أية نفقات إضافية أو علاوات، رغم أنها "سترجع" إلى سقفها الذي حددته منظمة أوبك والبالغ (8,5) برميلاً يومياً.

وحدثت بعد ساعات من انفضاض اجتماع أوبك، صدفة "تاريخية" نادرة، إذ في الساعات الأولى من صباح 28 آذار 1979، وقعت مشكلة فنية في محطة الطاقة الكهربائية النووية الأميركية في (ثري مايل آيلاند)، وتدفقت ملايين الألتار من المياه الملوثة المشبعة بالإشعاعات النووية في غرفة المفاعل. مما أثر كلياً في تغيير رأي

العالم الغربي كله بالمحطات النووية سلباً، وقلب فكرة الخيار النووي لإنتاج الطاقة الكهربائية إلى الضد، وبالنتيجة عاد الطلب على النفط وارتفعت أسعاره من جديد!

استجاب السعوديون لضغوطات الولايات المتحدة، و"لتقييمهم - أي السعوديين - لمصالحهم الأمنية الخاصة" - كما كانوا يقولون -، وتعدوا سقفهم النفطي مجدداً، وزادوا الإنتاج من (8,5) إلى (9,5) مليون برميل يومياً في تموز 1979، ولكن هذا الأمر لم يكن حلاً بعيد المدى لأزمة الطاقة. حيث أعلن الرئيس كارتر "خطته" - المعدلة - بتصنيع (2,5) مليون برميل يومياً من النفط الصناعي من الفحم الحجري، ومن إنتاج النفط من الرمال الزيتية بحلول 1990، وكانت خطته الأصلية إنتاج خمسة ملايين برميلاً من النفط يومياً، ولكن تم إقناعه من قبل المختصين بتخفيض الكمية إلى النصف!! علماء إن مشروع إنتاج النفط من الفحم الحجري، وبالطريقة الألمانية نفسها التي تمت في زمن هتلر، كان قد توقف نهائياً في الثمانينيات لكلف الاستثمارات الهائلة المطلوبة لمثل هكذا مشاريع. إضافة إلى ذلك فإن مشروع (كولوني شيل أويل Shale Oil) لتطوير إنتاج النفط الحجري، والذي كانت تقوم بتنفيذه شركة أكسن، والذي قدرت تكاليفه بين (6 - 8) مليار دولار لإنتاج (50) ألف برميل من النفط يومياً فقط، قد اضطرت الشركة إلى إيقافه في 1982/5/2، لتكاليفه الباهضة واعتبرت أن مشاريع الزيت الحجري غير قابلة للتطبيق. كذلك توقفت مشاريع أخرى مشابهة في كولورادو وغيرها، وتوقف الاندفاع الأمريكي بهذا الاتجاه ليوم آخر، فأسعار النفوط في العالم رخيصة الآن.

كان سوق النفط العالمي في فوضى عند صيف 1979، وتصاعدت تلك الفوضى في خريف ذلك العام، ومما زاد الطين بلة، إقدام مجموعة من الطلبة الإيرانيين في 1979/10/4 على احتلال السفارة الأمريكية في طهران، واحتجاز من فيها من الموظفين، وذلك بعد تسرب معلومات تفيد بأن الولايات المتحدة تحظر لانقلاب عسكري في إيران شبيه بالذي قامت به ضد حكومة مصدق المنتخبة ديمقراطياً في العام 1952. لقد كان عدد موظفي السفارة الأمريكية في إيران إبان حكم الشاه حوالي

(1400) موظفاً أميركياً، تم تقليصهم فيما بعد إلى (63) موظفاً، وهم الذين احتجزوا من قبل الطلبة الإيرانيين، إلا أنهم أفرجوا عن البعض منهم سريعاً فيما أبقوا على خمسين أميركياً تقريباً قيد الاحتجاز لمدة استمرت (444) يوماً. إذ أطلق سراحهم مباشرة بعد إعلان خسارة الرئيس الأميركي جيمي كارتر في حملة إعادة انتخابه لدورة ثانية للرئاسة الأميركية في أواخر 1980، أمام الرئيس رونالد ريغن، وكان سبب خسارته هو عدم تمكنه من إطلاق سراح الرهائن نتيجة لرفض تعاون الجهات الإيرانية معه في ذلك. وكانت الحكومة الأميركية قد قامت في نيسان 1980 بعملية عسكرية بالمروحيات والطائرات المقاتلة في محاولة لإنقاذ الرهائن، ولكنها فشلت تماماً بعد تحطم عدد من الطائرات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أكبر لشعبية كارتر. وللتاريخ نقول إن الرئيس كارتر كان - ولا يزال - من أكثر الرؤساء الأميركيين تفهماً للقضية الفلسطينية وغيرها من مسائل حقوق الإنسان في العالم الثالث. ولعل التصلب الإيراني جاء نكايه بكارتر نتيجة بدء الحرب العراقية الإيرانية إثر قيام الطائرات العراقية في 22 أيلول 1980 بضرب مواقع وأهداف إيرانية، واتهام إيران لأميركا في دفع الحكومة العراقية للقيام بذلك الهجوم - وهو اتهام صحيح - . ولكن لو كانت الحكومة الإيرانية قد أفرجت عن المحتجزين الأميركيين في حينه لكان من المحتمل تجنب هذه الحرب العنيفة المدمرة. إذ إن استمرار الاحتجاز ساعد كثيراً في صعود القوى اليمينية الأميركية المتطرفة، والقوى المتصهنة الأميركية، والتي كانت تساعد كثيراً نظام صدام وتدفعه لقتال إيران، وبالتالي جاء ريغن للحكم ممثلاً لليمين الأميركي المتطرف. ولعل موقف القوى اليمينية الأميركية يمكن إيجازه بكلمة كيسنجر في أواسط الثمانينيات عندما سئل عن يفضل أن ينتصر في الحرب العراقية الإيرانية، فأجاب بلا تردد: "أتمنى أن يخسر الإثنان!!!"

في منتصف تشرين الأول 1979 قال اليماني: "إننا نفقد السيطرة على كل شيء في السوق النفطية". وفي أواخر كانون الأول 1979 عقدت أوبك اجتماعها في كراكاس (فنزويلا)، وكانت الأسعار المعلنة حينذاك هي (18) دولاراً للنفط

السعودي، و(28) دولاراً للبرميل لبقية نفوط أوبك، وأسعار الصفقات المستعجلة بين (40 – 50) دولاراً للبرميل. إن سعر (18) دولاراً كان يعادل في كانون الأول 1979 حوالي (1,29) غراماً من الذهب، وإن (28) دولاراً كانت تعادل غرامين من الذهب، كما إن (40 – 50) دولاراً للبرميل كانت تعادل (2,78 – 3,58) غراماً من الذهب!!

أعلن السعوديون أنهم سيرفعون أسعارهم إلى (24) دولاراً للبرميل، كما أعلنت إيران أنها ستضيف خمسة دولارات إلى سعرها ليصل إلى (33) دولاراً. علماً إن معدل مجمل إنتاج دول أوبك اليومي كان قد بلغ في 1979 حوالي (31) مليون برميل يومياً، رغم التوقف الجزئي للنفط الإيراني، وكان هذا المعدل قد زاد عن معدل إنتاج أوبك لسنة 1979 بحوالي ثلاثة ملايين برميل يومياً، مع استمرار السعودية بضخ النفط إلى الأسواق العالمية متجاوزة حصتها المخصصة من أوبك. لذا كان هنالك طلب متزايد على النفط رغم أن الاستهلاك العالمي لم يزد بما يتجاوز الحصة الإضافية التي ضختها أوبك في 1979.

ولهذا كان السؤال المطروح دائماً أين تذهب الكميات الإضافية من النفط المطلوب في الأسواق العالمية. واعتقد يمني وغيره – وكانوا متأكدون من ذلك – بأن المبيعات الإضافية تذهب لزيادة المخزونات الإستراتيجية الاحتياطية للحكومات والشركات الغربية "خوفاً من صدمة نفطية أخرى"!!

افترضت غالبية دول أوبك في مؤتمر كراكاس، فيما عدا الوزير السعودي اليمني، أن الطلب على النفط مرن للغاية، وأن باستطاعتهم أن يملوا أية أسعار يريدونها. ولهذا سارعت ليبيا والجزائر ونيجيريا برفع أسعار نفوطها مباشرة بعد مغادرة الاجتماع، وحذت دول أوبك الأخرى حذوها. ولكن السوق الفعلي لم يكن ذو طلب عال وليس هناك من جري وراء الشراء المسعور كما كان يتوقع بعض وزراء نفط أوبك الذين رفعوا من أسعارهم.

اجتمعت أوبك مجدداً في الجزائر في حزيران 1980، وحاول السعوديون (ومعهم الكويتيون) إنهاء ما كانوا يسمونه "المزايدات على زيادة الأسعار"، واقترح يمانى معدل سعر لكل أوبك قدره (32) دولاراً للبرميل، بحجة توحيد موقف أوبك في ضوء ارتفاع مخزون الشركات والحكومات الغربية، وبروز انكماش اقتصادي، وتراجعاً في أسعار نفط الشراء السريع. ووافقت دول أوبك في خفض اختياري للإنتاج في منتصف أيلول 1980، بحوالي 10% لتثبيت الأسعار.

لقد أرادت أوبك أن تحي الذكرى العشرين لتأسيسها في اجتماع مهيب يتم في بغداد (مكان التأسيس) على أن يتم في تشرين الثاني 1980، علماً إن التأسيس كان في 1960/9/14. وفي 1980/9/22 اجتمع وزراء النفط والخارجية والمالية لدول أوبك في مقرها في فينا ليواصلوا التخطيط للتخضير للاحتفال الكبير في بغداد. وخلال دقائق من اجتماعهم، هاجمت الطائرات العراقية أهدافها في إيران!!

قفزت أسعار الصفقات المستعجلة ثانية، وبلغ سعر النفط العربي الخفيف أعلى سعر وصل إليه وهو (42) دولاراً للبرميل، ويعادل (1,98) غراماً من الذهب في ذلك التاريخ، ثم أصبح يعادل (1,54) غراماً ذهباً فقط بعد أربعة أشهر من هذا التاريخ!! وساد الخوف مجدداً الأسواق النفطية، إذ أخرجت الحرب العراقية الإيرانية فجأة أربعة ملايين برميلاً يومياً من السوق العالمي، وهي كمية تعادل 15% من مجمل إنتاج أوبك، و8% من مجمل الطلب العالمي خارج المعسكر الاشتراكي في ذلك التاريخ.

وفي تشرين الأول 1981، حيث كانت أسعار النفط مضطربة، وأسعار الذهب منخفضة لأقل من نصف أسعارها في شباط 1980، (إذ بلغت في هذا التاريخ 850 دولاراً للأونصة، أي 27,33 دولاراً/غم)، توصلت الاوبك إلى اتفاقية جديدة، حيث سترفع السعودية سعرها من (32) إلى (34) دولار/البرميل (أي ما يعادل حوالي 2,3 غراماً ذهباً)، فيما وافق الباقيون على تخفيض سعرهم المعلن من (36) إلى (34) دولاراً للبرميل، ووافقت السعودية في الاجتماع نفسه على أن تعود إلى سقف

إنتاجها القديم والبالغ (8,5) مليون برميلاً في اليوم. وكان هذا السعر هو أعلى ما سوف يصل إليه سعر نفط أوبك لما يزيد عن عقد مقبل من الزمان!!

رابعاً: انخفاض أسعار النفط. "صدمة النفط الثالثة"!!

على الرغم من توقف المشاريع النفطية الأميركية، اتخذت إجراءات عديدة في زيادة كفاءة استخدام الطاقة، سواء فيما يتعلق بالسيارات أو في إنتاج الكهرباء. كذلك حصلت زيادات في استخدام الغاز الطبيعي والفحم الحجري، سواء في أميركا أو في سائر العالم. وخسر النفط بعض مواقعه، فبعد أن كانت حصته في الطاقة (53%) في عام 1978، فقد انخفضت إلى (43%) عام 1985. فقد استطاعت الولايات المتحدة بحلول 1985 أن تحقق زيادة (25%) في فعالية الطاقة، و(32%) في فعالية النفط عما كانت عليه في عام 1973. ولو كانت الولايات المتحدة قد ظلت على مستوياتها في 1973 لفعالية الطاقة لكانت قد استهلكت (13) مليون برميل/اليوم من النفط زيادة عما استهلكته فعلاً في 1985. كذلك إزداد استخدام الغاز الطبيعي وعاد الفحم الحجري يستخدم في المحطات الكهربائية، بالإضافة إلى التوسعات في المحطات النووية. وحدث الشيء نفسه في البلدان الصناعية الأخرى، حيث حققت اليابان في الفترة ذاتها (31%) زيادة في فعالية الطاقة، و(51%) في زيادة فعالية النفط (25-هـ).

استمرت المنافسة بين مصدري النفط بالتعاضد عام 1983، وغدا إنتاج القطاع البريطاني لوحده من بحر الشمال يوفر كميات أكبر من الإنتاج النفطي عما توفره ليبيا والجزائر ونيجيريا مجتمعة، علماً إن الإنتاج البريطاني هذا كان قد بدأ عام 1975. كما دخل النفط المصدر من الاتحاد السوفيتي بقوة إلى السوق العالمية، بالإضافة إلى إمدادات الأسكا.

لم تتخذ منظمة أوبك السياسة الحكيمة في الحفاظ على الأسعار المعقولة التي كانت قد وصلت إليها، والتعاون مع الدول المصدرة من خارج أوبك في هذا المجال للإبقاء على الأسعار. إذ كان الحل يكمن في تقنين الإنتاج مع المحافظة على سعره،

ولكن ما تم هو إغراق السوق للحصول على حصة أكبر من النفط المسوق لزيادة العائدات بدلاً من أن تكون زيادة العائدات من خلال السعر المعقول. وتنافست دول أوبك فيما بينها في إعطاء الخصومات غير الرسمية على السعر المعلن، والذي يعني خفضه. وفي هذه المرة كانت السعودية قد حافظت في البداية على السعر المعلن والبالغ (34) دولاراً للبرميل، بينما راقبها الآخرون فقط لمجرد الاتفاق، إذ إن الدول التي كانت بحاجة ماسة إلى الأموال مثل العراق وإيران، بسبب الحرب، كانت تحاول أن تبيع أكثر ما يمكن حتى ولو أعطت خصومات على السعر. وتحول المشترون من السعودية إلى الدول التي كانت تعطي الخصومات!!

ولذا فقد كان السعر المعلن والبالغ (34) دولاراً للبرميل مرتفعاً في نهاية شباط، وبدا أن هناك انهياراً وشيكاً بالأسعار. وخفضت شركة النفط الوطنية البريطانية سعر نفط بحر الشمال بثلاثة دولارات ليصبح (30) دولاراً للبرميل. وشركة النفط الوطنية البريطانية هذه هي شركة قطاع عام أسسها حزب العمال في أوائل السبعينيات عندما كان في الحكم لتطوير حقول بحر الشمال البريطانية، وتم خصصتها لاحقاً في سنة 1985 من قبل حكومة ماركريت ثاتشر، والتي باعت أيضاً للقطاع الخاص حصة الحكومة البريطانية في شركة BP!!، إذ كان شعارها الخصخصة ثم الخصخصة مع لجم الحركة النقابية، أو حلها إن أمكن!!

إن تخفيض سعر نفط بحر الشمال كان له أثراً مدمراً في النفط النيجيري، إذ إن نوعيته مشابهة للنفط البريطاني، لذا توقف التصدير النيجيري مؤقتاً، وتحول المشترون إلى نفط بحر الشمال فهو الأرخص والأقرب إليهم. ووقعت اضطرابات داخلية كبيرة في نيجيريا العائدة إلى نظام الحكم المدني حديثاً، وقال وزير النفط النيجيري "نحن مستعدون لحرب الأسعار"! وبدأ تخفيضهم للسعر لضرب نفط بحر الشمال!! وفي مطلع آذار 1983 اجتمع على عجل وزراء نفط دول أوبك في لندن (وهي مكان منافسيهم من خارج أوبك، وأول من ضرب الأسعار!!). وقررت أوبك خفض أسعارها (لأول مرة في تاريخ أوبك) 15% من (34) إلى (29) دولاراً

للبرميل. كما وافق المجتمعون أن يكون مجمل التصدير لكل دول أوبك (17,5) مليون برميل يومياً. لم تخفض أوبك أسعارها أكثر!!، واعتمدت على تقنين الإنتاج، علماً إن المكسيك كانت قد خرجت تقريباً من سوق التصدير في سنة 1982.

لقد تبين في 12 آب 1982 بأن المكسيك لا تستطيع دفع حتى فوائد ديونها، ناهيك عن دفع الدين. وهي "تستطيع" أن تتخلف عن دفع الديون، ولكن ذلك قد يشجع الآخرين على التخلف عن دفع الديون، وقد يسبب انهياراً للنظام المالي العالمي. كان دين المكسيك قد وصل إلى (84) مليار دولار في سنة 1982، وهو مأخوذ من المراكز المالية الأميركية التسعة الأكبر في أميركا ويمثل 44% من رؤوس أموالها، وحصلت عليه المكسيك بعد بروزها كقوة نفطية عالمية، إضافة إلى تشجيع الولايات المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لها للاستدانة لتطوير اقتصادها!!، وهنا تبرز نظرية "القاتل الاقتصادي" التي سبق أن تحدثنا عنها. إن انخفاض سعر النفط وارتفاع معدلات الفائدة على الدين وإغلاق الأسواق أمام الصادرات غير النفطية المكسيكية بسبب الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة، وزيادة الإنفاق غير المنطقي في القطاعات غير المنتجة، وقبل كل شيء هروب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية منها، فالإقتصاد مفتوح على مصراعيه، لهذا كله فإنها عجزت عن دفع ديونها وهي على وشك إعلان إفلاسها. ترنحت الأسواق المالية العالمية ذعراً في آب 1982، إذ انتهى الازدهار النفطي المكسيكي الذي طبل له وزمر. وتدخلت الحكومة الأميركية، إذ إن انهيار المكسيك سيؤدي إلى سقوط عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية الأميركية في الموجة الأولى من الانهيار، وستسحب معها بنوك ومؤسسات أميركية وعالمية أخرى. في كل الأحوال وفيما يتعلق بموضوع النفط، فإن المكسيك – وهي دولة خارج أوبك – قد خرجت من السباق النفطي العالمي!!

لم يعمل بنظام الحصص الذي حددته أوبك ولا بالسقف العام لإنتاج أوبك. إضافة لذلك استمر الإنتاج خارج أوبك بالنمو، وكذلك ازداد نمو الفحم الحجري والغاز الطبيعي والطاقة النووية. ولما وجد مصدرها أوبك أن عائدهم تتضاءل،

أصبح التنافس على الحصة فيما بينهم أكثر وضوحاً، ودخلوا (أو أدخلوا) في لعبة تحطيم الأسعار القاتلة، وهي العمل بنظام زيادة حجم الصادرات وليس سعرها!!.. إذ بدلاً من أن تقلص أوبك إنتاجها للإبقاء على الأسعار، زيد الإنتاج والتصدير عن الحصص المقتنة وأغرق السوق بالنفط الرخيص، وبالنتيجة قلت العوائد.

عقد وزراء نفط أوبك اجتماعهم في أوائل حزيران 1985 في الطائف. قرأ اليماني رسالة (الملك فهد) للوزراء المجتمعين، والذي انتقد فيها "خداع وعدم مبالاة" دول أوبك الأخرى التي "قادت إلى خسارة العربية السعودية"، وأضافت الرسالة مهددة: "إذا كان بعض الأعضاء يشعرون أن أيديهم مطلقة للتصرف... إذاً على الجميع أن يستمتعوا بهذا الوضع والعربية السعودية ستضمن مصالحها الخاصة بالتأكيد!!". لقد كانت هذه الرسالة رد فعل للوضع السعودي، إذ كان الإنتاج السعودي قد انخفض إلى (2,2) مليون برميل يومياً - أي نصف مستوى حصتها الأخيرة -، وتقلصت صادراتها للولايات المتحدة من (1,4) مليون برميل يومياً في 1979 إلى (29) ألف برميل يومياً فقط في حزيران 1985!!

دخل السعوديون المعركة الآن ليس من أجل الدفاع عن سعر النفط، وإنما "للدفاع" عما يرونه حصتهم من النفط المصدر، وهم جاهزون لذلك إذ إن إمكانيات إنتاجهم (10,5) مليون برميلاً في اليوم، واستعملوها سابقاً!!، لذا لديهم الإمكانية لتحطيم الآخرين جميعاً و"هدم المعبد على رؤوس الجميع!!". فهل كان اتخاذ هذا الأمر لأسباب اقتصادية بحتة تخص عائدات السعودية النفطية، وهي ليست بحاجة لها، إذ إن احتياطاتها النقدية الموجودة في البنوك الأميركية عالية جداً، كما وإنها تعرف جيداً أن التوسع في الحجم لا يأتي بعائدات إضافية، وإنما السعر هو المهم. أم كانت سياستها النفطية الجديدة هي "سياسية"، وبالتنسيق مع راعي السعودية وحامي عرشها الولايات المتحدة. وسنناقش هذا الأمر لاحقاً.

لقد اعتمد السعوديون في التوسع في التصدير على اتفاقيات مع شركاء أرامكو والشركات العالمية الأخرى بأن السعودية لن تستلم سعراً، بل سيدفع لها السعر على

أساس ما ستكسبه المنتجات المكررة. فهي عملياً تؤجر المصافي العالمية، ويدفع للمصافي مثلاً دولارين عن برميل النفط المصفى، وتستلم السعودية ما يتبقى من المبالغ بعد أن تطرح منها كلف الإنتاج. وبهذا يضمن لمالك المصافي خصم (ربح) يعادل دولارين للبرميل، ولا يهمه إن كان السعر (19) أو (29) دولاراً للبرميل. لم يعد هناك سعر سعودي ثابت، وازداد خام السعودية في العالم، إضافة إلى إن السعودية دخلت مجالاً جديداً في صناعة النفط، وهو التكرير على نطاق العالم. ولكن نتيجة هذا العمل كانت إنهاء أوبك و"سيطرتها" على أسواق النفط، وبهذا كانت السعودية ملتزمة بقول الملك فهد عندما هدد بأن السعودية "ستضمن مصالحها الخاصة بالتأكيد". وفي الوقت نفسه حققت المصافي الأجنبية أرباحاً ثابتة وعالية لم تكن تحلم بها في السبعينيات.

لقد هبطت الأسعار بشكل لم يتوقعه أحد، إذ إن المصدرين لم يتوقعوا أن يهبط السعر إلى أدنى من (18) أو (20) دولاراً، والذي يمثل "كلفة" إنتاج بحر الشمال، ولذا اعتقدوه حداً اقتصادياً للبديل. ولكنهم كانوا مخطئين، لأن الطريقة التي اتخذتها السعودية بالتوسيع في مصافي العالم لم تراخ فيها السعر وحدوده. وفي الوقت نفسه فإن انخفاض السعر عن (18) دولاراً لن يوقف نفط بحر الشمال، إذ إن هبوط السعر من (20) دولاراً إلى (10) دولارات لن يؤثر في أرباح الشركات. حيث إن معظم كلفة نفط بحر الشمال هي ضرائب، لذا فإن من سيخسر هي الحكومة البريطانية وليس الشركات، وفي الواقع فإن البيع بسعر (10) دولارات للبرميل، سيفقد الشركات (85) سنت فقط عما كانت تربحه فعلياً في السابق. بالإضافة إلى ذلك فإن إغلاق العمليات النفطية مؤقتاً في بحر الشمال سيكون عملاً مكلفاً ومعقداً.

لقد كانت الإجراءات المتخذة من السعودية هي في الواقع إعلان حرب على دول أوبك الأخرى، وذلك من أجل الحصول على حصة أكبر في النفط العالمي. وحدث الأسوأ، إذ استطاعت السعودية في اجتماع أوبك في 1985/12/9 أن تجر بقية دول أوبك معها. فقد أعلنت أوبك في هذا الاجتماع، كمجموعة وبضمنها السعودية،

عن عزمها مقاتلة البلدان خارج أوبك "لاستعادة أسواقها المفقودة"، وأصدرت بياناً حول هذا الاجتماع مبينة فيه أن "هدفها الآن تأمين حصة عادلة لأوبك والدفاع عنها في سوق النفط العالمية منسجمة مع الدخل الضروري لتطوير البلدان الأعضاء!!". و"الدخل" هنا لا يأتي من السعر بل من الكمية المصدرة، والرابع الوحيد في هذه العملية هي الدول الصناعية الكبرى!!

انخفض معدل سعر نفط ويست تكساس الوسطي بعد إعلان أوبك هذا انخفاضاً حاداً بلغ (70%) خلال الأشهر التالية من ذروته (31,85) دولاراً للبرميل في نهاية تشرين الثاني 1985 ووصل إلى (10) دولارات للبرميل، وبيعت بعض الشحنات بسعر ستة دولارات للبرميل!

بلغ إنتاج أوبك في الأشهر الأولى الأربعة من عام 1986، (واستجابة لنداء أوبك في اجتماعها الأخير في 1985/12/9)!!، نحو (17,8) مليون برميل يومياً، وهي (9%) أكثر من معدل 1985، وما يقارب مستوى عام 1983. وهذه الزيادة في كميات الإنتاج كانت كافية لتدفع بالأسعار نحو التدني لمستويات لم يكن عملياً تخيلها قبل أشهر قليلة فقط. كان الأمر في الحقيقة "صدمة نفط ثالثة" ولكن بالاتجاه المعاكس عن الصدمتين الأولى والثانية. لم تكن الأسعار تنهار فحسب، بل خرجت عن السيطرة. ولأول مرة لم تكن هناك منظومة أسعار رسمية لأوبك. وأصبحت أوبك لا تقاوم الدول المنافسة خارج أوبك فحسب، بل صارت تتقاتل مع نفسها!!

أرادت إيران والجزائر وليبيا تلافِي هذه الأخطاء الجسيمة بأن تقوم دول أوبك بتعيين حصص جديدة، وأدنى بكثير مما سبق لإعادة السعر إلى (29) دولاراً، ولكن السعودية والكويت ظلتا تعملان على مبدأ "استعادة السوق"، وفي الوقت نفسه كان العراق وإيران يتقاتلان، وكان عداو إيران للمصدرين العرب الرئيسيين حاداً، بسبب مأساة الأسعار النفطية، إضافة إلى أن السعودية والكويت كانتا تزودان العراق "ببعض" المبالغ لشراء سكوته، بادعائهم مساعدته في حربه ضد إيران، والتي اعتبروها ديوناً على العراق فيما بعد!! من الناحية العملية كان تخفيض

الأسعار تدميراً إضافياً كبيراً للعراق وإيران، ولكن العراق كان يستلم "مساعدات" من "الأخوة الأعداء" ليكون لهم "حارس البوابة الشرقية" على حساب تدميره، وهذا ما طمحت إليه الولايات المتحدة والسعودية والكويت.

لقد عانت الدول المصدرة خارج منظمة أوبك أيضاً، وأجري حوار "متأخر جداً" بين منظمة أوبك وبعض هذه الدول في ربيع 1986، حيث حضر ممثلون عن المكسيك ومصر وعمان وماليزيا وأنغولا اجتماعاً لأوبك كمرقبين. أما حكومة النرويج المحافظة فقد أعلنت منذ البداية أنها مع مصالح الغرب!، ولن تتفاوض مع أوبك، ولكن سقطت حكومة النرويج المحافظة بسبب موقفها هذا، رغم إن عائدات نفطها كانت حوالي 20% فقط من مجمل المنتج الداخلي للنرويج، وجاء حزب العمال النرويجي المعارض إلى الحكم، والذي أعلن وزير نفطها الجديد: "إن الحكومة ستتخذ خطوات للمساعدة في استقرار أسعار النفط"، وتمت بعض الاتصالات مع أوبك. وكما يظهر لم تتم دعوة الاتحاد السوفيتي لاجتماعات أوبك إلى تلك اللحظة لأسباب سياسية، على الرغم من اعتباره مصدراً رئيسياً للنفط، وأحد المتضررين الرئيسيين من انخفاض الأسعار. ويعتقد بعض المحللون إن تخفيض الأسعار كان عملاً "سياسياً" موجهاً بالأساس ضد الاتحاد السوفيتي (ثم ضد العراق)، وبالتنسيق بين الولايات المتحدة في فترة حكم الرئيس ريغان والسعودية.

وفي الوقت نفسه فإن انهيار الأسعار أثر بشدة في الشركات النفطية الأجنبية، وخصوصاً في الولايات المتحدة، إذ تم تقليص نفقاتها في التنقيب والإنتاج، وتضررت صناعة النفط الأميركية (في الشركات الجديدة)، التي بدأت تضغط على الإدارة الأميركية من خلال نائب الرئيس الأميركي جورج بوش الأب والذي جاء من الوسط النفطي، وذلك لزيادة الأسعار عن (15 - 20) دولاراً للبرميل. وكان بوش الأب مشاركاً في شركة نفطية جديدة بدأت تفقد عملها، حيث إنه ومجموعته كانوا قد شكلوا شركة نفطية، قبل تولي منصبه، وأرادوا لها اسماً يبدأ إما بأول حرف من الأبجدية الإنكليزية، أي الحرف A أو بأخر حرف Z. وكان يعرض في ذلك الحين

فلم مارلون براندو الشهير "يعيش زاباتا Viva Zabata"، وهو فلم يتحدث عن حياة الثائر المكسيكي الشهير زاباتا. فسموا شركتهم النفطية الجديدة ZABATA وصار هذا الاسم يحتوي على الحرف الأول والأخير من الأبجدية!! انتقدت الصحافة الأميركية بوش الأب لتوجهاته في زيادة أسعار النفط، فكان يجيب دائماً: "إنني أعرف بأنني على صواب... وإن الأسعار الواطئة ستشل صناعة الطاقة الأميركية... يجب أن يكون لدينا صناعة نفطية قوية قادرة على النمو!!". وكانت هذه الانتقادات قد جاءت إثر زيارة قام بها بوش الأب للسعودية في نيسان 1986. وقدمت الزيارة سبباً آخر للسعودية لإعادة معرفتها الضارية من أجل زيادة حصتها في السوق النفطي والتي دفعت الأسعار للانحدار الشديد!! لذا كانت هناك تساؤلات جدية عما اتفق عليه فعلاً بين السعودية والولايات المتحدة في هذه الزيارة؟! والعلاج واضح لزيادة الأسعار وهو تقليص الإنتاج، أي تقليص العرض ليرتفع سعر الطلب، ولكن السعودية لعبت عكس ذلك!

أصبح تركيز منظمة أوبك هو المحافظة على سعر (18) دولاراً للبرميل وهو سعر يقل (11) دولاراً عن سعرها المعلن الرسمي قبل عدة شهور باعتبار أن سعر (18) دولاراً هو السعر الذي سيكون منافساً لمصادر الطاقة الأخرى. وهذا ما وافقت عليه أوبك في اجتماعها في أواخر أيار 1986، كما ناقشوا نظاماً جديداً للحصص ولم يتوصلوا إلى نتيجة!!

إن السياسة التي قامت بها السعودية ودول الخليج بإغراق السوق والبيع الواسع لم تؤثر في مداخل الدول الخليجية الموالية للغرب، إذ انخفضت مداخل الكويت (4%) فقط، والسعودية (11%)، ويجب أن لا ننسى أنهم فقدوا جزءاً كبيراً من احتياطاتهم النفطية بسعر بخس، وكأن النفط ليس ثروة وطنية يجب الحفاظ عليها للأجيال المقبلة. ولكن في الوقت نفسه فإن البلدان المنتجة "الأكثر عدائية للغرب" تضررت كثيراً، ففي النصف الأول من عام 1986 انخفضت مداخل ليبيا (42%) مقارنة في المدة نفسها في سنة 1985، وتضررت عائدات العراق والجزائر أكثر.

أما إيران فكانت الأكثر خسارة، الأمر الذي أدى إلى ضغط كبير عليها لتمويل الحرب.

أعلنت السعودية أنها سترفع إنتاجها أكثر، وكانت النتيجة أن نفط الخليج كان يباع بسعر (7) دولارات للبرميل فقط. أعلنت دول "صقور الأسعار" أن الحل الوحيد هو التقليل وتعديل الحصص، وأن تتحمل السعودية المسؤولية، فرد عليهم يمانى: "ليس على حسابنا. كلنا نتأرجح معاً أو لا. وأنا عنيد مثل السيدة ثاتشر!!" اجتمعت أوبك لاحقاً في نهاية تموز 1986، وأصررت دول صقور أوبك على إشراك دول خارج أوبك بالمهمة وتحديد الحصص (أي عدم محاربة هذه الدول). وعدت النرويج والمكسيك بتقليل الإنتاج، كما وعد الاتحاد السوفيتي بتخفيض مليون برميل يومياً وأعلن أن تخفيض الأسعار أدى إلى نتائج مدمرة للاتحاد السوفيتي. تم إعفاء يمانى من منصبه كوزير لنفط السعودية في أيلول 1986 دون ذكر الأسباب، وقيل إن الإعفاء كان بسبب غطرسته، أو للومه على سياسته النفطية التي أدت إلى انهيار الأسعار.

اجتمعت أوبك في كانون الأول 1986، واتفق مجدداً على سعر (18) دولاراً والذي كان قد اتفق عليه في أيار في السنة نفسها ولم يصمد. وافقوا على حصص اعتقدوا أنها ستحسن السعر، وأعطيت حصة للعراق قدرها (1.5) مليون برميل يومياً، وسمح له للعمل وحده. وأن تستمر اتفاقية السعر إلى 1989. بالواقع لم يدم سعر الـ (18) دولاراً، وإنما وصل إلى (15) دولاراً، وتفكك نظام الحصص عدة مرات. وبهذا استبعدت "آثار الصدمة الثانية" تماماً.

في الجدول (21) التالي نوجز تطور أسعار النفط في الفترة المذكورة:

جدول (21) معدل السعر دولار/البرميل (غم ذهب/البرميل)

معدل السنة	1983	1986	1987	1988	1989
السعر دولار	29	10- وأحياناً (7)	16,9	13,2	15,7
غم ذهب/البرميل	2,1	0,6 – 1,1	1,5	1,1	1,3

السنة	كانون الأول 1989	كانون الثاني 1990	حزيران 1990	كانون الأول 1990
السعر دولار	18,8	20,0	14,0	30
غم ذهب/البرميل	1,6	1,6	1,1	2,4

ما نلاحظه في الجدول أن أسعار النفط، (عدا نهاية 1990) مقارنة بالذهب أصبحت أقل من غرامين من الذهب للبرميل، وفي الواقع فإن السعر في 1986 كان بين (0,6 – 1,1) غرام ذهب للبرميل. وفي جميع السنوات المتبقية كان سعر النفط بين (1,1 – 1,6) غراماً ذهباً للبرميل، وانخفض في حزيران 1990 إلى (1,1) غراماً ذهباً فقط! والأهم من ذلك فإن القيمة الشرائية للدولار، وكما مبين في الجدول (8)، قد انخفضت في 1990 إلى 67% من قيمته الشرائية في 1980. أي إن سعر (33) دولاراً للبرميل في سنة 1980 لو كان له أن يستمر على هذا النحو حتى سنة 1990، لكانت القيمة الفعلية له (22) دولار. ولكن سعر النفط الإسمي في حزيران 1990 كان (14) دولاراً للبرميل، مما يعني أن قيمته الشرائية في سنة 1980 (أي ما يمكن أن يشتري به من البضائع) هي فقط بقيمة (9,3) دولار بأسعار سنة 1980. فهو هنا لم يسقط آثار "الصدمة الثانية للنفط" فحسب بل أسقط أيضاً آثار

"الصدمة الأولى" التي وقعت في 1973. وفي الواقع فإن القيمة الشرائية للدولار في سنة 1990، كانت تمثل 33% من القيمة الشرائية له في سنة 1973، أي إن سعر النفط البالغ (14) دولاراً للبرميل في 1990 كانت تعادل (4,6) دولار للبرميل باعتماد القيمة الشرائية للدولار في سنة 1973 حسب الجدول (8). فإن لم تكن نية "التحالف غير المقدس" للولايات المتحدة والسعودية والكويت تحطيم اقتصاديات العراق والاتحاد السوفيتي (وكذلك إيران وليبيا والجزائر وفنزويلا)، من وراء هذا العمل، فما السبب وراء ذلك؟ فهو بالتأكيد سبب سياسي وليس اقتصادي. وإن كان هذا التخفيض في الأسعار في هذه الأثناء قد أنهى بعض الشركات النفطية الأميركية الصغيرة، أو أخر نمو الصناعة النفطية في أميركا، فيمكن تأجيل ذلك النمو لسنوات قادمة. في هذه الأثناء استفادت الاقتصاديات الرأسمالية من وجود نفط رخيص جداً يمكن استيراده واستنفاده طالما أمكن ذلك، وينظر لاحقاً بتتمة النفط الأميركي عالي التكاليف.

لنتذكر المحادثة "الطريفة" التي جرت بين صدام حسين والسفيرة الأميركية في العراق (كلاسي)، في حزيران 1990، وهو التاريخ نفسه الذي وصل به سعر النفط إلى (14) دولاراً للبرميل (1,1 غراماً ذهباً للبرميل). إذ قالت كلاسي مخاطبة صدام: "أود أن أطلب منك أن تنتظر في إمكانية عدم رفع سعر النفط إلى معدلات عالية جداً"، فقال صدام مستفهماً: "إن سعر 25 دولاراً للبرميل ليس عالياً؟!"، فأجابت السفيرة: "هناك الكثير من الأميركيين يودون رفع الأسعار إلى 25 دولاراً، لأنهم ينتمون إلى ولايات أميركية نفطية!!" (25-ب). إن صدام كان يطلب سعراً لا يتجاوز غرامين من الذهب للبرميل، ولكن – كما يظهر – فحتى هذا السعر الواطئ كان بعيد المنال عنه!!

تحدث الرئيس الأميركي ريغان في أواسط الثمانينيات عن الحاجة إلى "الدفاع الذاتي" لدول الخليج من الخطر الإيراني، (أو كان يعني الخطرين الإيراني والعراقي؟!)، كما قدم ضمانات بأن الولايات المتحدة ستحمي تدفق النفط. وفي آذار

1987 أبلغت الولايات المتحدة الكويت بأنها ستقوم برفع العلم الأميركي ثانية على جميع الناقلات التي تنقل النفط الكويتي، أي بالكامل أو لا شيء!، ولن يحدث ذلك مناصفة مع الاتحاد السوفيتي. إذ إن النفط الكويتي كان ينقل بناقلات تحمل العلم الأميركي في تشرين الثاني 1986 بعد اعتداءات إيرانية على الناقلات الكويتية. ولكن وعندما انكشفت فضيحة "إيران كيت" وظهر أن الأميركي كان يزودون إيران بالسلاح والمواد الاحتياطية اللازمة للطائرات الإيرانية التي كانت قد اشترت في زمن الشاه، "تحذر" الكويتيون من التوجهات الأميركية!! وطلبوا من الاتحاد السوفيتي أيضاً حماية ناقلاتهم النفطية، الأمر الذي أزعج الولايات المتحدة جداً. وبالنتيجة بقيت الكويت على تمسكها بالولايات المتحدة طبعاً وتركت السوفيت. ورفع العلم الأميركي على إحدى عشرة ناقلة نفطية كويتية، وبهذا أصبحت تحت حماية البحرية الأميركية المتواجدة في الخليج. ثم دخلت بعد ذلك الأساطيل البحرية البريطانية والفرنسية والإيطالية والهولندية والبلجيكية، وكلها تدعي أنها جاءت لحماية تدفق النفط. لقد كان دخول الأساطيل الأميركية والبريطانية والفرنسية الخطوة الأولى لـ "احتلال" الخليج وإنشاء القواعد العسكرية، وبيع السلاح! كانت الولايات المتحدة والغرب يريدون تدمير العراق وإيران، وكانت أحسن وسيلة هي أن يدمر أحدهما الآخر، وذلك بإطالة أمد الحرب المدمرة التي استمرت لثمان سنوات، وكلما يتقدم أحد الطرفين على الآخر، يباع السلاح وتعرض الخدمات على الطرف الآخر!! وفي 1988/8/20 دخل وقف إطلاق النار بين إيران والعراق حيز التنفيذ رسمياً، علماً إن العراق كان قد احتقل بما أسماه "انتصاره" في الحرب على إيران في 1988/8/8.

في سنة 1987 عكست حكومة ماركرت تاتشر قرار ونستون تشرشل التاريخي في عام 1914 حين أكد بأن يكون للحكومة البريطانية غالبية أسهم شركة برتش بتروليم BP، إذ باعت تاتشر الـ 51% المتبقية من حصة الحكومة في هذه الشركة. وقامت الكويت بشراء 22% من BP (وكانت تود لو تشتري أكثر من هذه

(النسبة)!! إن شراء الكويت لـ 22% من شركة BP أغضب الحكومة البريطانية، وأجبرت الكويت على تقليص حصتها في BP إلى 10% فقط! وبنهاية الحرب العراقية الإيرانية كانت السعودية قد جنت الكثير خلال فترة الحرب أيضاً، ومنها شراء نصف حصة شركة تيكساكو Texaco الأميركية النفطية العملاقة، في مصافيها ومحطات وقودها في (33) ولاية أميركية، وضمنت هذه الصفقة للسعوديين (600) ألف برميل يومياً من مبيعات المنتجات النفطية في الولايات المتحدة!!

أما العراق فقد كان أكبر مشتر للسلاح في العالم في سنة 1985، واستمر على شراء وتطوير وتصنيع السلاح، وصار يملك "أكبر وأعظم" جيش وصناعة سلاح في المنطقة، كما كان يصفه الغرب - لزيادة غرور صدام - قبيل غزو الكويت، والذي دمر في الكامل فيما بعد!!

بعد عدة أشهر على وقف إطلاق النار بين العراق وإيران جاء بوش الأب إلى رئاسة الولايات المتحدة وذلك في كانون الثاني 1989.

في 1991/4/4 نشرت صحيفة الغارديان اللندنية بعض التقارير التي كشف عنها الجانب العراقي عند احتلاله الكويت، ولم يصدر عليها نفي من أية جهة كويتية. ومنها سفر الجنرال (فهد أحمد الفهد)، رئيس المخابرات الكويتية مع العقيد (عبد الهادي شداد)، مدير التحقيقات لمحافظة الأحمدى، إلى الولايات المتحدة بأمر من وزير الداخلية الكويتي (سالم الصباح)، لمقابلة مدير المخابرات المركزية الأميركية CIA، وبسرية في 1989/11/14. قال الفهد في رسالة بعثها إلى وزير الداخلية: "إننا اتفقنا مع الجانب الأميركي على أن نستفيد من الحالة الاقتصادية المتدهورة في العراق، بغية الضغط على حكومته لرسم الحدود المشتركة ما بيننا. وعرضت علينا المخابرات المركزية وجهة نظرها حول استخدام الضغط الملائم، مؤكدة على ضرورة التعاون الواضح ما بيننا على أن تكون اللقاءات منسقة على مستوى عال" (25-ب). ليلاحظ القارئ أن هذا الاجتماع كان في نهاية 1989 (وكانت أسعار

النفط 20 دولاراً للبرميل)، وفي وقت كانت "العلاقات العراقية الأميركية الجيدة في ذروتها"!! وكانت الكويت قد تمددت في الأراضي العراقية أثناء الحرب، والعراق "مغمض العينين" عن هذه التمددات، لأن الكويت كانت "عونا" في حربه مع إيران!. ثم بدأت الكويت بعد انتهاء الحرب بالتوسع بإنتاج النفط من الجزء الجنوبي من حقل الرميلة، وقدرت الإيرادات التي حصلت عليها الكويت من جنوب الرميلة حتى 1990/7/17 بحوالي (2,4) مليار دولار (بالأسعار المتدنية له والبالغة 14 دولار للبرميل)، وأصبح هذا الجزء من حقل النفط العراقي "الرميلة"، جزءاً في دولة الكويت عند تسوية الحدود الأخيرة!! ورفعت الكويت من إنتاجها العام للنفط إلى طاقتها القصوى، عاملة وفق نصيحة المخابرات الأميركية باستخدام "الضغط الملائم"، ودافع وزير النفط الكويتي عن زيادة تصدير النفط حين عاتبه نظيره الجزائري (رئيس أوبك وقتئذ) أثناء زيارته للكويت لبحث الموضوع، حيث أكد الوزير الكويتي: "إن تخفيض الأسعار ليس موجهاً ضد الجزائر وإنما ضد العراق"!!^(25-ب). وبالنتيجة دخل العراق "المصيصة الأميركية الخليجية" وقام باحتلال الكويت في 1990/8/2، وأعلنها المحافظة العراقية التاسعة عشر في 1990/8/8. وارتفع سعر النفط إلى (30) دولاراً للبرميل الواحد بحلول خريف 1990.

بدأت الأسعار بالارتفاع (لخروج العراق والكويت من السوق النفطي)، وكالعادة قامت السعودية بالتعويض الكامل عنهما بحلول كانون الأول 1990. السعودية زادت من كمية إنتاجها (3) ملايين برميل يومياً، وفي الوقت نفسه بدأ الطلب على النفط يضعف بسبب التباطؤ الاقتصادي الغربي، ولم تكن هناك حاجة لقيام وكالة الطاقة الدولية بتفعيل برنامج طوارئها لأمن الطاقة. علماً إن الولايات المتحدة كانت قد هيات في السبعينيات احتياطاتها الإستراتيجية من النفط والتي بلغت (600) مليون برميل في ذلك الوقت (كما واستمرت بزيادة هذه الاحتياطات في العقود التالية). وكان النقاش في وكالة الطاقة الدولية حينذاك أن تستخدم هذا الخزين وكذلك الاحتياطات الإستراتيجية في الدول الأخرى في حالة النقص الحاد

أو الارتفاع "غير المعقول" بنظرهم في الأسعار، واتفق أن الاحتياطات قد تستخدم لمنع ارتفاعات حادة في السعر تسبب الذعر لدى المشتريين كما حدث في سنتي 1973 و 1979. ولم تكن هناك حاجة لاستخدام هذه الاحتياطات الإستراتيجية في هذه المرة، رغم إن السعر ارتفع من (30) إلى (40) دولار للبرميل – كما كان متوقعاً – عند الضربة الجوية الأولى على العراق باستخدام (700) طائرة في 1990/1/16، ولكن انخفاض السعر خلال ساعات إلى (20) دولار للبرميل!!، أي قل بـ (10) دولارات عما كان عليه قبل الضربة "بفضل وكرم" تعهد السعودية بتعويض الإمدادات.

استقرت الأسعار في تسعينيات القرن الماضي بحدود (15) دولار للبرميل، وهو سعر يقل كثيراً عن أسعار أوائل السبعينيات بالأسعار الفعلية للدولار. حيث إن سعر الذهب كان قد انخفض من (12,6) دولاراً لغرام الذهب في 1990 إلى (8,8) دولاراً في سنة 2000، أي إن سعر برميل النفط تراوح بين (1,2 – 1,7) غراماً من الذهب. ولكن في الوقت نفسه قلت القيمة الشرائية للدولار بين 1973 و 2000 بحوالي (3,6) مرة. أي ان ما كان يمكن شرائه بمبلغ (100) دولار في سنة 1973، أصبح يحتاج إلى (360) دولار لشراء البضاعة نفسها في سنة 2000. مما يعني أن سعر البرميل في سنة 2000 كان يعادل سعر (4,17) دولاراً للبرميل سنة 1973. كما انخفضت القوة الشرائية للدولار بين 1980 و 2000 إلى النصف.

لقد تعهد وزير الخارجية الأميركية، هنري كيسنجر (بعد صدمة النفط الثانية)، في خطاب له في سنة 1981 أمام (وكالة الطاقة الدولية)، بإعادة أسعار النفط خلال مدة (10) سنوات إلى ما كانت عليه مطلع السبعينيات (أي قبل صدمة النفط الأولى)، وهو لم يكن ينطق عن الهوى وإنما كان يعرف بما يطبخ في أروقة صناع القرار في الدول الغربية⁽⁸⁾.

وفي نهاية التسعينيات انخفضت الأسعار عن معدل (15) دولاراً الذي إستقرت عليه لتصل إلى أقل من (10) دولارات للبرميل، الأمر الذي "أيقض دول أوبك من

سباتها"، وبدأت بمحاولة استرجاع ما فقدته، وحددت في سنة 2000 السقف السعري لسعر برميل دولها ليكون (22) دولاراً للبرميل كحد أدنى، و(28) دولار للبرميل كحد أعلى، وبدأت الأسعار بالصعود.

خامساً: ارتفاعات في أسعار النفط ودور العراق المقبل في أسعار النفط

يبين لنا الجدول (22) أدناه المعدلات السنوية لأسعار النفط بين السنوات 2001 و2011 (25-ج):

جدول (22)

المعدل السنوي لأسعار النفط (دولار للبرميل)

السنة	2001	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل السعر	26	42	57	66	72	100	62	80	95

يمثل الجدول معدلات الأسعار السنوية، ولكن في الوقت نفسه وقعت تذبذبات كبيرة في الأسعار خلال السنة الواحدة، وكانت عموماً ماضية في الارتفاع. فمثلاً عندما حددت أوبك سعرها بين (22 – 28) دولار للبرميل في سنة 2000، كانت بعض المبيعات السريعة قد وصلت إلى (35) دولاراً للبرميل، وذلك في أيلول 2000، ولكن انخفضت بعدها وإلى نهاية 2001 إلى معدل (26) دولاراً للبرميل. وبدأت ارتفاعات جديدة في سنة 2004 ليصل السعر في أيلول بين (45 – 50) دولاراً للبرميل، ثم ارتفاع في 2005 في أسعار المبيعات الفورية إلى ما يزيد عن (60) دولار للبرميل.

لقد بدا واضحاً أن السعودية (وغيرها من دول الخليج)، لم تستطع أن تغرق السوق كما كانت تعمل في السابق، إذ لم تعد لديها الإمكانية الإنتاجية لزيادة الإنتاج

بأكثر من (9,5 – 10) ملايين برميلاً في اليوم، في حين كانت هناك زيادات كبيرة في استيرادات الصين والهند، وكذلك زيادات في مخزونات الطوارئ في الدول الصناعية وخصوصاً في الولايات المتحدة. لقد وضع للمختصين في السنوات 2004 – 2006 محدودية الإنتاج النفطي. وبدأت السعودية بالعمل جاهدة لزيادة طاقتها التصديرية إلى (12) مليون برميل يومياً، لتكون جاهزة لذلك في سنة 2009، وكذلك كانت الدول الخليجية الأخرى تخطط لزيادة طاقتها التصديرية بحدود (2) مليون برميل يومياً. ولكن لم تكن هذه الزيادة لتسد التوسع في الاستهلاك وخصوصاً في الصين والهند، ووضوح نضوب نفوط بحر الشمال وألاسكا وعدم إمكانية التوسع في أذربيجان وآسيا الوسطى، وفي كل الأحوال لم تستطع السعودية أو دول الخليج تنفيذ خططها المذكورة أعلاه لعدم إمكانية حقولها، فلم يبق أمام العالم إلا العراق.

لقد كانت معدلات أسعار النفط في النصف الأول من سنة 2006 حوالي (60) دولار، ثم وقعت أزمة الشرق الأوسط في الهجوم الإسرائيلي في تموز 2006 على لبنان، وما تلاه من رد باسل من كل أطراف المقاومة اللبنانية وعلى رأسها حزب الله. وارتفعت أسعار النفط وسجلت رقماً قياسياً في 2006/7/14 حيث وصل السعر في الأسواق الآسيوية إلى (78,1) دولاراً للبرميل، وسعر برنت إلى (78,3)، كما وصل سعر النفط الأميركي الخفيف إلى (78,4) دولاراً للبرميل. وبقيت هذه الأسعار المرتفعة حتى أواخر آب 2006. ومما زاد من بقاء الأسعار مرتفعة رغم توقف الحرب هو اضطراب شركة BP لإيقاف العمل في حقولها في ألاسكا (الذي كان يمثل 8% من الإنتاج الأميركي) بسبب تسرب نفطي، كذلك وقوع أعاصير في خليج المكسيك، ومخاطر في قطاع النفط في نيجيريا. وانخفض السعر وظل يتراوح بمعدلات تتجاوز (60) دولاراً بقليل للأشهر الثلاثة الأخيرة من 2006. وأخذ بالانخفاض في أواخر 2006 وأوائل 2007، ووصل إلى (56) دولاراً في 2007/1/6 وإلى (53) دولاراً في 2007/1/11، وهو أقل سعر وصل إليه منذ حزيران 2005. علماً إن منظمة أوبك قد وافقت في اجتماعها في كانون الأول

2006 على تقليص الإنتاج بحوالي (500) ألف برميل/اليوم، اعتباراً من شباط 2007، وذلك عندما رأت أن هناك انخفاضات مستمرة في الأسعار رغم أن أوربا وأميركا كانتا في فصل الشتاء (25-ج).

رغم الانخفاضات في الأسعار التي وقعت في أواخر 2006 وأوائل 2007، ولكنها بقيت في مستويات "معقولة" وبحدود (60) دولاراً دون أن تنهار، والسبب الرئيسي – وكما أوضحنا سابقاً – هو عدم وجود قوة قادرة على إغراق السوق بالنفط. إضافة لذلك فلقد أشارت كل الدلائل في حينه أن هناك تعاوناً "فعلياً" بين دول أوبك للمحافظة على هذه الأسعار، مع تعهد بتزويد الأسواق بما تحتاجه من إمدادات ضمن أسعار معقولة. وقد بدأت "بواذر" خلافات سياسية بين السعودية وإيران، خصوصاً بعد انتصارات المقاومة اللبنانية في حربها مع إسرائيل، ونشرت أقوال تفيد بأن إيران "تتدخل" في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية، كالعراق وسوريا ولبنان، كما تحدث ملك الأردن عن نية إيران السعي إلى تشكيل "الهلل الشيعي"!! ولقد نشر الكاتب السعودي (نواف عبيد) في أواخر تشرين الثاني 2006 مقالاً في الصحيفة الأميركية الشهيرة (واشنطن بوست)، دعا فيها إلى استخدام النفط في الخلافات السياسية الإقليمية، واقترح "إغراق الأسواق بالنفط من أجل خفض الأسعار لإضعاف الاقتصاد الإيراني ومن ثم الحد من تدخلات إيران في الدول العربية الأخرى"!! ولا ندري إن كان هذا الكاتب يدرك بأنه لو كان باستطاعة السعودية إغراق السوق، لما ترددت عن القيام به لوحدها – او بالتعاون مع بعض الدول الخليجية الأخرى – منذ مدة طويلة... فلقد عملتها سابقاً، وهي باقية على تحالفاتها السابقة مع الغرب، ولكن ما باليد حيلة، فالامر خارج قدرتها!

وازدادت الأسعار "بتحسن" الاقتصاد العالمي في 2007 والنصف الأول من 2008، وازداد الطلب على النفط، فليس هنالك من يغرق أسواقه، ووصل النفط إلى أعلى سعر وصل إليه في تاريخه وهو (145) دولاراً للبرميل في تموز 2008. ثم بدأت الأزمة العالمية الكبرى تظهر في الربع الرابع من عام 2008، وهبطت جميع

أسعار النفط خصوصاً سعر النفط الأميركي إلى (30,28) دولاراً للبرميل في 2008/12/23. ويجب أن نوضح بأنه على الرغم من وصول سعر النفط في تموز 2008 إلى 145 دولاراً، وبقائه في أسعار العالية جداً لفترة من الزمن، إلا أن معدل أسعار سنة 2008 كان حوالي (100) دولار للبرميل. كما وإن معدلات الأسعار سنة 2009، بعد استمرار الأزمة المالية العالمية، كانت تتراوح ما بين (35 – 82) دولاراً، ومعدل عام حوالي (62) دولاراً. واستمرت الأسعار بالارتفاع لتصل إلى معدل عام لسنة 2010 بلغ (80) دولاراً ولسنة 2011 حوالي (95) دولاراً للبرميل. ولأول مرة منذ بدء الأزمة العالمية يتجاوز سعر النفط حاجز الـ (100) دولار للبرميل كان في 2011/1/31.

بقيت الأسعار معقولة وشبه مستقرة في السنوات (2011 – 2014) بين (90 – 100) دولار للبرميل، مع العلم إن معدل أسعار نفط كركوك العراقي كانت حوالي (105,4) دولاراً للبرميل في 2011، و(107,5) دولاراً للبرميل في 2012. مع ملاحظة "حساسية" سوق النفط في هذه الفترة، نظراً لأن العرض والطلب كانا متوازنين، ولا يوجد من يمكنه أن يغرق سوق النفط العالمي! لذا ففي أزمات ما يسمى "الربيع العربي"، والمشاكل التي وقعت خصوصاً في ليبيا، والتي يعتبر نفطها من أجود نفوط العالم لخفته وقلة الكبريت فيه وقربه الشديد من الأسواق الأوروبية، ارتفع السعر إلى أرقام تجاوزت الـ (110) دولارات للبرميل بسبب انقطاع النفط الليبي. ووصل سعر نفط برنت أعلى مستوى له منذ أواخر 2008، حيث وصل إلى (115,7) دولاراً للبرميل في 2014/6/25 تحسباً لاحتمالات توقف الصادرات النفطية من ثاني أكبر منتج في دول أوبك، وهو العراق، وذلك بعد انقطاع نفط شماله (عدا تهريب كميات قليلة من خلال حكومة إقليم كردستان العراق)، بعيد احتلال (تنظيم داعش) لمدينتي الموصل وتكريت في العاشر من حزيران 2014، وكذلك نتيجة الأعمال التخريبية المستمرة لأنبوب نفط الشمال خلال السنوات الثلاثة الماضية، والتخوف من احتمالات التخريب في الحقول العراقية الجنوبية.

عندما سجل النفط أعلى سعر له وهو (145) دولاراً للبرميل في تموز 2008، فسر الكثيرون بأن هذا الارتفاع يعود إلى تدخل المضاربين في شراء النفط لأن أسعاره في تصاعد وتوقعوا أن يرتفع أكثر. ولكن الأمر لم يكن لهذا السبب فحسب، إذ إن تقريراً كان قد صدر في شهر تموز نفسه من قبل "الجنة تجارة العقود الآجلة للسلع الأميركية U. S. Commodity Futures Trading Commission CFTC"، وجد أن دور المضاربين لم يكن مهماً في ارتفاع الأسعار. وإن الموضوع يوجز في أنه يمثل حالة "العرض والطلب"، حيث إن الاقتصاد كان في تمدد بأفضل حالة منذ عقود، ولهذا زاد الطلب على النفط، وكان الإنتاج غير متوفر ويواجه مشاكل في زيادته في الدول المصدرة، وإن السعر كان سيرتفع حتى لو لم يتدخل المضاربون. وقد أعلنت هذه اللجنة نتائجها بالتعاون مع الجهات المعنية في بريطانيا والاتحاد الأوروبي. وإن مهمتها هي مراقبة العقود المستقبلية للنفط، وفيما لو كان هناك تلاعب في هذه العقود (أي الشراء المستقبلي وليس الآن)، وتوصلت إلى ما ذكر أعلاه. كذلك توصلت إلى "أن في السنوات الثلاثة الماضية – أي قبل تموز 2008 – كانت هناك ظاهرة واضحة، وهي قلة العرض النفطي مع زيادة للطلب عليه، وإن هذا الأمر سيستمر في المستقبل" (25-د).

كما إن هناك دراسة مهمة كانت قد أعدتها وزارة الطاقة الأميركية في حزيران 2006، حول تصورها لوضع الطاقة العالمية وإلى سنة 2030. وتوقعت أن يصل الطلب العالمي للنفط في سنة 2030 إلى حوالي (105,9) مليون برميل يومياً، بافتراض زيادة سنوية قدرها 1%، أي بزيادة كلية قدرها 28,4% عن سنة 2005. أما في آسيا (عدا اليابان)، فيتوقع أن تكون الزيادة الكلية 55%، بزيادة سنوية قدرها 2,2% (25-هـ).

أما دراسة منظمة أوبك حول "المستقبل العالمي للصناعة النفطية World Oil Outlook" الصادر في سنة 2010 (25-ج) فتضع توقعات الطلب، وحصة أوبك منها كما في الجدول (23) التالي:

الجدول رقم (23)

توقعات الطلب العالمي على النفط وحصة أوبك
مليون برميل يومياً

السنة	2010	2015	2020	2025	2030
الطلب العالمي	85,5	91,0	96,2	100,9	105,5
حصة أوبك	29,3	30,8	33,2	36,0	38,7

إن توقعات الجدول (23) أعلاه تشابه توقعات وزارة الطاقة الأميركية. لهذا نرى أن من يقول بأن علينا الإسراع بإنتاج النفط الآن، وأنه سيكون بضاعة "كاسدة" في المستقبل، هو على خطأ. وقد يؤدي الأمر في حالة السير على الرأي، إلى تخفيض الأسعار بدرجة كبيرة وتدمير الثروة النفطية العائدة للأجيال العراقية القادمة. لقد سمعنا مثل هذه الأحاديث منذ 2003، وارتفعت الأصوات أعلى بعد انخفاض الأسعار في نهاية 2008 ووصلت إلى (30,28) دولاراً للبرميل إثر بدء الأزمة المالية العالمية الحالية، مع ورود أنباء عن "اكتشافات" نفطية كبرى في الولايات المتحدة.

إن مشكلة الولايات المتحدة والغرب الآن هو ضرورة زيادة العرض، وبالنتيجة إغراق الأسواق، لتخفيض الأسعار للعقود الخمسة القادمة، ولحين انتهاء النفط الرخيص الموجود في الشرق الأوسط تمهيداً لتطوير نفوطهم الغالية الثمن. والدولة الوحيدة التي تستطيع القيام بذلك هي العراق، وذلك إن سارت بالطريق الخطأ، وأرادت أن تمارس ما مارسته السعودية في تدمير الأسعار. وفي الوقت نفسه فإن الدول الغربية الاستعمارية التقليدية السابقة مثل بريطانيا وفرنسا، وبالتعاون الوثيق والتوجيه من الولايات المتحدة وإسرائيل، تحاول جاهدة وبكل الوسائل المتاحة عندها اقتصادياً وعسكرياً واستخباراتياً وتجسسياً، في أن لا تتمكن دول الشرق الأوسط (وبضمنها إيران) من الاستفادة من ثروتها النفطية في تكوين دول قوية ومتقدمة

اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً. ورأينا ما جرى للعراق في العقود الأربعة الماضية، وما زال يجري من هدم وتحطيم. وكذلك رأينا سوريا وليبيا ومحاولات جر إيران لآلية التدمير الذاتي.

لقد حاول الاحتلال الأميركي ومنذ دخوله العراق أن يسيطر على النفط وتطويره ضمن آليات الخصخصة، أي "عقود المشاركة بالإنتاج"، حتى لحقوله العملاقة المكتشفة سابقاً، وكان يؤيده في هذا الاتجاه العديد ممن يسمون أنفسهم خبراء نفطيين عراقيين، ولم ينجحوا بذلك إلا في إقليم كردستان ولحقول صغيرة. ولكن كانت هناك حاجة ملحة لتطوير نفط العراق، لذا أبدوا الاستعداد الكامل لتقديم الاستثمارات اللازمة كقروض لتطوير الإنتاج حتى بعقود "خدمة فنية". بعد أن عجزوا عن تمرير عقود المشاركة. ودخلت دولاً أخرى وشركات نفطية غير أميركية في عملية التطوير هذه، وتم في 2009 و2010، توقيع تطوير الغالبية العظمى من الحقول النفطية العراقية لكي يصل مجمل إمكانية العراق الإنتاجية إلى (12,14) مليون برميل يومياً في حوالي سنة 2018. ولو أضفنا إنتاج حقول الإقليم، لوصلت إمكانية إنتاج النفط في العراق إلى ما يزيد عن (13) مليون برميل يومياً. وكان هذا التوسع الهائل في الإنتاج أكبر خطأ إستراتيجي وقع فيه العراق، إذ أريد له أن يكون بديلاً أو مكملاً للسعودية في تحطيم الأسعار وأوبك، وبالتالي تحطيم ذاته، بحجة الاستحواذ على الحصة التي "يستحقها" العراق من النفط في السوق العالمية (25-هـ).

شعرت الحكومة العراقية بهذا "المطب" في أواخر 2012 وفي 2013، وجددت التفاوض مع الشركات لتخفيض، السقف الكلي من (12,14) مليون برميل يومياً إلى حوالي (9) ملايين، بحجة حماية الاحتياطيات النفطية والعمل وفق أساليب الإنتاج الصحيحة، وهي حجة صحيحة. لا يزال الإنتاج باعتقادي مرتفع جداً (وخصوصاً لو أخذنا إنتاج إقليم كردستان بنظر الاعتبار)، وسيلقي العراق مشاكل جمة في تسويقه مع المحافظة على الأسعار العالمية الحالية. وستعمل الولايات المتحدة المستحيل لتقويض أوبك والأسعار، للرجوع إلى النظرية المدمرة، وهي "الكمية لا السعر"

والتي سارت عليها السعودية ودول الخليج لتحطيم الأسعار، على الرغم من محاولة الآخرين الحيلولة دون ذلك. وكلنا أمل أن لا تنجر الحكومات العراقية المقبلة إلى هذه "المصيدة القاتلة" في المستقبل.

لقد كنت قد تحدثت في كتابي: (الطاقة: التحدي الأكبر لهذا القرن)⁽⁸⁾، وكذلك في كتابي: (الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم)^(21-ع)، بأن المعوق الأكبر للتوسع في استخدام النفط (وكذلك المواد الأحفورية الأخرى مثل الفحم الحجري والغاز الطبيعي)، هو الاحتباس الحراري، حيث إن إنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 نتيجة احتراق هذه المواد الأحفورية هو السبب الأساسي لهذه الظاهرة الخطيرة والتي من الواجب إيقاف توسعها. لقد كان من المفروض أن تتطور "اتفاقية كيوتو" لتحديد كميات الغازات المسببة لهذه الظاهرة، لتشمل الصين والهند، ولكن لم يتوصل إلى نتيجة في مؤتمر قمة المناخ في كوبنهاغن الذي انعقد في كانون الأول 2009 بسبب تضارب المصالح والأزمة المالية العالمية. ومن الواجب والمؤكد أنه سيتم تحديد كميات إطلاق غاز CO2 إلى الجو، ووضع محددات و"ضرائب" على الدول التي لن تلتزم أو تسرف في استخدام المواد الأحفورية، مع مكافأة الدول التي تعتمد البدائل النظيفة الأخرى للطاقة، وعند ذاك ستكون البدائل "النظيفة"، أكثر اقتصادية. ولكن هذا الأمر لن يكون في القريب العاجل أو المتوسط، على الرغم من أن معدلات النمو في استخدام النفط هو أقل من نسبة النمو الاقتصادي العالمي في الوقت الحاضر، ولولا مشكلة الاحتباس الحراري لوجدنا نمواً أسرع للنفط.

إضافة لذلك كنت قد تحدثت أيضاً في كتابي: (الطاقة: التحدي الأكبر)، والصادر في أيلول 2005، عن "نهاية عصر النفط"، أو "ذروة الإنتاج النفطي" وهي الحالة التي يضطر بعدها المنتجون إلى تقليل الإنتاج لعدم استطاعة الحقول النفطية من تلبية الكميات المطلوبة. وإن المتشائمين من المختصين كانوا يعتقدون إن هذا الأمر سيتم في سنة 2005، والبرهان عدم استطاعة دول أوبك الإنتاج بكميات أكبر في سنتي 2004 و2005 رغم الضغوط العالمية، ولهذا بقيت الأسعار عالية

مرتفعة. وهناك آخرون يرون أن ذروة الإنتاج ستكون بين 2010 – 2014، أما المتفائلون (ومنهم وزارة الطاقة الأميركية) فيقولون إن "ذروة الإنتاج ستكون في حوالي سنة 2025". كان هذا التوقع في 2006 اعتماداً على الاحتياطيات التقليدية للنفط، والتي هي في العموم قليلة الكلفة، ولم يكن "زيت الطفل"، أو ما يسمى "النفط الصخري shale oil" قد تم استخراجه بطرق تجارية بعد.

وفي كتابي: (الجديد في القضية النفطية العراقية)^(25-ج)، والصادر في شباط 2012، تحدثت عن الاحتياطيات النفطية للنفط التقليدي، وغير التقليدي (والذي هو قيد الإنتاج في حينه مثل نفط الرمال sand oil، والنفوط الثقيلة جداً، والقليل من النفط الصخري)، حيث كان مجمل الاحتياطيات (1392,5) مليار برميل تقع في (95) دولة وتكفي للاستهلاك العالمي لمدة (45) سنة، في معدلات الاستهلاك لسنة 2010 والبالغة (85) مليون برميل يومياً. وتقع 59% من هذه الاحتياطيات في خمس دول هي السعودية وكندا وإيران والعراق والكويت، كما يقع 85% من مجمل الاحتياطيات في عشر دول، وهي بالإضافة الى الخمسة المذكورة أعلاه فنزويلا والإمارات وروسيا ونيجيريا. أما احتياطيات دول منظمة أوبك فإنها تشكل 71% من الاحتياطيات أعلاه.

لقد تطورت مفاهيم الاحتياطيات النفطية خلال السنوات الخمس الماضية، بعد أن نجح الإنتاج التجاري في أميركا للغاز الطبيعي المنتج من الصخور الغازية shale gas، وهو الغاز المحبوس في الصخور، باستخدام تكنولوجيات جديدة تسمى hydrofrack-ing، وهي فلق الصخور بحقن الماء ومواد كيميائية بضغط عالية جداً. وبدء بتطبيق هذه الطريقة لإنتاج النفط التجاري أيضاً، علماً إن هناك تحفظات بيئية كبيرة على هذه الطريقة لأنها تسببت في أضرار كثيرة للمياه الجوفية بسبب المواد الكيميائية، والتي تعتمد عليها الولايات المتحدة كثيراً في حياتها اليومية والزراعية. إضافة إلى أن طريقة الإنتاج هذه تسبب خلخلة في الصخور والطبقات الأرضية وتؤدي إلى هزات أرضية. والأهم أنها مكلفة جداً جداً مقارنة بعمليات إنتاج النفوط التقليدية.

هناك مقالات ودراسات بدأت تصدر في السنوات القليلة الماضية حول الاكتشافات النفطية غير التقليدية الكبيرة في صخور الطفال (الزيت الصخري). ونشم منها رائحة المبالغة ومحاولة التأثير في دول أوبك بأن مستقبل النفط ليس من صالحهم، ولذا عليهم زيادة الإنتاج الآن، لأن هناك "نظاماً عالمياً نفطياً جديداً يتشكل". ولعل من أكثر المقالات موضوعية هو ما كتبه (دانييل يرجن) في الواشنطن بوست (25-ط)، حيث يتعرض للاكتشافات ولا يتعرض للكلف ولا يحث أوبك على الإنتاج الفوري. ونوجز ما قاله بما يلي: "إن محور الطاقة الجديد من مقاطعة البرتا بكندا (حيث الرمال النفطية)، مروراً بولاية داكوتا الشمالية وجنوب تكساس، ومن اكتشاف نفطي ضخيم قبالة غويانا الفرنسية إلى مخزونات نفطية بحرية (هائلة) بالقرب من البرازيل. فخلال أكثر من (10) سنوات بقليل تحولت رمال كندا النفطية من مصدر هامشي إلى مورد رئيس للنفط، إذ يبلغ إنتاج تلك الرمال (1,5) مليون برميل يومياً في الوقت الحاضر. ويمكن لرمال كندا أن تضاعف إنتاجها إلى (3) ملايين برميل/اليوم. والتطور المهم الآخر حدث في الولايات المتحدة بفضل تكنولوجيا استخراج نفط الطفال (أي hydrofracking) في ولاية داكوتا الشمالية، وتطور مشابه في جنوب وغرب تكساس". ويستمر ليقول: "سيظل نصف الكرة الغربي بحاجة لإمدادات نفطية من باقي أرجاء العالم، غير إن الحاجة قد تتراجع إلى ما دون النصف بحلول (2020) مما يعني تراجع الواردات من الشرق الأوسط وغرب إفريقيا. وسيتدفق النفط الذي كان يتجه غرباً، نحو الشرق إلى الأسواق الآسيوية الصاعدة".

وتأكيداً لتوقعات للمقال أعلاه، أصبحت الصين في أيلول 2013 (25-ك) أكبر بلد مستورد للنفط في العالم، حيث تجاوزت الولايات المتحدة بفضل نموها الاقتصادي ومبيعات السيارات القوي، ويتوقع أن يستمر هذا النمط في استيرادات النفط في 2014. علماً أن الأميركيين كانوا قد استهلكوا في أيلول 2013 ما معدله (18,6) مليون برميل يومياً مقارنة باستهلاك الصين في الشهر نفسه والذي بلغ (10,9)

ملايين برميل يومياً، ولكن بلغ إنتاج الولايات المتحدة من النفط في الشهر نفسه (12,5) مليون برميل يومياً مقارنة بالإنتاج الصيني البالغ (4,6) ملايين برميل يومياً.

هذا وإن الولايات المتحدة تجاوزت السعودية وروسيا لتصبح أكبر منتج للنفط في العالم، وذلك بعد أن أصبحت أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم في سنة 2010. حيث بلغ الإنتاج النفطي الأميركي في الربع الأول من 2014 أكثر من (11) مليون برميل يومياً. ويشمل هذا الرقم خامات نفطية مختلفة بالإضافة إلى المكتشفات النفطية التي تنتج مع الغاز الطبيعي. وستبقى الولايات المتحدة في الصدارة مع تزايد مساهمة النفط الصخري في التعافي الأميركي. ويتوقع أن يصل الاستهلاك الأميركي في 2014 إلى (19) مليون برميل يومياً، مما يعني أن استيرادات الولايات المتحدة النفطية ستصل في سنة 2014 إلى حدود (7,5 – 8) مليون برميل يومياً، مقارنة باستيراداتها النفطية في 2005 – مثلاً – والمقدرة بـ (11) مليون برميل يومياً. هذا ويتوقع أن يتصاعد الإنتاج النفطي الأميركي إلى (13) مليون برميل يومياً في عام 2019، ثم يبدأ بعدها بالانخفاض.

ولكننا لم نلاحظ انخفاضاً بأسعار النفط، بل على العكس ارتفاعات وصلت إلى (110 – 115) دولاراً للبرميل لعدم استقرار المنطقة العربية.

المسألة الأساسية الحالية هي كلفة إنتاج النفط الصخري، فحسب تقديرات (عثمان الخويطر) المدير السابق لشؤون الحفر والتنقيب في شركة أرامكو السعودية، في حديث له في شباط 2014^(25-ج). حيث يقول: "إن من المؤكد أن إنتاج النفط الصخري في أي مكان في العالم لن يكون مجدياً قبل أن تصل أسعار النفط إلى (150) دولاراً للبرميل... وإن إنتاج النفط الصخري حتى هذا اليوم أفضل ما يمكن أن يوصف به أنه حالة أميركية (ذات خصوصية) لأن تكلفة إنتاج البرميل الواحد في معظم الحالات – في أميركا – تصل إلى (80) دولاراً". وأضاف: "إن التصور الذي يشير إلى إمكانية منافسة النفط الصخري للنفط التقليدي مما قد يسبب ضغطاً

كبيراً على الأسعار خلال السنوات القادمة احتمال بعيد جداً في الوقت الحاضر". وأوضح أيضاً: "أنه يوجد فارق بين بيئة وظروف أميركا والإنتاج خارجها، إذ إن تأجير أجهزة الحفر والمعدات الثقيلة فيها أقل من نصف تكلفتها في خارجها. كما وإن مدة حفر البئر في أميركا حوالي (10) أيام بينما في خارجها عدة أسابيع". ويستمر بالقول: "إن أصحاب هذه التصورات يغفلون عن أن نزول الأسعار إلى ما دون (70) دولاراً للبرميل سوف يسبب في قطع ما لا يقل عن خمسة ملايين برميل يومياً، وعليه فإن ذلك يعتبر كفيلاً بعودة الأسعار إلى الارتفاع... وإن خفض الإنتاج لا يضر الدول الخليجية، لأنها تنتج حالياً فوق حاجتها المالية، ولن يضرها خفض الإنتاج في سبيل المحافظة على الأسعار الحالية".

إن كلام الخويطر منطقي، ولكنه "نسي" الحديث عن "الضغوط السياسية"، إذ سبق أن أغرقت السعودية والدول الخليجية الأسواق النفطية بالنفط لخفض الأسعار في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، لأسباب سياسية وضغوط أميركية "رغم أنها كانت تنتج فوق حاجتها المالية"، واليوم قد تقوم بذلك لو استطاعت إغراق الأسواق. ولكن هذه "الفرصة" ستنح لها، ولغيرها، إذا ارتفع الإنتاج العراقي في حالة قيام سياسة عراقية "غير مسؤولة" بالإنتاج العالي بحجة أخذ العراق لحصته "المناسبة" في الأسواق النفطية بغض النظر عن انهيار أسواق النفط!! وهذا أمر يجب أن نراقبه ونتجنبه بشدة إن تم ذلك تحت الضغوط الأميركية، أو بادعاء ضرورة بيع النفط الآن، وبأي سعر، لأن الاحتياطيات الجديدة المكتشفة للنفط الصخري تتجاوز الاحتياطيات النفطية التقليدية، كما تقول بعض الدراسات.

لقد كانت هناك سياسة حكيمة لدول أوبك (عدا محاولات السعودية) وهو البيع بسعر تحدده المقارنة بكلفة إنتاج طاقة البدائل. والبدائل المتوفرة اليوم في أميركا للنفط الصخري هي بحدود (80) دولاراً للبرميل لأحسن مناطق إنتاج النفط الصخري، وتزداد الكلفة كثيراً في مناطق أميركية أخرى وتتجاوز (110 - 130) دولار للبرميل، ولهذا لا ينتج منها حالياً. وتزيد الكلف كثيراً في خارج الولايات

المتحدة. ولكن دول أوبك تخلت في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي عن هذه السياسة الحكيمة واتخذت سياسة "رعناء"، وخفضت الأسعار، وتوقفت الولايات المتحدة وغيرها عن الاعتماد على البدائل لتقوم بتنفيذها في المستقبل، وبدأت بتنفيذ البدائل بعد عام 2002، حين أصرت دول أوبك على إبقاء أسعارها مرتفعة مع عدم وجود بدائل رخيصة. وفي المستقبل القريب، وإذا ساعد العراق السعودية في اعتماد مثل هذه السياسة "الرعناء"، سنرى فعلاً انخفاضاً كبيراً في الأسعار، وستؤجل أميركا والغرب إكمال مشاريعها التوسعية إلى عقود قادمة عند نفاذ النفط الرخيص!! إن أسعار بيع النفط لدول الأوبك ليس لها علاقة بكلفة الإنتاج، إذ إن "العرض والطلب" هو ما يتحكم بها، وإن أوبك تتحكم في "العرض" لتزيد السعر إلى سعر البدائل. وفي الجدول (24) موجز لمعدل كلف الإنتاج الحالي للنفوط التقليدية حسب الشركات العالمية:

الجدول رقم (24) (25-ز)

معدل كلف الإنتاج حسب الشركات (دولار/البرميل)

37,0	بتروكندا الكندية
27,8	سينوبيك الصينية
23,0	بتروبراس البرازيلية
23,0	CNOOC الصينية
22,3	كونوكو فيليبس الأميركية
19,3	ستات أويل النرويجية
17,5	أكسن موبيل الأميركية
11,4	شيفرون الأميركية

9,5	BP البريطانية
9,4	شيل الأميركية

إن الكلف المذكورة في الجدول (24) هي معدلات لمناطق إنتاجية مختلفة تعود للشركات المحددة في الجدول لشركة معينة تزيد أو تنقص عن الرقم المذكور تبعاً للحقل المنتج منه. ونلاحظ أن الكلف عموماً عالية لنفوط تقليدية، والسبب هو الإنتاج من حقول ناضبة وقديمة في معظمها.

أما الكلف الإنتاجية في العراق والسعودية والكويت فهي في حدود (1,3 – 1,4) دولار للبرميل. ويتوقع أن ترتفع كلف النفط العراقي الجديد في البداية نظراً للاستثمارات العالية الجديدة، وأن تكون بحدود ثلاثة دولارات للبرميل كمعدل عام (عدا حوافز الإنتاج التي تدفع للشركات). وفي الوقت الحالي فإن كلف الإنتاج في الحقول العراقية الجنوبية تبلغ (1,3) والحقول الشمالية (1,5) دولار للبرميل (عدا حقول إقليم كردستان).

لقد ارتفعت أسعار النفط منذ 2004 إلى 2014 وتعتبر اليوم أسعاراً "مرتفعة"! ولكن هل هي فعلاً مرتفعة بالمقارنة عما كانت عليه أسعاره في السنوات 1973 – 1980، عند احتساب سعر النفط، في 2014 مثلاً، بالذهب أو بالقوة الشرائية للدولار في 2014 مقارنة بقوته الشرائية في تلك الفترة.

ولمقارنة الاسعار على اساس سعر الذهب نقارن معدل سعر "مرتفع" للنفط في الوقت الحاضر وهو (100) دولار للبرميل كما في سنة 2013 والنصف الأول من سنة 2014، بما يعادل سعره بالذهب في السنوات 1973 و1980، فنجد ما يلي: كان سعر برميل النفط في سنة 1973 (الصدمة الأولى) (11,65) دولاراً للبرميل ويعادل (3,6) غم ذهباً للبرميل بأسعار الذهب في حينه. ووصل سعر النفط في 1980 إلى (35) دولاراً للبرميل، ولكن قيمته بالذهب انخفضت الى (1,84) غراماً ذهب للبرميل وبمعدلات سعر الذهب لسنة 1980 (البالغة 19 دولاراً لغرام

الذهب). أما سعر (100) للبرميل في 2013 – 2014، فيعادل (2,36) غم للبرميل (بسعر 42,4 دولاراً/غم ذهب).

أما عند المقارنة بالقوة الشرائية للدولار، فإن سعر (100) دولار للبرميل في سنة 2014 يعادل القوة الشرائية لـ (17,2) دولار في سنة 1973 (مقارنة بسعر النفط في ذلك الحين والبالغ 11,65 دولاراً للبرميل). كما إنه يعادل قوة شرائية للدولار في سنة 1980 قدرها (31) دولاراً، مقارنة بسعر النفط المعلن في ذلك الحين وقدره (35) دولاراً/البرميل.

من هنا نجد أن ما نتصوره ونعتقد من أن أسعار النفط مرتفعة في الوقت الحاضر هي بالحققيقة متقاربة كثيراً مع أسعار في سنة 1973 و1980 سواء لو تمت المقارنة بكمية الذهب المعادل للدولار، أو في القوة الشرائية له. ونحن هنا نقارن الأسعار الرسمية المعلنة لدول أوبك في السنوات 1973 و1980، ولكن أسعار النفط للصفقات السريعة كانت تزيد عن ذلك بأكثر من 25% من السعر المعلن، ولذا فإن الأسعار الحالية هي ليست عالية مقارنة بتلك السنوات وإنما أقل منها، ويجب أن لا نعتبرها "عالية جداً"، وإنما معقولة.

وظهر جلياً مما سبق أن التحكم بـ"الأسعار المعقولة" يتم من خلال استغلال قانون العرض والطلب، وتحديد كميات العرض من النفط وعدم تجاوزها، وتحديد سعر ينافس البدائل القادرة على تلبية جميع الحاجيات النفطية العالمية. وإن سعر (80) دولار لكلفة النفوط غير التقليدية ليس هو بالسعر البديل، إذ إن كميات هذه النفوط القابلة لمنافسة نفوط أوبك بهذا السعر هي كميات محدودة جداً، ولذا فإن سعر التنافس المنطقي في الظروف الحالية يصل ما بين (100 – 120) دولاراً للبرميل، وإلى حين تقييم التطويرات الجديدة للبدائل.

لقد تراجعت أسعار النفط منذ أواسط آب 2014، ووصلت مستوياتها الدنيا في أواخر أيلول، حيث سجلت سلة أوبك في نهاية أيلول سعراً منخفضاً قدره (94,3) دولاراً للبرميل مقارنة بمعدل أسعار سنة 2013 والبالغ (105,9) دولاراً للبرميل،

ومعدل أسعار 2014 حتى نهاية آب والبالغ (104) دولاراً للبرميل، ومقارنة بأسعار حزيران 2014 حيث بلغ المعدل حوالي (110) دولاراً للبرميل. أما سعر برنت فلقد فقد ما يقرب من (20) دولاراً من سعره منذ حزيران 2014، ليصل في نهاية أيلول إلى أقل من (96) دولاراً للبرميل. لقد أثار هذا النزول مخاوف العديد من المختصين وذعر بين بعض الاقتصاديين العراقيين متوقعين انهياراً كبيراً للأسعار.

نود أن نوضح أن انهياراً للأسعار لن يحدث في المستقبل، وخصوصاً إذا أخذ العراق دوره بمسؤولية عالية، وإن استطاعت دول أوبك إيقاف السعودية من إعادة لعب الدور غير الأخلاقي الذي لعبته في ثمانينيات القرن الماضي، سواء تم اللعب بمعية العراق أم بمفردها.

إن الانخفاض في أسعار النفط في أيلول 2014 أمر يمكن تفهمه، إذ إن أسعار الدولار ارتفعت مقارنة بالعملات الأخرى إلى أرقام لم يصله منذ ستة سنوات، وزاد بحدود (8 – 10%) مقارنة بالعملات الرئيسية العالمية. وطالما أن النفط يسعر وبيع بعملة الدولار، فإن من المنطقي أن نتخض أسعاره بحدود 10% بسبب ارتفاع سعر الدولار. وللسبب نفسه انخفضت أسعار الذهب بحدود 12% في الأشهر الأخيرة ليصل سعره إلى (1206) دولاراً للأونصة في أواخر أيلول 2014.

إضافة لذلك فإن السعودية ضخت إلى الأسواق العالمية حدودها العليا من التصدير، حيث تجاوز إنتاجها (9,8) مليون برميل/اليوم في حزيران 2014 واستمرت بالزيادة إلى ما يقارب (10) مليون برميل/اليوم. إضافة لذلك فإنها بدأت بإعطاء حسومات على أسعار أوبك و بحدود (1 – 4) دولاراً للبرميل. وبهذا فإنها بدأت بلعبتها التي أدتها في ثمانينيات القرن الماضي، وذلك في محاولة لضرب أسعار نفط إيران والعراق وروسيا لأسباب سياسية بحتة، وبالأخص بما يتعلق بإيران التي بدأت ترجع تدريجياً إلى الأسواق العالمية بعد البدء برفع الحصار عنها.

لقد قامت حكومة إقليم كردستان بتصدير ما معدله (250) ألف برميل يومياً وبأسعار زهيدة جداً، لعدم استطاعتها دخول الأسواق العالمية باعتبار نفطها المصدر

هو نفط مهرب. ورغم قلة هذه الكمية، ولكن لا يزال لها تأثير في أسعار النفط العالمية.

لهذا على منظمة أوبك العمل سوية والتعاون مع روسيا في تثبيت الأسعار. إن كلفة إنتاج النفط غير التقليدي (هو البديل المتوفر للنفط) هي بحدود (80 - 85) دولاراً للبرميل، وهو غير متوفر إلا في الولايات المتحدة وبكميات قليلة جداً. لهذا لا يمكن أن يقل سعر النفط عن هذه الأرقام ولسنوات طويلة قادمة، إلا إذا اتخذت السعودية موقفاً سياسياً بغض النظر عن مصالحها الاقتصادية، أو إذا اتخذ العراق موقفاً غير متزن بحجة التوسع بمبيعاته وتعاونه مع السعودية في المستقبل لإغراق الأسواق النفطية.

سادساً: لماذا تريد أميركا أن يبقى تسعير وبيع النفط بعملة الدولار؟

لم تكن المسألة الأكبر أمام الولايات المتحدة عند وقوع "الصدمة الأولى للنفط" في 1973 هي "ارتفاع السعر" فقط، ولكن أيضاً محاولات بعض دول أوبك توجيه تسعير وبيع النفط بعملات أخرى، إذ إن الدولار كان يترنح أمام عملات المارك والين والباوند ويفقد قوته الشرائية، لذا كانت المحادثات الأولى بين الولايات المتحدة والسعودية هو الالتزام بالبيع والشراء بالدولار، مع تحويل الفوائض المالية و"حفظها" في بنوك لندن ونيويورك لقاء "القبول" بزيادة الأسعار!، وتم ذلك! وفي الواقع هناك من يعتقد بأن مؤامرة تمت بين الحكومة الأميركية وكبار رجال المال والمؤسسات المالية، وكبار شركات النفط، لزيادة الأسعار بهذا الشكل مع شرط الحفاظ على التسعيرة والبيع بالدولار وحفظ فوائض "البترودولار" في نيويورك ولندن. إن الكتلة النقدية اللازمة لشراء النفط بعملة الدولار قد ازدادت (16) مرة في التجارة الدولية نتيجة رفع سعر النفط من معدل (2,2) دولار/البرميل في 1972 إلى

(35) دولار/البرميل على الأقل في سنة 1980، وهو رقم هائل لتعزيز قوة الدولار. إضافة إلى ذلك فإن هذه الكتلة النقدية الكبيرة سيتم تداولها وتدويرها من خلال شراء الأسلحة والبضائع، أو حفظها في بنوك أميركية تتصرف بها كما تشاء وكأنها أموال أميركية سواء في إعطاء القروض أو في تمويل المشاريع.

ويذكر وليم كلارك في كتابه: (حروب البترول دولار)^(12ب) الفكاكة الساخرة التي كانت تدور في الأوساط النقدية الأميركية في ذلك الحين، وهو أن على الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي)، تبديل الجملة المكتوبة على الدولار المطبوع من "In God We Trust" إلى "In Opec We Trust"، أو إلى عبارة أكثر تحديداً هي: "In Saudi Arabia We Trust"!!!

كما يعيد المؤلف كلارك ما ذكره السفير الأميركي السابق في السعودية وقوله: "إن أحد أهم الأمور التي قامت السعودية بها، كحدث تاريخي، وكجزء من صداقتها للولايات المتحدة، هو إصرارها على أن يكون تسعير وبيع النفط بعملة الدولار بصورة مستمرة، ولهذا فإن وزارة الخزانة الأميركية تستطيع أن تستمر بطبع الدولار وتشترى النفط، وهذه ميزة غير متاحة لأي دولة أخرى... وإن الناس في السعودية يستفسرون لماذا علينا أن نكون بهذا العطف على الولايات المتحدة؟!". ولعل السفير قد نسي أن دور السعودية هذا – متمثلاً بالعائلة المالكة – هو رد لجميل الولايات المتحدة بتعهد روزفلت في عام 1945 للملك عبد العزيز آل سعود بالمحافظة على العرش السعودي مقابل النفط!! وما لم يذكره السفير هو إن الولايات المتحدة تطبع الدولار لا لتشتري لوحدها النفط به، بل لتقوم ببيعه للدول الأخرى ولتشتري هذه الدول النفط بالدولار أيضاً. لقد أصبح النفط هو غطاء الدولار، وعليه يمكن اعتباره بحق "الذهب الأسود".

لقد ذكرت وكالة الأنباء العراقية في 2000/9/14، بأن مجلس الوزراء العراقي قرر "تعيين عدد من الاقتصاديين للقيام بوضع دراسة جدية حول إمكانية التحول إلى استخدام عملة اليورو أو أية عملة أخرى غير الدولار في المعاملات

التجارية الخارجية". وتحول العراق رسمياً في أواخر تشرين الأول من عام 2000 من بيع النفط بالدولار إلى بيعه بعملات أخرى، وبهذا أصبح العراق أول دولة في العالم تقدم على فعل ذلك. وعلى الرغم من أهمية الخبر، فإنه لم يذاع إلا كخبر عابر بسيط في الـ CNN بتاريخ 2000/10/30، وفي راديو الحرية التابع لوزارة الخارجية الأميركية بتاريخ 2000/11/1، ثم انتهى واختفى الخبر من كافة وسائل الإعلام الأخرى، وبتعتيم متعمد ربما!!! وفي الواقع إن تسعير وبيع النفط العراقي كان بعملة الدولار، ولكن كان يطلب من المستوردين أن يحولوا، في يوم الشراء نفسه، قيمة النفط المشتري بالدولار، إلى أحد العملات العالمية التي تحددها الجهات المعنية بالعراق (اعتيادياً البنك المركزي العراقي)، وتودع المبالغ بهذه العملات في الحساب الذي حدده مجلس الأمن لإيداع عوائد النفط. علماً إن عملة اليورو في تلك الفترة كانت في وضع غير جيد مقابل الدولار، ولكن بدأ انخفاض الدولار مقابل اليورو يتوضح في أواخر 2001. ونشرت مقالة في صحيفة الأوبزيرفر البريطانية وقبل حوالي شهر من حرب الاحتلال الأميركي البريطاني للعراق في آذار 2003، تحت عنوان: "العراق يجمع أرباحاً جيدة نتيجة التخلي عن الدولار الى اليورو Iraq Nets Handsome Profit by Dumping Dollar for Euro"، حيث اليورو كان قد ارتفع 25% مقابل الدولار^(12-ب).

في 2003/4/28 (بعد الاحتلال)، أعلن العراق تخليه عن قراره الصادر في 2000/11/6، والرجوع "صاغراً" إلى بيع النفط بالدولار، وأعلنت صحيفة الفاينانشل تايمز في 2013/6/5، وفي خبر صغير أيضاً بأن أول صفقة بيع للنفط العراقي خرجت للأسواق العالمية، بعد رجوع العراق لبيع النفط بالدولار، وأضافت: "تم الإعلان عن الرجوع إلى الدولار في صفقات النفط العراقي، رغم سقوط قيمة الدولار... كما وإن العراق كان قد حصل على أرباح إضافية نتيجة ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار، رغم أن قرار البيع بعملات أخرى كان لأسباب سياسية وليست اقتصادية". أما الإعلام الأميركي فقد تجاهل هذا الخبر. لقد رجع العراق إلى

الدولار، والدولار في الحضيض مقابل اليورو، وخسر بذلك خسائر فادحة، رضوخاً لطلب المحتل.

إن خطوة العراق في تشرين الثاني 2000، لم تكن مبادرة منفردة، فقد قامت دول مصدرة للنفط قبله بمبادرات مشابهة. إذ جرت في أيار 1999 محادثات بين روسيا والاتحاد الأوروبي لاعتماد اليورو في مبيعات الغاز والنفط، ولم تؤد المناقشات إلى نتيجة سوى أن الأمر "سيدرس أكثر"، رغم أن الطلب جاء أساساً من الدول الأوروبية، مع معارضة شديدة من الولايات المتحدة، إذ إن خوفها الأكبر يأتي من أن تحذو دول أوبك حذو روسيا، ويأخذ الأمر أبعاداً عالمية لإبعاد الدولار عن مبيعات النفط!! وفي سنة 2004 وافقت روسيا على تسعير وبيع الغاز الطبيعي إلى ألمانيا بعملة اليورو، وعلى أساس أن الأمر سيدرس بالنسبة لبقية الدول الأوروبية، وسيبقى الدولار عملة بيع الغاز لبقية الدول الأوروبية لحين البت بالأمر لاحقاً. وفقدت محادثات الانتقال إلى اليورو في تسعير بيع النفط زخمها بعد أن بدا سعر اليورو في الانخفاض في 1999.

في سنة 2002، قدمت إيران اقتراحاً باستلام مبالغها من مبيعات النفط إلى أوروباً باليورو بدلاً من الدولار، والسبب – حسب رأي المسؤولين الإيرانيين – هو "اقتصادي بالأساس"، ولو إنه فسر في حينه لسبب سياسي. كما إن دول أوبك – عدا السعودية وبعض دول الخليج – كانت تعمل على دراسة اعتماد سلة من العملات (بضمنها اليورو والدولار) لتسعير نفطها، خصوصاً بعد أن رفعت سعر نفطها الرسمي في سنة 2003 من (21,4) دولاراً إلى (26,97) دولاراً للبرميل.

وتوصلت دراسة أعدت من قبل "مركز التقدم الأميركي - Centre of American Progress" في تشرين الثاني 2004 إلى أن ارتفاعات أسعار نفط أوبك كانت "للتعويض عن انخفاض القدرة الشرائية للدولار بالنسبة للدول المنتجة. ولهذا اضطرت هذه الدول إلى رفع سعرها حوالي 162% بالنسبة للدولار مقارنة بالسعر

المنخفض في كانون الأول 2002، ولكن هذه الزيادة كانت بالنسبة لعملة اليورو 77% فقط، لأن اليورو يرتفع مقارنة بالدولار".

كنت قد تحدثت في كتبي السابقة عن إن النفط والاستحواذ عليه، هو سبب الحرب على العراق، وقد أثبتت الحوادث اللاحقة ذلك، رغم الفشل الأميركي في الاستحواذ على النفط، أو تمرير قانون للنفط يلائم ما تصبو إليه أمريكا. إن العديد من الكتاب في العالم يعتقدون إن من أهم الأسباب الرئيسية للحرب على العراق هو خلق تأثير مرعب في دول أوبك للحيلولة دون سيرهم على خط الحكومة العراقية قبل 2003 بالانتقال إلى بيع النفط باليورو بدلاً من الدولار، والذي سيكون له تأثير مدمر على الاقتصاد الأميركي. وإن مؤلف الكتاب القيم "حروب البترول" (12-ب) يؤكد على هذه النظرية ويقول: "وبصورة أكثر تحديداً فإن هذه الحرب – أي حرب بوش ضد العراق – هي للحصول على سيطرة على الاحتياطات الهيدروكربونية للعراق، وبهذه الطريقة المحافظة على الدولار كعملة محتكرة لأسواق النفط العالمية الحرجة... وإن الحرب كانت ولا تزال للمحافظة على الدولار ليكون عملة الاحتياطي النقدي العالمي"، ويضيف: "إن الحرب كانت بجزء منها (حرب عملة النفط - oil cur-rency war) ضد اليورو".

ويستمر ليقول: "إن الاندفاع في الحرب على العراق لم يكن فقط بسبب بوش وصقوره دونالد رامسفيلد وبول ولفوتير وريتشارد بيرل (رموز المحافظين الجدد)، ولكن أيضاً – وبصورة أقوى – بسبب نفوذ شركات الطاقة الكبيرة، أكسون موبيل وشفرون وهالبرت، إضافة لما يسمى (الأميركيين الخمسة الكبار - Big Five Amer-ican) للصناعات الحربية، وهي: Boeing وNorthrop – Grumman وLockheed وMartin – Raytheon وTW، وإن تأثير هذه الشركات في العالم يعتمد كلياً على كون الدولار يمثل الاحتياطات النقدية العالمية"، ويضيف: "إن ديك تشيني – نائب بوش – كان يمثل المنسق لشركات الطاقة مع الشركات الحربية... وإن كون أميركا هي الدولة الأعظم، يعتمد عليها بسبب قدرتها العسكرية الأعظم وعلى أن الدولار

هو العملة الوحيدة للاحتياطيات النقدية العالمية، والذي يتطلب أن يكون عملة النفط الوحيدة". وفي سنة 2004 (تاريخ إعداد كتاب حروب البترول)، كانت المصروفات العسكرية العالمية، للفرد الواحد تبلغ (1419) دولاراً للولايات المتحدة، و(1551) لإسرائيل، والدولة الثالثة في الترتيب السعودية (789) دولاراً للفرد، والدول الأوروبية واليابان بين (362 – 627) دولاراً، والصين (25) دولاراً للفرد فقط^(12ب).

إن مجمل الصادرات العالمية للنفط الخام في الوقت الحاضر تتجاوز (40) مليون برميل يومياً، مما يعني أن مجمل هذه الصادرات بعملة الدولارات تصل حوالي (4) مليارات دولار يومياً، أو (1,460) ترليون دولاراً سنوياً، بافتراض أن سعر تصدير (100) دولار للبرميل. وإذا أردنا أن نضيف صادرات المنتجات النفطية أيضاً (التي تباع بعملة الدولار حتماً)، ستصل إلى رقم سنوي للصادرات الكلية يتجاوز الـ (1,650) ترليون دولار، بعملة الدولار فقط. ولهذا نرى أن الأهمية الفائقة التي تضعها الولايات المتحدة لإبقاء تسعيرة بيع النفط حصراً بالدولار. قد تتساهل في مسألة ارتفاع سعر النفط، وقد يفيد ذلك أحياناً، وخصوصاً عندما تقل وادعتها منه، ولكن لا تتساهل إطلاقاً في مسألة التنازل عن تسعير وبيع النفط بعملة الدولار. هذا والأهم من ذلك فإن النفط ليس سلعة اعتيادية، وإنما سلعة إستراتيجية وعلى النطاق العالمي، والسيطرة عليه تعني السيطرة وإلى حد كبير على اقتصاد وسياسة العالم خصوصاً بوجود القوة العسكرية الفائقة للولايات المتحدة. إن الحفاظ على البيع والشراء بالدولار، هو جزء من السيطرة على النفط ذاته.

إن الاقتصاد الأميركي لا يزال هو الأقوى في العالم، ويتجاوز نسبة (19,2%) من الاقتصاد العالمي (في سنة 2013)، بينما يصل اقتصاد الاتحاد الأوروبي إلى حوالي (18,7%) من الاقتصاد العالمي، والصين (15,4%). ويتوقع أن تصل نسبة الاقتصاد الأمريكي في سنة 2018 إلى (18,1%)، والاتحاد الأوروبي إلى (16,3%)، والصين إلى (17,4%)، ولكن ستبقى الولايات المتحدة مصرة على استخدام الدولار في تسعير وبيع النفط حتى لو "دخلت حروب" لتضمن ذلك. وهي

فعلاً دخلت حروب عديدة سابقة بسبب النفط، إذ سيكون النفط أكثر إستراتيجية على النطاق العالمي، رغم احتمال إزدياد اعتماد الولايات المتحدة على نفطها وتقليل الاستيراد، ولكن الدول الصاعدة (الصين والهند وغيرها) سيزداد استيرادها للنفط، ولهذا ستكون للولايات المتحدة رغبة أكبر في السيطرة عليه وعلى بيعه، وذلك لتستمر "بقيادة العالم" معتمدة على قوتها العسكرية الأعظم، واستمرار قوة الدولار الذي يمثل حالياً أكثر من (65%) من عملات الاحتياطيات العالمية وحوالي (44%) من عملات التجارة العالمية.

الفصل الرابع



مقدمة في العولمة العولمة المعلوماتية

كنت قد قرأت الكتاب القيم: (نذر العولمة)، للدكتور عبد الحي يحيى زلوم^(١) في سنة صدوره باللغة العربية عام 1999 مترجماً عن الإنكليزية. ولأكن صريحاً فإنني ولحين قراءة هذا الكتاب لم أكن أفهم وبصورة واضحة ما هي العولمة، وما مقدار شرها أو (خيرها) على العالم، وخصوصاً على الدول النامية، ومدى تأثيرها في تأخر وفشل هذه الدول أو استمرارية (نموها)!! إذ كل ما كان يكتب أو يسمع عنها في وسائل الإعلام العالمية هو مديح لها، وكأنها متعلقة فقط بسرعة انتقال وانتشار المعلومات وتوفيرها للبشرية من خلال خدمة الإنترنت وغيرها، حيث كان - ولا يزال - تطور التكنولوجيات المتعلقة بها يسير بشكل سريع ومذهل.

وكان يشار إلى العولمة بأنها (قربت) دول وشعوب العالم من بعضها وأصبح هذا العالم الشاسع (قرية صغيرة)!!، وصار تعبير (القرية الصغيرة) مرادفاً للعولمة!! ويمكن تلخيص هذه المفاهيم الأولية والمنقوصة حول العولمة بالحكاية (الساخرة) التي كانت تدور في أواخر التسعينيات حول معنى العولمة إثر مقتل الأميرة (ديانا) وصديقها (عماد الفايد) ابن رجل الأعمال المصري الناجح (محمد الفايد) في ليلة 30 - 1997/8/31.

إذ تتلخص الحكاية بأن أحد الاقتصاديين الساخرين أجاب عندما سُئل عن تعريف للعولمة، بأن التعريف الأمثل والأوضح والعملي لها هو: (مقتل الأميرة ديانا)!! حيث أن الأميرة إنكليزية وعشيقها مصري، وقتلا في نفق فرنسي، في سيارة ألمانية تعمل بمحرك هولندي، يقودها بلجيكي مخمور بويسكي إسكتلندي، ومتبوعة بمصورين وصحفيين إيطاليين يركبان دراجات بخارية يابانية، وتم معالجة الأميرة من قبل طبيب أميركي بأدوية برازيلية، وتم نشر الخبر عن طريق الحواسيب

بتقنية (بيل كيتس) الأميركي بحاسوب يستعمل الرقائق الإلكترونية التايوانية الصنع، وعلى شاشة كورية المنشأ، وتم تجميع أجزاء تلك الحواسيب في مصانع سنغافورية من قبل عمال بنغلاديشيين. ويستطيع القارئ أن يستمر في هذا السرد!! غير أن أحد العراقيين أراد أن يدخل (مأساة العراق) بعد الاحتلال ليطور القصة بإضافة جمل قصيرة مؤلمة... فاستمر يقول: " وأرسلت القصة أعلاه إلى (مكروود) عراقي، قبل أن ينسفه مفخخ يمني، قادم من سوريا معتمداً الأموال السعودية والقطرية، حاملاً (كلاشينكوف) روسي، قد تدرب عليه في أفغانستان على أيدي أميركانية وباكستانية، وتم تفجيره بموبايل (نوكيا) الفنلندي، وإذا ما قدر الله ولم يمت ذلك العراقي بهذا التفجير أو غيره فإنه سوف يتلقى العلاج بمستشفى إيراني أو أردني أو هندي... "، هذه هي (العولمة)!!؟ هل هي كذلك!!؟

نرجع إلى كتاب (نذر العولمة)، والذي احتوى على معلومات غزيرة (على الأقل بالنسبة لي في ظروف عيشي في العراق في تسعينيات القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، حيث الحصار الظالم الشامل وبضمنه الحصار الثقافي الذي مارسه الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية على العراق. كُتِبَ (نذر العولمة) بلغة بسيطة مشوقة عن علاقة العولمة بالتطورات الرأسمالية المؤدية للاقتصاد العالمي وخاصة لفقراء العالم والدول الفقيرة، الأمر الذي جعلني أتوسع في قراءاتي – وخصوصاً بعد "الانفتاح" بعد الاحتلال – لمعرفة هذا المصطلح الذي كثر استخدامه في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، واستمر استعماله في توسع خلال العقد الأول من هذا القرن، ولحين الأزمة العالمية التي أدخلت الرأسمالية الأميركية العالم فيها منذ 2008، واستمر فيها الانكماش الاقتصادي recession حتى الآن، مما يعتبر أطول فترة انكماش اقتصادي في التاريخ يمر بها العالم.

كنت في كتبي السابقة أستعمل مصطلح "الرأسمالية المنفلتة"، للتعريف بالعولمة. وكان من الأجدر استعمال مصطلح "الرأسمالية الجامحة"!!، الذي استعمله بابا الفتيكان (فرنسيس الأول)، الأرجنتيني الأصل، المعروف بدفاعه عن

العدالة الاجتماعية، في وثيقة له صدرت في أواخر تشرين الثاني 2013. مما دعا محافظين متشددين أميركان، بينهم المحاور الإذاعي الأميركي (راش ليمبو) إلى رفض عظة البابا واصفين إياها بأنها: "ماركسية خالصة"⁽⁵⁴⁾، وقال البابا في مقابلة له مع صحيفة (لاستامبا) الإيطالية في 2013/12/14 رداً على أقوال المحافظين المتشدديين الأميركيين: "إن الأيديولوجيا الماركسية خاطئة، ولكني التقيت في حياتي الكثير من الماركسيين وهم أشخاص طيبون، ولذا لا أشعر بأن أحداً قد أساء إلي". أي لا يعتبر (اتهامه) بالماركسية إساءة! ويضيف في مقابله مع الصحيفة الإيطالية في وصف الرأسمالية (العولمة) ووعودها الزائفة: "كان هناك وعداً بأنه عندما يملأ الكوب بالكامل سيفيض، ومن ثم يفيد الفقراء. ولكن ما يحدث هو إنه عندما يمتلأ الكوب بالكامل يكبر بشكل سحري...، ومن ثم لا يفيض منه شيء لأجل الفقراء!". وهذا تعبير رائع عن جشع الرأسمالية الجامحة.

كذلك يرى بابا الفاتيكان إنه: "فيما تتضخم إيرادات الأقلية على نحو هائل، تتسع الهوة بين الغالبية والازدهار الذي تتمتع به تلك القلة"، وبرأيه، فإن: "انعدام التوازن هو نتيجة الأيديولوجيات التي تدافع عن الحرية المطلقة والمضاربة المالية". ويضيف: "هكذا تولد دكتاتورية جديدة، غير مرئية، تفرض دون كلل قوانينها وقواعدها الخاصة... إن التعطش للسلطة والتملك لا يعرف حدوداً هنا... هذا النظام يميل إلى نهش كل شيء يقف في طريق زيادة الأرباح، ويصبح كل ما هو هش مثل البنية، ضعيفاً ومنتهكاً أمام سوق مؤهلة تحولت إلى القانون الوحيد". وقد كان لكلام البابا هذا صدى، تحديداً في معقل الرأسمالية. إذ استناداً إلى حسابات نشرة شركة (بلومبرك)، وهي من أهم نشرات العالم الرأسمالي في أميركا إن لم تكن أهمها، فإن عام 2013، وبرغم الأزمة الاقتصادية والتي تعم العالم جميعه وبالأخص أوروبا، وبحدود أقل أميركا، كان عاماً ممتازاً لأصحاب المليارات. فلقد ارتفعت ثروات أغنى (300) شخصية في العالم بواقع (524) مليار دولار لتصل إلى (3,7) ترليون دولار، مع العلم إن (70) شخصاً من هؤلاء لقوا تراجعاً في صافي ثرواتهم. وتنقل

(بلومبرك) عن الخبراء في مجال الثروة والأصول أن خزانات الأغنياء ستستقبل المزيد في عام 2014 أيضاً⁽⁵⁾. حيث في الولايات المتحدة تحديداً ستبقى معدلات الفوائد منخفضة وسيستمر الأداء الجيد للسوق المالية (البورصة). ولكن في مقابل هذا النمط من تراكم الثروات الهائلة، تسوء مؤشرات عدم المساواة في الولايات المتحدة، وهي اليوم عند مستويات غير مشهودة منذ 1928. ففي نهاية عام 2012، ونتيجة لسياسات استمرت عقوداً، مثل الفقراء فيها 15% من سكان الولايات المتحدة. وإذا اعتمدنا المعدل نفسه لسنة 2013 سيكون عدد الأميركيين الفقراء (47) مليون نسمة. وهناك مؤشرات أكثر دلالة على غياب (العدالة الاجتماعية)، وهي إن واحداً من كل أربعة أميركيين دون سن البلوغ يعيش تحت خط الفقر⁽⁵⁾!! ولهذا نجد أن وصف البابا بالماركسي من قبل أقصى اليمين الأميركي، مثل المحافظين الجدد وحزب الشاي، والمرتبطين بالرأسمال الأميركي المنفلت والجامح، ليس بالأمر الغريب!! ففي رأي هؤلاء أن من ينادى بالعدالة الاجتماعية لابد وأن يكون (ماركسياً) أو (شيوعياً)، مع أن العدالة الاجتماعية هي المطلب الأساس لكل الناس والديانات، وليس مطلب الماركسيين فقط!!!



العولمة المعلوماتية وجورج أورويل

إن العولمة بالأساس هي مفهوم اقتصادي صرف، ويمكن اعتبارها لفظة عامة لما بدء من سبعينيات القرن الماضي بما يسمى (الليبرالية الجديدة - Neoliberalism)، وذلك لفتح جميع العالم وبلا حدود أو قيود أو ضوابط أمام الرأسمالية العالمية وبالأخص الأميركية، ليتم تبنيها بالكامل من قبل المحافظين الجدد باعتبارها الأساس الاقتصادي لسياستهم للقرن الأميركي. إلا إن ما شاع عن العولمة هو الظاهر منها فقط، أي (عولمة المعلومات).

كان الجميع، وإلى فترة قريبة جداً، يتحدث عن الفوائد الجمة لعولمة المعلومات، وهي بالفعل ذات فوائد جمة في نشر المعلومات وسهولة الحصول عليها وكذلك في سهولة التواصل بين البشر. ولم يتحدث أحد، أو بالأحرى لم يعرف أحد مدى (المضار) الجسيمة التي ستأتي من التكنولوجيا المتطورة جداً والسريعة التطور، مثل الإنترنت والموبايل، إلا بعد الضجة الهائلة التي أثارها الشاب الأميركي المطلع (إدوارد سنودن)، ذو التسعة والعشرون عاماً، عندما نشر معلومات غاية في السرية في حزيران 2013، أدت إلى ملاحقة الحكومة الأميركية له، واضطرار الحكومة الروسية منحه حق اللجوء المؤقت على أراضيه. لقد قام سنودن بتسريب ونشر جزء من الملفات الخاصة بتنصت وتجسس (كالة الأمن القومي الأميركي إن. إس. أي National Security Agency NSA) على مكالمات ومراسلات سكان العالم أجمع، بمن فيهم زعماء ورؤساء ومنظمات أقرب حلفاء الولايات المتحدة، الأوروبيين والآسيويين في أميركا الجنوبية وأستراليا، بمن فيهم المستشارة الألمانية (ميركل) والذي اعتذر لها أوباما عن هذا الأمر، وكذلك رئيسة البرازيل التي ألغت بسبب الفضيحة اجتماعاً لها مع أوباما في البيت الأبيض^(3-ب).

رأيت من المهم أن أتوسع بهذه الفقرة، وضرورة أن يطلع القارئ على المعلومات المهمة والخطيرة التي تخص كل البشر وبضمنهم العراقيين.

لقد سبق وأن تحدثت عن هذا الموضوع في كتابي: (آراء وملاحظات حول الاتفاقية الأمنية المقترحة بين العراق والولايات المتحدة)، الصادر في تشرين الأول 2008^(3-ج)، ولم أكن أعرف في حينه (أي في عام 2008) المعلومات المتوفرة حالياً. حيث ذكرت نقلاً عن الواشنطن بوست في 2008/9/5، بأن الولايات المتحدة تجسست على رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وقادة عراقيين آخرين وفيما يتعلق بالاتفاقية الأمنية المقترحة وغيرها من المسائل. ونقلت الصحيفة عن الصحفي الأشهر (بوب وودورد)، وهو الصحفي الذي كشف (وتر كيت) التي أطاحت بالرئيس نكسن، وهو يكشف فضائح في العراق في كتابه: (الحرب من الداخل: التاريخ السياسي

للبيت الأبيض (2006 – 2008)، حيث يقول إن هذا التجسس قد "أثار الذعر بين كبار المسؤولين الأميركيين الذين أثاروا تساؤلات بشأن ما إذا كان هذا العمل يستحق المغامرة في ضوء جهود الرئيس بوش لكسب ثقة المالكي". سيما وإن التجسس شمل وزراء ونواب وقادة جيش وشرطة من قبل الدولة "الصديقة، بل الحليفة للعراق"، وأضاف وودورد في كتابه: "إننا على علم بكل ما يقوله المالكي". وأضافت في كتابي أعلاه، بأنني: "لا أستطيع أن أفهم كيف يفكر أحد أن يوقع معاهدة صداقة مع هكذا دولة، فهي ليست فقط دولة مدمرة للآخرين ولثيمة، ولكن لا تراعي حرمة حتى لأصدقاء". كما أوضحت سبب الاهتمام الأميركي الفائق بشركات الهاتف النقال، ورفض إعطاء أو توفير أي مبلغ لتصليح البدالات والخطوط الأرضية (المحلية/الداخلية) رفضاً قاطعاً!!، حيث أن التجسس الإلكتروني من خلال شبكة الهاتف النقال أسهل من التجسس من خلال شبكة الهاتف الثابت الموجودة في العراق.

الآن ظهر ما هو أكبر بكثير جداً مما كنت أتصوره أو يتصوره أي شخص في حينه، إذ ظهر بعد تسريبات سنودن، وحسب ما تقول الواشنطن بوست في 2013/12/24^(L-3)، بأن: "وكالة الأمن القومي الأميركية NSA استطاعت وبمساعدة الشركات الأميركية الكبرى للاتصالات، الحصول على دفع هائل من المعلومات وبسرعة الضوء، وذلك من خلال قابلات الألياف البصرية fiber optics cables – وغيرها – والتي تحمل الإنترنت والمكالمات الهاتفية في مختلف القارات وفي قعر المحيطات والبحار". وتبعاً لأحد الوثائق التي سربها سنودن – كما تقول الصحيفة أعلاه – فإن (مجموعة عمليات المصادر الخاصة Special Source Operations) التابعة لوكالة الأمن القومي كانت ومنذ عام 2006، تجمع كل (14,4 ثانية) معلومات من التلفونات والموبايلات والإنترنت بما يعادل ما في مكتبة الكونغرس الأميركي من المعلومات، (هي أكبر مكتبة في العالم)!!

كما تضيف الصحيفة أن تسريبات سنودن أوضحت أن: "أنظمة وكالة الأمن القومي NSA تستلم وتجمع سنوياً مئات الملايين من الإيميلات وعنوانيها – e

mail address books، ومئات المليارات من سجلات الهاتف النقالة، وترليونات المكالمات الداخلية. وإن الغالبية العظمى جداً من هذه المعلومات التي يتم جمعها تعود لأناس عاديين غير مشتببه بهم إطلاقاً. ولكن بوجود هذا الخزين الهائل من المعلومات وإمكانية معالجتها، يكون بإمكان وكالة الأمن القومي NSA استخدامها لرسم خرائط للعلاقات الاجتماعية للبشر على نطاق العالم".

لقد سارت وكالة الأمن القومي NSA وفق الأمر الذي أعطاه لها الرئيس جورج بوش في سنة 2001 (بعد أحداث أيلول) بجمع المعلومات دون أخذ التخويل المطلوب من الكونغرس أو من القضاة. ولاحقاً وبعد أن حصلت الوكالة على أمر بوش هذا، فإن بعض أجهزتها وتحت تفسيرات وتأويلات سرية لقوانين مررت في الكونغرس بين السنوات 2007 – 2012، فإن إدارة أوباما مضت بخطوات أخرى. وتحت ما يسمى: (كتغطية لعمليات جمع المعلومات)، "PRISM" بدأ بجمع المعلومات من شركات المعلومات الأميركية المهمة كوكل google، وياهو yahoo، ومايكروسوفت Microsoft، وأبل apple، وخمس شركات أميركية أخرى. وبهذا استطاعت الوكالة من جمع كل المعلومات تقريباً عن المواطنين الأميركيين وبقيّة سكان العالم. ولم يكن لهذه الشركات إلاّ الإذعان لطلب الحكومة الأميركية – حسب الصحيفة – إضافة لذلك ولتجنب المشاكل القانونية داخل الولايات المتحدة، فإن الوكالة استعانت بما يقابلها في الجانب البريطاني، فيما يخص جمع المعلومات، وهو الجهاز البريطاني المسمى: (المركز الحكومي الرئيسي للاتصالات - Govern- ment Communication Headquarter)، أو ما يعرف اختصاراً: (GCHQ)، لتوسيع إمكانيات جمع المعلومات من خلال الدخول إلى شبكة اتصالات الألياف البصرية - fiber optics التي تربط مراكز شركتي كوكل وياهو حول العالم. وأعطى اسم (MUS-CULAR) لهذه العمليات التجسسية الأميركية البريطانية المشتركة، حيث يتم الدخول إلى معلومات الشركات الأميركية وبالتالي إلى المواطنين الأميركيين من خارج الولايات المتحدة. ولهذا ترى وكالة الأمن القومي الأميركية NSA بأنها لا تحتاج

إلى موافقة الكونغرس أو القضاء للتجسس على الأميركيين (أو غيرهم). إذ إن مئات الملايين من المكالمات أو المراسلات الأميركية (من خلال الحاسبات الشخصية) تعبر من وإلى خارج الولايات المتحدة من خلال اتصالات ياهو وكوكل، حيث إن القوانين (السرية) التي صدرت من الكونغرس، والتي أشرنا إليها سابقاً، سمحت لهذه الوكالة بالدخول عليها، بافتراضها أنها لأجانب وليست لأميركان!!، حسب تفسيرات وتأويلات الوكالة الأميركية NSA^(١-٣).

ولعل أفضل تلخيص لعمليات التجسس هذه هو ما جاء بالمقالة الرئيسية في النيويورك تايمز في 2014/1/1 والمكتوبة من قبل (مجلس تحرير الصحيفة - Edi-torial Board)، حيث تقول: "قبل سبعة أشهر، أي في حزيران 2013، بدأ العالم بمعرفة حجم العمل التجسسي لوكالة الأمن القومي الأميركية NSA، والذي وصل إلى حياة مئات الملايين من البشر في الولايات المتحدة وبقية أنحاء العالم. حيث جمعت الوكالة معلومات جمة لمكالماتهم الهاتفية، ورسائلهم الإلكترونية، ومن هم أصدقائهم ومعارفهم، وكيف سار يومهم، وأين قضوا ليلهم. ولقد عرف الرأي العام وبتفاصيل هائلة كيف أن الوكالة تجاوزت صلاحياتها وأساءت استخدام سلطتها، مما أثار سخط المواطنين سواء في أحاديثهم حول موائد الطعام أو مقاعد الكونغرس، مما يعني إن إجراءات ستتخذ لتحديد أعمال الوكالة هذه"، وتضيف المقالة: "إن نشر المعلومات حول - مدى التجسس - قد أثار سخط قاضيين فيدراليين باتهام الوكالة NSA بأنها خرقت الدستور (على الرغم من أن قاض ثالث، لسوء الحظ، وجد بأن شبكة التجسس هذه قانونية). كما وإن اللجنة الخاصة التي عينها الرئيس أوباما أصدرت اتهاماً قوياً للوكالة لخرقها الخصوصية (الحرية) الفردية، وطلبت تعديلات كبيرة على عملها"^(٣-١).

كان سنودن يعمل كمقاول مخابراتي في وكالة الأمن القومي الأميركية، ولقد بدأ منذ ربيع 2013 (عمره 29 عاماً) بنشر الأسرار، بالاتفاق مع ثلاث صحف عالمية مشهورة، وهي (الواشنطن بوست الأميركية والغارديان البريطانية، ولاحقاً

دير شبيغل الألمانية). وما نشر لحد كتابة هذه السطور – أي في أوائل كانون الثاني 2014 – من وثائق تعتبر من أكبر الأسرار التي تم فضحها. بدأ سنودن بالنشر في الواشنطن بوست والغارديان وذلك بعشرات الوثائق فقط، ثم زادها لتصل بالمئات وذلك عندما رأى تأثير نشر الوثائق في الرأي العام الأميركي والعالمي. كما اضطر الكونغرس نتيجة لهذا الكشف أن ينشر توضيحات حول عدة دعاوى قضائية تمت إقامتها ضد الأجهزة الأمنية الأميركية، مما أجبر حكومة أوباما على اعتبار آلاف الصفحات من الوثائق غير سرية، وبالتالي يمكن نشرها، بعد أن كانت تعتبر سرية. لا يعرف أحد كمية الوثائق الموجودة لدى سنودن، ولكن الأجهزة الأمنية الأميركية تقدرها بحوالي (1,7) مليون معلومة، كما إن موقع (معرفة ممنوعة - For-bidden Knowledge) كان قد ذكر في 2013/12/25 بأن ما نشر من وثائق سنودن لا يمثل إلا 1% مما لديه منها فعلاً، كما إن الوثائق كانت قد نشرت بموافقة المخابرات البريطانية والأميركية – على مضض – بعد أكثر من (100) اجتماع لهما مع ممثلين لسنودن⁽³⁻⁴⁾. لذا فإن كان هذا الخبر صحيحاً، فمن حق العالم أن يتساءل عن الأسرار العظمى الأخرى والتي لم توافق الأجهزة المخابراتية على نشرها، علماً إن ما نشر كان كارثة لها ولكل الأجهزة الحكومية الأميركية والبريطانية التي تدعي أنها ديمقراطية وتعمل على حفظ (الحقوق الشخصية) لمواطنيها، كاول مبدأ من مبادئ الديمقراطية!! إن أهم ما تخشاه الحكومة الأميركية هو أن يكون الروس أو الصينيون قد استطاعوا الدخول إلى ما موجود في كومبيوتر وأرشيف سنودن وأخذ جميع المعلومات، سيما وإن سنودن أعلم مراسل الواشنطن بوست وغيره بأنه لا يريد نشر كل المعلومات دفعة واحدة وإنما على مراحل، كما وإنه قد نوه بأن قتله سيؤدي إلى نشر معلومات أكثر خطورة وسرية. ولهذا فإن الحكومة الأميركية وأجهزتها الأمنية تعمل من وراء الستار للوصول إلى تسوية ما مع سنودن، حيث تعتقد إنه ليس بجاسوس لأحد وإنما يعمل بوحى ضميره، رغم اتهامها له رسمياً بغير ذلك في العلن.

وهو بالتأكيد رأي الصحافة الأميركية المهمة (الرأي العام الأميركي والعالمي)، التي تعتقد جازمة إنه يعمل بوحى ضميره دفاعاً عن الحرية الفردية.

يقول سنودن للواشنطن بوست^(٣-٤) حول إفشاء هذه المعلومات: "لم أرد أن أغير المجتمع، ولكن أردت أن أعطيه المجال لأن يقرر فيما لو كان يريد أن يبدل واقعه"، وهو هنا يتحدث عن سبب إفشائه المعلومات التي نشرها. ويضيف: "كل ما أردته هو أن يكون بإمكان الرأي العام أن يكون له رأيه الخاص في كيفية حكمه/ إدارته لذاته، وهو أمر تم إهماله منذ فترة طويلة". ويؤكد: "بالنسبة لي شخصياً، ومن ناحية الرضا عن الذات فإن مهمتي قد تم إنجازها... لقد ربحت الآن. وطالما قام الصحفيون بما يتطلب منهم في نشر المعلومات، فإن كل ما أردته قد تم إنجازه وتثبيتته وتأكيده". أما حول اتهامه بالتجسس أو الولاء لغير الولايات المتحدة، و(انشقاقه) إلى روسيا أو لغيرها فيجب بأن: "ليس له علاقة أو ولاء لروسيا أو للصين أو لغيرهما، وإنما ولائه للشعب الأميركي... وإذا كنت قد انشقت defectd، فإنني انشقت عن الحكومة إلى الشعب"، إذ إنه كان يعمل مقالاً مخابراتياً للحكومة الأميركية!! ويشير سنودن بأنه، وبسبب التكنولوجيا الحديثة المتطورة، أصبح بإمكان الشركات الخاصة كذلك المراقبة والتجسس على المشتركين، ولكن الفرق في تجسس الحكومة هو أن "لديها السلطة بأن تسلب حياة أو حرية المواطن... وإن خصوصية/حرية الفرد هي مسألة عالمية (في العالم الديمقراطي) سواء كان هذا الفرد أميركياً أم أجنبياً".

إثر تسريبات سنودن، فإن الكثير من الدول، ومنها الاتحاد الأوروبي والبرازيل، عملت واستمرت تعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على سرية وخصوصية المعلومات، الواردة أو الصادرة من وإلى الولايات المتحدة والشركات الأميركية الخاصة، وبضمنها كوكل وياهو ومايكروسوفت، أو شبكات التراسل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتويتر وغيرهما، وذلك بمحاولة اتخاذ خطوات غير اعتيادية لحجب المعلومات المهمة، من قبل حكومات هذه الدول، عن الحكومة الأميركية!!

أما فيما يتعلق بما يدور في الولايات المتحدة، وبالإضافة عما ذكرته عن دور الصحافة الأميركية الرصينة، فإن أجهزة المخابرات الأميركية وحكومتها تعملان، ومنذ تسريب المعلومات، بمحاولة تشويه سمعة سنودن على اعتباره جاسوساً وسارق معلومات، والدفاع عن نفسها، بادعائها أن عمل وكالة الأمن القومي NSA قد تم تحريفه من خلال تسريبات مختارة، وتأويلات محرفة!!

هنالك مناقشات قانونية واسعة تدور في الولايات المتحدة حول الموضوع، (نحن الآن في بدايات عام 2014)، ففي 2013/12/16 وصف القاضي الاتحادي عن منطقة واشنطن (ريتشارد ليون)، المعلومة المسربة وما تقوم به وكالة NSA، بأنها أعمال "أورويلية تقريباً"، وإن جمع المعلومات والسجلات الهاتفية الداخلية للأميركيين هو عمل غير دستوري في أكثر الاحتمالات. علماً إن حديث القاضي يدور حول المواطن الأميركي فقط، أما بقية مواطني العالم فهو أمر لا يعنيه!!

إن ذكر (الأورويلية Orwellian) في حديث القاضي أمر ذو دلالة بالغة، إذ هو يشير هنا إلى رواية الكاتب البريطاني (جورج أورويل George Orwell)، والمسماة (1984)، التي قام بتأليفها في عام 1948 (الطريف في اختياره لعنوان الرواية انه قام بقلب رقم 48 سنة تأليف الرواية ليصبح 84)، وهو مؤلف رواية (مزرعة الحيوان Animal Farm) الشهيرة والتي ألفها في العام 1945، علماً إن هاتين الروايتين قد ذاع صيتهما كثيراً في العالم الغربي أثناء الحرب الباردة، وبلغت نسبة مبيعاتهما أكثر من أي كتاب آخر. وتم إنتاجهما كفلمين سينمائيين لاقيا نجاحاً تجارياً كبيراً كذلك، وخصوصاً فلم (1984). ونشرتهما دور النشر اليمينية المتطرفة على نطاق واسع جداً في زمن المكارثية في أواخر الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، إذ إن مضمونهما كان ضد الأنظمة الشمولية والأنظمة الشيوعية. علماً إن الكاتب كان يسارياً وحارب في الحرب الأهلية الأسبانية مع القوى اليسارية ضد نظام فرانكو، ولكنه انقلب كثيراً فيما بعد على الاتحاد السوفيتي باعتباره نظاماً شمولياً ضد الحرية الفردية/الشخصية. ورواية (1984) تدور حول نظام شمولي – ويقصد به الاتحاد

السوفيتي - سوف يتطور بتطور الأجهزة المتطورة ليصل في عام 1984 إلى حال تدخل فيه الكاميرات والميكروفونات في كل بيت وغرفة لتراقب من قبل "الأخ الأكبر Big Brother"، أي الدولة وأجهزتها الأمنية القمعية. وطبعاً لم يحدث ذلك في العام 1984، ولكن حدث ما هو أكبر وأهم بكثير وذلك في الدولة القائدة "للعالم الحر والديمقراطية"، أي الولايات المتحدة منذ 2001 وحتى الآن!!

هذا وقد اجتمع (أوباما) في 2013/12/17 مع المدراء التنفيذيين لـ (15) شركة تلفون وموبايل قديمة وخدمات إنترنت جديدة، حيث أعلموا الرئيس الأمريكي بأن عمل وتدخل الوكالة NSA يمثل خطراً كبيراً على (الاقتصاد المعلوماتي الأمريكي US information economy)، وإنها ستتحمل خسائر كبيرة. وقدرت الخسائر (أو أرباح غير محققة) بحوالي (35) مليار دولار بحلول سنة 2016 (ج-3).

لقد اعتادت المحطة التلفزيونية البريطانية، (القناة 4)، أن تطلب سنوياً من أحد الشخصيات المهمة في العالم أن يرسل رسالة إلى العالم بمناسبة أعياد الميلاد، وأرادت في سنة 2013 أن تقوم الملكة البريطانية بذلك، ولكن القناة غيرت رأيها وطلبت من سنودن، أن يكون هو من يرسل رسالته إلى العالم هذا العام، وقام سنودن بذلك في 2013/12/26 (ج-3).

لقد دعا سنودن في رسالته هذه إلى إنهاء المراقبة الجماعية والتجسس على البشر، وأشار إلى (الأورويلية)، بوضعها الحالي، قائلاً: "إن ما يحدث الآن من المراقبة الإلكترونية يتجاوز أي شيء يمكن أن يكون قد تصوره الكاتب البريطاني جورج أورويل في روايته (1984)"، ويوضح أكثر بأن: "جورج أورويل كان قد حذرنا من الخطر المتأتي من هكذا طريقة في التجسس والحصول على المعلومات عن المواطنين... وإن المعدات المذكورة في كتاب أورويل كانت بسيطة جداً فهي ميكروفونات، وكاميرات وتلفزيونات لمراقبتنا... ولا يمكن مقارنة هذه المعدات البسيطة بما موجود اليوم. إذ يوجد في جيوبنا حالياً أجهزة تحسس sensors تتعقبنا أينما ذهبنا"، وهو بهذا يشير إلى أجهزة عديدة منها ما يعرف بالهواتف الذكية، إذ

كلما ازداد الهاتف "ذكاءً" كلما ازدادت إمكانيات التجسس علينا، ولهذا فإن الرئيس أوباما يستخدم تلفون موبايل موديل 2007!!!. ويضيف سنودن: "إن أي طفل يولد هذا اليوم سوف يكبر بالعمر دون أن يدرك أو يتصور معنى لمفهوم الخصوصية privacy أبداً... وسوف لا يعرف أبداً ماذا يعني الحصول على لحظات خاصة به، لحظات تتضمن أفكار لا تسجل ولا تحلل... إن الخصوصية أمر مهم، فهي التي تسمح لنا بتحديد من نحن وماذا نريد أن نكون". وأضاف: "إن الأحاديث التي تدور هذه الأيام – حول هذا الموضوع – سوف تقرر مدى الثقة التي يمكن أن نضعها في التكنولوجيا التي تحيط بنا والحكومات التي تقوم بتنظيمها regulate... وسوية سنستطيع أن نجد موازنة أفضل، وننهي المراقبة الجماعية، وأن نذكر الحكومة بأنها إن أرادت فعلاً أن تعرف كيف نشعر أو نفكر فعليها أن تسألنا، فإن السؤال أرخص دائماً من التجسس!!". وللعلم فإن رواية (1984) تعتبر أيضاً من ورايات الخيال العلمي، حيث إنها كتبت في عام 1948، وفي ذلك العام لم يكن حتى التلفزيون أو مسجل الصوت قد تم اختراعهما!!

ونود أن نضيف هنا بأن القاضي الفيدرالي لمنطقة نيويورك (ليم بيولي الثالث Welliam Puley III)، كان قد أصدر في 2013/12/27 حكماً "غريباً" بنظر الكثيرين، إذ قال بأن عمليات وكالة الأمن القومي NSA، والتي تجمع معلومات هائلة من تسجيلات المكالمات التلفونية بأنها قانونية، وهو قرار يخالف به رأي القاضي الفيدرالي لمنطقة واشنطن، والذي صدر قبل (11) يوم فقط من هذا القرار، والذي سبق وأن أشرنا إليه، وكذلك يخالف ما توصلت إليه اللجنة التي شكلها الرئيس أوباما. وإن هذا الاختلاف يصل إلى حد التناقض الكامل لكل سؤال مهم مطروح على هذه الجهات القانونية والإدارية، بضمنه القيمة الأمنية لمناهج الوكالة NSA، ومفاهيم الخصوصية للمواطنين وتفسيرات الدستور لها. وهذا التناقض وصل إلى حد أن تم وصفه من قبل (أوريس كير Oris Kerr) برفسور القانون في جامعة جورج واشنطن

بأن الرأيين المتناقضين أشبه ما يكونان بـ "المادة ضد المادة and antimatter" (3-د)، مشيراً إلى علم الفيزياء بهذا الخصوص.

إن قرار القاضي الفيدرالي في منطقة نيويورك والمشار إليه أعلاه، جاء على إثر طلب (اتحاد الحقوق المدنية الأميركية American Civil Liberties Union)، الذي أعلن أنه سوف يستأنف حكم القاضي وليم بيولي حيث "إنهم مستأوون جداً من هذا الحكم الذي أساء تفسيرات المسألة القانونية، وقلل من أهمية الخصوصية/الحرية الفردية نتيجة المراقبة الحكومية، وأهمل لب الحماية والحرية الشخصية التي جاءت في اتحاد الحقوق المدنية". أما وزارة العدل الأميركية فقد كان رد فعلها مخالفاً لرأي اتحاد الحقوق المدنية، وأعربت عن (ارتياحها لحكم القاضي). والمتوقع وعلى أثر نتائج محاكم الاستئناف في نيويورك وواشنطن، أن يصل الأمر إلى المحكمة العليا Supreme Court الأميركية.

وفي هذه الفترة ذاتها جاءت في 2013/12/18 قرارات وتوصيات اللجنة الاستشارية التي شكلها الرئيس أوباما، والتي زادت من غياب الاتفاق حول تأثيرات وقانونية منهاج وكالة الأمن القومي للتجسس. لقد أخذت اللجنة (رأي الوسط) بين رأي القاضيين، والمشار إليهما آنفاً، ولو إنها تميل أكثر إلى رأي القاضي الاتحادي لواشنطن ليون. حيث إنها بينت بأن: " وكالة الأمن القومي تعتقد بأنها، وفي عدد قليل من الحالات، استطاعت أن توقف هجمات إرهابية في الولايات المتحدة وفي مناطق أخرى من العالم... ولكن برأيها الخاص (أي برأي اللجنة)، فإن منهاج عمل الوكالة بهذا الحجم ليس ضرورياً... وإن إجراءات أقل تدخلاً بحياة المواطنين يمكنها الوصول إلى النتائج ذاتها". واقترحت اللجنة بأن جمع معلومات التلفونات من قبل الحكومة الأميركية: "يجب أن يتوقف مقابل نظام بديل لحفظ المعلومات من قبل الشركات الخاصة بالتلفونات أو من قبل جهة خاصة ثالثة... وإن الدخول إلى هذه المعلومات عند الحاجة إلى ذلك يجب أن يتم من خلال أمر قضائي (3-ج)". وكل هذا الحديث يخص المواطن الأميركي وليس المواطن الأجنبي!!

وتقول افتتاحية النيويورك تايمز أيضاً^(2-ج): "عندما يفشي أحد بأن موظفي الحكومة قاموا بصورة متعمدة وروتينية بانتهاك القانون، فهل هذا الشخص يجب أن يجابه بسجن يصل مدى الحياة من قبل الحكومة نفسها التي انتهكت القانون". إذ إن سنودن متهم في الولايات المتحدة بثلاثة أعمال جرمية، إثنان منها متعلقان بانتهاكه لقانون التجسس Espionage Act، والثالثة تتهمه بسرقة أملاك الدولة! وإن حكم كل من هذه التهم الثلاث هو السجن لمدة (10) سنوات، أي إن مجموع سنوات حكمه – لو تم ذلك – هو (30) سنة! بالإضافة إلى ذلك، فإن من المؤكد أن تقوم الحكومة الأميركية بإضافة اتهامات أخرى عندما تقام الدعوى ضده في المحاكم المختصة، والتي تؤدي بالنتيجة إلى الحكم عليه بالسجن المؤبد، وهو أمر يحاول سنودن أن يتجنبه. ويدعو الكثير من الرأي العام الأميركي والصحافة الأميركية الرصينة الى تجنب إيقاع أي حكم على سنودن في هذه القضية، ومن ضمن الداعين الى ذلك (ريج ليجيت Rich Ledgett)، المسؤول حالياً عن مجموعة تعمل في وكالة الأمن القومي حول تسريبات سنودن تلك. فقد صرح في أواخر عام 2013 إلى محطة (CBS News) الأميركية، بأنه مستعد للنظر في مسألة إعطاء عفو عام عن سنودن، إذا قام الأخير بالتوقف عن تسريب معلومات إضافية. وكذلك قام الرئيس الأميركي أيضاً في أواخر 2013 بتوجيه مساعديه للبدء بالبحث عن طريقة لإنهاء تشويه سمعة سنودن وإعطاءه حافزاً للرجوع إلى أميركا. علماً إن الرئيس الأميركي نفسه كان قد صرح في آب 2013 إن على سنودن أن يعود إلى الولايات المتحدة ليجابه التهم المنسوبة إليه في المحاكم. واقترح الرئيس في حينه بأنه كان من السهل على سنودن أن يعلم مسؤوليه بالانتهاكات للقانون والتي أعلنها لاحقاً ليتجنب التهم الجرمية ضده، حيث يكون حينذاك قد قام بدور (مطلق صفارة الإنذار whistle – blower)، وبذا يكون قد "أراح ضميره". وأضاف الرئيس بأنه كان "قد أصدر أمراً إدارياً سابقاً، لتسريبات سنودن بمدة طويلة، والذي يمنح (مطلق صفارة الإنذار)، الحماية الأمنية والقانونية للمرة الأولى... لهذا كان لسنودن طرقات أخرى يسلكها أي شخص يثيره

ضميره!!". ولكن الأمر الإداري الذي يشير إليه أوباما لا ينطبق على سنودن، إذ إنه معني فقط بالمنتسبين الحكوميين الأمنيين، بينما سنودن مقاول أمني خاص يعمل لدى وكالة الأمن القومي. كما وإن سنودن قال للواشنطن بوست^(٣-٤) بأنه كان قد أعلم اثنين من مدرائه بالأمر وأوضح لهما حجم المعلومات التي يتم جمعها، الأمر الذي ينتهك الخصوصية الفردية، وإنهما لم يتخذا أي إجراء. وتقول الوكالة NSA إنه لا توجد لديها أدلة على ما يقوله سنودن!! وبالتأكيد فإن جواب الوكالة يكون على هذا الشكل بعد الضجة الكبيرة التي أثارت حول هذه التسريبات، والأهم فإن وكالة الأمن القومي (كذلك مدراءها) لن تتخذ أي إجراء بكل تأكيد، لأنها أصلاً لا تعتقد بأن ما تقوم به يعد انتهاكاً لأي قانون، لذا فإنها لم تكن لتعر في حينه كلام سنودن وغير سنودن بأي اهتمام، ولكن الأمر اختلف بعد الضجة الكبيرة جداً.

لننهي حديثنا عن الرجل والمهمة التي أثارت العالم في عام 2013، وستستمر إلى سنوات عديدة، لتجعله فعلاً (شخصية العام 2013)، وبلا منازع. علماً إن مجلة (تايم) الأميركية الشهيرة كانت قد اختارت البابا فرنسيس، رأس الكنيسة الكاثوليكية، هو شخصية العام 2013، وجاء بعده بالمرتبة الثانية سنودن. ولكن محررو الـ (تايم) نفسها اعتبروا أن سنودن هو الأجدر بهذا اللقب "لأنه أكثر من أثر في الأخبار"^(٣-٥). كما وإن الكاتبة البريطانية (جانيت ونترسون) صورت في حديث لها مع صحيفة (الغارديان) طبيعة الانتهاكات بأن: "هواتفنا الجواله أصبحت أدوات رصد، وشبكة الاتصالات الاجتماعية تجمع المعطيات عنا، ولا يمكننا التبضع، أو الإنفاق، أو تصفح الإنترنت، أو التراسل الإلكتروني بلا رقابة"، وقرنت وضعها "بسجين تحت الرقابة يحمل يافطة إلكترونية أينما ذهب". وذكرت الغارديان أيضاً بأن الفضيحة أدت إلى إصدار بيان وقعه خمسة من حملة جائزة نوبل ومئات الكتاب المرموقين يدينون التنصت السري، ويدعون لوضع "لائحة حقوق الإنسان الرقمية". كما إن (كلين كرينوالد)، وهو أحد أعضاء فريق صغير من صحفيين شباب أودعهم سنودن المعلومات التي سربوها إلى الصحافة العالمية، وهربوا خارج البلاد، قال: "إن أكثر

ما يقلق الشباب هو خيبة الأمل بالإنترنت الذي توقعناه أن يكون أداة فعالة للتحرير والديمقراطية، لكنه قد يصبح أكثر أدوات التاريخ جبروتاً وقبحاً في السيطرة على البشر، واضطهاد البشرية"^(٣-ب).

ولقد نالت صحيفتي واشنطن بوست والغارديان (فرع الولايات المتحدة) في 2014/4/14 جائزة (بوليتزر Pulitzer Price)، وهي أكبر جائزة عالمية للصحافة، وذلك لنشرهما في تقارير عدة قصة وتسريبات إدوارد سنودن، فيما يتعلق بتجسس الولايات المتحدة على العالم أجمع^(٣-ج). ومما تجدر الإشارة إليه أن (غلين غرينوالد)، الذي يرأسل الغارديان من البرازيل وخازن أسرار سنودن، والذي حصل على جائزة بوليتزر لسنة 2013 المشار إليها أعلاه، أكد في مقابلة له مع صحيفة (الأخبار) اللبنانية المعروفة^(٣-ك) على قرب نشر وثائق سنودن الخاصة التي تسلط الضوء على برامج الشراكة والمراقبة القائمة بين وكالة الأمن القومي الأميركية وأجهزة استخبارات في الشرق الأوسط، وعلى الخصوص في دول خليجية. وعندما سُئل عن "إسرائيل"، قال إنه لم يزل هناك الكثير ليتم كشفه عن منطقة الشرق الأوسط. ومن الجدير ذكره أن صحيفة (الأخبار) اللبنانية هي أول من نشر في العالم، ووثائق ويكيليكس حول حرب المقاومة اللبنانية وانتصاراتها على إسرائيل في حرب تموز 2006، وموقف القادة اللبنانيين القريبين من الغرب المخزي والمخجل والمتواطئ في تلك الحرب البطولية.

وبعد انتشار فضيحة سنودن على النطاق العالمي، وتعهد الحكومة الأميركية بالامتناع عن التنصت على الهواتف أو مراقبة مستخدمي الإنترنت من المواطنين الأميركيين إلاّ بأمر قضائي، قامت شركة (غوغل) الأميركية العملاقة في عالم المعلومات الإلكترونية بإجراء ادعت بأنها اتخذته لحماية مشتركها "الغرباء" على مواقع مستخدميها في الإنترنت. حيث قامت في شباط 2014 بشراء شركة Slick-Login الإسرائيلية والتي تتخذ من البرج التجاري (ألكترا) في تل أبيب مقراً لها. وحرافياً فإن اسم الشركة (SlickLogin) يعني (Secure Login)، والتي تترجم إلى

العربية بمعنى: (الولوج السهل)، في تأكيد لهدفها في تسهيل عملية تسجيل الدخول الآمن للمستخدم. ولكن كلفة هذه السلسلة "الأمنة" قد تكون باهضة على المستخدمين، وخصوصاً أولئك الذين يشكلون "خطراً على جيش الدفاع الإسرائيلي"!! إذ إن مالكي الشركة الإسرائيلية هم ثلاث إسرائيليين كانوا يعملون في الجيش الإسرائيلي في أقسام تكنولوجيا التجسس الإلكتروني وحل الشفرات والدخول على المنظومات الإلكترونية "المعادية"، وكانوا من ألمع العاملين. وكما هو معروف عالمياً فإن إسرائيل تعتبر أكثر البلدان تطوراً في هذه التكنولوجيات. كما وإن مخابرات الجيش الإسرائيلي يوجد فيها أفضل العاملين في هذا المضمار، وما حدث ويحدث في لبنان شاهد كبير على ذلك. لهذا أصبح اليوم "أمن" غوغل بيد إسرائيل "الأمنة"، كما أصبح "أمن" مستخدمي الإنترنت بيد غوغل... "الأمنة" أيضاً!! فنعم الامين ونعم المؤمن!!!

من المفيد أن يطلع القارئ على بعض تفاصيل ما يسمى حالياً بـ "الحرب الإلكترونية أو الحرب السيبرانية"، والتي تدور رحاها بين مختلف أجهزة المخابرات في العالم. فمن المعلوم أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما الدولتان الأكثر تطوراً في فضاء عالم الإنترنت والقرصنة الإلكترونية (الهاكرز)، وبالتحديد خفايا "الحرب الإلكترونية" في مجالي الإنترنت والهواتف النقالة. ولكن ما جرى في إيران من تطويرات تكنولوجية في هذا المجال في سنة 2013، أثار قلق إسرائيل كثيراً. فقد حذرت نشرة (إنسايت) العبرية الصادرة عن مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، من تنامي قدرة إيران في مجال الإنترنت وأبحاث الفضاء الخارجي، واصفة أياها بالتهديد الجديد المفاجئ، مما يوجب على صانع القرار الإسرائيلي خصوصاً والغرب عموماً العمل سريعاً على مواجهته. وشددت النشرة الإسرائيلية على أن المعطيات الإيرانية الجديدة تفرض على تل أبيب والعواصم الغربية إطلاق صفارة الإنذار، موضحة أهمية الفضاء الإلكتروني لأمن إسرائيل والعمل على إيجاد "قبة حديدية رقمية" لمواجهة الخطر الإيراني المتنامي. مقارنة هنا بين "القبة الحديدية"

الإسرائيلية الحالية لمجابهة صواريخ حزب الله، وبين "القبة الحديدية الإلكترونية" المقترحة لمجابهة "الخطر الإلكتروني الإيراني"!! وكتب مدير برنامج "الحرب الإلكترونية" في مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، العقيد (غابي سيبوني)، محذراً من أن القدرات الإيرانية السايبرانية (الإنترنت)، بحسب ما أظهره تتبع هذه القدرات عام 2013، قد حولت إيران إلى أحد أهم اللاعبين الدوليين والأكثر نشاطاً في عالم السايبر (J-3).

كما أشار مسؤول بارز في الشركة الأميركية الرائدة في أمن المعلومات والبيانات الرقمية GroundStrike في مطلع العام 2013، إلى وجود اعتقاد سائد لدى الغرب بأن إيران "دولة ثالثة إلكترونية"، وإنها قادرة فقط على إزعاج نظم أمن المعلومات الغربية. إلا أن هذه الفرضية لم تعد قائمة. وقالت الشركة الأميركية أعلاه: "هذا يعد تطوراً إيرانياً كبيراً فاجأ العديد من الخبراء الغربيين، وخصوصاً في نطاق تطورها المهني". وجاءت هذه النقلة النوعية الإيرانية في مجال الحرب الإلكترونية في 2013 على خلفية التجارب السابقة وما تعرضت له إيران من هجمات إلكترونية، مثل هجوم فايروس (ستاكسنت) ضد المصانع والمنشآت النووية الإيرانية، إضافة إلى أعمال الشغب التي صاحبت وأعقبت الانتخابات الإيرانية في حزيران 2009، حيث أدركت إيران أهمية وجود نظام فعال لأمن السايبر، وضرورة السيطرة على الإنترنت (J-3).

ولقد بدا واضحاً ذلك التطور بإنزال إيران لعدد من الطائرات الاستطلاعية الأميركية بدون طيار، في سنة 2013، والتمكن من إنزالها بحالة جيدة جداً، ومن ثم الاستفادة منها بصنع طائرات مشابهة، مما حدا بالأميركان التوقف عن إرسال طائرات أخرى إلى سماء إيران. كذلك لم يستطع معارضوا النظام من إثارة "الشغب والفوضى" إلكترونياً – من خلال الإنترنت – في الانتخابات الرئاسية الإيرانية في سنة 2013.

أما المعارك الإلكترونية السايبرية "Cyberattacks" بين الولايات المتحدة والصين، فتجد أخبارها في الإعلام العالمي، كان آخرها اتهام الولايات المتحدة لخمسة ضباط صينيين في أيار 2014 بالدخول إلى عدد من المواقع المتعلقة بشركات الحديد والكهرباء والإلكترونيات وغيرها، لأغراض "التجسس" الصناعي والأمني^(٣-٤). ومن جانب آخر فإن ما يثير الإستغراب في هذا المجال هو تعاقد الحكومة العراقية مع الجهات الأميركية لشراء الطائرات المقاتلة الأميركية F16، والمعقدة إلكترونياً، والتي يمكن السيطرة عليها وعلى أجهزتها وفعاليتها المختلفة حتى عن بعد، إذ باستطاعة أميركا وإسرائيل إيقاف تشغيلها في أي لحظة يريدونها. فإدارة الأجهزة بأيديهم أكثر بكثير مما هي في يد الطيار. وهي محددة للعمل على القدر الذي تسمح به أميركا وإسرائيل من حيث المديات ومدد الطيران. بالإضافة إلى كونها باهضة الثمن جداً، إذ يعادل سعرها (4) أضعاف سعر الطائرة الروسية المشابهة. والقصص كثيرة حول قدرة أميركا وإسرائيل في إمكانية السيطرة على طائرات F16 التي اشترتها السعودية والإمارات العربية، بأعداد كبيرة وبمبالغ عالية جداً لتمشية عجلة صناعة الطائرات الأميركية.



إن ما جاء أعلاه حول "العولمة المعلوماتية"، لا يعني إطلاقاً تقليل من أهميتها الهائلة في توسيع وتسهيل إمكانية الحصول على المعلومات الغزيرة جداً وتجهيزها للقارئ والباحث والمطلع على نطاق عالمي، ولأعداد كبيرة من البشر من خلال الإنترنت بما يحتويه من كتب ومقالات وصحف وويكيبيديا وتعليقات ومراجعات واتصالات. مع ما رافق من قيام الدول الكبرى (خصوصاً الولايات المتحدة الأميركية) ومخابراتها وإمكانياتها الإعلامية الضخمة، وشبكات التواصل الاجتماعي، من نشر مفاهيم خاطئة وخطيرة، وتجنيذ جميع هذه الإمكانيات في إثارة الفوضى حيثما تريد. واختلطت هذه الثروة من المعلومات بين الصحيحة والدقيقة والمفيدة، وبين الكاذبة

والمملقة والمزورة، وأصبح على الباحث أن يدقق مرات ومرات قبل أن يقرر الأخذ بهذه المعلومة أو تلك. وعلى الرغم من ذلك تبقى الفائدة من هذا التقدم التكنولوجي للمعلومات هي الأعم والأشمل.

إضافة لذلك فإن هذه "الثورة التكنولوجية" كانت ولا تزال إحدى الأدوات المهمة بيد المؤسسات الاقتصادية والشركات والمصارف الكبرى العابرة للقارات، في تسهيل مهمة العولمة الاقتصادية في نقل ترليونات الدولارات والعمليات التجارية والمصرفية، وفي حل ونقل المشاكل والأعمال التكنولوجية من مكان إلى آخر بسرعة فائقة. وفي الوقت نفسه ساعدت في تسهيل وتسريع نقل الأزمات المالية والاقتصادية والنقدية من أماكن حدوثها إلى بقية أنحاء العالم، ولذا أصبحت أزمات الرأسمالية تتطور على نطاق عالمي بصورة أسرع.

لقد وضعت الفصل الرابع ضمن هذا الكتاب، لكي يتسنى للقارئ أن يلقي نظرة أولية على "العولمة/الليبرالية الجديدة"، وبالتالي نأمل أن يكون باستطاعتنا الدخول مباشرة في كتابنا القادم إلى الدور السياسي والاقتصادي لهذا الانفتاح الاقتصادي الجامح، ومن ثم إلى كيفية تطوير الاقتصاد العراقي الحقيقي من خلال بناء الصناعة العراقية.

بغداد/أواخر أيلول 2014

المصادر والهوامش

1- (نذر العولمة: هل بوسع العالم أن يقول لا للرأسمالية المعلوماتية)، " The Globalization Gospel: Can the World Say No to Infofinancialism " للدكتور عبد الحي يحيى زلوم. نشر في اللغة الإنكليزية في عام 1998، وفي العربية 1999.

الترجمة الحرفية للعنوان: (بشائر العولمة)، ولعل الكاتب وضعها تهكماً عليها. كما وإن العنوان يشير كأن العولمة (مرتبطة) بالمعلوماتية، ولكن مضمون الكتاب هو الاقتصاد الرأسمالي الحالي. إن الكاتب أصدر كتباً أخرى ترجمت إلى اللغة العربية، منها: (إمبراطورية الشر الجديد)، و(حروب البترول الصليبية: والقرن الأميركي الجديد) في 2005، و(أميركا إسرائيل الكبرى: إسرائيل أميركا الصغرى) في 2009. وجميع كتبه تتحدث عن شروط العولمة ورائدتها الولايات المتحدة، ودور الشركات النفطية (القدر) في هذه المرحلة الرأسمالية.

2- كتاب: (العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة). فؤاد قاسم الأمير، الصادر في طبعته الأولى في حزيران 2004، والثانية في كانون الأول 2005، 3 - لقد اعتمد في كتابة الجزء المتعلق بأدوارد سنودن على ما يلي:

أ. "Edward Snowden, after months of NSA revelation, says his mission accomplished". Washington Post/24,12,2013
مقالة طويلة تقع
بعشرة صفحات حجم A4 كتبها من موسكو، الصحفي بارتن كيلمان Bar-ton Gellman.

- ب. (من هو رجل 2013). مقالة كتبها المستشار في العلوم والتكنولوجيا (محمد عارف) في صحيفة الاتحاد الإماراتية في 2013/12/19.
- ج. "TV Message by Snowden Says Privacy Still Matters" مقالة في موقع صحيفة النيويورك تايمز الأميركية في 2013/12/25.
- د. "Calls" Judge Upholds N. S. A. S Bulk collection of Data on. مقالة في النيويورك تايمز في 2013/12/27/27 هـ- "Forbidden Knowledge" TV في 2013/12/25 حول وثائق سنودن، والشخص المتعاون معه في نشرها كلين كرينوالد Glen Greenwalt
- و. كتاب: (الاتفاقية الأمنية المقترحة بين العراق والولايات المتحدة)، فؤاد قاسم الأمير، في تشرين الأول 2008.
- ز. "Edward Snowden, whistle – blower" by Editonal Board. New York Times 1/1/2014
- ح. "الاستخبارات في عالم الهاتف الذكي"، حسن سقراني/صحيفة الأخبار اللبنانية في 2013/2/19
- ط. مقالة (أمن "غوغل" بيد إسرائيل)، نشرت في صحيفة الأخبار اللبنانية في 2014/2/18.
- ي. "Pulitzer Prizes Awarded for Coverage of NSA Secrets and Bos-ton Bombing". New York Times. 14,4,2014
- ك. صحيفة الأخبار اللبنانية في عددها الصادر في 2014/5/28 تحت عنوان: "غلين غرينوالد: قريباً الكشف عن وثائق وكالة الأمن القومي حول الشرق الأوسط".
- ل. مقالة: "قلق إسرائيلي من تطور إيران... سايرانياً". صحيفة الأخبار اللبنانية في 2014/4/10.

م. "5 New Charges of Cyber Attacks Face U. S. Army in China"

YorkTimes. 19,5,2014

4- صحيفة القدس العربي في 2013/12/15، (بابا الفاتيكان: "لا أبالي إذا وصفوني بأنني ماركسي").

5- (التجربة الاشتراكية - الأميركية. نيويورك تواجه إرثها الرأسمالي). صحيفة الأخبار اللبنانية 2014/1/8.

أ. "The Oilgarchy By Numbers" (Truthout). 22/1/2014

علماء إن مؤسسة أوكسفام كانت قد تأسست أصلاً في جامعة أوكسفورد البريطانية في سنة 1942، من قبل منظمات وأشخاص لمعالجة الفقر. ولا يزال مقرها الرئيسي في أوكسفورد رغم إنها في الوقت الحاضر تجمع (17) منظمة إنسانية عالمية، وتعمل في (90) دولة لإيجاد حلول الفقر، وعدم العدالة الاجتماعية السائدة في العالم. هذا وتأسست منظمة أوكسفام العالمية لأول مرة في سنة 1963 في كندا، ولها توجهات أوكسفام البريطانية نفسها.

ب. "America's Ten Largest Corporates Paid Nine Percent Average"

Tax Rate Last Year". (Truthout) 8/8/2012

ج. مقالة: "سلطة الـ 1% الأغنى - لا ديمقراطية مع تركيز الثروة". عن صحيفة الأخبار اللبنانية في 6، 2، 2014. فراس أبو مصلح.

6- اعتمد في كتابة هذا الجزء على:

أ. وكيبيديا Wikipedia, the free encyclopedia

ب. كتاب: (نفت روسيا Oil of Russia)، لمؤلفه فاغت أليكبيروف -Vagit Ale-kperov، الصادر في 2011.

ج. (إنساكلوبيديا التاريخ العسكري -The Encyclopedia of Military Histo-

ry) لمؤلفيه: (R. Ernest Dupuy and Trevor N. Dupuy). بطبعته المنقحة

الصادرة في حزيران 1976.

- د. كتاب: (الجائزة: ملحمة البحث عن النفط والمال من بابل إلى بوش).
تأليف: دانييلبرغن. 2004,7 – إن رقم الضحايا البالغ (1,250) مليون
نسمة جاء في كتاب: (R. G. Graven) تحت عنوان: (Battle: A Visual
Journey Through 5000 Years of Combat)، والصادر في سنة 2005.
أما الرقم الدقيق جداً والبالغ (1,798,619) نسمة فقد جاء في كتاب:
(Margaret Wagner) والصادر في سنة 2007، تحت عنوان: (The Li-
brary of Congress World War II Companion).
- 8- كتاب: (الطاقة: التحدي الأكبر لهذا القرن). فؤاد قاسم الأمير، صدر في أيلول
2005. عن دار الغد.
- 9- ديوان معروف الرصافي، طبعة وزارة الثقافة والإعلام في سنة 1986، مع
شرح وتعليقات مصطفى علي.
- 10- ديوان محمد مهدي الجواهري، طبعة دار العودة – بيروت، 1983، (أربع
مجلدات).
- 11- "كشف فلاديمير تيتو رينكو السفير الروسي الأسبق في العراق أحداثاً مثيرة
حول الحملة الأميركية على العراق في عام 2003". Kein Betrehf في تشرين
الثاني 2013,12 – لقد كتب في هذا الموضوع الكثير من الكتب الاقتصادية
والسياسية والمالية وفي الصحافة وغيرها. وهنا سأشير إلى الموارد التالية التي
اعتمدت عليها في كتابة هذا الجزء:
- أ. وكيبيديا Wikipedia, the free encyclopedia
- ب. كتاب: "Petrodollar Warfare: Oil, Iraq and the Future of the Dollar"
[William R. Clark]. March 2005.
- ج. "Unequal Protection": Corporation Go Global (Truthout):"
12/7/2011

هذه المقالة هي مقتطفات من كتاب بالعنوان أعلاه، والمؤلف هو (ثوم هارتمان Thom Hartmann)، والذي له (21) كتاب، كلها تعتبر من (أحسن المبيعات best selling)، ويعتبر من الكتاب التقديميين في الولايات المتحدة.

د. "كيف أصبحت الولايات المتحدة بنك العالم؟". مقالة جيدة نشرتها وكالة "أور" في 2012/6/26، على أساس أنها مترجمة، ولكن لم تذكر مصدر ترجمتها.

هـ. "The World Bank has perfect standard bearer" Klien Naomi. 27,4,2007. The Guardian

و. كتاب: "Joseph Stiglitz. 2007. New York NV; W. W. Norton & Company Making Globalization Work"

ز. "الصين تتفوق على البنك الدولي في إقراض الدول النامية"

BBC (العربي) في 2011/1/18 عن صحيفة فايناننشل تايمز.

ح. "دول (بريكس) تفقد مسيرة الانعتاق من الدولار". مقالة في صحيفة الأخبار اللبنانية في 2014,13/7/17.

13- تؤكد غالبية المصادر أن (ساسون حسيقل) وزير المالية العراقي في عدد من الوزارات الأولى التي تشكلت في بدايات الحكم الوطني في العراق، هو الذي أضاف كلمة "ذهب" على سعر النفط العراقي المصدر والمسعّر بالعملة البريطانية في حينه. وبرغم عدم وجود تفاصيل حول هذا الموضوع في كتاب (عبد الرزاق الحسني): (تاريخ الوزارات العراقية)، فإن المنطق يقول بذلك، إذ كان هذا الوزير اليهودي العراقي، وزيراً كفوءاً للمالية، وكان ضمن الوفد المفاوض للاتفاقية النفطية مع الشركات الأجنبية والتي كانت تحاول دائماً التلاعب بالكلمات لخداع الجانب العراقي. وفي كل الأحوال فإن عقد الامتياز

الذي وقع في آذار 1925 كان يتضمن عائداً مالياً للعراق يعادل (4) شلن بريطاني "ذهب" لكل طن مصدر من العراق.

من المعروف أن هذا الامتياز كان فرضاً على العراق، وأجبر على القبول به، بعد أن قامت الحكومة البريطانية بتهديد الحكومات العراقية – في حينه – بأنه في حال عدم توقيعه فإن العراق سيخسر ولاية الموصل إلى تركيا. وبالنتيجة تم توقيع الامتياز من قبل الحكومة العراقية، واستقال وزيران بسبب ذلك، وهما (محمد رضا الشبيبي)، و(رشيد عالي الكيلاني)، مع تقديم مذكرة من قبل كل منهما عن سبب الاستقالة. حيث أوضح الكيلاني في مذكرته إن سعر (4) شلن لطن النفط (حوالي 7,5 برميل) أمر متفق عليه، ولكن التنازل عن حصة قدرها 20% من ملكية الشركة (هي حصة الحكومة العثمانية أصلاً بصفتها محتلة للعراق)، وذلك بادعاء أننا سنخسر ولاية الموصل في حال عدم الموافقة على الامتياز، أمر لا يمكن القبول به أو الموافقة عليه، وأن العراق الجديد بصفته وريثاً للدولة العثمانية في أراضي العراق يجب أن يحصل على نسبة 20% والمخصصة أيضاً والمتفق عليها سابقاً مع الحكومة العثمانية.

14- لقد استمرت أسعار الذهب عالمياً، ومنذ نظام بریتون وودز تسعر بسعر الدولار الأميركي، حالها حال بضائع أخرى مهمة مثل النفط. ولما كان نظام القياسات (الأبعاد والأوزان وغيرها) الأميركي يعتمد النظام البريطاني السابق، سابقاً وحالياً (مع تعديلات طفيفة) أبقى الأميركيان على النظام البريطاني في حسابات أوزان الذهب أو حجوم وأوزان النفط.

ويمكن تلخيص قياسات الأوزان بما يلي:

أونصة/أوقية تروي، تعادل: (31,103 غرام)، وتعادل (480 حبة grain).

أونصة تروي، تعادل: (120 قيراط carats) بريطاني، وتعادل: (155,52) قيراط متري.

(1) باوند تروي، يعادل: (12) أونصة (أوقية) تروي. وبعادل (373) غم

- كيلوغرام واحد، يعادل: (32,15) أونصة تروي.
طن متري (1000كغم)، يعادل: (32150) أونصة تروي.
(1000) أونصة تروي، تعادل: (31,1) كغم.
(1) غرام، يعادل: (15,43) حبة.
(1) غرام، يعادل: (5) قيراط متري.
- 15- كتاب: "اعترافات قاتل اقتصادي". جون بيركنز. صدر في (2006) في طبعته الأخيرة وترجم إلى العربية من قبل (دار ورد) في سنة 2011,16 - كتاب: "العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة"، فؤاد قاسم الأمير، الطبعة الأولى في حزيران 2004، والطبعة الثانية - المنقحة - في كانون الأول 2005,17 - كتاب: "The Two Trillion Dollar Meltdown: Easy Money, High Rollers, and The Great Credit Crash". By Charles R. Morris/2008> Published in USA by Public Affairs. NY Times best seller وهو أحد أهم الكتب التي أوضحت الانكماش الاقتصادي منذ 2008، وحتى الآن. وكان الكتاب قد كتب أصلاً لشرح الوضع الاقتصادي بين السنوات 1979 - 1983، ثم تم تمديد مساحته لتشمل الانكماش الاقتصادي الأخير.
- 18- اعتمد في كتابه هذه الفقرة على:
- أ. "إعلان رامبوييه "Declaration of Rambouillet"، الذي صدر عن مؤتمر "قمة السبعة G7 Summits"، في مدينة رامبوييه/فرنسا في 1975/11/17.
- ب. ما نشرته ماركريت ثاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا في فترة لاحقة من الاجتماع الأول.
- أن اجتماعات مؤتمر رامبوييه وما لحقها من اجتماعات سنوية لقادة العالم الرأسمالي، لمحاولة حل الأزمة، كانت سرية جداً ولم ينشر عنها، إلا من خلال بياناتها الختامية. ولكن موقع ماركريت ثاتشر. margethatcher.

org قام بنشر هذه الوثائق بعد رفع السرية عنها بعد مرور (30) سنة على كل اجتماع.

ج. مقال: "إعلان رامبوييه... أخطر انقلاب في التاريخ وهو أساس النظام الدولي القائم". للكاتب: فؤاد النمري. في موقع "الحوار المتمدن" في 2007,19/5/28 – المصادر التي تم الاعتماد عليها في سياق كتابة الجزء المتعلق بـ "الذهب" من هذه الدراسة، هي كما يلي:

(19 – أ) ويكيبيديا، Wikipedia, the free encyclopedia وتحت العناوين التالية:

.Gold as an investment

.Gold reserve

.Silver as an investment

.Gold as money

.Foreign – exchange reverses

.The value of the dollar

.List of countries by gold production. U. S. Geological Survey

(19 – ب) Chemical Engineerings' Handbook

.Robert Perry & Don Green

(19 – ج) Gold info – Measure Units

.Gem & Jewelry Professional Business Management Software

(19 – د) "World Gold Council WGC" تجد في هذا الموقع الكثير من الإحصائيات

والمقالات حول الذهب، كما تجد في جانب منه ما يسمى (frequently asked

questions: FAQ)، والذي يجيب عن أسئلة طالما تطرح بما يتعلق بالذهب.

(19 – هـ) Gold Field Mineral Services GFMS

(19 – و) "The Two Trillion Dollars Meltdown"، المصدر نفسه والموجودة

تفاصيله في الهامش (17) أعلاه.

(19 - ز) كتاب: "شدو الربابة بأحوال مجتمع الصحابة"، تأليف خليل عبد الكريم
(19 - ح) "مخالفات سوق الذهب في دبي (تم التستر عليها)". عن تقرير BBC بي
بي سي العربي في 2014/2/27.

(19 - ط) "Gold & Silver Monthly" Report By Lior Cohen "Trading Nrg".
". موقع يصدر تقارير يومية وشهرية وسنوية وتوقعات لأسعار الذهب والفضة
والنفط والغاز الطبيعي. www.tradingnrg.com.

(19 - ي) "Gold mine production costs up by %17 in 2006 while output fell" Rhona OConnell/13,4,2007

(19 - ك) (Gold Anti - Trust Action Committee (GATA) لجنة العمل ضد
احتكار الذهب (كاتا): وهي منظمة مستقلة (مثل منظمات المجتمع المدني) تعمل
على إطلاع الجمهور على عمل الحكومات (تشمل البنوك المركزية كجزء من
الحكومات) على تضخيم كمية الذهب الموجود في البنوك المركزية، وعلى
اتخاذ الإجراءات للحد من الصعود المنطقي لأسعار الذهب، وذلك للحفاظ على
قيمة العملات المحلية. (على رأسها الدولار).

(19 - ل) "As gold price suppression grows more brazen, maybe Asia will defeat it" مقالته بقلم سكرتير منظمة (كاتا GATA) في 2011/9/21.

(19 - م) "Chinese Inverters Drive Gold Import Five Times High on Inflation Fears" مقالته منشورة في النشرة الاقتصادية الأميركية (Money Morning) في 2010/12/2.

(19 - ن) "The Gold Price Conspiracy Uncle Sam Doesn't Want You to Know About." Money Morning 5,10,2011

(19 - س) "أين اختفى الذهب الأميركي؟". بقلم أحمد عز العرب (نائب رئيس
حزب الوفد المصري) في 2011/7/14. نقلاً عن موقع [ev times](http://ev.times).

- (١٩ - ع) "العراق يعلن عن عزمه شراء المزيد من الذهب في الشهور المقبلة". شفق نيوز في 2014/4/8.
- (١٩ - ف) "China's Economy Slows, but Inflation Still Loom" New York Times 30,5,2011
- (١٩ - ص) Gold Fever in China Sparks "Global Phenomenon" of Demand .for Yellow Metal Sparks Money Morning. 22,2,2011
- (١٩ - ق) مقالة: "The IMF after DSK (Dominique Straus – Kahn)" Truthout. 22,5,2011
- المقالة مأخوذة من Centre for Economic & Policy Research ومكتوبة أصلاً لصحيفة الغارديان البريطانية.
- (١٩ - ر) "Gold in the IMF" International Monetary Fund 18,9,2009
- (١٩ - ش) إن الأرقام المذكورة لأسعار الذهب والفضة من موقع: "London Fix Historical".
- (١٩ - ت) مقالة: "Don't miss out as silver prices surge" Money Morning/16,9,2011
- (١٩ - ث) "PRECIOUS METALS: Economic, Political Worry Fuel Gold," Silver Rally". Wall Street Journal/8,4,2011
- (١٩ - خ) "Silver Institute"
- (١٩ - ذ) "Survey: Is Silver Supply Shortage On The Horizon" Silver Investing News/13,3,2011
- (١٩ - ض) "مختصون: البنك المركزي سيطر على سوق الذهب والعراق يستورد (5) طن ذهب شهرياً"

Iraq Directory في 2014/2/1.

(20) كتاب: "الجديد في القضية النفطية العراقية"، فؤاد قاسم الأمير، صدر عن دار الغد، شباط 2012

21- المصادر المعتمدة في كتابة هذا القسم:

(21 - أ) Wikipedia, the free encyclopedia

وتحت العناوين التالية:

Foreign – exchange reserves. – List of countries by foreign exchange reserves (excluding gold). – National debt of the united states. – Exchange – traded fund... – Buying power of one US dollar compared to 1774 USD. – The value of the dollar – Pound Sterling. Euro. Deutsch Mark. Chinese Yuan. Renminbi. – Foreign – exchange reserves

(21 - ب) “The Buying Power of a Dollar, on a Downswing”

مقالة في صحيفة وول ستريت جورنال

(Wall Street Journal/28,9,2009)

(21 - ج) US Inflation Calculator

<http://www.usinflationcalculator.com>

(21 - د) "الصين تشتري منجم نحاس غلينكور في بيرو مقابل ستة مليارات

دولار" بي بي سي العربي BBCArabic, في 2014/4/14.

(21 - هـ) "حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا يتجاوز 200 مليار

دولار في عام 2013". بي بي سي العربي BBCArabic, في 2014/2/20

(21 - و) "موسكو وبكين توقعان على صفقة ضخمة لتوريد الغاز الروسي".

هذا الخبر تناقلته جميع وكالات الأخبار العالمية. وهنا منقول عن موقع "المسلة"

في 2014/5/21.

(21 - ز) "100 مليار دولار استثمارات صينية في إفريقيا". الأخبار اللبنانية في 2014/5/6.

(21 - ح) كتاب "الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم"، فؤاد قاسم الأمير. صدر عن دار الغد في كانون الثاني/2010، وعن دار ورد في نيسان/2011.

(21 - ط) مقالة "النصيري: السياسة النقدية تعزز قيمة الدينار خارجياً"، بقلم: حسن ثغب التميمي. في صحيفة الصباح 2014/5/6، نقلاً عن سمير النصيري. - وكذلك المصدر (19 - ع) أعلاه "العراق يعلن عزمه شراء مزيد من الذهب في الشهور القادمة"، نقلاً عن وزير المالية وكالة صفاء الدين الصافي في 2014/4/8، حيث أعلن أن احتياطات العراق من الذهب بلغت (90) طناً بعد أن اشترى (60) طناً خلال الشهرين الماضيين.

(21 - ي) كتاب "العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة"، فؤاد قاسم الأمير/عن دار الغد. طبعته الأولى حزيران/2014، وطبعته الثانية المنقحة كانون الأول/2005.

أعتمد في الأرقام، المتعلقة باقتصاد العراق وأثر الحرب العراقية الإيرانية وحرب الكويت على هذا الاقتصاد، على الدراسة القيمة التي أعدها الدكتور عباس النصراني (بروفيسور الاقتصاد في جامعة فرمونت الأميركية) باللغة الأنكليزية. ترجمت الدراسة ونشرت في كتاب باللغة العربية تحت عنوان (الأقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل) ونشر سنة 1995. وأعتمدت هذه الدراسة من ضمن ما أعتمدت عليه كتاب (مستقبل العراق/ الفرص الضائعة والخيارات المتاحة) للدكتور عبدالوهاب حميد رشيد.

(21 - ك) "مسؤول سابق في البنك المركزي: بعض دائني العراق (الخاصين) باعوا اموالهم إلى صائدي الثروات". صحيفة العالم البغدادية في 2014/5/20.

والمقالة تتضمن مقابلة مع نائب المحافظ المركزي السابق، الدكتور مظهر محمد صالح حول مصير الصندوق العراقي للتنمية DFI أئودعة لدى الأحتياطي الفيدرالي الأميركي. - "رفع الحصانة الأميركية عن الأموال العراقية: الواقع والتحديات". د. مظهر محمد صالح/صحيفة (الصباح) البغدادية، في 2014/6/4.

(21 - ل) لدراسة الوكبيديا عن الباونء الأسترليني، معتمدة في هذه الفترة على:

World's Most Traded Currencies By Value 2012 - Retrieved June"-
2013". Investopedia. - "Report on global foreign exchange activ-
ity in 2013". Triennial Central Bank Survey. Basel, Switzerland:
.Bank of International Settlements. April/2013

(21 - م) مقالة بعنوان: "المركزي الأوروبي في مواجهة مخاطر الكساد الاقتصادي في منظمة اليورو". د. بارق شبر. نشر في شبكة الاقتصاديين في 2014/6/17.

(21 - ن) "عء الباسط تركي: اءتياطي البنك المركزي (70) مليار ءولار"
عن الاستقامة وموسوعة النهرين في 2014,22/7/3 - كتاب "الجءيء في عقود النفط والغاز الموقعة من قبل حكومة إقليم كردستان والسياسة النفطية للإقليم". فؤاء قاسم الأمير/ءار الغء في حزيران - 2013,23 - اعءمء على المصادر المختلفة التالية:

-مءمل الءيون اعءمء على:

- .United States Department of the Treasury: Bureau of Public Debt-
أما GDR فلقد اعءمء على:

United States Department of Commerce: Bureau of Economic Analysis BEA. – The Executive Office of the President of the United States. Office of Management and Budget (OMB

وكذلك اعتمدت على الويكيبيديا في ذلك.

24- اعتمد في كتابة هذا الموضوع على:

(24 – أ) مقالة: "تاريخ النقود في العراق". بقلم: زهير علي أكبر، مدير عام البنك المركزي العراقي.

(24 – ب) دراسة "السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي". الدكتور مظهر محمد صالح قاسم. البنك المركزي العراقي. تموز 2008.

كذلك هناك دراسات عديدة للدكتور مظهر متعلقة بهذا الموضوع وغيره من المواضيع الاقتصادية، منها:

– تقييم الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العراقي: المكاسب غير المدركة وتحركات نظام الصرف غير المدرك". – "تراكم رأس المال المالي (السالب) وأديولوجيا الصراع في محاور السياسة الاقتصادية العراقية". أيار 2010. – كذلك صدر له كتاب، بعنوان: "السياسة النقدية للعراق". "بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم".

عن بيت الحكمة، بغداد 2012.

(24 – ج) دراسة: "ملامح السياسة النقدية في العراق". الدكتور سنان الشبيبي

(محافظ البنك المركزي العراقي). صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2007.

(24 – د) كتاب: "العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة". فؤاد قاسم الأمير. الطبعة الثانية، بغداد، كانون الأول 2005. (الطبعة الأولى،

بغداد، حزيران 2004).

- (24 - هـ) دراسة باللغة الإنكليزية: "الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل". د. عباس النصراوي. 1994. كذلك تجده في المصدر (24 - د).
- (24 - و) كتاب: "مستقبل العراق/الفرص الضائعة والخيارات المتاحة". د. عبد الوهاب حميد رشيد. 1996. كذلك تجده في المصدر (24 - د).
- (24 - ز) "إحصاءات البنك المركزي باع في (12) شهراً من الدولارات ما يعادل ثلث ميزانية العراق" موقع "عراق المواطن" في 2014/7/2.
- (24 - ح) "35 ترليون دينار حجم السيولة النقدية المتداولة" Iraq Directory في 2014/2/2.
- (25) اعتمد في كتابة هذا القسم، على:
- (25 - أ) كتاب: "Petrodollar Warfare: Oil, Iraq and the Future of the Dollar". William R. Clark. March 2005.
- (25 - ب) كتاب: "العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة". فؤاد قاسم الأمير. وهو المصدر نفسه في الهامش (24 - هـ) السابق.
- (25 - ج) دراسة: "The Golden Content in the Oil Industry" عن تقرير يسمى Weekly Report CRUDE NOW <http://www.crudenow.com/boardtext.aspx?ID=I>
- (25 - د) "Prices of Petroleum Wikipedeia, the free encyclopedia"
- (25 - هـ) كتاب: "الجائزة: ملحمة البحث عن النفط والمال والسلطة من بابل إلى بوش". تأليف: دانييل يرغن. الناشر: دار التكوين للمنشر والتوزيع. دمشق 2004.

- (25 - و) كتاب: "ثلاثية النفط العراقي"، فؤاد قاسم الأمير، حزيران 2007. عن دار الغد. بغداد.
- (25 - ز) كتاب: "الجديد في القضية النفطية العراقية". فؤاد قاسم الأمير. شباط 2012. عن دار الغد. بغداد.
- (25 - ح) نقلاً عن BBC العربية في 2006/7/14، و 2006/7/19، و 2006/8/7، و 2007/1/11، و 2007/1/6، و CNN عربي في 2006/7/9. وصحيفة الحياة البيروتية في 2006/12/3.
- (25 - ط) مقال: "نظام عالمي جديد يتشكل". مقالة منشورة في صحيفة (اشنطن بوست). كتبها دانيال يرجين، رئيس مجلس إدارة مؤسسة كمبريدج بحوث الطاقة. وهو مؤلف كتاب (الجائزة) نفسه، والمذكور في الهامش (25 - هـ). ترجمت المقالة ونشرت في 2011/10/31 من قبل موقع "صوت العراق".
- (25 - ي) "أميركا تتجاوز السعودية وروسيا وتصبح أكبر منتج للنفط في العالم". عن النشرة الاقتصادية الأميركية (بلومبورغ)، نشره موقع msn العربي في 2014/7/5.
- (25 - ك) "الصين تصبح أكبر بلد مستورد للنفط في العالم". BBC العربي في 2013/10/10.
- (25 - ل) "أرامكو: لابد أن يصل سعر النفط الصخري إلى (150) دولاراً للبرميل". عثمان الخويطر (رئيس أرامكو السابق لشؤون الحفر والتنقيب). عن وكالة الصحافة المستقلة، في 2014/2/23.

المحتويات

المقدمة ٥

الفصل الأول

الحرب العالمية الثانية والبروز الأميركي الأعظم

الفصل الثاني

Bretton Woods System وودز الدولار العملة الأعلى

أ. مؤتمر بريتون وودز والظروف العالمية التي أدت لانهقاده ٤٥

ب. تصميم نظام بريتون وودز النقدي ونتائجه ٦٠

٦٧ أولاً: صندوق النقد الدولي IMF International Monetary Fund

ثانياً: البنك الدولي للتعمير والتنمية International Bank for

٧٠ Reconstruction and Development IBRD

ثالثاً: الاتفاقية العامة للتعرفة الكمركية والتجارة GATT "الكات"

٨٣ General Agreement on Tariffs and Trade

ج. نهايات النظام النقدي لبريتون وودز ٩٥

- د. سقوط نظام بریتون وودز وإعادة تقييم العملات ١٠٦
- هـ. إعلان رامبوييه Declaration of Rambouillet ١١٣

الفصل الثالث

الدولار والذهب والنفط

- أ. الدولار والذهب ١٢٣
- أولاً: أهمية مواصفات الذهب في تقدير قيمته ١٢٣
- ثانياً: تواجد الذهب وإنتاجه ١٢٥
- ثالثاً: إنتاج الذهب ونقاوته واستهلاكه ١٢٨
- رابعاً: السبائك والنقود الذهبية ١٤٠
- خامساً: أسعار الذهب ١٤٢
- سادساً: الاحتياطات العالمية للذهب ١٦١
- سابعاً: معيار الذهب The Gold Standard ١٧٠
- ثامناً: الفضة ١٨١
- ب. الدولار والعملات الأخرى والقوة الشرائية للدولار ١٩١
- أولاً: القوة الشرائية للدولار ١٩٢
- ثانياً: الاحتياطات النقدية الموجودة في دول العالم ٢٠٢
- ثالثاً: الدولار والعملات الأخرى ٢٢١
- الدولار الأمريكي ٢٢١
- الباوند الإسترليني البريطاني ٢٢٦

٢٣٥	 DM Mark Deutsch المارك الألماني
٢٣٩	 Japanese Yen الين الياباني
٢٤٥	 Euro عملة اليورو الأوروبية
٢٥٢	 RMB Renminbi .. Chiness Yuan اليوان الصيني والرينمينبي
٢٦١	 رابعاً: الديون الحكومية الأمريكية.
	خامساً: مجمل الناتج المحلي GDP ومجمل الناتج القومي GNP ومعدل
٢٦٩	 دخل الفرد
٢٧٨	 سادساً: الدينار والعملة العراقية ..
٢٩٤	 ج. أسعار النفط وعلاقتها بالدولار والذهب
٢٩٨	 أولاً: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)
٢٩٩	 ثانياً: صدمة النفط الأولى
٣٠٥	 ثالثاً: صدمة النفط الثانية
٣١٢	 رابعاً: انخفاض أسعار النفط. "صدمة النفط الثالثة"!!
٣٢٧	 خامساً: ارتفاعات في أسعار النفط ودور العراق المقبل في أسعار النفط
٣٤٣	 سادساً: لماذا تريد أميركا أن يبقى تسعير وبيع النفط بعملة الدولار؟ ...

الفصل الرابع

مقدمة في العولمة/العولمة المعلوماتية

٣٥٦	 العولمة المعلوماتية وجورج أورويل
٣٧٥	 المصادر والهوامش



صدر للمؤلف عن دار الغد

- ١- العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة
الطبعة الأولى: حزيران ٢٠٠٤
الطبعة الثانية (منقحة): كانون الأول ٢٠٠٥
- ٢- مقالات سياسية اقتصادية في عراق ما بعد الاحتلال
نيسان ٢٠٠٥
- ٣- الطاقة: التحدي الأكبر لهذا القرن
أيلول ٢٠٠٥
- ٤- ثلاثية النفط العراقي
حزيران ٢٠٠٧
- ٥- حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز
كانون الثاني ٢٠٠٨
- ٦- آراء وملاحظات حول الاتفاقية الأمنية المقترحة بين العراق والولايات المتحدة
تشرين الأول ٢٠٠٨
- ٧- الاتفاقية الأولية بين وزارة النفط وشركة شيل لمشروع غاز الجنوب-آراء وملاحظات-
كانون الثاني ٢٠٠٩
- ٨- الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم
كانون الثاني ٢٠١٠
وطبع عن دار (ورد) الأردنية للنشر والتوزيع
نيسان ٢٠١١
- ٩- الجديد في القضية النفطية العراقية
شباط ٢٠١٢
- ١٠- الجديد في عقود النفط والغاز الموقعة من قبل حكومة إقليم كردستان والسياسة النفطية للإقليم
حزيران ٢٠١٣